



جامعة الأزهر - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط

السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا

2013-2011

Israel's policy towards the conflict of Syria

2011-2013

إعداد الباحثة:

أمانى هاني عبد عطا الله

إشراف

د. خالد رجب شعبان

أستاذ العلوم السياسية المساعد
مركز التخطيط الفلسطيني

د. زهير إبراهيم المصري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة الأزهر - غزة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الأزهر - غزة

1436هـ - 2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما
تعملون خبير"

سورة المجادلة : الآية " 11 "

الإهداء

إلى من ربياني على حب العلم و الوطن
والديّ أطال الله في عمرهما
إلى روح أختي تهاني وصديقتي إيناس
طيب الله ثراهما
إلى من ساندني في هذا الجهد
اخواني وأخواتي وصديقاتي
إلى شهداء فلسطين وسوريا الأكرم منا جميعاً
إلى فلسطين أرضاً وشعباً وهوية

الشكر والتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" لذلك إعتزافاً بالفضل لأهله، أتقدم بعد الحمد لله والثناء عليه للدكتور زهير المصري والدكتور خالد شعبان على ما بذلاه من جهد كبير في إشرافهما ومتابعتهما الدائمة والمتواصلة على هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر للدكتور سامي أحمد، لقبوله مناقشة الرسالة مناقشاً خارجياً، والشكر موصول للأستاذ الدكتور رياض العيلة، لقبوله مناقشة الرسالة مناقشاً داخلياً.

وأتقدم بالشكر لكل من رجا اغباريه عضو المكتب السياسي لحركة أبناء البلد والدكتور عفو اغباريه عضو الكنيست عن حزب التجمع الديمقراطي والمهندس عدنان الهندي والشاعر خالد اغباريه والاستاذ الدكتور محمود صالح الكروي أستاذ العلوم السياسية جامعة بغداد والدكتور حسن السلواي عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة القدس المفتوحة والدكتور سامي الأخرس والكاتب أودي أديب وصدقي المقت والاستاذ اكرم عطاالله والاستاذ مأمون سويدان لمساعدتهم في إعداد المادة العلمية

كما أتقدم بالشكر للأستاذة حياة جرادة والأستاذة شرين الضفدع والأستاذة لما عبد الرحيم والاستاذة ناديا محيسن والاستاذة دلال داود والاستاذة ايمان أبو حسان لمساعدتهم في الطباعة والتدقيق.

وأتقدم بالشكر لطاقم مدرسة الشجاعة الثانوية "ب" وعلى رأسها مديرة المدرسة عريب العربي. كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في إعداد هذه الرسالة.

الملخص

تناولت الدراسة بالتحليل المعمق أبرز السياسات التي انتهجتها "إسرائيل" تجاه سوريا خلال الفترة الممتدة من 2011 - 2013، وكان الدافع من اختيار هذه الفترة الزمنية هي الأحداث والتطورات التي شهدتها هذه الفترة، والتي أبرزت مكانة متميزة للمؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي وترجع أهمية هذه المكانة لموقع سوريا وتاريخها، ولعوامل كثيرة، مما جعلها تحظى بأهمية في المنظومة السياسية والعسكرية في الحساب العام في الأمن الإسرائيلي، ولاسيما إن "إسرائيل" لازالت ترفض التخلي عن هضبة الجولان المحتلة منذ عام 1967. تناولت في الفصل الأول مراكز صنع القرار الإسرائيلي وتتبع دور المؤسسات الرسمية الإسرائيلية، مثل الحكومة والكنيست والمؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية في صناعة القرار السياسي، لمعرفة كيفية صناعة القرار الخارجي، كما تناولت دور المؤسسات غير الرسمية، كالأحزاب والمجتمع والإعلام. فالبيئة الداخلية لها تأثير على صنع القرار السياسي في "إسرائيل" وتناولت في الفصل الثاني تطور السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا من 1948 - 2010، وتم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من 1948-1990 وهي مرحلة الحروب العربية الإسرائيلية، والسياسة الإسرائيلية التعسفية ضد سوريا، والمرحلة الثانية من 1990-2001 وهي مرحلة المفاوضات التي قامت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تلك الفترة والتي بدأت من مدريد لكنها فشلت، والمرحلة الثالثة من 2001 - 2010 وهي مرحلة حدثت فيها تطورات وتغيرات داخلية إسرائيلية وإقليمية ودولية، ولعبت فيها تركيا دور الوسيط في المفاوضات، ولكنها وصلت إلى طريق مسدود، وتناولت في الفصل الثالث أسباب وأطراف الصراع في سوريا حيث تحولت الثورة إلى حرب أهلية سمحت بالتدخل الخارجي، وهناك قوى إقليمية ودولية انقسمت على نفسها ما بين مؤيد ومعارض للثورة، وتناولت في الفصل الرابع محددات الموقف الإسرائيلي والمواقف الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية من الصراع في سوريا حيث إن "إسرائيل" واصلت متابعتها الحثيثة لتطورات الصراع على مختلف الأصعدة، لأن ما حدث في سوريا هو زلزال إقليمي أثر على السياسة الداخلية والخارجية الإسرائيلية، وتناولت في الفصل الخامس أهداف "وأدوات السياسة الإسرائيلية في الصراع في سوريا "إسرائيل" تلعب دوراً خفياً في إجهاض الثورات وحرف مسارها وإطالة أمد الصراع فيها."

وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في سوريا مثل اشكالية حقيقية أمام "إسرائيل" فلم يكن بمقدورها تجنب تداعياتها الإقليمية من جهة، وكما صعب عليها التدخل فيها بشكل علني أو سافر، لأن ذلك قد يؤثر في السياسات الدولية تجاه الصراع في سوريا. كما أن الصراع في سوريا فتح مجدداً باب النقاش في "إسرائيل" حول

الخيار السوري بين من يعدّ أن الأحداث تأكيداً على ضرورة التوجه لعقد معاهدة سلام مع السوريين وبين محذر من خطورة تسليم الجولان لنظام غير مستقر من وجهة نظر الإسرائيليين. كما وخلصت الدراسة إلى أن هدف "إسرائيل" هو اضعاف سوريا، الدولة والشعب والجيش والنظام والثورة إلى أقصى درجة ممكنة، وإطالة أمد الصراع فيها لأطول فترة ممكنة، وتجد "إسرائيل" فرصة لضرب مقدرات سوريا الاستراتيجية والعسكرية بما يتلائم مع مصالحها الاستراتيجية ولإلغائها من حساباتها المستقبلية سواء بقي النظام أم لم يبق.

Abstract

The research tackled with deep analysis the most important policies Israel has taken against Syria through the time between 2011-2013. The reason of choosing this period is the current events and developments which showed the distinguished status for the political, military and security institute in making the Israeli political decision. And the importance of this status came from Syria's location, history and many other factors that gave it position in the military and political system in the general Israeli security as Israel still rejects abandoning the occupied Golan Heights since 1967. I dealt in the first chapter with the centers of Israeli decision making and I followed the role of the official Israeli institutes; such as, government, cabinet, military institute and security institute in making political decision to know how to make the external decision , as well as, the role of the nongovernmental institutes like parties, society and media, as internal environment has an effect on political decision maker in "Israel". In the second chapter, I dealt with the development of Israeli politics towards Syria between 1948-2010. This period was divided into three stages. The first stage is about Israeli and Arab wars and the arbitrary Israeli policy against Syria. The second stage is about negotiations held by the successive Israeli governments between 1990-2001 which started from Madrid but had failed. The third stage is which had developments and internal Israeli changes, regional and international where turkey played a role of mediator in negotiation which reached dead end. Moreover, I talked about the reasons and conflict parties in Syria as the revolution turned into civil war allowing external interference and other regional and international forces which were divided on themselves approving or denying the revolution. The fourth stage is about the layout of the Israeli political, military and security position of conflict in Syria as it continued observing closely conflict developments in all aspects because what had happened in Syria was a regional earthquake which affected internal and external Israeli policy. The fifth stage is the tools and objectives of Israeli politics in the conflict in Syria because Israel plays a hidden role in failing the revolutions changing their aims and prolonging the time of their conflict. The study concludes that the conflict in Syria shaped a real problem for Israel as it couldn't avoid its regional impact and it was difficult to interfere obviously as this would affect the international policies towards the conflict in Syria. And as the conflict in Syria renewed the debate about the Syrian choice who prepares events to make peace agreement with Syrians or prompter to handle Golan to instable regime according to Israelis .Israel aimed at weakening Syria the state, people, army, regime and revolution as great as possible extending the conflict to find opportunity to destroy Syria's strategic and military capabilities to match its benefits dropping it from its future if regime stayed or not .

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ج	إهداء
د	شكر وتقدير
هـ	ملخص الدراسة
ز	Abstract
ح	فهرس المحتويات
1	الفصل التمهيدي: خطة الدراسة
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
3	حدود الدراسة
4	مصطلحات الدراسة
5	منهج الدراسة
6	الدراسات السابقة
11	التعقيب على الدراسات السابقة
12	الفصل الأول: ديناميات صنع القرار في "إسرائيل"
13	المبحث الأول: دور المؤسسات الرسمية في صناعة القرار السياسي في "إسرائيل"
30	المبحث الثاني: دور المؤسسات غير الرسمية في صنع القرار السياسي الإسرائيلي
36	الفصل الثاني: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا من 1948-2010
38	المبحث الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 1948-1990

49	المبحث الثاني: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا من 1991-2001
61	المبحث الثالث: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 2001 – 2010
70	الفصل الثالث: الصراع في سوريا
72	المبحث الأول: أسباب الصراع في سوريا
82	المبحث الثاني: أطراف الصراع
102	الفصل الرابع: الموقف الإسرائيلي من الصراع في سوريا
103	المبحث الأول: محددات السياسة الإسرائيلية من الصراع السوري
109	المبحث الثاني: المواقف العسكرية والسياسية من الصراع في سوريا 2011-2013
136	الفصل الخامس: أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا 2011-2013
137	المبحث الأول: أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا
146	المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع
165	النتائج والتوصيات
171	المصادر والمراجع
192	الملاحق

المقدمة

تتابع "إسرائيل" تطورات الأحداث في سوريا نظراً لخصوصية ودور سوريا في المحيط الإقليمي لها، فهناك عوامل متداخلة جعلت الأحداث في سوريا تمثل حالة مختلفة عن التحولات العربية الأخرى في تداعياتها الاستراتيجية والأمنية على "إسرائيل"، فهي تتميز بموقع جغرافي واقتصادي مهم ومدخل رئيسي تمر به أكثر الطرق التجارية البرية والجوية بين الشرق والغرب، وهي دولة مجاورة "لإسرائيل"، فأى تغيرات سياسية فيها تؤثر بالضرورة على الوضع الداخلي في "إسرائيل" أمنياً وسياسياً، سيما وأنها لا ترتبط معها بمعاهدة سلام، كما هو الحال مع مصر والأردن، وتعد رسمياً في حالة حرب معها، ولا تملك "إسرائيل" قنوات اتصال مباشر مع سوريا، وترتبط سوريا بعلاقات وثيقة مع دول ومنظمات تعدد "إسرائيل" (محوراً للشر) وتقصد بذلك إيران وحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، فضلاً عن امتلاك سوريا ترسانة من الأسلحة الصاروخية المتطورة والأسلحة الكيماوية، وهناك خوف إسرائيلي من انتقالها إلى أيدي معادية "لإسرائيل" مثل حزب الله مما يشكل تحدياً كبيراً واحتمالاً أن يكون كارثة حقيقية على أمن "إسرائيل"، وبرز دور أساسي للجماعات الجهادية في مقارعة نظام الأسد، ترافق ذلك مع طول مدة الأزمة السورية مقارنة بالحالات العربية الأخرى والتشابكات الإقليمية لسوريا مع إيران وحركات المعارضة في لبنان وفلسطين، فضلاً عن مطالب سوريا باسترداد الجولان. يصاحب ذلك خوف إسرائيلي من أن تؤدي الأحداث إلى تسخين الجبهة في الجولان وإلى دور سوريا الإقليمي المهم وإلى مكانتها وتأثيرها في العالم العربي وفي منطقة الشرق الأوسط وإسقاطات ذلك على "إسرائيل" وعلى أمنها وعلاقاتها الإقليمية، كما أن احتمال وصول المعارضة للسلطة في سوريا سيغير البيئة الاستراتيجية "لإسرائيل" بشكل كبير. لاسيما بعد وصول الإخوان للسلطة في مصر. بالإضافة إلى وجود جيش سوري لا يتردد في استخدام كافة الوسائل والأدوات للحفاظ على النظام، يساند ذلك دور روسي يوفر للنظام مظلة دولية مانعة تحول دون التدخل العسكري الأجنبي لحسم الأمور على غرار ما حدث في ليبيا.

ويشكل الصراع في سوريا تحدياً كبيراً "لإسرائيل" نظراً لعدم قدرتها على قراءة الموقف بشكل واضح ولعدم معرفتها إن كان التغيير سيصب في مصلحتها أو أنه سيعود بالضرر عليها على المدى القريب والبعيد، وهو ما يجعل الموقف يقتصر على الترقب والانتظار. فأقل ما يوصف به الموقف الإسرائيلي تجاه الصراع في سوريا منذ بدايته عام 2011 (كثورة شعبية) ثم تحوله إلى حرب أهلية هو القلق والترقب عما سيسفر عنه الصراع. والموقف الإسرائيلي تجاه الصراع في سوريا تحكمه عدة محددات، فهناك محددات تدعم خيار بقاء الأسد، فالبعض يدعو لبقاء نظام الأسد بالرغم من أنه يدعم حزب الله إلا أنه لم يحاول استعادة الجولان وحافظ على هدوء الحدود، فتعد "إسرائيل" عدواً مريحاً نسبياً منذ توقيعه اتفاقية فك الارتباط ووقف إطلاق النار سنة 1974، وهناك محددات تدعو لإسقاط الأسد لأن في ذلك مصلحة "لإسرائيل" لقطع طريق الإمدادات لحزب الله وكسر المحور الإيراني - السوري.

فالصراع في سوريا بأبعاده المتداخلة على الصعيدين الإقليمي والدولي دفعت "إسرائيل" إلى اعتماد سياسة الحذر والحيطه في التعامل معها، وحتى منتصف عام 2012 يمكن القول: أن "إسرائيل" اكتفت بدور المراقب للتطورات السورية وحاولت التأثير فيها عبر الإدارة الدبلوماسية والتواصل مع القوى الدولية. ففي مارس 2012 قام رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة لروسيا لإقناعها بعدم تزويد سوريا بصواريخ مضادة للسفن مخافة أن تصل لقوى معادية "لإسرائيل" وتحديداً حزب الله، وفي فبراير 2012 بدأت "إسرائيل" تغير موقفها تجاه الصراع في سوريا وإتباع مواقف جديدة تتسجم مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وجامعة الدول العربية وغالبية الدول في العالم التي تتخذ موقفاً واضحاً من مجريات الأحداث في سوريا وسيما مع تعاضم زخم الثورة السورية وازدياد بطش النظام السوري بشعبه وارتكابه المجازر في حق المدنيين السوريين وما رافق ذلك من شجب دولي لممارسات النظام السوري.

ومن باب الاحتراز المتحسب وجهت "إسرائيل" ضرباتها الجوية الموضعية على سوريا بعد بروز جبهة النصرة لمنع نقل الأسلحة الكيماوية لأيدي الحركات الجهادية في سوريا وإلى حزب الله. فكان هدف "إسرائيل" من ذلك هو إضعاف سوريا (الدولة والشعب والجيش والنظام والثورة) إلى أقصى درجة ممكنة وإطالة أمد الصراع في سوريا لأطول فترة ممكنة، وتجد "إسرائيل" أن هناك فرصة لضرب مقدرات سوريا الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية بما يتلاءم مع مصالحها الاستراتيجية ولإلغائها من حساباتها المستقبلية سواء بقي النظام أم لم يبق.

وتحاول "إسرائيل" وحلفاؤها استثمار التحولات وعدم الاستقرار وحالة الاضطراب الناشئة عن الصدمات والاحتكاكات بين الشعوب وأنظمتها لحرف مسارها، كما تسعى "إسرائيل" لحرف (الثورة) عن مسارها وإلى إثارة النعرات العرقية والطائفية بشكل يؤدي إلى مزيد من الانقسام في المنطقة العربية ولاسيما تقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات طائفية: علوية ودرزية وسنية. وهذا يدفع "إسرائيل" من الناحية الاستراتيجية أن تضع في حساباتها أن تغيرات مهمة في التحالفات والصراعات الإقليمية قد تعرض نفسها لتهديدات جديدة وهو ما يدعوها لتأسيس نظرية أمن إسرائيلية جديدة.

مشكلة الدراسة:

الأوضاع السياسية التي تعيشها سوريا منذ عام 2011، على أثر الاحتجاجات الشعبية والجماهيرية التي اجتاحت بعض الدول العربية واجتاحتها حالة من الصراع الداخلي تجلّى في حالة من الاستقطاب العربي والاقليمي والدولي ساهمت في خلق مناخاً للتدخل الاسرائيلي في تلك الأحداث التي تشهدها سوريا، وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة فهم وتحليل أبعاد السياسة الإسرائيلية المتزايدة تجاه سوريا ويتم تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

- ما هي طبيعة وأهداف السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا ؟

وينتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ماهي دYNAMIAT صنع القرار في "إسرائيل"؟
 - 2- ماهي السياسة التي اتبعتها "إسرائيل" تجاه سوريا من 1948-2010؟
 - 3- ما أسباب الصراع في سوريا؟ وما هي أطرافه؟
 - 4- ما دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار الإسرائيلي تجاه الصراع في سوريا 2011-2013؟
 - 5- ما هي الأهداف الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا 2011-2013؟
 - 6- ما الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لتنفيذ سياستها تجاه الصراع في سوريا 2011-2013؟
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1- التعرف على آليات صنع القرار السياسي في "إسرائيل".
 - 2- تتبع تطور الصراع الإسرائيلي السوري خلال الفترة 1948-2010.
 - 3- استعراض أسباب وأطراف الصراع في سوريا.
 - 4- بيان دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صياغة المواقف الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا 2011-2013.
 - 5- الوقوف على الأهداف الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا.
 - 6- بيان الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لتنفيذ سياستها تجاه الصراع في سوريا 2011-2013.
- أهمية الدراسة:

- 1- تعد الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة تناولت موقف "إسرائيل" تجاه بعض الدول العربية.
 - 2- إثراء المكتبة العربية بالأبحاث العلمية لتكون مرجعاً يستفاد منه لدراسات مستقبلية.
 - 3- تقديم المعلومات للباحثين في الشأن السياسي حول السلوك الإسرائيلية في سوريا.
- حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية 2011 - 2013:

وهي الفترة التي بدأت فيها دخول المنطقة العربية لتحولات وتغيرات ماسمي بالربيع العربي وكيف أثرت

فيه، وهي الفترة التي بدأ فيها الصراع الداخلي السوري.

- الحدود المكانية:

"إسرائيل" وسوريا

مصطلحات الدراسة:

1- **السياسة:** السياسة بمعنى (Policy) تعني رسم السياسة أو السياسة كخطة. وتعني " معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية" وهي تعني أيضاً " الشؤون العامة والأحداث السياسية والتحدث بالسياسة والسياسة الداخلية" وقد عرف هارولد لاسويل السياسة بأنها "من يحصل على ماذا كتب؟ ومتى؟" (أبو سعدة، 2000، ص312). أما السياسة بمعنى (Politics) والتي تدور حول السياسات العملية والمطبقة. وهي تعني " فن تحقيق الممكن في اطار العلاقات المتاحة وفي اطار الواقع الموضوعي ويرتبط بها مجموعة من القيم مثل الذرائعية، الغاية تبرر الوسيلة، المصلحة الراشدة الخ". (أبو عوجة، 2009، ص6).

2- **الصراع:** يعرف الصراع على أنه تنافس بين طرفين أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، فمفهوم الصراع في جوهره "تنافس للإرادات"، ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه وفي تصوراتهم وأهدافهم وتطلعاتهم ومواردهم وإمكاناتهم مما يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقاتها (بدوى، 1997، ص35). وترى الباحثة أن الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة، فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وإدراك أطراف الموقف لهذا التناقض وتؤثر الرغبة من جانب طرف من الأطراف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع بقية هذه المواقف. وقد يكون الصراع فردياً أو جماعياً أو دولياً، وما حدث في سوريا صراع جماعي ثم تحول إلى صراع دولي.

3- **الأزمة:** حدث مفاجئ غير متوقع تتشابه فيه الأسباب بالنتائج، وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات، وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرف (Derek1989,p90).

4- **الشبيحة:** مجموعات أمنية قمعية تستخدمها الأنظمة الدكتاتورية لقمع الاحتجاجات الشعبية ويطلق كل نظام مسمى له فشبيحة سوريا لا يختلفون في شيء عن بلاطجة اليمن،، وكلوشارت تونس، وبلطجية مصر، والمرترقة الليبية، إن الاستبداد ملة واحدة (هويدي، 2011).

5- **الأمن القومي الإسرائيلي:** هناك تعريفات عديدة ومختلفة في السياق الإسرائيلي للأمن القومي بعضها يقلص مفهومه والآخر يوسعه. فقد عرفه مثلاً الجنرال يسرائيل طال في كتابه: "الأمن القومي: قلة مقابل كثرة"، وأيضاً عرفه أنه "ضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها" (طال، 1986، ص3). أما الجنرال البروفيسور يهوشاف هاركابي فصاغ في كتابه "حرب وإستراتيجية" مفهوماً واسعاً للأمن القومي حيث "شمل الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها وكمالها الإقليمي، والدفاع عن حياة مواطنيها وعن طبيعة نظام الحكم فيها وعن أمنها الداخلي والأمن اليومي على حدودها وعن أيديولوجيتها وعن ميزانها الديمغرافي وعن مكانتها في العالم" (هاركابي، 2005، ص12). وترى الباحثة أن الأمن القومي يستحوذ على الذهنية الإسرائيلية، ويحتل فيها المكانة الأكثر أهمية من أي قضية أخرى ويحتل الصراع العربي - الإسرائيلي المكانة المهيمنة في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي.

6- قانون محاسبة سوريا: هذا القانون أقرته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004، بحجة دعم سوريا للإرهاب والذي يتضمن فرض عقوبات على سوريا، منها حظر التعامل مع سوريا ومنع الشركات الأمريكية بيعها كل ما تحتاجه من صناعات، وقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق البنوك السورية في الولايات المتحدة كما فرضت عقوبات أخرى (زملط، 2009، ص9).

7- المنطقة المجردة من السلاح: هي منطقة تبلغ مساحتها أقل من 100 ميل مربع تمتد من أعلى بحيرة الحولة إلى الجنوب من بحيرة طبريا (مصلح، 2006، ص23).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

1- المنهج التاريخي:

اعتمدت الباحثة المنهج التاريخي لدراسة ورصد تطور السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا وطبيعة العلاقات بين الأطراف خلال فترة زمنية متباعدة واعتماد وقائع تاريخية للاستفادة منها في تفسير السلوك السياسي تجاه سوريا خلال فترة الدراسة، ويساعد هذا المنهج على فهم المتطلبات والدوافع التي تعاملت بها المؤسسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية مع سوريا والأهداف الكامنة من وراءها.

2- المنهج الوصفي التحليلي:

من خلال هذا المنهج حاولت الدراسة أن تقدم تحليلاً شاملاً لموقف "إسرائيل" تجاه سوريا على النحو الذي يأتي معه فهم أهدافها الرئيسية ومقاصدها النهائية ووصف الدور الإسرائيلي في محاولة تجبير الثورة لصالحها، فضلاً عن استقراء المواقف الإسرائيلية والتنبؤ بخطورتها تجاه هذه سوريا. واعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي الذي مكنها من تحليل المعلومات ذات الصلة ونقدها.

3- منهج التحليل النظامي لبريتشر:

هذه المنهج يحلل السياسة الخارجية تحليلاً نظامياً من منطلق أنها تصاغ بالاعتماد على نوعين من العوامل الداخلية والخارجية ضمن فكرة التأثير والتأثر والتغذية الراجعة بينهما.

نظام السياسة الخارجية حسب مايكل بريتشتر، يتكون في مجموعة متغيرات هي البيئة ومجموعة فاعلين ومكونات النظام، ثم أن نظام السياسة الخارجية يبدأ بقرارات استجابة لتحديات وعمليات تدعم أو تؤجل تدفق المطالب ويستند هذا المنهج على أربعة عناصر أساسية:

- المدخلات: أي عمل مؤثر يدخل إلى النظام ويسهم في تغيير الوضع داخله.

- عمليات النظام والتشغيل: يبنى التفاعل الذي يتم بين عناصر النظام أنفسهم، أو بينهم وبين البيئة، بهدف تحويل مدخلات النظام إلى المخرجات المنشودة.

- المخرجات: هو الناتج الذي يفرزه النظام بعد تفاعل المدخلات مع مؤسسات النظام.

-التغذية الراجعة: هي تيار من المعلومات يحمل تأثير نتائج النظام على البيئة كمدخل جديد.

وتبرز أهمية استخدام هذا المنهج بأنه يقوم في تحليل ظاهرة السياسة الخارجية بمعنى يهتم بتحليل التفاعلات بين المدخلات بعضها بعضا ، وبين المدخلات ومؤسسات النظام ويستخدم هذا المنهج في التحليل الشمولي للظواهر بكل جوانبها ، حيث أنه يشمل المؤثرات غير الرسمية كالإعلام والاتحادات النقابية أي جانب توضيح العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وقد استخدمت الباحثة هذا المنهج في تحليل البنية الداخلية والإقليمية والدولية للصراع في سوريا وكذلك تحليل السياسة الإسرائيلية والمواقف الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية تجاه الصراع في سوريا.

4- منهج نظرية اللعبة (المباريات):

الصراع والمساومة هو جوهر هذه النظرية، حيث تفترض هذه النظرية أن ثمة موقف صراعي ناجم عن وجود علاقات ومصالح متضاربة أملاً في الحصول على مكاسب سواء أكانت كلية "لعبة صفرية" أم اقتساماً "لعبة غير صفرية"، ويجري تصور الصراع على شكل مباراة بين طرفين أو محورين يريد كل منهم تحقيق الفوز في هذه المباراة(حسين، 2011: 210). وقد استخدمت الباحثة هذا المنهج في الفصلين الثالث والرابع لأن الصراع في سوريا أصبح ساحة حرب بالوكالة بين أطراف متصارعة إقليمية ودولية تريد تحقيق مصالحها ونفوذها، حيث قامت الباحثة بتحديد أهداف القوى الإقليمية والدولية من الصراع في سوريا، ومن ثم وضع تصور لمخرجات ذلك الصراع سواء أكانت النتيجة صفرية أم غير صفرية.

أداة الدراسة

من أساليب جمع المعلومات التي اعتمدت عليها الباحثة بالإضافة للوثائق والكتب والمصادر فقد استندت على أسلوب المقابلة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة كساب، أكرم (2014):

تناولت الدراسة الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات السورية والعلاقات السورية - الروسية خلال الفترة (2000 - 2011). إذ ركزت على العلاقات الثنائية في مجالاتها وإبعادها الإقليمية والدولية المتعددة، وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول رئيسية ، فضلاً عن فصل يشتمل على الإطار العام للدراسة ، تناول الفصل الثاني المحددات الداخلية للعلاقات الروسية والسورية التي حكمت العلاقات السياسية والتاريخية بين البلدين واستعرض الفصل الثالث الأبعاد الإقليمية للعلاقات الروسية - السورية ومواقف البلدين تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى الملف السوري الإيراني ، أما الفصل الرابع، فقد تناول الأبعاد الدولية للعلاقات الروسية - السورية ومواقف البلدين من أحداث الحادي عشر من عام 2001

ومواجهة الإرهاب الدولي والأصولية الإسلامية والموقف العربي تجاه المستجدات في سوريا، وركز الفصل الخامس، على العلاقات الثنائية في المجالات المختلفة العسكرية والاقتصادية والثقافية ، وجاء الفصل السادس ليتناول استشراف مستقبل العلاقات بين البلدين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة. واستخدمت الدراسة منهج المصلحة القومية المتبادلة في ضوء ما يسمى بنظرية التحالفات الذي يوضح دوافع روسيا من وراء تقديم العون في المجالات المختلفة حرصاً على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يسهم في فهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الثنائية، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التاريخي في فهم وتطور العلاقات الثنائية تاريخياً. وخلصت الدراسة إلى أن روسيا نجحت في لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط عبر التحالف الاستراتيجي مع سوريا ، وتمكنت الى حد ما إعادة دورها السياسي في الساحة الدولية والإقليمية، فضلاً عن قدراتها في منع الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ استراتيجيتها تجاه سوريا.

2- دراسة الأسمر، وضاح (2013):

قسم الباحث دراسة إلى سبعة فصول تتناول في الفصل الأول لعملية تفصيلي الدور الوظيفي "لإسرائيل" في المنطقة العربية، ويتناول في الفصل الثاني الدور الوظيفي للنظام الذي كان قائماً قبل الحراك الشعبي العرب والمكونات السياسي والاجتماعية والاقتصادية لهذا الدور في خدمة المشروع العربي في المنطقة، وتتناول في الفصل الثالث دور الأنظمة العربية في تعطيل الوحدة العربية وتعزيز الفساد ، وتم تسليط الضوء في الفصل الرابع على مجريات الربيع العربي ، ونتطرق في الفصل الخامس مجمل المواقف الدولية من الربيع العربي، كما سلط الضوء في الفصل السادس على التحولات التي ستحدث في بنية القطاع النظام العربي الناجمة عن الحراك الشعبي وأثره على "إسرائيل" ، وأخيراً تتناول الباحث في الفصل السابع التحديات التي تواجه بلدان الربيع العربي، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأحداث. وتوصل الباحث لعدة نتائج منها: أن هناك تماثل في الأدوار قبل الربيع العربي في "إسرائيل" وأن فشل الثورات يؤدي إلى زيادة الدور الوظيفي في المنطقة العربية .

3- دراسة شقليه، نائل (2013):

تناولت الدراسة السياسة الخارجية تجاه منطقة القرن الأفريقي، وإبراز مدى الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة، ومحددات السياسة الإسرائيلية بالمنطقة، وتعريف الدراسة لرصد تحركات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية في رسم هذه السياسة ، كما أوضحت الدراسة، أهم المتغيرات الدولية والإقليمية التي سادت العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وإفرازاتها من تعاضد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على العالم والمنطقة، ودعم "إسرائيل" من خلال تسليط الضوء على الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية مع استعراض الآليات والمداخل التي انتهجتها "إسرائيل" لتنفيذ سياستها بالمنطقة، وتحسين علاقاتها بدولها. كما تناولت الدراسة مدى تأثير التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي على الأمن القومي العربي بشكل عام، والأمن القومي السوداني والمصري واليمني بشكل خاص وأوضحت الدراسة ضرورة تطوير العلاقات العربية الأفريقية،

لتحجيم التحركات الإسرائيلية في القرن الأفريقي . . وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام الاسرائيلي بالمنطقة يأتي ضمن مدركات النخبة الحاكمة في "إسرائيل" على ما تشكله المنطقة من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية "إسرائيل"، فهذا الاهتمام رافقته متغيرات دولية ساهمت في دعم التحركات الاسرائيلية بالمنطقة بل وساعدت "إسرائيل" في بسط نفوذها في منطقة استراتيجية في القرن الأفريقي مما أثر سلباً على منظومة الأمن القومي العربي

4- دراسة كلاب، سهيل (2013) :

تناولت الدراسة مفهوم السياسة الخارجية والأهداف والوظائف التي تنطلق منها السياسة الخارجية للدول ، و ثم شرح وتوضيح أهداف واستراتيجيات القيادة السورية في العقود الثلاث الأخيرة، والأدوات السياسية التي وظفتها سوريا لخدمة سياساتها الخارجية حتى أصبحت سوريا إحدى القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في مسار الأهداف السياسية في المنطقة.

وتناولت الدراسة بالتوضيح والتحليل بنية وطبيعة النظام السياسي الإيراني، وكيف أسهم البعد الجغرافي لإيران وجوارها العربي والإسلامي في صياغة أسس السياسة الخارجية الإيرانية والعوامل التاريخية والديموغرافية التي أثرت على علاقات إيران بدول الجوار، وقفت الدراسة على آليات صنع القرار السياسي في سوريا وإيران وتناولت المراحل التاريخية لتطور العلاقات بينهما ، ولاسيما في العقد الأخير، إذ بلغت هذه العلاقات ذروتها بتوقيع اتفاقيات تاريخية بين البلدين تمثلت في تعزيز التعاون في الجانب العسكري وزيادة التعاون في العلاقات الاقتصادية بينهما وخلصت الدراسة الى أن التحالف السوري الإيراني الوثيق والمستقر كثيرا يشكل سببا لتأسيس واحتضان حزب الله اللبناني صاحب التوجهات المذهبية والإيديولوجية والسياسية مع إيران والحليف والصدیق القوي لسوريا، ولاسيما مع شخص الرئيس بشار الأسد، إذ بات هذا التحالف سببا للمواجهات العسكرية الحادة بين "إسرائيل" وحزب الله تمثلت في أكثر من جولة من جولات الصراع العسكري، وأهمها حرب تموز 2006 والتداعيات السياسية والاستراتيجية التي ألقت بظلالها على المنطقة، وزيادة رقعة الاستقطاب السياسي على مستوى النظام السياسي العربي حتى اندلاع موجات الحراك الشعبي العربي في عدد من الدول العربية، ولاسيما سوريا التي لعبت فيها مجريات الأهداف دورا في حدوث حالة من الإرباك في التحالف السوري الإيراني، نظرا لمكانة سورية السياسية والجغرافية التاريخية في هذا التحالف.

5- دراسة جبريل، أمجد أحمد (2013):

تناولت الدراسة القلق الإسرائيلي من انعكاسات التحولات العربية في المحيط العربي على مستقبل وجودها في المنطقة ، ولاسيما التحولات السورية والمصرية كونهما الأقرب جغرافياً إليها والأكثر تأثيراً عليها، وتناول الباحث ثلاثة محاور في دراسته:

المحور الأول: سياسة الفاعل الإسرائيلي في التأثير على الثورات العربية وبين أوجه الخسارة التي تلحق

"بإسرائيل" نتيجة الثورات

المحور الثاني: "إسرائيل" والأزمة السورية: تمثل الأزمة السورية إشكالية حقيقية أمام "إسرائيل"

وتقع السياسة الإسرائيلية بين مآزقين: إتباع سياسة انتظار حتى تتبلور المواقف الدولية، أو تحاول التأثير منفردة بالوضع السوري قبل أن يتشكل واقع جديد يؤثر سلباً على المصالح الإسرائيلية خصوصاً في مسائل أمن الحدود مع سوريا ونمو نفوذ الجماعات الجهادية هناك، ونقل أسلحة متطورة إلى حزب الله، واحتمال إعادة بناء المحور السوري - الإيراني بصورة جديدة، كأن تتحالف إيران مع دولة علوية على شاطئ المتوسط.

المحور الثالث: والنخبة الإسرائيلية وانقسامها حول الموقف من سوريا:

هناك من يرى من مصلحة "إسرائيل" سقوط الأسد، وهناك من يرى ليس من مصلحة "إسرائيل" سقوط الأسد، واتجاه ثالث يرى أن التحولات العربية ستؤثر سلباً على "إسرائيل" وستواجه "إسرائيل" عزلة شديدة في المنطقة في السنوات المقبلة. خلصت الدراسة الى ان اسرائيل وحلفاؤها تحاول استغلال حالة الاضطراب الناشئة عن الثورات العربية لحرف مسارها عبر اثارة النعرات الطائفية والعرقية وتقسيم المنطقة من جديد لأن اتفاقية سايكس بيكو لم تقسم المشرق العربي بما فيه الكفاية وتسعى اسرائيل من خلال تلك الاحداث تطبيق مفهوم جديد للأمن الاسرائيلي وهذه الدراسة تتوافق مع الجزء المتعلق بالموقف الإسرائيلي تجاه التحولات السياسية في سوريا ولكن الباحثة ستتناول بالتفصيل كل ما يتعلق بالموقف الإسرائيلي تجاه الصراع في سوريا

7-دراسة التوبة، غازي (2012):

تناولت هذه الدراسة الأسباب التي أدت إلى اشتعال الثورة السورية، وتطوراتها وآثارها على الشعب السوري وسوريا، ومن ثم تناولت المبادرات العربية لحل الأزمة السورية، وتطرق إلى أسباب وقدر النظام السوري على الصمود والاستمرار في التصدي للاحتجاجات الشعبية، كما ألفت الضوء على الأطراف التي تدعم النظام السوري. وهدفت الدراسة إلى تقديم تقرير عن الأزمة السورية إلى "مؤتمر الأمة الإسلامية" الذي انعقد في اسطنبول في 1 تموز (يوليو) 2012م. وخلصت الدراسة إلى أن الثورة انطلقت في سوريا بسبب القمع من جانب النظام، وغياب الحياة السياسية، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها الشعب السوري، وبأن النظام السوري قد أفشل كل الجهود والمبادرات لحل الأزمة، وبأن حل الأزمة لن يكون إلا برحيل النظام السوري.

8-دراسة زيسر، أيال (2012):

تناولت هذه الدراسة وصفاً للحالة والأزمة السورية، وإمكانية أن ينتهي الصراع، وعن أطراف الصراع في الأزمة السورية. وهدفت الدراسة إلى إبراز سمات واقع الأزمة السورية، واتجاهاتها المستقبلية. وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في سوريا لم يقترب من النهاية، فثمة من هو مقتنع بأن المعارضة غير قادرة على إخضاع النظام السوري، وأنها في نهاية المطاف وبعد حرب استنزاف طويلة ستهزم. وفي المقابل، هناك قناعة لدى كثيرين داخل سوريا وخارجها بأن بشارالأسديسيقت في النهاية وبأن نظامه يُستنزف ويفقد قوته وهو لا يمكنه الصمود طويلاً، وذلك بسبب تغيير الأجواء وسط الأغلبية الصامتة في سوريا والتي يتعلق بها بشار الأسد على مدار الوقت. وبهذه الطريقة أو بأخرى، فإن سفك الدماء سيتواصل لفترة طويلة من الزمن وسيخلف وراءه دولة ضعيفة بغض النظر عن هوية النظام الذي سيحكم سوريا.

9-دراسة بن سميث " Ben smith "

تناولت هذه الدراسة الأزمة السورية، ومجموعة من القوى السياسية والعسكرية في سوريا، والتي تدعم المعارضة والحكومة. كما ناقشت هذه الدراسة التداعيات الإقليمية للأزمة السورية على كل من تركيا وروسيا والصين وإيران والمملكة العربية السعودية ولبنان وغيرها من الدول المجاورة، كما تناولت هذه الدراسة الوساطات الدولية والعربية ومرحلة ما بعد الأسد. وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الدول الأخرى في محاولة التأثير على مجريات الأزمة، والعقبات التي تحول دون التدخل الفعال لإنهاء الأزمة، والنتائج المحتملة للأزمة السورية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد حل قريب للأزمة السورية بسبب الانقسامات بين القوى الإقليمية والدولية بسبب مصالحها التجارية، وإن ما يحدث في سوريا هو صراع على النفوذ بين تلك القوى.

10- دراسة جون كالابريس "John Calabrese" (2012):

بحثت هذه الدراسة ديناميات الصراع السوري، واللاعبين الإقليميين، واللاعبين من خارج المنطقة، وهدفت الدراسة إلى توضيح أثر القوى الإقليمية على مجريات الصراع في سوريا، وتأثير الأزمة السورية على دول الجوار.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصراع السوري لديه القدرة على تغيير موازين القوى في المنطقة بشكل كبير، وأن جميع اللاعبين يتطلعون لتحقيق المكاسب، وتحسين نفوذهم ووضعهم الإقليمي.

11- دراسة أبو هلال، فراس (2011) :

سلطت الدراسة الضوء على المواقف الإسرائيلية من الانتفاضة السورية من خلال تتبع التصريحات الرسمية والتحليلات وأوراق البحث الصادرة حول هذا الموضوع ودراساتها، وتناولت الدراسة محاور عدة منها: خصوصية الوضع السوري -والانتفاضة تفتح النقاش حول الخيار السوري -والحيرة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة السورية والمخاوف الإسرائيلية من الانتفاضة السورية والمكاسب الإسرائيلية المحتملة من الانتفاضة السورية ولخص الكاتب قراءة المواقف الإسرائيلية من الانتفاضة السورية بمايلي:

- 1- تفضل "إسرائيل" أن لاتتم الإطاحة بالنظام السوري بطرق سلمية .
- 2- تفضل "إسرائيل" عدم الاستجابة لمطالب الشعب السوري المطالبة بالحرية الديمقراطية .
- 3- تتمنى "إسرائيل" أن يلجأ النظام إلى حلول قمعية ودموية بدل الدخول في مفاوضات مع أطراف المعارضة وبذل التوصل إلى حلول سياسية تضمن إصلاحات حقيقية وشاملة .
- 4- تفضل "إسرائيل" أن تتحدر سوريا إلى حالة من الصراع الطائفي تستمر أطول فترة ممكنة لا أن تتحول إلى حالة من النضال لتحقيق الحرية والديمقراطية .

بالنسبة للباحثة ستقدم رؤية جديدة وتقوم بتحليل موقف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من النظام السوري والمعارضة.

12- حرباً، مالك (2011):

عالج الباحث وكشف عن أسباب الأزمة الحالية في سوريا، وعن السباب التي أخرجت الناس من الصمت إلى العلن وقسم تلك الأسباب إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأكد أن ترابط تلك السباب والصلة بينها. وتوصل الباحث بأن الثورة السورية وصلت إلى نقطة اللاعودة، وأن النظام مصر أنم يختار ما بين المواجهة الشاملة ا، الإصلاح الشامل.

وأخيراً وضع سيناريوهات للحلول المستقبلية للثورة السورية وهي: أولاً وأد الحركة الاحتجاجية، ثانياً انتصار الثورة بالطرق السلمية، ثالثاً انتصار الثورة بالطرق العسكرية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة، فإن الباحثة توصلت إلى عدة ملاحظات حول هذه الدراسات هي:

- إن الدراسات السابقة تعتبر من الدراسات المهمة التي بحثت في الصراع السوري بشيء كبير من التعمق والتحليل، وبالتالي فهي من المراجع المهمة التي يمكن الاعتماد عليها من السياسيين والكتاب والمحللين.

- بعض الدراسات السابقة تعرضت للصراع في سوريا في جوانب عامة، وليس بالتفصيل العميق، وعزت معظمها أسباب الصراع إلى أسباب داخلية، ولم تتطرق إلى العوامل الخارجية التي ساعدت على اندلاع الأحداث في سوريا.

- كثير من الدراسات السابقة تطرقت لتناول أطراف الصراع في سوريا، والقوى الإقليمية المؤثرة فيه، ومصالحه بشيء من التفصيل، وهذه التفاصيل نتيجة لأهمية العلاقة بين أطراف الأزمة والقوى الإقليمية.

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة وخاصة للباحثين العرب وتعتبر معظم هذه الدراسات ترجمة منقولة لدراسات إسرائيلية. تقدم الباحثة نموذجاً جديداً يحلل السياسة الإسرائيلية ومواقف المؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا.

ونظراً لأهمية الموضوع فقد رأت الباحثة أن تتناول هذا العنوان لتغطي مرحلة معاصرة وصعبة في العلاقات الدولية والعلوم السياسية لا سيما في الصراع السوري، الذي أصبح ساحة حرب بالوكالة عن قوى دولية وأخرى إقليمية متحالفة أو متوافقة معها. ولعبت فيها إسرائيل دور خفي لإطالة أمد الصراع.

الفصل الأول

ديناميات صنع القرار في إسرائيل

المبحث الأول: دور المؤسسات الرسمية في صناعة القرار السياسي في "إسرائيل"

المبحث الثاني: دور المؤسسات غير الرسمية في صنع القرار السياسي الإسرائيلي

المبحث الأول

دور المؤسسات الرسمية في صناعة القرار السياسي في "إسرائيل"

تعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة. ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي، ولذلك أضحت التمييز بين ما يسمى قراراً داخلياً وما يسمى قراراً خارجياً، أمراً هاماً.

تعد دراسة عملية صنع القرار السياسي، مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في دول العالم أجمع. فتحليل عملية صنع القرار، تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم ، ودرجة تطور هذه الأنظمة والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة؟ ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟. فالقرارات كما يعرفها (ديفيد ايستون) هي "بمثابة مخرجات النظام السياسي أياً كان شكله، والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، سواء كانت هذه القيم داخلية أم خارجية (Easton, 1969, p50) ، كما تعرف عملية صنع القرار بأنها "عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة لا يخلو أي منها من عنصر الشك، ومن ثم فإن أساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة" (Dougherty, 1971, p312-313). ويتم صنع القرار بثلاث مراحل أساسية هي مرحلة الإعداد للقرار، ومرحلة اتخاذ القرار، ومرحلة التنفيذ (تيم، 1989، ص178)، كما يمكن تقسيم القرارات إلى ثلاثة أنواع:

أ-قرارات استراتيجية: وهي قرارات لا يمكن إلغاؤها، وتحتوي على روح المبادرة ضمن الاستراتيجية العامة للدولة، وقد كانت غالبية القرارات التي اتخذت بشأن الفلسطينيين في "إسرائيل" من هذا النوع من القرارات.

ب-قرارات تكتيكية: ويعد هذا النوع من القرارات أقل أهمية من النوع الأول، وغالباً ما يتم اتخاذه كتمهيد لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ت-قرارات تنفيذية: وهي مجموعة القرارات اليومية التي يتم اتخاذه في السياسة الخارجية تحديداً، وتأتي لتنفيذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية (عزارة، 2011، ص56)

وبعد النموذج الإسرائيلي في عملية اتخاذ القرار من النماذج الصعبة، بغض النظر عن الأطر النظرية لعملية صنع القرار، وذلك لتعدد العوامل والمتغيرات التي تتعلق بعملية اتخاذ القرار السياسي في المجتمع الإسرائيلي بسبب تعدد أشكال التركيبة المجتمعية، وتعدد ثقافتها وانعكاسها على التركيبة العسكرية

والأمنية والحزبية والسياسية واتجاهاتها الأيديولوجية المتعددة (الجبوري، 2011). ويتقيد صانعو القرار في "إسرائيل" بمحددات معينة، تظل قراراتهم ضمن نطاقها، وتتأثر بشكل كبير بها، وبالغالب لا تخرج عنها، وهذه المحددات هي العقيدة الصهيونية، والمفهوم الإسرائيلي للأمن القومي "نظرية الأمن"، وخصائص الشخصية اليهودية (بركات، 1982، ص126). والباحث في السياسة الإسرائيلية يجد أنها تتسم بثلاث سمات رئيسة هي:

أ. الثقافة السياسية التي تعبر عن مجموعة العقائد والأفكار التي يعتنقها صانعو القرارات.

ب. اصطباغ السياسة بالصبغة الاجتماعية، أو ما يسمى بالتفاعل الاجتماعي للسياسة.

ج. خصائص البنيان السياسي ذاته (الجبوري، 2011).

أولاً: العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الإسرائيلية:

هناك عوامل عدة تؤثر في رسم السياسة الإسرائيلية وصنع القرار، منها داخلية متعلقة ببنية "إسرائيل" نفسها"، وأخرى حددتها طبيعة الوجود الصهيوني وقيام الدولة الإسرائيلية:

1-عوامل تتعلق بالتركيبة الداخلية:

أ- **العوامل الاجتماعية:** تتعلق بالعوامل المرتبطة بتغير الصفة البشرية والقيادات في "إسرائيل"، وخاصة ورثة المهاجرين الأوائل من العسكريين وغيرهم، وما يحملونه من أفكار وأيديولوجيات، والتي كان لها أثر واضح في توجيه وتحديد السياسات في "إسرائيل" (تيم، 1987، ص175).

ب- **العوامل النفسية:** لا شك أن للأبعاد النفسية للشخصية الإسرائيلية، وما تحتويه من عُقد العظمة والتفوق والشعور بالاضطهاد والخوف من خطر الإبادة، وعدم الثقة بالآخرين أثراً بالغاً على تحديد السياسات على صانعي القرار في "إسرائيل" (تيم، 1987، ص175-176)

2-عوامل تتعلق بالأسس السياسية للسلوك السياسي الإسرائيلي ومنها:

أ- مقولة الحدود الآمنة: يمكن تعريف الحدود الآمنة بأنها "حدود يمكن الدفاع عنها بدون استباق التهديدات"، وهذه الحدود يجب أن تتوازى مع عوائق طبيعية وطبوغرافية مثل نهر الأردن وهضبة الجولان وقناة السويس، بالإضافة إلى سلاسل من المستوطنات الأمنية التي تحيط بالدولة لمنع تسلل العناصر الفلسطينية لداخل "إسرائيل" (تيم، 1987، ص175-176). وطبقت هذه النظرية في الحروب التي خاضتها مع العرب لضمان عمق كاف لأمن المستعمرات، والقرى الحدودية.

ب- مقولة التفوق النوعي: تسعى "إسرائيل" دائماً أن تكون متفوقة عسكرياً على دول المنطقة، وذلك من منطلق أن الوجود الإسرائيلي في وسط مُعادٍ سيظل في خطر ما لم يتحقق التفوق مع أعدائها، وأن تبقى قادرة على المحافظة على أمنها القومي، وتحقيق النصر في أي جولة حرب تخوضها (Bcechiri, 1974, p318).

ت- مقولة الحرب الوقائية: تعني القيام بشن ضربات على الدول العربية قبل استعدادها لشن حرب على "إسرائيل" (ماضي، 2014، ص22).

فحروب "إسرائيل" - على سبيل المثال: تفسر على أنها حروب وقائية اضطرت لخوضها دفاعاً عن النفس، كما أن عمليات التوسع والاستيطان المرتبطة بها، والسياسات المختلفة التي انتهجتها كانت تفرضها احتياطات أمنها القومي وحدودها الآمنة (زهرة، 1981، ص332).

ومنها حرب عام 1967 والهجوم على المفاعل النووي العراقي 1981، وعلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وحربها عام 1982 على لبنان.

ث- مقولة الدول الطائفية: يعد تشكيل مجموعة من الدول وفقاً للتقسيم الطائفي في الأراضي العربية المجاورة "لإسرائيل" هدفاً لها، تسعى إلى تحقيقه، وهو إضعاف الدول العربية، وتفتيتها إلى دويلات عاجزة عن التطور والنمو، وتستند في ذلك إلى الدول الاستعمارية وتأكيد مقولة الأمم الطوائف، وبذلك تكرر "إسرائيل" حقها بتمثيلها" الحركة القومية للشعب اليهودي" (ملحم، 1989، ص173-174).

في ضوء الاعتبارات سالف الذكر، تتشكل آراء وتصورات صانعي القرار في "إسرائيل"، إذ أنها تتفاعل مع بعضها البعض لتتحكم في عملية رسم الأهداف للدولة، وتحديد اتجاهات السياسة الإسرائيلية وما يرتبط بها من قرارات مختلفة.

ثانياً: مؤسسات صنع القرار في "إسرائيل":

يشمل هذا الجزء دراسة السلطات التقليدية الرسمية للنظام السياسي في "إسرائيل"، وهي التنفيذية، التشريعية، والقضائية، حيث لا يمكن اتخاذ القرارات دون المرور عليها، وكذلك تناولت الباحثة الدور المهم الذي يلعبه العديد من القوى والجماعات السياسية والضاغطة في تحديد السياسات وصناعة القرارات في "إسرائيل".

لا بد من التنويه إلى أن النظام الرسمي الحاكم في "إسرائيل" هو امتداد للنظام السياسي الذي كان سائداً في مجتمع ما قبل الدولة، أو المسمى البيشوف*، ولكن بعد (قيام الدولة الإسرائيلية) حدثت تطورات عدة على النظام وكان أهمها: استقرار الهيكل السياسي لمؤسسات الدولة، واستقرار شرعية نشاط المؤسسات السياسية، ويقوم النظام الحاكم على أساس وجود سلطة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان "الكنيست"، وعلاقة الكنيست بالحكومة تتبع من كون الكنيست هو المنظمة السياسية التشريعية العليا، وأن بقاء الحكومة يعتمد

* البيشوف كلمة عبرية تعني الاستيطان وتطلق على المجتمع الاستيطاني اليهودي الذي كان سائداً قبل إقامة "إسرائيل"، وتقسّم مرحلة البيشوف إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل عام 1882، ومرحلة ما بين عامي 1882-1948 وقد تم منح البيشوف إدارة ذاتية من قبل الانتداب البريطاني آنذاك، وأصبح يشرف على العديد من المؤسسات الصحية والتعليمية اليهودية، وأصبح يقوم بحماية الضرائب، وله أجهزته الخاصة به، حيث أصبح ذلك فيما بعد نواة لمؤسسات الدولة الإسرائيلية التي أنشئت بعدها (المسيري، 1999، ص488-489).

على موافقته، وإلى جانب هاتين السلطتين توجد السلطة القضائية التي تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في علاقتهما مع السلطتين الأخريين (عزارة، 2011، ص59-61)

-السلطة التشريعية وتتمثل في:

أ.البرلمان الإسرائيلي: الذي يسمى "الكنيست"، أخذت "إسرائيل" بنظام المجلس الواحد، ولهذا تتكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد، أطلق عليه منذ الثامن من شهر آذار 1949 اسم الكنيست، وبما أن الكنيست هو بمثابة البرلمان في الدول البرلمانية، فإنه يتمتع بأهمية كبيرة، ويلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية في "إسرائيل" (السعدي، 1981، ص85).

نصت المادة الأولى من الدستور على أن الهيئة التشريعية "لإسرائيل" تتألف من مجلس برلماني واحد، ويدعى الكنيست ويضم 120 عضواً، يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي (تيم، 1989، ص232)

التنظيم الداخلي للكنيست: ويتكون الكنيست من 120 عضواً منتخبين لمدة أربع سنوات، تبدأ من يوم أول اجتماع يعقده الكنيست بعد انتهاء الانتخابات العامة (عبد الجواد وآخرون ، 2003 ، ص175-176). وللكنيست لجنة رئاسة، تتكون من رئيس الكنيست ونوابه الذين يصل عددهم إلى ثمانية نواب، من أجل إتاحة الفرصة أمام الأحزاب الكبيرة للتمثيل في هذه اللجنة (شاش، 2008، ص111).

وتتم الانتخابات على أسس حزبية، حيث يحصل كل حزب مشارك على عدد من المقاعد تتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها بعد إلغاء حقوق الأحزاب التي لم تتجاوز نسبة الحسم، وذلك وفق نسبة متفق عليها في القانون الإسرائيلي لتوزيع المقاعد، ويتم تنظيم الأعضاء داخل الكنيست من اليسار إلى اليمين، حسب حجم الحزب وليس حسب مبادئه، فالحزب الذي يحوز على أكثرية المقاعد يجلس إلى أقصى اليسار، ويتدرج هذا الوضع إلى أن يجلس أقل الأحزاب تمثيلاً في أقصى اليمين (أبو عجوة، 2011، ص39) وتم تعديل قانون انتخاب أعضاء الكنيست والانتخاب المباشر لرئيس الوزراء وأصبح التعديل له أهمية مع موازين القوى ومراكز صنع القرار السياسي في "إسرائيل" (تيم، 1997، ص405-406).

اختصاصات الكنيست: يتمتع الكنيست باختصاصات واسعة منها:

- 1.السلطة العليا في الدولة وهو الممثل الوحيد للشعب.
- 2.لا يملك سلطة إعلان الحرب (بن مائير، 1996، ص132-133).
- 3.لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست تكون على اطلاع دائم على وضع الجيش وتطوره، وتقدم ملاحظاتها لوزير الجيش، ويكون للجنة دور في تمرير ميزانية الحزب، وبمجرد إتمام ذلك يصبح دورها مجرد الإشراف والمراقبة وليس اتخاذ القرارات (أفيغيزر، ص63).
- 4.حق انتخاب رئيس الدولة ومراقب عام الدولة.
- 5.البت في أمر تعيين أعضاء المحكمة العليا.

6.صلاحيات حل الكنيست في حال استقالة رئيس الوزراء (تيم، 1997، ص 403-406).

7.الاختصاص التشريعي: حق اقتراح القوانين والمصادقة على مشاريع القوانين، والرسوم، ومنح الامتيازات، والميزانية العامة، وغيرها، والمصادقة على الموازن العامة للدولة، فاتخذ الكنيست بعد نقاشات سريعة قراراً عاجلاً يقضي بضم الجولان السوري المحتل سنة 1981، وبتطبيق القوانين الإسرائيلية عليه، وحاز القرار على 62 صوتاً من أحزاب الليكود والمفدال والعمل ضد 21 صوتاً من (الحزب الشيوعي وحركة تيم وشينوي اليساريين) (بركات، 1982، ص 85).

8.الاختصاص السياسي: من خلال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وممارسة حقها السياسي، ومن أهم الوسائل التي يملكها الكنيست لمراقبة ومحاسبة الوزراء: هي السؤال والاستجواب، وحق إجراء التحقيق، وحق سحب الثقة من الوزارة وإقالتها (السعدي، 1989، ص 86).

ومن خلال ما تقدم فإن الكنيست هو المؤسسة الرئيسية لوضع القوانين، وهو من الناحية الشكلية قوة داخل النظام السياسي الإسرائيلي، كما يعد بيتاً للأحزاب وليس للمعارضة وبشكل الائتلاف الحكومي قوة داخل الكنيست وتستطيع المعارضة من خلالها القيام بدور فعال.

-السلطة التنفيذية:

تعدّ السلطة التنفيذية المحرك الأساسي للحياة السياسية في أي بلد كان، وتمارس السلطة التنفيذية الحكم بناءً على موافقة السلطة التشريعية، ويرأس السلطة التنفيذية في "إسرائيل" رئيس الدولة من ناحية شكلية، ويتولاها من ناحية فعلية رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء (بركات، 1982، ص 85). ومهمة رئيس الدولة في النظام الإسرائيلي، هي مهمة تمثيلية في أساسها، إذ لا يتمتع رئيس الدولة بأية صلاحيات مهمة، وقد أصدر الكنيست في 16 حزيران 1967 القانون الأساسي الخاص برئيس الدولة، ذلك القانون الذي حدد طريقة انتخابه كما حدد طريقة إقصائه، والقيام بأعماله بصورة مؤقتة، كما يبين امتيازاته وحصانته، وقد أكد هذا القانون أن المركز الرسمي للرئيس في مدينة القدس المحتلة، وإن لكل مواطن إسرائيلي الحق في ترشيح نفسه للرئاسة (السعدي، 1989، ص 175). وترى الباحثة أن منصب رئيس الدولة مقيد ومحدود، وتشبهت "إسرائيل" بذلك بالأنظمة الأوروبية، فموقع الرئيس رمزي، إذ لا يتمتع باختصاصات واسعة في المجالات السياسية والصلاحيات فمعظمها مركز في أيدي الحكومة التي تتولى إدارة البلاد. ينتخب رئيس الدولة في "إسرائيل"، من قبل الكنيست لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد ولكل عشرة أعضاء في الكنيست طرح مرشح لرئاسة الدولة (السعدي، 1989، ص 175).

ويوضح القانون الأساسي لرئاسة الدولة لعام 1964 وتعديلاته صلاحيات رئيس الدولة، والتي تتضمن:

1.توقيعه على جميع القوانين عدا تلك التي تتعلق بصلاحياته.

2.تكليف رئيس الحزب الموصى عليه من قبل أغلب أعضاء الكنيست بتشكيل الحكومة.

3. تلقي تقارير من الحكومة عن أعمالها (أبوجابر، 1973، ص57-58).
4. رئاسة الروابط الشعبية.
5. استضافة الوفود وضيوف الدولة.
6. إصدار العفو عن المساجين (السعدي، 1989، ص177).
7. إرسال البعثات الدبلوماسية للدولة، وتسلم أوراق اعتماد قناصل الدول الأجنبية القادمة إلى "إسرائيل".
8. التوقيع على المعاهدات التي صادق عليها الكنيست.
9. تعيين القضاة وبعض الوظائف العامة.
10. الدعوة إلى حل الكنيست بعد طلب ذلك من رئيس الوزراء (عزارة، 2011، ص64).

-الحكومة:

الحكومة في "إسرائيل" هي مركز القوة في النظام السياسي، وفيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية والقانونية، كما أنها مصدر التشريع الرئيس، كما أنها تتمتع بسلطات واسعة فيما يتعلق برسم السياسة العامة، وإعلان الحرب، وإقرار السلام، وعقد المعاهدات، ولقد زاد من نفوذ الحكومة في "إسرائيل" تطور مشكلات الهجرة وعمليات الاندماج داخل المجتمع، وتعدد مشكلات الأمن وهي من الأمور الاستراتيجية التي تستدعي اتخاذ القرارات الهامة (بركات، 1982، ص81). ومعظم الحكومات في "إسرائيل" هي حكومات ائتلافية، وهي ناتجة عن طبيعة نظام الحكم، وهو ما يشكل حجر عثرة في اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة، فهي إما حكومة موسعة يصعب التوفيق بين مركباتها، أو حكومة ضيقة تعاني من عقدة في شرعيتها في عملية اتخاذ القرار (حيدر، 2008). ونص القانون الأساسي للحكومة الذي سبق الكنيست في العام 1968 وتعديلاته المتعددة على: "إن الحكومة الإسرائيلية هي السلطة التنفيذية للدولة، وتقوم بمهامها بعد حصولها على ثقة الكنيست، وهي مسؤولة أمامه مسؤولية جماعية، وتتألف من رئيس الحكومة، ووزراء آخرين" (محارب، 2011، ص16). ويكون رئيس الحكومة من بين أعضاء الكنيست (السعدي، 1989، ص186). فيما يمكن ألا يكون بعض الوزراء من بين أعضاء الكنيست.

وبما أن كل قرار للكنيست يتخذ بأغلبية الأصوات، فإنه يتوجب على الحكومة إذا أرادت مواصلة العمل أن تحافظ على أغلبية ثابتة في الكنيست، وذلك من أجل بقائها واستمرارها في العمل (السعدي، 2009، ص127) ولا يجوز إسقاط الحكومة إلا بأغلبية 61 صوتاً. والحكومة يمثلها رئيس الوزراء، وهو رئيس الحكومة والرئيس التنفيذي في الدولة، والحكومة تتولى المسؤولية من واقع ثقة الكنيست، وهي مسؤولة على نحو جماعي أمام الكنيست وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء ووزراء آخرين (بن مائير، 1996، ص15). والتقليد المتبع هو أن يأتي الوزراء من بين أعضاء الكنيست لكن القانون الأساس للحكومة يحدد: "يمكن للوزير ألا يكون من بين أعضاء الكنيست، على أن يكون مواطناً إسرائيلياً من سكان "إسرائيل". وقد جاء هذا التحديد لتوسيع إمكانيات إشراك خبراء وشخصيات من كافة القطاعات الشعبية في الحكومة، واستغلال

الطاقات البشرية في الدولة لصالح أعمال الحكومة، والوزير غير العضو في الكنيست حاله كحال عضو الكنيست، باستثناء حق التصويت (السعدي، 1984، ص 187-188). وتتصف الوزارة الإسرائيلية بأنها وزارة ائتلافية نتيجة عجز أي من الأحزاب في الحصول على أغلبية مطلقة في الكنيست" (بركات، 1982، ص 76-77).

مهام الحكومة:

- تعد الحكومة القوة التنفيذية للدولة، ويكون الجيش خاضعاً لها حسب قانون الجيش (1976).
- تمتلك صلاحيات تشريعية ومنها تشريع فرعى أو إداري، بالإضافة إلى طرح مشروع قانون قبل الحكومة بما أنها مسؤولة عن كل مايجرى في الدولة، تعديل قانون إقرار الموازنة العامة بحيث يمكنها أن تقر ميزانية عامين في آن واحد وجرى إقرار القانون بشكل ماراثوني وبالقرارات الثلاثة في يوم واحد (جريس، 2009).

- الحكومة تقوم بتحديد صلاحيات كل وزير وتقرر توزيع السلطة بينهم.
- تمنح رئيس الوزراء (رئيس الحكومة) سلطات جديدة بحيث لايتعارض ذلك مع قانون الدولة.
- تمارس صنع السياسة العامة وهي المخولة ببحث الأمور الاستراتيجية في الدولة (بركات، 1982، ص 77).

دور رئيس الحكومة في صناعة القرار السياسي: : يعد رئيس الحكومة في "إسرائيل" أقوى شخصية في الدولة، وهو رئيس السلطة التنفيذية، ويرأس الحكومة ويضع سياستها الداخلية والخارجية وهو الذي يشكل ويختار مجلس الوزراء عند التشاور مع الأحزاب المؤتلفة مع حزبه، فالحكومة الإسرائيلية هي حكومة رئيس الوزراء (خلف، 2012، ص 12).

صلاحيات رئيس الحكومة:

1. اختيار الوزراء.
2. الدعوة إلى الاجتماع وبتراأس اجتماعاتهم، فأى اجتماع بدون موافقة رئيس الحكومة يكون غير قانوني وبالتالي تصبح القرارات التي تتخذ في مثل هذا الاجتماع باطلة.
3. إقالة رئيس الوزراء أو حجب الثقة عن الحكومة يؤدي إلى سقوط الحكومة بأجمعها.
4. حقه في عزل أي وزير (مرتضى، 2010).
5. استقالته هي استقالة للحكومة بأسرها.
6. مكانته في حزبه تدعم عادة مكانته في الحكومة لأنه زعيم حزبه.

7. هو المسؤول المباشر عن الملف النووي وهو رئيس لجنة الطاقة النووية. (خلف، 2012، ص217).

8. ممارسة صنع السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

9. إبرام الاتفاقيات والمعاهدات والاعتراف بالدول (Egendy, 2011, p47)

لذا، فإن رئيس الحكومة يعد رأس الهرم في صناعة القرار في "إسرائيل"، وله صلاحيات اتخاذ القرارات النهائية في السياسة، وذلك حسب قوة شخصيته.

-المجلس الوزاري المصغر:

يتكون المجلس الوزاري المصغر "الكابنيت" من أعضاء الائتلاف الحاكم رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، وقيادة الأجهزة العسكرية والأمنية، ووزير الداخلية، ونائب رئيس الوزراء، والنائب الثاني، ومسؤول أجهزة الاستخبارات (مرعي، 2010، ص84). وإجمالاً فإن المجلس الوزاري وفي كل مرة يجتمع فيها، كان يصادق على قرارات الحكومة بالرغم من بعض التحفظات لبعض الوزراء على آلية إدارة الحرب، إلا أنه في نهاية الأمر يتم المصادقة على القرارات (مرعي، 2010، ص84). ومن صلاحيات هذا المجلس معالجة الشؤون الأمنية، والسياسة الخارجية المرتبطة بالحرب والعمليات العسكرية وبمسائل السلام أيضاً في "إسرائيل"، وله صلاحيات التوصية بقرارات لها قوة النفوذ ما لم يعترض عليها خلال أسبوع من مجلس الوزراء، وبإمكان هذا المجلس مناقشة ومعالجة كل قضية يطرحها رئيس الحكومة أو القائم بأعماله، وتم الاتفاق على عدم تحويل أي اقتراح من المجلس إلى مجلس الوزراء بكامل هيئته إلا بموافقة رئيس الحكومة نفسه، أو القائم بأعماله (خلف، 2012، ص82).

نظراً للعلاقة المترابطة بين مسألة الأمن والخارجية في إسرائيل واستحواذ الموضوع الأمني على الواقع الحياتي لإسرائيل، شكلت اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية أو المجلس الوزاري الأمني المصغر "الكابنيت". وتم استعمال هذا المصطلح فعلياً في "إسرائيل" عند التوقيع على اتفاقية الائتلاف الحكومي بين حزب العمل والليكود، في الثالث عشر من أيلول 1984 وألف من عشرة أعضاء، خمسة من كل حزب (وكالة وفا، 2011/11/29).

-المطبخ السياسي:

اسم مجازي لمجموعة من الشخصيات السياسية البارزة أو مجموعة من المستشارين السياسيين، أو وزراء في حكومة قائمة بالفعل تقوم هذه المجموعة بتقديم الأفكار والآراء الحاسمة حول قضية معينة، أو تبت في مسألة سياسية أو أمنية طارئة. ولقد بدأ استخدام هذا التقليد منذ الخمسينات على الرغم من شخصية بن غوريون المتفردة بالقيادة، وواصل العمل به ليفي أشكول رئيس وزراء سابق، واستخدم هذا بشكل أكثر وضوحاً في عهد حكومة غولدا مئير في مطلع السبعينات، ويعود ذلك إلى عقد اجتماعات الطاقم المصغر من

أعضاء حكومتها (رجال الأمن والخارجية) في مطبخ بيتها كل مساء سبت للتباحث والتداول في قضايا مهمة وطارئة (ربيع، 1975، ص324). فأسلوب المطبخ في صناعة واتخاذ القرارات السياسية والأمنية يؤكد على شكلية أنها دولة مؤسسات، حيث يغيب طاقم رئيس الوزراء عن القيام بمهامه وواجبه بشكل جيد. (Eiland, 2007, p27).

-السلطة القضائية:

لا يتمتع القضاء بأهمية بارزة في الحياة السياسية الإسرائيلية، وذلك نظرا لطبيعة النظام الحاكم فيها والذي حرم القضاء من حق مراقبة أعمال الكنيست غير القانونية، لعدم وجود دستور مكتوب يستطيع القضاء معه الحكم على مدى مطابقة أعمال الكنيست والحكومة للقواعد الدستورية، ويحاول القضاء الابتعاد عن السياسة، وقد نجح في هذا المجال مما أكسبه نوعا من الاستقلالية (عزارة، 2011، ص64-65).

وتتألف السلطة القضائية مما يلي:

- 1.المستشار القضائي للحكومة: ويمارس ثلاث مهام:
 - أ.المسؤولية عن التشريع من قبل الحكومة.
 - ب.المسؤولية عن الاستشارات القانونية للحكومة ومؤسساتها أي تفسير القوانين وتطبيقها.
 - ت.تمثيل الحكومة أمام المحاكم بكونه مسؤولا عن فرض القانون وكنائب عام، وكمدافع عن الحكومة أمام محكمة العدل العليا.
- 2.محكمة العدل العليا: من مهامها:
 - أ.مراقبة تطبيق القوانين والقرارات الإدارية الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية، والإشراف على الأمور القضائية في المحاكم الدنيا.
 - ب.تعد إحدى الضمانات الأساسية للحريات العامة، وذلك لعدم وجود دستور مكتوب.
 - ث.القيام بمهمة تبريرات رسمية لممارسات الاضطهاد، وخاصة المتعلقة بالاستيلاء على الأراضي العربية (أبو جابر، 1973، ص98-109).
- وترى الباحثة أن محكمة العدل العليا على استعداد للتدخل في مواضيع سياسية هادئة تجعلها صاحبة القرار في المواضيع المختلف عليها.
- 3-المستشار القضائي للحكومة:يتولى مسؤولية التشريع والاستشارات القانونية للحكومة ومؤسساتها، وتفسير القوانين وتطبيقها، وتمثيل الحكومة أمام المحكمة العليا (شاش، 2008، ص113).
- 4-لجان التحقيق القضائية: وهي مؤسسة قضائية، يتم تعيينها من قبل الحكومة لفحص موضوع محدد ورغم سيطرة الحكومة، على مجال تحديد مواضيع التحقيق إلا إنها لم تمنع لجان التحقيق من النظر

إلى المواضيع السياسية فهي جذور الحياة في الدولة وأساليب آراء الحكومة لعملها (أبو جابر، 1973، ص99).

5- جهاز المحاكم: ويضم ثلاث مراتب من المحاكم: وهي محكمة الصلح، والمحاكم المركزية، والمحكمة العليا.

بالإضافة إلى جهاز القضاء العادي، هناك أجهزة قضاء تختص بمواضيع نص عليها القانون مثل: المحاكم الدينية، ومحاكم العمل، وجهاز القضاء العسكري، والمحاكم الانضباطية لمستخدمي الدولة، والمسؤول عن تعيين قضاة الجهاز القضائي هو رئيس الدولة، بناء على توصية من لجان التحقيقات (السعدي، 1989، ص212).

وتستمد السلطة القضائية مصدر القانونية من القوانين الثمانية، والقوانين التي سنتها سلطات الانتداب البريطاني، والقانون العام البريطاني، والقوانين التي سنّها الكنيست، وقوانين الأديان المختلفة، وقوانين الأحوال الشخصية (بركات، 1982، ص226-227).

-تأثير الجيش والمؤسسات الأمنية على عملية صنع القرار:

تعتمد إسرائيل كثيراً على مكانة ومهام الجيش الإسرائيلي، ويلعب قادة الجيش دوراً مهماً ورئيساً في تحديد الاستراتيجية الإسرائيلية، وفي تعليق لعاموس جلعاد على هذا الموضوع يقول: " إذا ما استثنينا الجيش السوفيتي فيمكننا القول: "بأن الجيش الإسرائيلي، هو المنظمة الوحيدة في العالم التي تسيطر سيطرة كاملة على القضايا الاستراتيجية والتكتيكية، فشعبة الاستخبارات والشعبة التخطيطية والتنفيذية للجيش الإسرائيلي ورئيس الأركان هم الذين يشكلون نظرية الأمن الإسرائيلية، أما دور الكادر الأمني فغير مؤثر في صناعة القرار إلا في حالات نادرة جداً" (بيري 2007، ص17). ورغم صدور قانون 1976 والتعديلات القانونية التي نظمت علاقة الجيش بالسلطة السياسية، إلا أن العوامل الشخصية تحكمت في العلاقة. لقد كان للجيش نفوذاً إبان فترة تولي موشيه ديان لمنصب وزير الدفاع، وكذلك كان الحال إبان تبوء عايزرا وايزمان، وأريئيل شارون، واسحق رابين، لنفس المنصب ولقد حقق الجيش في حرب 1967 نفوذاً كبيراً في عملية صنع القرار السياسي، وتجاوز آراء القيادة المدنية في الضفة الشرقية لقناة السويس والجولان السورية وأثناء حرب لبنان 1982 وفي أعقاب مذابح صبرا وشاتيلا التي تجاوز شارون حدوده وعدم تنسيقه مع رئيس الحكومة بيغين (ماضي، 2014، ص31).

وصدقت المقولة القائلة: إسرائيل هي جيش ذو دولة، فجنرالات الجيش لهم قدرة كبيرة في التأثير على اتخاذ القرارات وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية، كما أنه يوجد اعتقاد سائد لدى المجتمع اليهودي بأن رجال الجيش هم ذوو الكفاءة الأعلى وبأنهم أكثر ولاءً للدولة (منصور، نحاس 2009، ص303-304). من الواضح أن المؤسسة الأمنية تلعب دوراً أساسياً في رسم سياسة إسرائيل

واستراتيجيتها الأمنية والخارجية، ولها دور فاعل في تحديد مصير "إسرائيل" في السلام أو دخولها في حرب ودائماً يوجد رأي للقيادات العليا للجيش مثل وزير الدفاع، ورئيس الأركان. وتأثير الجيش في صياغة واتخاذ القرار، لا يصل إلى مرحلة الانقلابات العسكرية المتعارف عليها في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، بحكم استقرار نظام الحكم في "إسرائيل" وإقامته على أساس برلماني ديمقراطي وفق التمثيل النسبي الكامل وبدائرة واحدة فقط (موقع جيش الدفاع الإسرائيلي في 4/10/2012).

- دور المؤسسات العسكرية في صنع القرار السياسي:

المؤسسات العسكرية هي مجموعة الأجهزة المسؤولة عن حماية وجود دولة "إسرائيل" وسلامة سيادتها ومواطنيها، وإحباط أية عمليات قد تهدد أمن "إسرائيل" القومي، وتعدّ المؤسسة العسكرية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي "إسرائيل" تحديداً من العوامل المحورية والمؤثرة بشكل كبير في اتخاذ القرار وصنعه. وهناك من يرى بأن المجتمع المعاصر الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه مجتمع عسكري بمعنى دقيق هو المجتمع الإسرائيلي (القرز، 1974، ص 101). وتمثل المؤسسة العسكرية مركز الصدارة في "إسرائيل" لاعتبارات قوية، جعلت منها أحد العناصر التي منها وبها يتشكل القرار السياسي على أساس أن الأمن حسب الأدبيات الإسرائيلية هو الإطار الذي يتحكم في العمل السياسي (الجبوري، 2011). وتسعى "إسرائيل" إلى تطوير القوة العسكرية لتواكب تلك التصورات حول التهديدات الممكنة من خلال جعل جيشها جيشاً صغيراً وذكياً مستنداً في ذلك إلى أربعة عوامل محفزة رئيسة:

أ. المتغيرات العربية والإقليمية والدولية.

ب. حساسية المجتمع الإسرائيلي تجاه الخسائر البشرية التي يقدمها في الحروب.

ت. التطور المتسارع في أنظمة الأسلحة بمختلف أنواعها، بحيث أصبح قسم كبير من هذه الأنظمة ذكياً وغزير النيران طويل المدى.

ث. قدرة "إسرائيل" الصناعية، والعلمية، والتقنية، (التكنولوجيا المستندة إلى اللون الأمريكي المتنوع الغزير) (الكيلاني، 2000، ص 42-43). وتلعب المؤسسة العسكرية دوراً فاعلاً في المجال الأمني من خلال بلورة نظرية الأمن القومي، وبناء القوات العسكرية وإعدادها للحرب، والمحافظة على درجة استعدادها للقيام بالمهام التي توكلها إليها من قبل السلطات السياسية إضافة إلى تأثيرها البارز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي (ندوة إسرائيل اليوم، 2007).

والمؤسسة العسكرية منذ تأسيس "إسرائيل" تتمثل في الجيش، وهيئة الأركان، والموساد، والشاباك وهي تملك القدرة على التخطيط وتنفيذ السياسات عل نحو أكثر فاعلية من الأجهزة الحكومية الأخرى (أبو عامر، 2010). وترى الباحثة أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ستظل المساهم الأول في بناء المجتمع، لأنها مشاركة لكل مؤسسة في دورها، إلى جانب دورها الرئيس كأحد عناصر القوة في حد ذاتها، وبالتالي فإن

تصنيفها كأحدى جماعات الضغط يعد قاصراً، فهي مؤسسة قائمة كأحدى المؤسسات الكبرى في الدولة. ويمكن استعراض أهم أدوار هياكل المؤسسات العسكرية في إسرائيل.

- دور الاستخبارات في صنع القرار السياسي

تقوم الاستخبارات بدور مهم في عملية جمع المعلومات وذلك لتعدد وتشعب أقسامها في الداخل والخارج، وتؤثر إلى حد كبير في صنع القرارات، لذلك تكون تقارير الاستخبارات من بين العناصر الأساسية التي يؤخذ بها في تقرير السياسة، ففي عام 1967 كانت الاستخبارات الإسرائيلية توفر معلومات وثيقة عن تطور الموقف العسكري في مصر وسوريا، لكنها فسرت الإنذارات والتعبئة العربية على أنها من سير الأحداث من منطلق، أن القوات العربية يمكن أن تعلن التعبئة من حين لآخر، لكنها لا تقوم بأي هجوم، وهذا التفسير أثر على قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم اتخاذ أي إجراء عسكري رغم معرفتها بالتعبئة العسكرية العربية (ماضي، 2014، ص33). وتحتل الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية موقعا في بنية الكيان الإسرائيلي، فهي تعد من أهم أدوات الاستراتيجية والحرب الإسرائيلية، وتعتمد عليها القيادة الإسرائيلية في عملية صنع القرارات السياسية وفي توجيه سياستها الداخلية والخارجية والعسكرية استثناءً لمهامها وتنظيمها وخصائصها، وللإستخبارات الإسرائيلية خاصية تختلف عن أجهزة الاستخبارات في العالم كونها تشكل العمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي. (الجبوري، 2011).

وتتمثل مساهمة هذه الأجهزة في رسم السياسة الإسرائيلية في صورتين هما

أ-تقديرات وتوقعات الأجهزة الاستخباراتية بشأن موضوع محدد ومبلور الهدف منها، مساعدة صانع القرار في عملية اتخاذ مجموعة من القرارات.

ب-تقديرات جارية ومستنفذة، تشمل مجالات اهتمام صانعي القرارات ويكون الهدف منها في هذه الحالة إطلاع المستوى القيادي على التطورات المستجدة، وشحذ أوراقهم، ويقتطعهم تجاه المعضلات والتحديات الأكثر خطراً وأهميتها بالنسبة "لإسرائيل" (بيري، 2007، ص81).

شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان": تخضع شعبة الاستخبارات الاستراتيجية على الصعيد القيادي لرئيس هيئة الأركان الخاضع بدوره لوزير الدفاع، يعد جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروف "أمان". من أكبر الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية على الإطلاق، وأكثرها كلفة لموازنة الدولة ويحتكر الجهاز المسؤولية عن تقديم التقييمات الإستراتيجية للحكومات الإسرائيلية، والتي على أساسها يتم صنع واتخاذ القرار في "إسرائيل" (النعامي، 2007). وشعبه الاستخبارات العسكرية "أمان" تعد الشعبة الأهم بين أجهزة الأمن الإسرائيلية لدورها الكبير الذي تلعبه في بلورة القرار السياسي في إسرائيل، عبر ما يسمى بمسألة التقدير القومي الذي يصنع الرؤية المطلوبة للسياسات الإسرائيلية بناءً على المعلومات التي تقدمها "أمان"

مهمته جمع المعلومات عن الجيوش العربية، إضافة للمعلومات السياسية والاقتصادية. (هآرتس 2006/5/18).

مجالات عمل الاستخبارات العسكرية أمان:

1. تضع الاستخبارات تقويماً تستعرض فيه فرضياتها للأعوام القليلة القادمة، وتتحمل أمان مسؤولية التحذير من احتمال نشوب حرب، ومن اندلاع الأعمال العدوانية، كما تتحمل أمان مسؤولية التقدير الاستخباراتي القومي في المجالين: العسكري والسياسي، وتوفير معلومات استخباراتية عسكرية شاملة، ومسؤولية أيضاً عن أمن المعلومات الوقائي للجيش، ويقوم الجهاز على الصعيد المهني بتوجيه الجهات الاستخبارية في الجيش (عقيلي، 2009، ص22).

2. قسم التجسس ومقسم إلى : وحدة جمع المعلومات، مركز الرئاسة العامة وهي وحدة مسؤولة عن مدرسة المخابرات العسكرية والتنمية التكنولوجية والاتصالات والبحث والتطوير والخرائط، والتدريب والتنظيم وضوابط الإمداد وشؤون الأفراد، وتعتمد "إسرائيل" اعتماداً كبيراً على أجهزة الأمن المخابراتية الإسرائيلية، وخاصة جهاز المخابرات العسكرية "أمان" في عملية قرار استدعاء جيش الاحتياط (محارب، 2007، ص16).

3. قسم العلاقات الخارجية يهتم بالعلاقات الخارجية بين الجيش الإسرائيلي والجيوش الأخرى، وتسوية العلاقات، وتبادل المصالح وخاصة العسكرية والأمنية، ومسؤول عن المراسلين العسكريين وشؤونهم.

4. قسم أمن الميدان والرقابة العسكرية: مسؤول عن مكافحة الجاسوسية، ويستخدم وحدات الميدان، للحفاظ على القانون والنظام وينقسم إلى قيادات عدة تضم المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، القدس وتل أبيب وحيفا.

5. الاستخبارات المقابلة: في ظل الصعوبة المتزايدة من تحقيق إنجازات ذات معنى وسط كثافة سكانية هائلة، فإن تحقيق الردع بوسائل القوة العسكرية المكثفة والفعالة أمر غير قابل للتحقيق بصورة تلقائية، الأمر الذي يحتم بالضرورة الحديث عن وسائل وأساليب أخرى، يتجاوز الاستخدام العسكري البحث والمقصود هنا أسلوب الاستخبارات المقابلة وهي على درجة عالية من التدريب العملي والاستخباراتي، وهي وحدة مختارة تعمل خلف خطوط العدو، وهي تتمتع بثقافة متقدمة وعلى دراية بأكثر من لغة (شموئيل، 2009).

-دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية وهي مسؤولة عن تقديم تقديرات حول قضايا الأمن القومي، وغالباً ما تتخطى التقارير الثقة التي تقدمها دائرة الأبحاث مثل التقدير الاستخباراتي السنوي الذي تجاوز نطاقه فيقوم بتحديد وتقدير التهديدات التي تواجه إسرائيل، ويحذر من هجمات مفاجئة أو يقوم بتقديم توصيات بشأن السياسات لصانعي القرار، وتحظى هذه التقديرات باحترام واسع في إسرائيل، ومن أفضل الأمثلة على درجة تأثير قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية، النقاش العام الذي دار بين رئيس

شعبة الاستخبارات العسكرية "عاموس مالكا" ورئيس دائرة الأبحاث "عامود جلعاد" والذي يعد المسؤول الثاني في شعبة الاستخبارات العسكرية حول تلاعب جلعاد بالتقدير الاستخباراتي خلال مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000، وقد اتهم "مالكا جلعاد" بالتأثير على تقييم نوايا عرفات من خلال إظهاره على أنه مناهض للسلام، ونتيجة لذلك التلاعب المزعوم فإن التقييم الاستخباراتي الذي صدر قبل المفاوضات، ذكر أن عرفات كان ينوي الدخول في المفاوضات غير أن لائحة مطالبه كانت صارمة، أو غير مرضية أبداً. كما اتهم جلعاد أيضاً بالترويج لفكرة غياب الشريك الفلسطيني الذي ظلت قائمة لفترة طويلة في بدء مفاوضات كامب ديفيد. (Elgendy, 2011, p78).

-دور جهاز المخابرات الخارجية "الموساد":

ويتكون الجهاز من ثلاثة أقسام رئيسية:

-قسم المعلومات: ويتولى جمع المعلومات استقراؤها وتحليلها ووضع الاستنتاجات بشأنها.

-قسم العمليات: مهمة وضع خطط العمليات الخاصة بمجالي الخطف والقتل.

-قسم الحرب النفسية: يشرف على خطط العمليات الخارجية بالحرب النفسية وتنفيذها (موقع الموساد، 2012/10/1).

يكلف جهاز الموساد للاستخبارات بجمع المعلومات وعمل الدراسات الاستخباراتية وتنفيذ العمليات السرية، خارج حدود إسرائيل ويتطلب عمله الكتمان والسرية، ويتبع لمكتب رئيس الحكومة مباشرة (ماضي، 2014، ص 31).

وشبكات الموساد تستهدف الأمن القومي العربي بكل أبعاده، السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، وتعتمد الموساد على مجموعة من النظريات والمخططات التي ترمى إلى تفتيت المجتمعات العربية عبر إثارة الفتن، وتأجيج حالات التمرد والعصيان، والتنازع وذلك من خلال الاستعانة بالجماعات الإثنية والطائفية والمذهبية التي تعيش حالات من التذمر والغضب والنزوع نحو الانفصال والتقسيم (خلف، 2012، ص 85).

ومنذ العام 1959 أصدر رئيس الموساد والمؤسسة المركزية للاستخبارات والمهمات الخاصة "روونين سيلوخ" توصيات لإنشاء مركز لدراسة الوطن العربي يحمل اسمه، وتم ربطه ظاهرياً بجمعية الاستشراق الإسرائيلية، ثم ضمه في عام 1965 إلى جامعة تل أبيب.

وكان هذا المركز يشتمل على عدة شعب وأقسام، تتناول دراسة مصر والعراق وسوريا، ويقوم بجمع المعلومات عنها، وبالتالي تحليل هذه المعلومات وتقديمها إلى الموساد، والسلطات السياسية التي ترعاها وتشرف عليها، وكان هذا المركز الوحيد في إسرائيل حتى ما قبل حرب حزيران 1967 (مرتضى، 2012).

وفى سنة 1983، تم تغيير اسمه ليصبح مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، وبالتالي تم توسيع نشاطه وأقسامه البحثية وتطوير بنية الدراسة والأرشيفية المعلوماتية، وكان أول مسؤول في إدارة هذا المركز، البروفسور "شمدن تشعير"، ويقوم الموساد بجمع المعلومات الأمنية والاستخباراتية عن المواقع العسكرية والأمنية التي تعتقد "إسرائيل" أنها قد تشكل خطراً عليها مستقبلاً في أية مواجهة عسكرية، فضلاً عن تدريب الجواسيس والعملاء على أحدث الأجهزة الإلكترونية وعلى استخدام الحبر السري، وأساليب التمويه والخداع، ووضع علامات الكترومغناطيسية وفسفورية على الأماكن الواجب استهدافها بالقصف (مرتضى، 2012). ومما لا شك فيه أن الاستخبارات العسكرية تلعب دوراً مهماً في "إسرائيل"، وتعدّ من الأجهزة التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير، فهي تقوم بتزويد الحكومة بالمعلومات اللازمة، سواء أكانت داخلية أم خارجية تتعلق بدول عربية وأجنبية وبناءً على هذه المعلومات، تصدر "إسرائيل" قراراتها، والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تعتمد على الخبرة الواسعة المتوفرة لدى الجاليات اليهودية المقيمة في العالم وبشكل خاص المقيمة في أوروبا والولايات المتحدة، وعلى الإمكانيات المادية والقضوية والتعاون الأمني والمخابراتي مع الدول الرأسمالية ومجموعة الدول الشيعية وغيرها.

دائرة الأبحاث في الموساد وهي مسؤولة عن إصدار المواد الاستخباراتية بما في ذلك التقارير اليومية، والملخصات الأسبوعية، والتقارير الشهرية المفصلة وهي مقسمة إلى 15 قسمًا منظمًا يختص كل قسم منها بمنطقة جغرافية. (Elgendy, 2011, p79).

وحصل خلاف مؤخراً بين دائرة أبحاث الموساد ودائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات بعد حرب 2006 فقدمت إلى رئيس الوزراء "أولمرت" تقديرات متناقضة فيما يتعلق بنوايا النظام السوري، وما إذا كانت إشارات السلام حقيقية حيث رأت دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية أن الإشارات كانت حقيقية في حين رأى الموساد بان هذه الإشارات السورية يجب ألا تؤخذ على محمل الجد.

(Hard and Alon, 2006)

ويمكن القول: "أن هذا يدل على أهمية المؤسسة العسكرية ممثلة برئيسها في الاشتراك في تقرير سياسة "إسرائيل"، بل والتقدم على المستوى السياسي، والقدرة على وصف الأمور بدقة واتخاذ القرار المناسب، والعامل الأمني يلزم "إسرائيل" كأول مبدأ الفصل بين السلطات وهذا يجعل من المؤسسة العسكرية مشاركاً ومقرراً ليس فقط في النواحي التقنية العسكرية، بل في صياغة الاستراتيجية العليا للدولة، ومنها العلاقات الدولية حيث يشارك رئيس هيئة الأركان ومستشاروه العسكريون والأمنيون وخاصة في اجتماعات المجلس الوزاري المصغر ويكون لتقلهم العددي والمعلومات ما يلجم المستوى السياسي، لدرجة أن رئيس هيئة الأركان العامة يحدد التهديد المرجعي والذي يتمحور في ثلاثة معطيات أساسية أولها حدوث تهديد معين، والثاني خطورة التهديد، والثالث تكلفة الردود وبعدّ تحديد التهديد المرجعي من صميم عمل الحكومات في الدول الديمقراطية. (Eliand, 2007, p56).

- دور وزارة الخارجية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي :

السياسة الخارجية لأي دولة تهدف لتحقيق غايات ومصالح الدولة لدى اللاعبين الدوليين الرسميين وغير الرسميين. حيث صاغت إسرائيل علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية ضمن مستويات عديدة ومراكز متنوعة منها:

1. تأمين شرعية دولية "لإسرائيل" لدى حكومات العالم والمحافظة على هذه الشرعية.
 2. احتلال قضايا الأمن والدفاع مكانة مهمة في السياسات الإسرائيلية المتتالية.
 3. اختراق الحصار المفروض على "إسرائيل" عربياً في فترة ما قبل السلام العربي الإسرائيلي 1991.
 4. التنسيق مع يهود العالم، وتحشيد إمكاناتهم لمصلحة "إسرائيل"، عبر عقد تحالفات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم استراتيجية (مصطفى، 2011، ص4).
- وترى الباحثة أن هناك تشابه كبير بين هذه المراكز و مراكز الأمن القومي الإسرائيلي، مما يؤدي إلى صناعة سياسة خارجية متطابقة مع هاجس "إسرائيل" المرتبط دولياً بالموضوع الأمني، فعلى وزير الخارجية أن يكون عسكرياً بزة دبلوماسية، وألا يتم تجاوز تلك المراكز في صناعة القرارات.

- مهمة وزارة الخارجية في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي: تشارك وزارة الخارجية في إسرائيل في وضع السياسة العليا، ولها تأثير كبير على شؤون الأمن والدفاع، وتعمل على نحو تطور العلاقات الدولية (خلف، 2012، ص84). كما وتعد وزارة الخارجية من الوزارات الرئيسية والتي تتنافس عليها الأحزاب المؤتلفة مع الحكومة، إلا أن الدارج في "إسرائيل"، أن الخارجية تكون من نصيب الحزب الأكبر أو الثاني من حيث النّقل في الائتلاف، ولقد جرت العادة وبسبب طبيعة منشأ "إسرائيل"، وتمكن الموضوع الأمني والعسكري من الواقع في "إسرائيل"، أن يشترك رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية في صناعة وبلورة السياسة الخارجية لحكومة إسرائيل، وبتطبيقها، وبلورة هذه السياسة، وتمثل الوزارة الدولة في معاملتها مع حكومات أجنبية، ومنظمات دولية، وتقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 162 دولة (2011/11/15)، (altawasul)، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية، وأمنها الداخلي، وأهدافها الفكرية الإيديولوجية، وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان، والاستقلال للشعب الأخرى (2001/11/2) (<http://sia.sy.net>).

وحاولت "إسرائيل" إتباع سياسة خارجية قادها "شمعون بيرس" تتمحور حول الهيمنة عن طريق استيعاب الإقليم والاندماج فيه عبر ما سمي الشرق الأوسط الجديد، وذلك بدمج الإمكانيات التكنولوجية والديمقراطية، وإمكانيات العالم العربي المادية، وخلق كيان يسوده علاقات التعاون والتبادل لسد النقص، حسب الرؤية الإسرائيلية (خلف، 2012، ص85).

-الأسباب التي أدت إلى تهميش دور وزارة الخارجية:

1-أولوية القضايا الأمنية في "إسرائيل" حتى لو كانت على حساب الدبلوماسية.

2-تهميش بيروقراطي لوزارة الخارجية، حيث لم يتم دمج الوزارة في الجلسات ذات الطابع الأمني وإعطاء الأولوية لوزارة الدفاع على وزارة الخارجية.

3-العامل الشخصي المتمثل في وزير الخارجية (خلف، 2012، ص85).

الدور الذي لعبته وزارة الخارجية في تطوير السياسة الخارجية في "إسرائيل" قبل التسعينات من القرن الماضي كان محدوداً وعند شغل بيرس منصب وزير الخارجية (1992-1996) أعطى المنصب مكانة مرموقة ومؤثرة وتراجع دورها بعد انتهاء ولايته (يوسف، مصطفى ، 2011، ص115).

وبذلت محاولات عديدة من أجل تطوير أداء وزارة الخارجية، منها استحداث مركز الأبحاث السياسية، ولكن هذا المركز لم يحتل أهميته مقارنة بمراكز الأبحاث في أجهزة المخابرات، لا من حيث إنتاجه، ولا من حيث تأثيره في عملية صنع القرارات في "إسرائيل"، وذلك لدونية وزارة الخارجية في عملية صنع القرارات، مقارنة بالمؤسسة العسكرية والأمنية (محارب، 2011، ص18).

ويتضح مما سبق:

-تمثل ظاهرة الأمن القومي في إسرائيل حجر الزاوية في السياسات الخارجية تجاه كافة دول الجوار، انطلاقاً من مفاهيم جيوسياسية توسعية عدوانية تقوم على أساس نظريات المجال الحيوي.

-تلعب المؤسسات السياسية الحكومة والكنيست دور في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي تجاه دول الجوار.

-تلعب المؤسسة العسكرية دوراً رئيسياً محورياً في الحياة السياسية الإسرائيلية، فهي تقوم برسم سياسة إسرائيل الأمنية والخارجية، معتبرة المقاربات الأمنية بمثابة حجر الزاوية في الصراع العربي الإسرائيلي، وزاد دور هذه المؤسسات مع وصول قيادات سياسية ضعيفة إذ جاءت على خلفية إفرار بيروقراطي حزبي أو نتيجة التصاقها في فترة من حياتها بزعيم قوي.

-عدم رغبة المؤسسة التشريعية والقضائية في تشريع قوانين صارمة تحدد بشكل دقيق صلاحية المؤسسة العسكرية.

-تفضيل القيادات السياسية خاصة رئيس الوزراء الولاء الشخصي أو السياسي من الوزراء على حساب الكفاءة المهنية وهدر وقت كبير في معارك تنافسية داخل الحزب وضمن الائتلاف الحكومي.

-تلعب وزارة الخارجية دور كبير في التأثير على شؤون الأمن والدفاع وتطوير العلاقات الدولية.

المبحث الثاني

دور المؤسسات غير الرسمية في صنع القرار السياسي الإسرائيلي

تؤدي المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي دوراً هاماً في عملية صنع السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ورغم أهمية دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، إلا أن هذا الدور متباين حسب نوعية الأنظمة ودعمها لتلك المؤسسات، وحرية عمل أو حركة المؤسسات، وأهليتها القانونية التي اكتسبتها من النظام السياسي، وأساليب عملها لتحقيق مطالبها.

وتقوم المؤسسات غير الرسمية بأدوار متباينة في صنع القرارات الإستراتيجية، إذ يمارس بعضها دوراً أساسياً في هذه العملية بينما يمارس البعض الآخر أدواراً أقل أهمية، وفاعلية، هذه القوة أو تلك تنبع من الموقف السياسي الذي يسعى القرار إلى بلورته وتجسيده من جهة، ومن مكانة تلك القوة وأهميتها من جهة أخرى، ففي الوقت الذي يكون فيه لبعضها دورٌ بارزٌ في ممارسة السلطة يكون للبعض الآخر دورٌ ثانويٌّ ويمكن تصنيف المؤسسات غير الرسمية إلى مجموعتين: الأولى قوى متحكمة وأصلية، والثانية قوى ثانوية وثابتة (زهرة، ص146).

أولاً: القوى أو المؤسسات الأصلية:

أ-المجتمع الإسرائيلي:

تكوين المجتمع في "إسرائيل" غريب في حد ذاته، والغريب فيه أن اليهود في "إسرائيل" هم الأغلبية من بين سكان "إسرائيل"، لذا فإن "إسرائيل" هي المكان الوحيد في العالم الذي لا يوجد فيه أقلية يهودية (منصور، 2009، ص141-142).

ولا يواجه المجتمع اليهودي في "إسرائيل" أي خوف من الزواج المختلط، لكونه أغلبية في الأساس، ولكونه يقدم هوية غير دينية لمواطنيه، بالرغم من أن غير المتدينين أو العلمانيين يبقون يهوداً وطلاب المدارس إلى جانب التوراة والتاريخ يدرسون مواضيع أخرى كالموسيقى والمسرح والفنون (هاركابي، 1986، ص24). ومن سمات المجتمع الإسرائيلي أنه مجتمع يحتوي على كثيراً من التناقضات في تركيبته الاجتماعية، حيث يتسم بعدم التجانس بين أفرادها، أو يضم خليطاً من ذوي الأصول والثقافات والعادات المتباينة، مما خلق تركيباً مختلفاً في أبعاده الاجتماعية (بشارة، 2005، ص130). فسكان "إسرائيل" يشكلون فسيفساء من أصول متعددة وثقافات وتقاليد متنوعة (حيدر، 2011، ص265).

وتم تقسيم المجتمع الإسرائيلي إلى سبع مجموعات سكانية منفصلة عن بعضها البعض في الحياة اليومية، ولدى كل منها شبكة إعلامية خدماتية خاصة بها. وهذه المجموعات والثقافات تتمثل في اليهود

الشرقيين "السفارديم"، واليهود الغربيين "الاشكناز"، واليهود الروس، واليهود الفلاشا، والعرب، واليهود المتدينين، واليهود العلمانيين (الأغا، 2014، ص48). وقال رئيس جهاز الموساد السابق افرام هاليفي "أن التهديد الحقيقي على "إسرائيل" ناتج من برامج ومعتقدات طائفة الحريديم وليس من برامج إيران النووية، وأضاف إن الأخطار المحدقة "بإسرائيل" داخلية وليست خارجية " (مركز كمرلنغ، 2011، ص90-91). ومن الواضح أن المجتمع الإسرائيلي يعاني أزمة هوية عميقة من خلال تبلور عدة هويات إثنية قوية، تحشر الهوية الإسرائيلية الموحدة في زاوية ضيقة، لتحل مكانها هوية الجماعات المتصارعة بينها وبين الجماعات الإثنية التي يتكون منها المجتمع الإسرائيلي.

جمعيات المجتمع المدني: لعبت جمعيات المجتمع المدني دوراً هاماً في تسليط الضوء على القضايا الإنسانية والحقوقية في "إسرائيل"، ولكنها لم تكن قادرة في البداية على التأثير المباشر في سدة الحكم. إلى أن تنبه اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى ظاهرة المجتمع المدني فأقام حركات على شكل جمعيات، لتطبيق أجندة اليمين على الأرض فزاد وزن هذه الجمعيات وتأثيرها على نهج الحكومة، وأيضاً في تجنيد الرأي العام لصالح سياسة الحكومة منذ النصف الثاني من التسعينيات (جريسي، 2014، ص 11).

ب- وسائل الإعلام (الصحافة):

يلعب الإعلام دوراً كبيراً في عملية بناء الأمة، وله دور تربوي في بناء الشخصية. وحدد بن غوريون دور الإعلام في اجتماع الصحافة عام 1953م بقوله "عليكم تدعيم قدرة وبأس الجيش الإسرائيلي" (عطوى وآخرون، 2001، ص18).

وتقوم المؤسسات الإعلامية في "إسرائيل" بدور متقن في خدمة السياسة الإسرائيلية الخارجية من خلال المؤثرات الدعائية، التي تقوم بنشرها عبر وسائلها المتعددة، وتتميز تلك المؤسسة بضخامة ميزانيتها المالية وتقنياتها الحديثة، والاهتمام البالغ من صانعي القرار الإسرائيلي الذي أسهم في أداء مهامها والقيام بواجبها بدقة وإتقان (بيري، 2005، ص122).

ويتم تقييد الإعلام من أجل خدمة الأجندة والأهداف العسكرية تحت طائلة القانون، حيث لا تزال لجنة المراقبة العسكرية تعمل حتى تاريخه، وينص قانون العقوبات على تجريم تسريب المعلومات سواء من قبل الموظف أو الإعلامي الذي يحصل على معلومات بطرق تعدها المؤسسة العسكرية أو أية مؤسسة في الدولة تضر بالمصالح العليا "لإسرائيل" (نغبي، 2005).

وتسيطر المؤسسة العسكرية على وسائل الإعلام، فهي تملك أجهزة ودوائر إعلامية على مستوى عالٍ من المهنية والتقنية، وتتمثل في دائرة النشر في وزارة الدفاع، والمناطق العسكرية، ودائرة التعاون، والارتباط الخارجي، وإذاعة الجيش الإسرائيلي غالي تساهل (zahal،Galel) ومجلة بمحانية (المعسكر) (2012. www.mogatel.com).

ولقد توطدت العلاقة بين لجنة المحررين الإقليميين والنخب العسكرية رسمياً باتفاق عام 2002، جرى بموجبه سماح الجيش للصحفيين بنقل أخبار وأحداث العمليات من أرض المعركة، ولكن يجب أن تكون الكلمة الأخيرة للناطق العسكري. (جمال، 2011، ص30).

ويلتزم الإعلاميون بذلك خوفاً من العقاب، سواءً بما يسمى بالردع الإعلامي، أو الحرمان من تغطية الأحداث، أو حتى بالملاحقة الأمنية واتهامهم بالطابور الخامس والتأثير على مصدر رزقهم (خلف، 2012، ص124).

وفي الآونة الأخيرة سيطر كبار المستثمرين على وسائل الإعلام الإسرائيلي، وخاصة في منتصف 2007، دخل لاعب جديد في الحلبة الإعلامية الثري العالمي "شلدون أولسون" الذي أصدر صحيفة يومية مجانية (يسرائيل هيوم)، وهي صحيفة ذات توجهات يمينية مناصرة لشخص "بنيامين نتنياهو"، والتي أصبحت تنافس صحيفة يديعوت أحرانوت على نسبة التوزيع اليومي 39% لإسرائيل اليوم و38% ليديعوت أحرانوت، وهذا خير مثال على علاقة رأس المال بالسلطة، إذ تربط أولسون بنتنياهو علاقة صداقة قوية. وصرح الوزير المكلف بالإعلام الرسمي غلعاد أردان في شهر آذار 2014 إن ابتداءً من ربيع 2015 سيتم وقف رسوم سلطة البث الرسمي التي يدفعها المواطنون سنوياً، وهي خطوة تمهد إلى تصفية وسائل الإعلام التابعة للقطاع العام وخصخصته (جرايسي 2014، ص39-40).

وترى الباحثة أن واقع الإعلام الإسرائيلي الحالي، من حيث سيطرة حيتان المال عليه سيكون أكثره حدة وتقليصاً لعدد المالكين له. كما يجعل الإعلام الإسرائيلي أسيراً بيد عدد أقل من ذوي المصالح الخاصة، وهذا سينعكس على ظاهرة تبعية السياسة في دائرة القرار بمختلف مستوياتها لهؤلاء.

القوى الثانوية: المؤسسات غير الرسمية الثانوية

أ- الأحزاب المساندة:

هي تلك الأحزاب التي تشترك مع الحزب الحاكم في تشكيل الحكومة فحزب المابام والأحزاب الدينية وقتها لا تؤثر كثيراً في تحديد الاتجاهات السياسية ولا في التأثير في القرارات المتعلقة بجوهر الدولة، وطبيعتها الدينية. (Badi، 1961، p45)

ولكن هذه الأحزاب تتعاون مع الحزب الحاكم في حماية السلطة فتدفعه بالطاقة التي تدفعه إلى الإسراع في صياغة القرار الإستراتيجي، وتفرض ذلك رغبة الحزب الحاكم في أن يكون لهذه الأحزاب دور المؤيد والمساند، وهي ترضى بذلك مقابل الاستمرار في المشاركة في الحكم. (زهرة، ص158).

أ- النقابات العمالية "الهستدروت":

الهستدروت هو اختصار لـ (الاتحاد العام للعمال اليهودي) وقد تأسس في ديسمبر 1920، ويعد أضخم منظمة اقتصادية واجتماعية في البلاد، واستثماراته الخاصة لا تقف عند حدود الدولة، وإنما تتعداها

إلى الخارج (بن فوران، 1973، ص74). وهو أهم جماعات المصالح التي تؤثر على الرأي العام، ويمارس النفوذ السياسي كما يمارس تأثيراً كبيراً على سياسات الحكومة فيما يتعلق بالأجور والتشريعات الخاصة بالعمل والتأثير في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية (ELGendey،2011،p185).

أضحى منظمة اقتصادية واجتماعية في البلاد، واستثماراته الخاصة لا تقف عند حدود الدولة، وإنما تتعداها إلى الخارج (بن فوران، 1973، ص74).

وهي تنظيم عالي يوفر فرص عمل، ويستوعب المهاجرين الجدد، وله اتصالاته الخارجية بالمنظمات الدولية مما يسمح بالقول: "أنه يشكل حكومة داخل حكومة" (ربيع، 1985، ص309).

ونظراً لنفوذه الواسع تعدّه الفئة الحاكمة من القنوات الرئيسية للاتصالات بالمجتمع، ويتمتع سكرتيه العام بمكانة رفيعة باعتباره ممثلاً للطبقة العاملة (بن فوران، 1973، ص74).

قال بن غوريون عند تأسيسه " ليس الهستدروت نقابة عمالية، ولا حزباً سياسياً ولا هو تعاونية وجمعية لتبادل المنفعة، إنه أكثر من ذلك، الهستدروت هو اتحاد شعب يقوم ببناء موطن جديد، ودولة جديدة، وشعب جيد جديد، ومشاريع ومستوطنات جديدة، وحضارة جديدة، إنه اتحاد للمصلحين الاجتماعيين لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة، بل إلى المصير المشترك والمهام المشتركة لجميع أعضائه في الموت والحياة (شقليه، 2013، ص63).

الكيوتسات:

وهي من العناصر الأساسية في النظام الاجتماعي الإسرائيلي، ولهذا اهتمت بها الأحزاب السياسية، بحيث أصبح لكل منها كيوتساته الخاصة، وكيوتسات الحزب الحاكم هي أشبه ما تكون بقواعده الحزبية المنتشرة داخل المجتمع، الأمر الذي يعطي لدعمها وتأييدها أهمية بالغة، سواء فيما يتعلق برسم السياسة الحكومية، أو فيما يرتبط بتنفيذها، وتخرج الكيوتسات نسبة عالية من العناصر القيادية في مختلف المؤسسات داخل الدولة (ربيع، 1985، ص312-331).

ب-مراكز البحوث والجامعات:-

مراكز البحوث والجامعات تؤدي دوراً هاماً في عملية دراسة وتحليل متغيرات الموقف السياسي ، وذلك لاعتمادها على مناهج البحث المختلفة وأدوات التحليل الإستراتيجي، مما يجعل تقديراتها على درجة عالية من الدقة (حيدر، 2009).

وكثيراً ما تستعين الحكومة الإسرائيلية بالأساتذة والباحثين في مختلف الميادين، وإلى جانب التقارير الخاصة التي يطلب من مراكز البحوث والجامعات إعدادها، تقوم بإعداد الدراسات في الموضوعات الإستراتيجية التي تساعد على صنع القرار (حيدر، 2009).

ويتم تقسيم مراكز الأبحاث الإسرائيلية إلى ثلاثة أقسام:

- **القطاع الجامعي:** ويشمل مراكز الأبحاث التابعة للجامعات الإسرائيلية ومن أهم هذه الجامعات الجامعة العبرية "القدس"، وجامعة تل أبيب، وجامعة بن غوريون، وجامعة حيفا، ومركز بيغن للدراسات الإستراتيجية.

- **القطاع الحكومي:** حيث يوجد مركز أبحاث لكل مؤسسة حكومية، ومن أهم تلك المراكز مركز التخطيط والبحوث والتخطيط السياسي. (مراكز الفكر).

- القطاع الخاص أو المستقل:

الأحزاب السياسية في "إسرائيل" تستند في بناء أجندتها السياسية على مراكز فكر مستقلة متخصصة في مجالات استطلاعات الرأي، وخاصة في فترة الانتخابات ومن أهم المراكز مؤتمر هرتسليا، ومركز أبحاث الأمن القومي INSS. (مركز يافا للدراسات 2013).

الأحزاب:

وتعد الأحزاب الإسرائيلية الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام السياسي، كما أنها تمثل دوراً مهماً في الحياة السياسية والدستورية، فمعظم هذه الأحزاب قد أسس قبل إقامة "إسرائيل" على أراضي فلسطين المحتلة (السعدي، 1989، ص247).

وأبرز ما تتميز به الأحزاب الإسرائيلية هو تعددها، وكانت ظاهرة تعدد الأحزاب موجودة في فلسطين المحتلة أيام الانتداب البريطاني، وكانت انتخابات المجلس الوطني ليهود فلسطين الذي كان بمثابة هيئة تمثيلية تجرى على أساس حزبي، وبعد إقامة "إسرائيل" أجريت جميع الانتخابات العامة على أساس حزبي، وتعدد الأحزاب الإسرائيلية ليس إلا انعكاساً للتركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي فهذا المجتمع مكون من خليط متنافر من الجماعات ذات الأصول المتباعدة، والاتجاهات المتباينة عنصرياً ودينياً وفكرياً وثقافياً، لذلك من الطبيعي أن يؤدي هذا التنافر إلى أن تعبر كل فئة وكل جماعة عن نفسها بحزب سياسي (السعدي، 1989، ص247). ونظراً لسهولة تشكيل الأحزاب في إسرائيل، برزت ظاهرة الأحزاب العابرة والائتلافات الحزبية التي يتم إعادة تشكيلها قبل الانتخابات بفترة قصيرة وينجح عدد قليل منها في الوصول إلى الكنيست (فروانة، 2014، ص2). ومن أهم الأحزاب في إسرائيل أحزاب العمل والليكود، ويلاحظ أن معظم الأحزاب شاركت في الائتلاف الحاكم ويقوم رئيس الحكومة بإبلاغ المعارضة بالقرارات المتخذة وخاصة في المسائل الاستراتيجية.

وترى الباحثة أن الأحزاب السياسية الرئيسية في "إسرائيل" هي التي تشكل نظام الحكم فيها وهي التي تكون الحكومة كسلطة تنفيذية و"البرلمان" الكنيست كسلطة تشريعية.

الخلاصة

بناءً على ما سبق ، يتضح بأن عملية صنع القرار في "إسرائيل" ، تعد من الأمور المركبة، وأن هذه العملية تتسع تارة وتضيق تارة أخرى، وذلك بناء على شخصية رئيس الوزراء والحزب الحاكم، وبناءً على القضية المنوي اتخاذ القرار بشأنها ولكن هذه العملية تتركز، ومنذ قيام "إسرائيل" في دائرتين أساسيتين، هما الأمنية، والعسكرية، ومن ثم الدائرة السياسة إضافة إلى بعض المؤثرات الأخرى، ومن ضمنها العقيدة الصهيونية، والأمن القومي، والعوامل الشخصية، والنفسية لطبيعة المواطن اليهودي، وكذلك جماعات الضغط والمصالح التي تنقسم إلى جماعات رسمية، كالمجتمع، والإعلام، والأحزاب، وجماعات قوى تابعة كالهستدروت، والكيبوتسات، ورجال الأعمال، ومراكز الأبحاث، إضافة إلى البنية الجغرافية، والديموغرافية، البيئة المحيطة، ويمكن القول بأن كل ذلك لا يعني أن عملية صنع القرار لا تمر عبر المكونات الرسمية التي تمتاز بها كل دول العالم وهي السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الفصل الثاني

السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا من 1948-2010

المبحث الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 1948-1990

المبحث الثاني: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا من 1991-2001

المبحث الثالث: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 2001 - 2010

تسعى السياسة الإسرائيلية لتحقيق الأهداف القومية العليا "لإسرائيل" والمتمثلة بإقامة دولة يهودية كقوة إقليمية عظمى في المنطقة العربية وضمان بقائها داخل حدود آمنة معترف بها دولياً.

عملت "إسرائيل" لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال استراتيجية عمل ذات مستوى أعلى تطلق عليه الخطة الكبرى والذي ترسمه من خلالها لتنفيذ أهدافها العليا بعيدة المدى وقد اشتملت هذه الاستراتيجية ثلاثة مخططات رئيسية وهي:

مخطط بلقنة المنطقة: يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تقنيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة قائمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال.

مخطط شد الأطراف: وذلك بتجاه الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي ويهدف إلى جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي إلى صراعات ثنائية دامية.

مخطط حلف المحيط: وذلك للحفاظ على أمن "إسرائيل" من خلال تعميق العلاقات بينها وبين دول الجوار غير العربية وربط مصالح تلك الدول بالموارد الإسرائيلية لضمان تمتين العلاقات. (سويلم 2001، ص 29)

لذلك حرص صناع القرار منذ قيام "إسرائيل" على سياسة تجاه سوريا، ارتكزت الاستراتيجية الإسرائيلية على توفير المقومات السياسية لبناء الدولة تمثلت في بلورة وصياغة العقيدة السياسية لنظامها السياسي وقوتها العسكرية ومواردها الاقتصادية وزيادة عدد سكانها وتقديمها العلمي. وأهم تلك المقومات التي حكمت الاستراتيجية موقع "إسرائيل" الجيوستراتيجي في قلب الوطن العربي الراض لوجودها وما نتج عنه من صراع أدى إلى فرض حالة من العزلة التامة على "إسرائيل"، واندلاع الحروب العربية الإسرائيلية. وتذكر "إسرائيل" أن حصر المعركة مع العرب في جبهة حدودية ضيقة لا يخدم مصالحها فكان لابد من توسيع تلك الجبهة وفتح مساحات أخرى للتنافس لتحقيق أهدافها. (مرتضى 2006، ص 32).

وستتناول الباحثة في هذا الفصل مجمل السياسات الإسرائيلية تجاه سوريا من 1948 - 2010 من خلال مباحث ثلاثة.

المبحث الأول

السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 1990-1948

أظهرت سوريا ثباتاً عقائدياً وسياسياً وعدائياً لإسرائيل منذ أعوام العشرينات، وشكّلت تهديداً أمنياً لها منذ 1948، وبدأت معاناة سوريا مع "إسرائيل" مع عمر الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، ولم تنته المعاناة باتفاقية رودس 1949، وإنما تواصلت المعاناة، رغم التزام سوريا باتفاقية فصل القوات ولم تطلق رصاصة واحدة باتجاه "إسرائيل"، إلا أن "إسرائيل" اعتبرت سوريا عدوً عنيداً وقاسٍ التزم شعبياً بتدميرها. فسوريا وقفت ضد الصهيونية، واستخدمت مرتفعات الجولان لقصف القرى الصهيونية، وهددت مصادر المياه بل وخاضت حروباً كثيرة مع "إسرائيل" حرب 1948 و 1967 و 1973 و 1982، وشهدت فترة من المفاوضات ابتداءً من مدريد 1991 وكلها لم تصل إلى حل.

سياسة "إسرائيل" تجاه سوريا من 1948-1967:

بدأ العداء الإسرائيلي لسوريا بسبب رفض سوريا قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة في 29 تشرين أول 1947 والذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وهذا القرار يتضمن إنهاء الانتداب البريطاني وقيام دولة يهودية في فلسطين، وهذا ما رفضته الدول العربية عامة وسوريا خاصة. (عبد الدائم، 1998 ص 17). ونشبت حرب 1948 عقب إعلان قيام "إسرائيل" في 15 أيار 1948 حيث قامت قوات خمس دول عربية وهي مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، والعراق بدخول فلسطين لمنع إنشاء دولة يهودية. (الأحمد، 2011، ص 6). دخلت سوريا في حرب 1948 بجيشين، جيش الإنقاذ الذي تم تشكيله بقرار من جامعة الدول العربية التي تولت تسليحه والإنفاق عليه وكان قوامه متطوعين من مختلف الدول العربية بقيادة فوزي القاوقجي، وقام هذا الجيش بعدة عمليات من أبرزها نسف مقر الوكالة الصهيونية في القدس في 11 آذار مارس 1948. (الخالدي، 1998، ص 79-80). والجيش السوري الرسمي وبالرغم من أن سوريا حديثة الاستقلال حيث استقلت في نيسان 1946 ورغم قلة عدد الجيش السوري إلا أن الجيش السوري هو الجيش العربي الوحيد الذي استطاع السيطرة على العديد من المستعمرات منها مستعمرة مشمار هيردين الواقعة على الضفة الغربية لنهر الأردن وسيطر الجيش السوري أيضاً على التلال الواقعة إلى الغرب منها وبحسب بن باز يعقوب "احتل السوريون رأس جسر مهماً استراتيجياً كان يهدد الطريق الرئيسي بين طبرية والمطلة". (yaacov, 1967, p25). وأسفرت حرب 1948 عن العديد من النتائج منها هزيمة الجيوش العربية وقيام "إسرائيل" على مساحة 77.4% من مساحة فلسطين، واحتلال منطقة في الجنوب اللبناني تضم 14 قرية، وظهور مشكلة اللاجئين، كما تعد هذه المنطقة من أهم المناطق المتنازع عليها بين الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً) و الولايات المتحدة الأمريكية لمكانتها الاستراتيجية. (صامري، 2013، ص 8).

وأيضاً من نتائج حرب 1948 على الصعيد السوري بروز العديد من الانقلابات في سوريا حيث وصل عددها إلى خمسة انقلابات حتى عام 1959 (العقاد 1998، ص 69-85)، ونظراً لتوالي الاشتباكات بين العرب واليهود أصدر مجلس الأمن قرار (49) في أيار 1949 يدعو فيه جميع الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار بدون قيد أو شرط (سميث، 1991، ص 14). وانتهت حرب 1948 بتوقيع هدنة رودس بين "إسرائيل" وسوريا وكانت سوريا آخر دولة عربية وقعت الهدنة لأسباب عدة منها:

- أن القوات السورية كانت قد احتلت مستعمرة مشمارهيردين وهي واقعة في أرض فلسطين المخصصة لليهود بموجب قرار التقسيم، واستخدمتها سوريا ورقة مساومة مع "إسرائيل" لتأمين هدف عام وهو تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها في الجليل الأعلى في نهاية تشرين أول 1948، لأن مثل هذا الانسحاب سيعزز قبضة سوريا على المناطق التي سيطرت عليها على جهة سهل سمخ على امتداد بحيرة طبريا، وإقامة منطقة حرام في الأراضي التي تحتلها "إسرائيل" وهي بحيرة الحولة ونهر الأردن وجزء من سهل سمخ بما ينشئ حاجزا طبيعياً من وجهة النظر السورية ويفصل بين الطرفين ويمنح كلا منهما مزيداً من الأمن (غريب، 1998، ص 80-81).

- حدوث انقلاب حسني الزعيم في سوريا في آذار 1949، والذي عرض سراً على "إسرائيل" معاهدة سلام وإعادة توطين 300.000 لاجئ فلسطيني في سوريا.

- محاولة سوريا أن تثبت للعرب أنها آخر من تخلى عن تحرير فلسطين (العلمي، 1989، ص 174). ولكن "إسرائيل" أصرت على أن تنسحب سوريا إلى الخط المطابق للحدود الدولية التي كانت قائمة بين سوريا وفلسطين الانتدابية في عام 1923. وقال بن غوريون في رسالته التي بعثها إلى الوسيط الدولي رالف بانس في 12 أيار 1949،: "كما أصرت بحق على وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود بين "إسرائيل" ولبنان هكذا يبدو لي من واجب ممثلك أن يصروا على انسحاب القوات السورية إلى التخوم الدولية للحدود السورية (اندرلين، 1998، ص 130).

وقال بن غوريون: "حتى نحقق سلاماً مع العرب من الضروري أن يشعروا أولاً بأننا الأقوى فهذا سيقنعهم ببناء علاقات سلام معنا". (تبت، 1987، ص 16).

وترى الباحثة أن المتتبع لسيرة بن غوريون يرى أن الخصائص الذاتية والشخصية التي يتمتع بها هي أنه كان يفضل القوة على الدبلوماسية لحل النزاعات بين العرب و"إسرائيل" وصياغة العلاقات العربية الإسرائيلية في إعادة هيكلة الشرق الأوسط. وفي النهاية قبلت سوريا هدنة رودس في 20 تموز 1949 التي نصت على عدم لجوء الطرفين إلى القوة العسكرية والاتفاق على قيام مناطق مجردة من السلاح. (مصلح، 2000، ص 23). ووفقاً لهذه الاتفاقية ظهرت لأول مرة ما تسمى المناطق المجردة من السلاح على الحدود السورية الفلسطينية والتي امتدت بين بعض أجزاء خط الهدنة 1949، وخط الحدود الدولية 1923، وكانت الغاية الإسرائيلية من اتفاقية الهدنة فضلاً عن تأكيد عدم شرعية السيطرة السورية على مستعمرة مشمارهيردين التركيز على الحياة المدنية والمنطقة المجردة من السلاح. (ماعوز، 1998، ص 43-44).

ويمكن القول أن حرب 1948 كانت أبرز محطات الصراع العربي الإسرائيلي التي انتهت بنكبة فلسطين واستيلاء "إسرائيل" على أكثرية مساحة فلسطين وتشريد مليون فلسطيني، وسيطرة "إسرائيل" على مسرح العمليات على الساحة العربية.

ولكن "إسرائيل" خرقت الهدنة وقامت بعدة أعمال استفزازية للسيطرة على الأراضي المجردة من السلاح بالقوة. ففي عام 1950 قامت "إسرائيل" بافتعال مناوشات وتعديات على السكان والقوات السورية لاستفزاز السوريين وجرحهم إلى معركة، واحتلال المنطقة المجردة من السلاح وضمها (حريون، 1989، ص314). كما عمدت إلى تسخين جبهة القتال مع سوريا من خلال خرق الهدنة وطرد السكان وتوسيع الشرطة الإسرائيلية في المنطقة المجردة من السلاح وبناء التحصينات، وقامت سلسلة من الاشتباكات دامت حوالي ثلاثة أشهر نتيجة قيام "إسرائيل"، عبر قنوات صرف المياه من المنطقة الوسطى لتجفيف بحيرة الحولة. (شوفاني، 2009، ص63-64). وتكرر الجنود الإسرائيليون على هيئة مزارعين لسلب الأراضي السورية وبناء مستعمرات أو كيبوتسات على أراضٍ يملكها العرب لمنع العرب من استخدام بحيرة طبريا، ومهمة الكيبوتسات تسهيل الهجمات على القرى السورية والمقصود منها سياسة الضم الزاحف للأراضي في المنطقة المجردة من السلاح (مصلح، 2000، ص209). واستخدمت "إسرائيل" سياسة الإبعاد والتجبر القسري من خلال إرسال جنود متخصصين من أجل القيام بهجمات في المنطقة المجردة من السلاح عن طريق إطلاق النار على السكان العرب، وعلى المخافر السورية الأمامية والقوات السورية لاستفزازها كي تطلق عليها النار، وفعلاً وقع الاشتباك الأكثر خطورة في 4 نيسان 1951 عندما أرسلت هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي دورية على امتداد نهر اليرموك إلى الحمة وقامت القوات السورية بإطلاق النار على الدورية وقتلت عدداً منهم كرد فعل على هذه الحادثة، هاجمت "إسرائيل" منطقة الحمة بأربع طائرات ودمرت بيوتاً عربية في كراد الغنامة وكراد البقارة والسمرا والنقيب، مما أدى في النهاية إلى جلاء هؤلاء السكان من قراهم (كيفنيس، 1955، ص56). كما سعت "إسرائيل" في تلك الفترة إلى تجفيف بحيرة الحولة لتحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية ووقائية وجغرافية، "فإسرائيل" ستحقق حلمها في فرض السيادة الإسرائيلية على المنطقة المجردة من السلاح وتقوية موقعها السياسي. (عبد الكريم، 1995، ص3-4). وفي 21 أيار 1955 قامت "إسرائيل" بعملية ورق الزيتون على المواقع السورية شمال شرق بحيرة طبريا، وقتلت فيها 54 سورياً وأسرت 130 آخرين، بينما قتل 6 إسرائيليون وجرح 14 آخرون. (شوفاني، 2009، ص209).

وترى الباحثة أن "إسرائيل" تعمدت استفزاز السوريين ودفعهم على إطلاق النار لإعطاء "إسرائيل" ذريعة لتنفيذ هجوم على المواقع السورية وابتلاع المزيد من الأراضي.

وبعد العدوان الثلاثي على مصر وبالتحديد في تشرين أول 1956 سيطرت "إسرائيل" على مثلث كراد البقارة والغنامة في القطاع الأوسط ومنطقة القطاع الجنوبي باستثناء الحمة وجزء من القطاع الشمالي وبقي 40% في يد القوات السورية في المناطق منزوعة السلاح. (شاليف، 2001، ص39).

وعلق رئيس هيئة الأركان في أواسط الخمسينات وقال: "اتبعنا على الجبهة السورية سياسة استفزازية آملين أن تملأ الفراغ الجزئي في المنطقة الحرام بتأسيس مستوطنات إسرائيلية وتهجير اللاجئين السوريين من المنطقة". (ماعوز، 1974، ص13).

وتصاعدت الاشتباكات في قرية التوافيق الواقعة في الجزء الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح، وذلك عندما قتل السوريون إسرائيلياً وجرحوا آخر في 6 تشرين الثاني 1957 كانا يحاولان توسيع حقل الزراعة الإسرائيلية عبر قطع السياج الغربي، واستمرت هذه المناوشات الأمر الذي دفع "إسرائيل" في أول شباط 1960 إلى الهجوم على القرية بقوة بُغية منع السكان العرب من الزراعة في أراضيهم ولمنع سوريا من أخذ دور فاعل هناك (شيف، 1995، ص26).

وعندما دخلت سوريا مع مصر في الوحدة العربية في 22 شباط 1958، أدركت "إسرائيل" أن المعادلة الإقليمية قد تغيرت تماماً بتغيير التركيبة السياسية القائمة بعد تسلم شكري القوتلي رئاسة الجمهورية. (ماعوز، 1974، ص13).

ولكن قيام الوحدة العربية السورية لم تكن كفيلاً لردع "إسرائيل" عن الاستمرار في ممارساتها على الحدود السورية - الإسرائيلية، لأن "إسرائيل" رأت في الوحدة عدواً صريحاً لها، واستفادت "إسرائيل" من الحصول على مزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية السخية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأسهم ذلك أيضاً في تطوير قدراتها النووية بمساعدة فرنسية. (Ma's, 1999, p397).

وقامت "إسرائيل" بهجوم في 16-17 آذار 1962 على قرية النقيب العربية الواقعة في المنطقة المجردة من السلاح في مكان يطل على مستعمرة عين غف الإسرائيلية، حيث خرج منها ما يزيد على 40 دبابة إسرائيلية بدأت بالقصف، وحدث اشتباك عنيف مع القوات الإسرائيلية إلى أن انسحبت هذه القوات عائدة إلى الأراضي الإسرائيلية وأعقب ذلك بهجوم انتقامي بالطائرات الإسرائيلية، التي ألقت القنابل على قرى الحمة والعال والتوافيق. وقد كانت الحجة الإسرائيلية المتكررة هي الاعتداء السوري على زوارق الصيد الإسرائيلية في بحيرة طبريا (ماعوز، 1974، ص13).

وتصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الجبهة السورية كما حدث في حادث الغور في 19 آب 1963، وحادث تل القاضي في 23 تشرين الثاني 1964، وبنهاية 1964 جففت مستنقعات الحولة تماماً وسيطرت على بحيرة طبرية وتمكنت من تحويل مياه نهر الأردن رغم الاحتجاجات السورية والعربية المتكررة. (Khoury, 1963, p17-18).

ويمكن القول أن الاستراتيجية الإسرائيلية خلال الفترة 1948-1967 تمثلت في القيام بسلسلة من الأعمال الاستفزازية التي جلبت التوتر على الحدود السورية الإسرائيلية، واتبعت "إسرائيل" سياسة الأمر الواقع تجاه سوريا، فمعظم الصدامات المسلحة على طول الحدود بين البلدين نشأت على أساس فرض السيطرة الفعلية على مناطق مهمة وحيوية في سوريا وخاصة المنطقة المجردة من السلاح، كان هدف تكريس هيمنتها داخل حدود مختارة ذاتياً وسياسياً مدروسة لا عاطفية، وتصرفت من موقع القوة ووضوح الهدف، فما قامت

به من أعمال استفزازية (قتل وتدمير وبناء مستوطنات...الخ) ساهم في تشكل الصورة التوسعية العدوانية "إسرائيل" في أذهان السوريين، وأيضاً هدفت "إسرائيل" من الهجمات هو ردع سوريا عن محاولاتها تعطيل مشاريع تطوير الأراضي، وأيضاً تعطيل الوحدة العربية السورية لتبقى سوريا معزولة إقليمياً وبذلك تكون خدمة استراتيجية "إسرائيل" للاستمرار في سياستها التعسفية ضد سوريا وجربا ومصر في حرب 6 حزيران 1967.

السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 1967-1973:

استخدمت "إسرائيل" في تلك الفترة استراتيجية الردع العنيف والهجوم المسبق واستخدمت الطيران والمدركات وبناء قوة عسكرية لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة، فخاضت "إسرائيل" مع الدول العربية حرب حزيران 1967، وكانت مقدمات الحرب عندما تقدمت "إسرائيل" في تنفيذ خطتها بتحويل مياه نهر الأردن سنة 1964 وضربت بعرض الحائط القرارات الدولية بشأن تنفيذ المشاريع المائية، فالصراع السوري الإسرائيلي لم يكن مجرد مسألة مياه ولكن مسألة المياه كان لها ثقلها على قرار "إسرائيل" السياسي الأولى بالضم الزاحف. (مصلح، 2000، ص 71-76).

وشنت "إسرائيل" قبل الحرب بشهرين في 7 نيسان 1967 هجوماً شرساً على سوريا، فاقتحم تراكاتور إسرائيلي أرضاً عربية سورية، فقام جنديان سوريان بإطلاق النيران عليه، وقامت "إسرائيل" بعملية عسكرية على سوريا تضمنت قصفاً بالمدفعية والطائرات والدبابات فأصابت عدداً من القرى السورية وأصابت ست طائرات سورية وواصلت حراثة المنطقة المجردة من السلاح هدفها الوحيد إثارة أعمال عدوانية لجر سوريا إلى حرب. (لأفي، 2011، ص 283).

وكان هدف "إسرائيل" من الهجمات على سوريا الاشتباك مع مصر لأن - سوريا لا تحقق هدفها من الناحية الإقليمية والعسكرية، فمصر تمتلك أكبر جيش عربي يقف في وجه الأطماع الإسرائيلية الإقليمية التوسعية وستضطر سوريا للاستعانة ببناءً على اتفاقية الدفاع المشترك المنصوص في 1960 (جارودي، 1996، ص 76).

ولم ترغب "إسرائيل" في إضاعة فرصة الحرب التي جاءت كهدية مقابل الدخول في دهاليز السياسة فركزت عدداً كبيراً من قواتها وكتائبها وفرقها العسكرية على طول الحدود مع سوريا استعداداً للبدء بهجوم جزئي في حزيران 1967، وقامت في 5 حزيران 1967 بقصف مواقع حربية سورية في الجولان وسيطرت على جسر بنات يعقوب والقنيطرة. (هرتزوك، 1993، ص 55-56). وتمكنت القوة الجوية العسكرية الإسرائيلية في ساعة واحدة من تدمير ثلثي القوة الجوية السورية فأسقطت عشر طائرات ميج سورية، وبالمقابل تمكنت القوات السورية من إسقاط أكثر من 70 طائرة إسرائيلية، وتساقطت الطائرة الإسرائيلية كأوراق الخريف. (حريون 1989، ص 315). ويسقط القنيطرة أصبحت الطريق ممهدة نحو دمشق ورفضت "إسرائيل" التقدم نحو دمشق بسبب التهديدات السورية والضغط الأمريكي (لأفي، 2001 ص 88). ومن نتائج الحرب مع سوريا هزيمة الجيوش العربية كما قامت "إسرائيل" باحتلال هضبة الجولان السورية، فهي تمثل موقعاً

استراتيجياً وعسكرياً وتتوفر فيها منابع المياه ووجود جبل الشيخ، فكل من يسيطر عليه عسكرياً يسيطر على لبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين. (معوز، 1985، ص23).

وترى الباحثة أن هضبة الجولان مثلت إحدى القضايا المكونة للصراع العربي الإسرائيلي، لأن "إسرائيل" قامت باحتلال جزء من سوريا وشردت غالبية سكان المنطقة وحرمت سوريا من موردين هامين اقتصادياً المائي والزراعي.

وكانت هذه الحرب بمثابة مثل كلاسيكي عن الاستخبارات الدقيقة والاستراتيجية الصحيحة، والتكتيكات البارعة والتنسيق القائم مع التنسيق الجيد، واقترب الإسرائيليون وجيش الدفاع الإسرائيلي من مقولة بأنهم الجيش الذي لا يقهر، ووافقت "إسرائيل" على قرار 242 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1967 والذي ينص على ضرورة انسحاب "إسرائيل" من المناطق التي احتلتها في النزاع الأخير. (ملكسون، ملتس، 1996، ص219-256).

السياسة الإسرائيلية بعد حرب 1967:

بعد انتصار "إسرائيل" في حرب حزيران 1967، زادت وحشيتها ضد العرب واتبعت سياسة الطرد وتفرغ الجولان من السكان الأصليين، وبناء المستوطنات وتوطين اليهود محل المواطنين السوريين في الجولان تمهيداً لضمها، فطردت ما يقارب 150 ألف نسمة ودمرت قراهم ومزارعهم. (كلوش، 1993، ص67).

وبيّن الجنرال هرون باريف رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الفارق بين سوريا و"إسرائيل" في أيار 1967، فقال: "يستخدم السوريون سلاح حرب العصابات لأنهم لا يستطيعون المواجهة في معركة مفتوحة لأنهم ضعفاء عسكرياً ويعرفون أننا مصممون على إيجاد حقائق معينة على امتداد الحدود". (شيف، 1995، ص91). وقال موشي ديان في تصريح له يوم 15 حزيران 1968 "أن آباءنا توصلوا إلى حدود أقرت مشروع التقسيم وأما جيلنا فقد وصل إلى حدود سنة (1949) وأما جيل الأيام الستة فقد وصل إلى العريش والأردن وهضبة الجولان، وهذه ليست النهاية فبعد وقف إطلاق النار الحالية ستأتي خطوط جديدة ولكن ستمتد عبر الأردن ولربما إلى لبنان وسوريا الوسطى". (خطاب، ص44). وقال في 27 حزيران 1969: "أن مرتفعات الجولان لن تعاد إلى سوريا مطلقاً وستحتفظ "إسرائيل" بشرم الشيخ والمضائق المؤدية إلى مضيق إيلات". (خطاب، ص44).

وترى الباحثة أن "إسرائيل" خلال حرب 1967 توصلت إلى نظرية استراتيجية شاملة "إسرائيل" قبل حرب 1967 استخدمت سياسة الحرب الوقائية بمعنى أن تجاوز العرب للخطوط الحمراء التي حددتها "إسرائيل" يعطي "إسرائيل" الحق في حرب وقائية دون انتظارها، وما لبثت أن تغيرت هذه السياسة في حرب 1967، فاستخدمت استراتيجية ردعية دفاعية لذلك بادرت بشن هجوم على الدول العربية لتدمير قواتها الجوية، وكان الهدف المبدئي هو شل المطارات وخاصة ممرات الإقلاع ثم تدمير الطائرات على الأرض وتوصلت إلى أهمية نقل المعركة البرية إلى أرض الخصم وإلحاق الهزيمة بقواته في أقصر وقت ممكن نظراً لافتقارها إلى العمق الاستراتيجي.

سياسة "إسرائيل" تجاه سوريا من 1973-1980:

بسبب رفض "إسرائيل" تنفيذ قرار 242 استمرت حالة التوتر والعمليات العسكرية المتعددة الأساليب ومنها حرب الاستنزاف البحرية وعمليات الكفاح المسلح الفلسطيني إلى أن وقعت حرب تشرين الأول 1973، فاستخدمت "إسرائيل" سياسة تلاءم تلك المرحلة، فاستخدمت استراتيجية الردع المرن وتقتضي التسلح الكثيف وإحراز التفوق الدفاعي على الأطراف العربية المحيطة مجتمعة. (عيسي، 1986، ص21). وركز الإسرائيليون على عنصر القوة الجوية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتكتيكية وأهم أهداف هذه السياسة: حسم المعركة في زمن ممكن وتكبيد الخصم أكبر كمية من الخسائر بأدنى حد من التضحيات، وإبقاء المعركة خارج ما تعتبره "إسرائيل" حدودها الإقليمية (أراضي 1948) والمحافظة على قدرة الوصول إلى أي هدف عربي حيوي وتدميره. (هارتين، 1998، ص56). وهاجمت "إسرائيل" سوريا انتقاماً من التعاون المشترك بين سوريا ومصر، من أجل استعادة الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967، وقيامهما بمهاجمة "إسرائيل"، وهذا التعاون لم يكن بحسبان القادة الإسرائيليين وانتقاماً من إطلاق سوريا صواريخ أرض أرض على قواعد الطيران في شمال "إسرائيل" كما هاجمت القوات الجوية الإسرائيلية أهدافاً استراتيجية واقتصادية داخل سوريا. (كلوش 1993، ص67). وكانت "إسرائيل" تهدف من خلال سياساتها هذه تفكيك وحدة سوريا الجغرافية والديموغرافية وإلحاق ضرر بأمن سوريا (فريزل، 1983، ص56). واستطاعت القوات السورية تحرير جبل الشيخ وتحويله إلى موقع استراتيجي لجيشها إلا أن القوات الإسرائيلية أعادت سيطرتها عليه في 21 تشرين الأول 1973. (سيل، 1995، ص129-330). وركزت "إسرائيل" هجماتها العسكرية على الجبهة الشمالية في المناطق السورية من أجل تشتيت الجهد السوري واستعادة السيطرة على الأراضي التي خسرتها وقامت الزوارق البحرية الإسرائيلية بشن هجوم على ميناء اللاذقية. (هويدي، 1979، ص182).

واخترقت القوات الإسرائيلية الخطوط الدفاعية السورية (الخط الإرجواني) داخل الأراضي السورية وأخذت تضغط شرقاً نحو دمشق براً وبحراً من أجل إضعاف الروح المعنوية للشعب وتحولت القنيطرة إلى صرح قتال عنيف تكبد فيه الجانبان خسائر فادحة، فقد كانت القنيطرة بالنسبة للسوريين عاصمة لإقليم سوري ولكن قيمتها في نظر الإسرائيليين كانت في موقعها الجنوبي بالنسبة إلى خططهم الدفاعية في منطقة الجولان المحتلة. (ويلكسان، 1979، ص185). ونجح الطيران الإسرائيلي في تدمير عدد كبير من المدرعات السورية وقصف النقاط الاستراتيجية والطائرات والمنشآت العسكرية، كما قصف مركز قيادة السلاح الجوي السوري ومبنى وزارة الدفاع والمطارات ومعامل تكرير النفط في حمص، وتدمير معظم محطات توليد الطاقة الكهربائية، وإصابة مبنى محطة الإذاعة إصابة بالغة. (الأيوبي، 1975، ص29). وكانت إحدى القرارات الهامة التي اتخذتها القيادة الإسرائيلية لإدارة الحرب في ذلك اليوم هو نقل المجهود الرئيسي للقوات الإسرائيلية إلى الجبهة السورية وهو قرار صعب فقد اعتاد الجيش الإسرائيلي في حروبه السابقة أن ينتقل بنجاح من جبهة إلى جبهة فيهاجم في جبهة ويصد في جبهة أخرى مثلما حدث في عام 1967 (شلوموفيتش، 2007، ص343-355).

وكان من نتائج حرب 1973 أن استطاعت "إسرائيل" استعادة موقع المرصد في جبل الشيخ في 21 تشرين أول، واحتلال موقعين سوريين شمال شرق المرصد، والتوسع في القطاع الشمالي وكبدت سوريا خسائر كبيرة فخسرت ما يعادل 600 كيلومتر مربع تضم قسماً من جبل الشيخ وأصبحت دمشق ومنشآتها في مرمى المدافع الإسرائيلية، وأيضاً تكبدت "إسرائيل" خسائر فادحة في الحرب (شليم، ص 289-299). ولكن "إسرائيل" فشلت في القضاء على القوات السورية وهذا انعكس أثره على سقوط الدعاية الكبيرة على إمكانيات جهاز الموساد الإسرائيلي كأحد أقوى أجهزة المخابرات، فقد تمت كل الاستعدادات تحت نظره ولم يعرف أن الحرب قادمة، وتم هدم نظرية الأمن الإسرائيلي (حجاج، 2011، ص 138). وتعتبرها المؤسسة العسكرية والسياسية في "إسرائيل" أقسى وأصعب الحروب التي خاضتها "إسرائيل" على الصعيدين العسكري والسياسي، إذ بينت هذه الحرب حصول تراجع في ميزان القوى لصالح الدول العربية وكذلك ضعف البنية العسكرية الإسرائيلية. (ماعوز، 1974، ص 14). وتدخل مجلس الأمن وأصدر قرار 338 والذي ينص على وقف إطلاق النار وإنهاء جميع العمليات الرئيسية وتنفيذ قرار 242 وقبلته كل من مصر و"إسرائيل" ورفضته سوريا مما أعطى فرصة "لإسرائيل" لاستعادة الموقع الاستراتيجي في جبل الشيخ في صباح يوم 23 تشرين أول 1973، الأمر الذي دفع بالأسد لقبول القرار ومطالبة "إسرائيل" بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في حرب حزيران 1967. (رونودو، 1983، ص 27). وفي 31 أيار 1974 تم توقيع اتفاق فصل القوات بين سوريا و"إسرائيل" وبحسب الاتفاق فإن على "إسرائيل" أن تتخلى عن النتوء الدفاعي الذي احتل في تشرين الأول 1973، وأن تعيد القنيطرة إلى سوريا وأنشئت قوة تابعة للأمم المتحدة وعينت قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) لاحتلال المنطقة العازلة بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية والقيام بأعمال التفتيش الدورية للتأكد من الانصياع للاتفاق. (لافي، 2011، ص 90).

وترى الباحثة أن الإعداد العسكري السوري في حرب 1973 كان في مرحلة متقدمة إذا ما قورن مع القوة العسكرية السورية في حرب حزيران 1967 بمعنى أن سوريا بدأت تتجه نحو شكل جديد للمواجهة مع "إسرائيل" وهذا ما أثبتته في حرب 1973، لقنت "إسرائيل" درساً بالهزيمة وحقق العرب نصراً معنوياً يكمن في القدرة على اتخاذ القرار بالحرب دون النظر إلى اعتبارات التوازن الإستراتيجي التي تميل لمصلحة "إسرائيل"، والأهم من ذلك هو اقتناص لحظة المفاجأة، هذه اللحظة التي ساعدت العرب كثيراً في تحقيق تفوقهم بداية، مما أظهر فشل الردع الإسرائيلي، وتحطيم الصورة التي عمدت "إسرائيل" على ترويجها لنفسها بأنها قوة عظمى، وأنها الجيش الذي لا يقهر في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما بعد حرب 1967.

فأصبح الأسد بعد حرب أكتوبر محط الأنظار العربية والعالمية، وزاد من حضوره ورمزيته، واستطاع أن يستثمر نجاحه في تعزيز سلطته وضمان أمن واستقرار سوريا.

ويمكن القول أن سوريا أصبحت العدو الرئيس "لإسرائيل" منذ العام 1974، لأن مصر دخلت في اتفاقية سلام مع "إسرائيل"، والأردن كانت تفضل التعايش الهادئ مع "إسرائيل".

السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 1980-1990:

ازدادت سياسة "إسرائيل" العدوانية بعد أن وقع الرئيس المصري أنور السادات على معاهدة كامب ديفيد 1979، فقد استغلت الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه خروج مصر من معادلة الصراع والخلل الذي أحدثه في موازين القوى ومع محاولة سد الفراغ بعد خروج مصر بتشكيل جبهة الصمود والتصدي إلا أن ذلك لم يردع "إسرائيل" على الإطلاق (مجلة فلسطين، 2012). واستخدمت "إسرائيل" سياسة التصعيد ضد القوات السورية العاملة ضمن اتفاقية قوات الردع العربية لفرض قيود على إمكانيات تحركها ومنعها من تنفيذ مهماتها، فمع نهاية 1980، قامت "إسرائيل" بمصادرة ما يقارب من 70 ألف دونم من الأراضي السورية، وإقامة 32 مستعمرة فيها تضم 10 آلاف مستوطن، "إسرائيل" التي هزمت في حرب 1973 استطاعت أن تحقق مكاسب عدة منها، محافظتها على تفوقها في المجالات البرية والبحرية والجوية، وامتلاك العديد من الأسلحة والأنظمة القتالية، واستخدام طائرات رصد الإنذار المبكر، وزوارق وصواريخ مضادة للسفن (آغا وأخرون، 1982، ص 72-90).

وفي عام 1981 نشأت الأزمة السورية الإسرائيلية عند الصراع على السيطرة على وادي البقاع الذي تعتبره سوريا مدخلاً حيوياً للدفاع عن نفسها، فالبقاع يشكل مدخلاً محتملاً لغزو إسرائيلي، فطريق دمشق بيروت يمر من خلاله، وعندما دخلت الميليشيات المسيحية المتحالفة مع إسرائيل مدينة زحلة في الوادي أدى إلى اندلاع معارك عنيفة بين القوات السورية والميليشيات المسيحية في زحلة وبيروت الشرقية، وصعدت سوريا الوضع العسكري بقصفها ببيروت الشرقية ذات الأغلبية المسيحية، وقد أكد الرئيس السوري السابق حافظ الأسد "أن الوجود العسكري في لبنان هو وجود شرعي تم بالتعاون مع السلطة الشرعية في لبنان، وأن السلاح الذي تدخله إلى لبنان هو سلاح ضروري للأمن الداخلي في لبنان من جهة وللدفاع عن أنفسنا ضد هجمات إسرائيلية محتملة من جهة أخرى" (ران، 1986، ص 125). وتدخل الطيران الإسرائيلي فأسقط طائرتين مروحيتين سورييتين بعد اشتباكه مع سلاح الجو الإسرائيلي في 28 نيسان 1981 كانتا تنقلان الإمدادات والمؤن للقوات السورية، وعلى الفور حرك الرئيس السوري حافظ الأسد صواريخ أرض جو المعروفة ب"سام" سوفياتية الصنع (آغا وأخرون، 1985، ص 72-90). ولم يُرد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن التدخل في حرب مباشرة مع سوريا، لأنه كان ينتظر نتائج انتخابات حزيران يونيو 1981، وبسبب جهود فيليب حبيب المبعوث الأمريكي تم التوصل إلى تفاهم ثلاثي بين الأسد وعرفات وبيغن في 24 تموز 1981، يقضي هذا الاتفاق بأن تحتفظ سوريا بصواريخها في مكانها البقاع دون أن تستخدمها، وأن تستمر إسرائيل بطلعاتها فوق لبنان وأن تضرب هذه الصواريخ، وأن يوقف الإسرائيليون والفلسطينيون هجماتهم المتبادلة عبر الحدود اللبنانية (سلمان، 1986). في 14 كانون الأول 1981 صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون الجولان الذي اقترحه بيغن، حيث قال في خطابه أمام الكنيست: "أن هضبة الجولان كانت لأجيال جزءاً من أرض إسرائيل، كما أنها ضرورة لأمن "إسرائيل"، ومن غير الممكن أن تعاد يوماً إلى سوريا وهي الدولة العربية الأكثر تطرفاً ورفضاً لوجود "إسرائيل" ضمن أي حدود" (زيادة، 2005،

ص173). وقال أيضاً: "أن تطبيق القانون والتشريع والإدارة الإسرائيلية على الجولان يجب ألا تبقى حائلاً أمام التفاوض مع سوريا كما لن تمنع إجراء معاهدات حدودية مستقبلاً " (ماعوز، 1998، ص213).

وترى الباحثة أن مناحيم بيغن رغب من إقراره لهذا القانون امتصاص المعارضة الداخلية التي كان على رأسها اسحق رابين حيث أن غالبية مستوطني الجولان يتبعون لحزب العمل، وأيضاً تخفيف النقمة عليه داخل "إسرائيل" بسبب انسحابه من سيناء عقب التزامه معاهدة سلام مع مصر 1979، وكانت الرغبة الحقيقية لبيغن استفزاز سوريا والرد على سياستها العدوانية تجاه سوريا.

الغريب في الأمر أن مناحيم بيغن اعترف في جلسة الكنيست التي عقدت في 8 حزيران 1982 أن الأسد يعرف - كيف يحافظ على الاتفاقات الموقعة، فقد وقع اتفاق وقف إطلاق نار معنا، وحافظ عليه وهو لم يسمح للفدائيين الفلسطينيين بالعمل (Rabinovich, 1984, p121-122). وفي عام 1982 خططت "إسرائيل" لطرد الجيش السوري من لبنان وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير التي ترعاها سوريا، وأصدرت الحكومة الإسرائيلية تصريحاً في 6 حزيران 1982 جاء فيه "لن يتم مهاجمة الجيش السوري خلال تنفيذ العملية إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا" (طلاس، 1983، ص188). وفي صباح 8 حزيران 1982، قامت "إسرائيل" باجتياح جنوب لبنان تنفيذاً لخطة شارون (سلامة الجليل)، واتخذت من اغتيال سفيرها شلومو أرغون في لندن ذريعة لمهاجمة لبنان وتصفية الوجود الفلسطيني هناك (شارون، 1985، ص60). "إسرائيل" اتبعت بذلك خطة لاستفزاز القوات السورية لفتح النار ، وهذا ما حدث فتقدم الجيش الإسرائيلي نحو بلدة جزين الاستراتيجية، فنفذ الجيش السوري هجوماً مضاداً وأطلق المزيد من صواريخ أرض أرض جو على المنطقة (طلاس، 1983، ص189). وأمر شارون في 9 و 10 حزيران 1982 بشن هجمات عنيفة على بطاريات الصواريخ وفرق المدرعات في سهل البقاع بهدف الوصول إلى طريق بيروت-دمشق السريع، وقام الأسد بإرسال تعزيزات إضافية إلى الجولان بهدف التخويف، حيث أضاف ثلاث بطاريات سام إلى الست عشرة الموجودة أصلاً في البقاع (عزمي، 1983، ص87). واستطاعت القوات الإسرائيلية بفضل تفوقها الكمي والنوعي على سوريا من تدمير جميع بطاريات صواريخ سام الموجودة في البقاع، وأسقطت 19 طائرة سورية من نوع (ميغ-21) و (ميغ-32) دون أن تخسر "إسرائيل" طائرة واحدة (عزمي، 1983، ص76). وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، وأرسلت مبعوثها فيليب حبيب وتعهد له الأسد بسحب قواته ونقل مقاتلي منظمة التحرير إلى شمال لبنان ووافق على وقف إطلاق النار (طلاس، 1983، ص189-190). وترى الباحثة أن نظرية شارون الأمنية قائمة على توسيع حدود "إسرائيل" على حساب جيرانها العرب ويمكن القول أنه في حرب لبنان خسرت إسرائيل تأثيرها السياسي على لبنان التي كانت تراهن عليه وأحدثت انقساماً حاداً داخل المجتمع الإسرائيلي وعملت السيطرة السورية على لبنان بها وانقلب السحر على الساحر فبدل من طرد "إسرائيل" للقوات السورية من لبنان، سوريا هي من طردت "إسرائيل" من لبنان عام 1985 وزادت سوريا من تأثيرها في غالبية مراكز القوى الفاعلة في المجتمع السياسي اللبناني وخرج الأسد من حرب لبنان لاعبا إقليمياً وتمكن من فرض سيطرته على القرار الفلسطيني جزئياً بعد رحيل ياسر عرفات من بيروت

إلى تونس وجعلت جزءاً من منظمة التحرير حليفاً لها واستطاع الأسد امتلاك مفاتيح الصراع العربي الإسرائيلي وهو الخيار الاستراتيجي الذي لا مفر من مواجهته.

وفي 19 تشرين الثاني 1985 أسقطت إسرائيل طائرتين سورييتين فوق الأراضي السورية كما شهدت دمشق سلسلة انفجارات في أنحاء مختلفة من مناطقها (زاك، 1988 ص 211). وتورطت سوريا بعملية تفجير طائرة العال الإسرائيلية المتجهة من لندن إلى تل أبيب في 17 نيسان 1986 وعلى أثر ذلك قطعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية علاقتها مع سوريا وتم سحب السفراء منها ووجد الرئيس السوري حافظ الأسد نفسه معزولاً، فأخرج عدداً من الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان وصرح برفض سوريا للإرهاب، وأصر على التفريق بين الإرهاب الذي يستهدف المدنيين الأمريكيين الأبرياء، وبين مقاومة الاحتلال أو النضال من أجل التحرر الوطني (أبو الحصين، 2011، ص 61). وفي 15 أيار 1989 تم طرح مبادرة إسرائيلية للسلام حيث دعت إلى إقامة علاقات سلمية بين "إسرائيل" والدول العربية التي مازالت في حالة حرب معها بفرض تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي (ماعوز، 1998، ص 181-183). ولكن هذه المبادرة لم تشر إلى سوريا والجولان السورية، كما تجاهلت الحكومات الإسرائيلية مشكلة الجولان السورية، ولكن عدداً من الإسرائيليين شددوا على أن سوريا مهتمة بإقامة تسوية سياسية مع "إسرائيل"، وحذرت من استبعاد سوريا من عملية السلام، فقال رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية شلومو غازيت في مقابلة معه في شباط 1989: "إذا توصلنا إلى اتفاق حول الضفة الغربية والقضية الفلسطينية وتركنا المشكلة السورية ولم يتم وضع أي حلول لها فسوف تنفجر في وجوهنا إن عاجلاً أم آجلاً" (ماعوز، 1998، ص 213). ومن الواضح أن المواقف الإسرائيلية في أواخر الثمانينات لم تكن موحدة وكانت متضاربة ومتناقضة حول الجولان، والصراع العربي-الإسرائيلي بين حزبي الليكود والعمل، وكذلك داخل الحزبين خلال تولي كل منهما الحكم فلم يستطع أي من الحزبين التوصل إلى اتفاق سلام مع دمشق ولكن كلا الحزبين أصر على التفاوض مباشرة مع سوريا دون ارتباط بأطراف غربية أخرى على عكس سوريا التي أصرّت على انسحاب "إسرائيل" من كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان.

المبحث الثاني

السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا من 1991-2001

يلعب الزمن دائماً دوره في صياغة الأحداث والتحكم في مسارها تعجيباً أو تأجيلاً، وغالباً ما يكون هذا الدور في خدمة طرف من أطراف الصراع على حساب الطرف الآخر، وفق الظروف التي تحيط بالصراع والعوامل الأخرى التي تتداخل فيه، من شروط المكان ونوعية النزاع والموازن المحلية والإقليمية، ولكن من النادر أن يخدم الزمن في آن واحد جميع الأطراف المنخرطة في الصراع، أو تلتقي مصالحهم عند نقطة زمنية واحدة، وربما كانت الحالة السورية الإسرائيلية من بين هذه المرات النادرة التي لعب فيها الزمن دوره في صالح الجميع (الهوراني، ص221). لقد لعبت المتغيرات الإقليمية والدولية دوراً هاماً في هذا المسار التفاوضي السوري الإسرائيلي، ودفع سوريا إلى طاولة المفاوضات، فحدثت أمور هامة كانت لها تأثيراتها على دول المنطقة والعالم وهي: أولاً: حرب الخليج الثانية في 2 آب 1990، والتي زلزلت منطقة الشرق الأوسط بكاملها. ثانياً: انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز روسيا كوريث للاتحاد السوفيتي. ثالثاً: بروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (خالد، 1994، ص238). وترى الباحثة أن أزمة الخليج كان لها أثر سريع في دفع قطار السلام مع "إسرائيل"، وإجبارها على التفاوض مع العرب لحل مشكلة الشرق الأوسط.

اتسمت العملية التفاوضية في هذه المرحلة بين الجانبين السوري والإسرائيلي بمميزات عدة منها:

- 1- حددت مسبقاً الهدف، وهو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان وتركت التفاصيل للمفاوضات.
- 2- يتم على رزمة قضايا، فإما اتفاق كامل أو لا اتفاق.
- 3- جوهر الصراع مع سوريا من وجهة النظر الإسرائيلية لا يتم على الأراضي كما هو مع الفلسطينيين، وإنما على ترتيبات العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي وضمانات الأمن والجدول الزمني (موقع البيان، 2014).

الطرفان يعرفان مسبقاً ما يتوجب عليهما عمله لإنهاء حالة الحرب والشروع بتأسيس علاقات عادية بينهما بمعنى أن كلا منهما يعرفان مسبقاً الثمن الذي يتوجب دفعه، و"إسرائيل" تعرف بأن السلام مع سوريا يتلخص في انسحابها من كامل هضبة الجولان، و"إسرائيل" تتوخى من سلامها مع سوريا إيجاد بيئة إقليمية أكثر أمناً لها، بمعنى أنها تأمل أن تؤدي مفاعيل التسوية مع سوريا إلى تخفيف أو تخفيف علاقات سوريا مع كل من إيران وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين (موقع البيان، 2014). ودارت المفاوضات حول أربعة محاور هي:

أولاً: الانسحاب: طالبت سوريا بانسحاب إسرائيلي من كامل هضبة الجولان إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وعلى أساس القرار 242، ولكن الحكومة الإسرائيلية أصرت على الانسحاب إلى الحدود الدولية التي تم ترسيمها عام 1923 بين فلسطين وسوريا والتي جعلت ما يسمى بمنطقة الحمة السورية ضمن حدود دولة فلسطين، وقد وقعت هذه المنطقة في قبضة سوريا بعد عام 1949، وعلى هذا الأساس تصر سوريا على الاحتفاظ بهذه المنطقة بما يشمل الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، وتطرح في سبيل ذلك إجراء تعديلات على حدود الرابع من حزيران 1967 بما يضمن إعادة منطقة الحمة إلى السوريين مع استمرار سيطرة "إسرائيل" على بحيرة طبريا بالكامل. ويدخل في هذا الإطار أيضاً موضوع المياه التي تطالب إسرائيل بالاستمرار بالاحتفاظ بمصادرها بينما تطالب سوريا بتقاسم الحصص (المركز الفلسطيني للإعلام، 1999).

ثانياً: الأمن: وهو الموضوع الأكثر حساسية بالنسبة للطرف الإسرائيلي ويشمل شروطاً من أهمها:

* وضع محطة إنذار مبكر في منطقة جبل الشيخ، وهو ما وافق عليه السوريون في عهد رابين شريطة أن تكون تحت إشراف أمريكي بعد إصرار طويل على أن المراقبة يمكن أن تكون عبر الأقمار الصناعية فقط.

* التبادلية في الإجراءات الأمنية، حيث أصرت سوريا عليها مقابل المطالب الإسرائيلية المتعددة في هذا الإطار، ولكن سوريا تجاوزت مطلبها السابق بالتساوي في الإجراءات الأمنية بين الطرفين ووافقت على مبدأ التكافؤ، بحيث يتم تجريد المنطقة السورية المحاذية للجولان لمسافة 10 كم من السلاح، بينما يتم تجريد المنطقة الإسرائيلية لمسافة 6 كم فقط.

* وهناك مطالب إسرائيلية بتخفيض عدد قوات الجيش السوري ومستوى تسليحه، إضافة إلى تقليص القوات السورية المدرعة بين الجولان ودمشق وهذه المطالب كانت محل خلاف بين الطرفين (المركز الفلسطيني للإعلام، 1999).

ثالثاً: السلام والتطبيع: ويشمل ذلك إجراءات فتح السفارات والتبادل الدبلوماسي بالإضافة إلى التطبيع في العلاقات والسماح لمواطني البلدين بدخولهما، وهو ما وفقت عليه سوريا منذ العام 1996 وفق مفهوم أن عملية التطبيع مسألة إدارية تتحكم فيها الحكومات، ولكنها قرار وتوجه شعبي بما يعني أن العلاقات السورية الإسرائيلية ستكون علاقات سلام عادية وليس بالشكل الذي يجري عليه على الصعيد الأردني. إضافة إلى ذلك تصر سوريا على أن يبدأ التطبيع بعد انتهاء آخر مرحلة من مراحل الانسحاب الإسرائيلي من الجولان وإن كانت لا تربط ذلك بإنجاز السلام على كل المسارات. (درور، 1991، ص 177).

رابعاً: التزام: ويشمل المدة الزمنية اللازمة لإنجاز معاهدة السلام والانسحاب الكامل من أراضي الجولان، حيث كانت الخلافات بين سوريا و"إسرائيل" حول مدة الانسحاب، حيث تطالب سوريا ألا تتجاوز سنة واحدة على الأبعد، بينما تتحدث إسرائيل عن 4 - 6 سنوات وإن كان هناك حديث على حل وسط فتختصر هذه المدة لتصل إلى سنتين على أبعد تقدير وهناك اتفاق لحل قضايا الأمن والسلام والتطبيع

والتزام قبل أن يتم التطرق إلى الانسحاب من الجولان، وتعتبر "إسرائيل" أن عمق الانسحاب من الجولان بعمق الترتيبات التي ستوافق عليها سوريا كنتيجة لهذا الانسحاب. وأيضاً الحديث عن موضوع أي انسحاب إسرائيلي من جنوب لبنان يجب أن يكون متزامناً مع الانسحاب من الجولان ، فإسرائيل إرضاءً لسوريا ستطلق يد سوريا في لبنان في مرحلة ما بعد اتفاقيات السلام مع التزام لبنان بمنع حزب الله من تنفيذ عمليات عسكرية ضد "إسرائيل" ونظراً لعلاقة سوريا المتميزة مع حزب الله تستطيع إقناعه بالتوقف عن العمليات العسكرية بعد استعادة جميع المناطق المحتلة في جنوب لبنان. (بكر، 1992، ص41).

سياسة "إسرائيل" تجاه سوريا من 1991-1996

جرت المفاوضات المباشرة بين سوريا و"إسرائيل" لأول مرة في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير حيث تم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في 18 أكتوبر 1991 برعاية أمريكية روسية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي (أبو صالح، 2012). وكانت فكرة عملية السلام، مبنية على فكرة الأرض مقابل السلام ولأول مرة يتم التقاء وإجراء مفاوضات مباشرة بين وزير الخارجية فاروق الشرع وشامير في مدريد تشرين أول 1991، وشكل ذلك الحدث إنجازاً دبلوماسياً مثيراً للإعجاب، وعقد مفاوضات ثنائية بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربية من بينها سوريا (غوانمة، 2002، ص251). وقال شامير: "إذا كان العرب يريدون السلام فليعترفوا أولاً بـ"إسرائيل" ثم يأتوا إلى طاولة المفاوضات ويقدموا مطالبهم" وقال أيضاً: "وهذا لا يعني أن "إسرائيل" ستتنازل عن أي شيء مقابل هذا التنازل العربي. فكانت "إسرائيل" دائماً تسعى إلى التفاوض المباشر بين الدول العربية لأن ذلك معناه اعتراف هذه الدول بوجودها" (توماس. 1992، ص107). والجولة الأولى من المفاوضات لم يتمخض عنها أي شيء، وتميزت بأنها أكثر صخباً وضجيجاً وكانت محادثات مدريد نموذجاً لحوار الطرشان فلم يفهم الوفد الإسرائيلي كيف يتفاوض السوريون دون اعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود (وحيد، 1992، ص181-18). وتوقفت المفاوضات، واستؤنفت بعد فوز رابين في الانتخابات في حزيران سنة 1992. وتولي حزب العمل السلطة في حزيران 1992 واستخدم رابين سياسة اللعب على مسارات التفاوض، فسعى إلى المفاوضات لإثبات نواياه الحسنة تجاه العرب، فرابين خاض الانتخابات تحت شعار التغيير (الأزرع، 1993، ص87-88). فهو غير مسار التسوية على المسار السوري الإسرائيلي وصاحب تغيير ما يسمى "بسلم الأفضليات القومي" "لإسرائيل" وأكد على ذلك من خلال توليه مناصب عديدة، رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع معاً وصانع قرار سياسي، فهو أكد على قدرته على التوصل مع قيادة منظمة التحرير إلى توقيع اتفاقية أوسلو سنة 1993 ومعاهدة وادي عربة سنة 1994 (الأزرع 1993، ص87-88). ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما الأسباب التي دفعت رابين لتفضيل اتفاقية السلام مع سوريا وتكمن الإجابة في الأسباب التالية:

أ- هضبة الجولان السورية المحتلة ليست ضمن ما يعرف بأرض "إسرائيل" وفقاً لتعاليم التوراة اليهودية وهذا يؤدي إلى تسهيل مهمة أي انسحاب منها بسقوط السبب الديني يسهل على رابين تمرير هذه الاتفاقية دون معارضة كبيرة من جمهور الأحزاب الاسرائيلية.

ب- عدد المستوطنين اليهود في هضبة الجولان قليل جداً مقارنة مع عدد المستوطنين بالضفة الغربية وبالتالي يسهل عملية تفكيك تلك المستوطنات وإخلائها.

ت- سوريا تشكل التهديد العسكري الرئيسي "لإسرائيل" خاصة بسبب علاقاتها مع إيران والتي تزودها بالأسلحة والصواريخ (زايد، 2011، ص338).

ث- السلام مع سوريا سيؤدي إلى شعور نحو مليون إسرائيلي يعيشون في الجليل وعلى الحدود السورية واللبنانية بالأمن وعدم اللجوء إلى الملاجئ.

ج- السلام مع سوريا، وبالتالي مع لبنان، سيؤدي إلى تفرغ الجيش الإسرائيلي إلى الاهتمام بقضايا أخرى، وكما سيؤدي إلى إراحة الجيش الإسرائيلي من المشاكل الأمنية التي يواجهها في المناطق الشمالية، وفوق ذلك سيؤدي إلى خفض النفقات العسكرية الإسرائيلية التي تأخذ النصيب الأكبر من الاقتصاد الإسرائيلي (سويد، 1998، ص13).

ح- سوريا أقدر من غيرها من الدول على ضبط أمن "إسرائيل" من ناحية جنوب لبنان بسبب تعلقها بنشاط حزب الله وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية.

خ- السلام مع سوريا يؤدي إلى تمكين إسرائيل من إيجاد الحجة لدعوة أمريكا والدول الغربية وبقية الدول العربية إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل، فمن هنا فإن "إسرائيل" ستحقق حلمها الذي طالما حلمت به وهو الدخول إلى السوق العربية الكبيرة كسوق استهلاكية (عبد الوهاب، 1994، ص156-157).

د- سوريا لديها أسلحة متطورة وقدرات عسكرية كبيرة فهي أعدت نفسها لتحقيق التوازن الاستراتيجي كشرط لا بد منه لمواجهة "إسرائيل" وإجبارها على التخلي عن الأراضي العربية مما يلحق "بإسرائيل" آثاراً تدميرية ويشكل خطراً على أمنها.

ذ- السلام مع سوريا وبالتالي لبنان والأردن يؤدي إلى وضع الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير في موقف ضعيف ومعزول، وخاصة أن "إسرائيل" بدأت تتخلى عن تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ و"إسرائيل"، معنية بأن تتخلى سوريا والعرب عن القضية الفلسطينية أو على الأقل تقليل الاهتمام بالمسار الفلسطيني في المفاوضات (داود، 2006).

وترى الباحثة أن هذه الأسباب يدركها رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية وغالبية وزرائه ومعظم الأحزاب الإسرائيلية، وهذه الأسباب يجب أن ندركها نحن - الفلسطينيون - ونفهم بأنها لعبة خطيرة تلعبها "إسرائيل" لاختراق الصف العربي الذي تواجهه في مفاوضات السلام، وبالتالي يجب أن نحرص على وحدة ورسف الصف العربي والتنسيق العربي لضمان أن يكون السلام سلاماً شاملاً مبنياً على تنفيذ كامل للشرعية الدولية.

في عهد رابين تأسست علاقة ثلاثية غير مسبقة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" وسوريا، وفي نهاية تموز سنة 1992 عين رابين رابينوفيتش رئيساً للمفاوضات لقيادة الوفد الإسرائيلي للتفاوض مع سوريا، وتولى الدبلوماسي السوري موفق العلاف قيادة الوفد السوري. وأعلنت "إسرائيل" أن قرار مجلس الأمن 242 يمكن طرحه في المفاوضات مع سوريا. وطرحت "إسرائيل" معادلة عمق الانسحاب من الجولان يتوقف على عمق السلام وطبيعته. (سعد، 1993، ص 31). وقال رابين أنه مستعد للانسحاب الكامل من الجولان مقابل سلام حقيقي مع سوريا (أبو صالح، 2012). واتسمت المفاوضات بإيجابية أكثر بينهما بسبب تدخل أمريكي بإدارة جورج بوش الأب من أجل تحسين الوضع في سوريا مقابل إمكانية تخلي "إسرائيل" عن بضعة كيلومترات من الجولان (ماعوز، 1998، ص 226). وسعى رابين إلى قذف الكرة في ملعب الأسد وتحضير الشعب الإسرائيلي لتقديم تنازلات في الجولان، وفي هذه الأثناء نظمت الأحزاب اليمينية ومستوطنو الجولان سلسلة مظاهرات واحتجاجات كرد على ملاحظات رابين الاسترضائية بإعادة الجولان إلى سوريا، وهذا يعني تهديد مصادر المياه الإسرائيلية من نهر بانياس على يد النظام السوري (مصلح، 2001، ص 87). وجمدت المفاوضات السورية الإسرائيلية في نهاية سنة 1994 إثر فوز كلينتون في الانتخابات، وظلت الفجوة واسعة بين سوريا و"إسرائيل"

(وظل نقاشهما) يشبه الحديث عن الدجاجة والبيضة أيهما الأسبق في الوجود فيما كانت "إسرائيل" مستعدة للانسحاب من الجولان مقابل اتفاقية سلام كامل وتطبيع مع سوريا أصرت سوريا على انسحاب إسرائيلي كامل من هضبة الجولان وجنوب لبنان وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية (عبد الجواد، 1996). وبعد 12 جولة من مفاوضات الفريقين، تم إرسال وزير الخارجية الأمريكية كريستوفر في آب 1993 ليقوم بجولة مكوكية بين "إسرائيل" وسوريا وإحياء عملية السلام التي توقفت عدة أشهر. وواصل رابين مباحثاته مع سوريا لدفع المسار السوري والوصول إلى عقد اتفاق الأسد وقال رابين: "الانسحاب من الجولان لا يختلف عن المخاطرة بالانسحاب من سيناء" وأيضاً قال "إن عمق الانسحاب من الجولان يعتمد على عمق السلام السوري" (اندرلين، 1998، ص 206). وترى الباحثة أنه إذا كانت هذه التصريحات قد نقلت بأمانة فهذه إشارة إلى إمكانية الانسحاب الكامل من الجولان مقابل سلام ثنائي كامل مع سوريا. فسوريا لديها مفتاح استمرار المنطقة من خلال وقف نشاط حزب الله، والأسد ليس مغرماً بالعرض العسكري بل إنه أكثر اهتماماً بالتوصل إلى تسوية سلمية.

رابين استخدم سياسة اللعبة لتحريك عملية التفاوض مع سوريا، ورغم استعداد سوريا لتوقيع اتفاقية سلام تتوافق مع تطلعات "إسرائيل" إلا أن "إسرائيل" لم تظهر أية نية للتخلي عن الجولان كما استمرت محاولاتها لجر سوريا إلى قبول الشروط الإسرائيلية للسلام وهي الانسحاب الجزئي من الجولان وليس الجزء الداخلي للهضبة، وفصل قضية الجولان وسوريا عن قضية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، وقد وضعت المفاوضات السورية الإسرائيلية الأمريكية الإطار العام لتسوية السلام بينهما إن الانسحاب الكامل من الجولان مقابل سلام كامل يشمل التطبيع وترتيبات أمنية أخرى. ورابين لم يتعهد بالانسحاب من مرتفعات الجولان وإنما أعطى

وديعته الشهيرة لكريستوفر وزير الخارجية الأمريكية ووديعه رابين التي تعهد بها أمام كريستوفر الانسحاب من هضبة الجولان كلها والعودة إلى حدود الرابع من حزيران يونيو 1967 (محمد، 1999، ص205). وفي تموز 1993 شنت "إسرائيل" هجمات ضد جنوب لبنان إثر قيام حزب الله المدعوم من سوريا بشن هجمات ضد أهداف إسرائيلية في جنوب لبنان وشمال إسرائيل، ردت "إسرائيل" على ذلك بغارات واسعة النطاق ضد مواقع المقاومة اللبنانية، وسميت العملية (بיום الحساب) استمرت سبعة أيام، قتل وجرح فيها عددٌ من الفريقين، وتم التوصل على اتفاق بين سوريا ولبنان وإسرائيل بواسطة أمريكية في شهر آب، واتفق الطرفان إلى عدم اللجوء إلى الهجوم على الطرف الآخر (أبو سيف، 2014، ص123). حاول رابين جس نبض الأسد قبل اتفاق أوسلو، لعله يحصل على تقدم سريع في المسار السوري، وتوقيع معاهدة سلام تتضمن كل عناصر التطبيع والعلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود والخبرة والسياحة، وإذا كان رد سوريا إيجابياً ستجري محاولة للتفاوض حول اتفاق مبادئ يغطي ثلاثة جوانب لتطبيع السلام واتفاقية تطبيق قرار مجلس الأمن 242 والحاجة إلى إقامة ترتيبات أمنية ثنائية (ماعوز، 1998، ص236)، ولكن رفضت سوريا وخاب أمل رابين وتم التوقيع على اتفاق أوسلو وتبنى عملية السلام على المسار الفلسطيني. ويمكن القول أنه حدث تطور على المسار السوري بعد استئناف جولة المحادثات العربية الإسرائيلية أواخر آب 1993، بسبب اتفاقية أوسلو بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير 19 آب 1993. هذا الاتفاق كان مفاجأة لأنه أعطى "إسرائيل" أفضلية تكتيكية وقوض استراتيجية الرئيس السوري فيما يتعلق بمفاوضات السلام، سوريا انتقدت منظمة التحرير بسبب التصرف الاستقلالي لها. في 16 كانون الثاني سنة 1994 عقدت قمة سورية أمريكية في جنيف، تعهدت بها سوريا إقامة علاقات سلام عادية مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان. (سافير، 1998، ص102). وترى الباحثة أن الأسد ولأول مرة يتحدث عن علاقات سلام طبيعية مع "إسرائيل" واستخدام الخيار الاستراتيجي الذي يقوم على تطبيق قرار مجلس الأمن 242 و 338.

وفي 24 كانون الثاني 1994 اجتمعت الوفود اللبنانية والسورية والأمريكية والإسرائيلية في مكتب دينيس روس، وأثناء الاجتماع طلب العلاف من الوفد الإسرائيلي بزعامة رابينوفيتش رئيس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات الالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان، ولكن رابينوفيتش طلب مناقشة المراحل والترتيبات الأمنية قبل مناقشة الانسحاب الأمر الذي رفضه العلاف بشدة مستشهداً بما قاله الأسد: "فالتوقيت ليس القضية الأساسية بل إجراء من إجراءات التطبيق وانتهى هذا الاجتماع دون نتائج تذكر (Rabinovich, 1998, p134). جرت في تموز 1994 محاولة جديدة لدفع المفاوضات بين الطرفين بواسطة أمريكية وانطلقت المفاوضات بين الطرفين في واشنطن، حيث التقى السفير السوري في الولايات المتحدة حينذاك وليد المعلم، أيهود براك، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق وزعيم حزب العمل ووزير الدفاع، ومستشار رابين الأمني داني ياتوم في 2 و 3 تشرين الثاني، وتناول اللقاء الترتيبات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي، وانضم رئيس أركان الجيش السوري حكمت الشهابي إلى المفاوضات وعقد لقاء بين الشهابي ورابينوفيتش في 19

كانون الأول، وبين باراك والشهابي في 21 كانون الأول، وانتهت إلى الفشل ورفضت سوريا العودة إلى المفاوضات (أبو سيف 2014، ص124).

ولكن بعد تدخل الولايات المتحدة برئاسة كلينتون، عادت سوريا إلى المفاوضات وعقد لقاء بين رابين والشرع بوساطة أمريكية، وجرى الاتفاق على الصيغة النهائية لورقة أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية في 22 أيار 1995 (ورقة التفاهات)، وقام كريستوفر بزيارة للشرق الأوسط واجتمع خلالها مع الشهابي وتطرق لقضيتين رئيسيتين في المفاوضات وهما الإنذار المبكر والأراضي المنزوعة السلاح فقال: "ستقام في منطقتين منزوعتي السلاح على كلا الجانبين بدءاً من خط 4 حزيران ويمكن أن تنتشر فيها قوات دولية وشرطة محلية ثم يضاف إليهما عمق إضافي بواسطة منطقتين مجاورتين مع انتشار محدود، والمراقبة ستجري بواسطة أقمار صناعية وأجهزة رادار محمولة جواً وإجراءات أخرى عبر وسائل الرصد غير المباشر".

(Rabinovich, 1998, p182). وعرض الجنرال شتاوير خطة بشأن المناطق المنزوعة السلاح والترتيبات الأمنية خاصة في الجولان، واعتبر أن المزايا الأمنية في الجولان ليست كافية، وترى الخطة الانسحاب من الجولان مبني على التخلي عن خط دفاعي مهم جداً، ولتعويض ذلك لابد من اعتبار وجود دائم لقوة أجنبية، ومن المهم أن تضمن قوات أمريكية ذلك، وإقامة مناطق محدودة التسليح على جانبي المنطقة المنزوعة السلاح وإقامة نظام متكامل وترتيبات كافية للإنذار المبكر والرصد والمراقبة وأخيراً مراقبة عمليات تجديد إعادة بناء القوات المسلحة لدى كلا الطرفين، أطلق على هذه الخطة وثيقة شتاوير. (زيادة، 2005، ص336). واعتراض الشهابي عليها لعدة أسباب: لأنها لم تستند إلى انسحاب "إسرائيل" إلى خط 4 حزيران 1967، ولأنها تضمنت محطة إنذار مبكر إسرائيلية على أرض الجولان، ولأنها وسعت فكرة المناطق ذات الصلة وتدخلت في حجم القوات المسلحة السورية وتشكيلاتها القتالية وهو ما يثير خطراً أحمر لا تجوز مناقشته (العثمان، 2003، ص55). ويمكن القول أن هذا يدخل في إطار التدخل في الشؤون الداخلية السورية ولا يحق "لإسرائيل" ذلك، ولم تسفر الوثيقة على أية نتائج كما أن روس فشل في مهمة إجراء تفاهم بين الطرفين حول الترتيبات الأمنية والحاجة إلى إقامة محطات إنذار مبكر. وأن إصرار "إسرائيل" على المطالبة بمحطة إنذار مبكر في الجولان هدفها التشويش على المفاوضات بدلاً من التقدم بها ويرى السوريون أن الترتيبات الأمنية ليست بديلاً عن الانسحاب الكامل كما أن سوريا تتعامل مع المفاوضات بجدية كتعاملها مع المعارك الحربية.

ومما زاد الطين بلة هو التصعيد المستمر من الجبهة الجنوبية عبر إطلاق حزب الله صواريخ كاتيوشا في منطقة الجنوب اللبناني التي تطلق عليه "إسرائيل" حزاماً أمنياً، فالتصعيد مؤثر على وصول الطرفين إلى لحظة التصادم (سويد، 1998، ص23).

ويمكن القول أن فترة السلام السورية خلال فترة حكم رابين راوحت بين البحث بجدية و بين التآني في بحث موضوع السلام والوصول إلى اتفاق، وذلك خشيةً من نتائجه وعواقبه، فالأسد ورايين كلاهما حذر

وصلب، ولا يدخل أحدهما النفق قبل أن يعرف تماماً إلى أين يصل ولماذا يصل، فالمغامرة كلمة لا وجود لها في قاموسيهما ولذلك تغلب الحذر على الجرأة وفي الوقت نفسه، فإن رابين كان بحاجة إلى الكثير ليثبت مصداقيته أمام الأسد الذي كان يتابع على أمل أن تجدي الضمانات الأمريكية نفعاً، صحيح أن الإدارة الأمريكية بذلت جهودها بواسطة كريستوفر وزير الخارجية، ولكنها لم تخرج عن إطار الدعاية، ولم تحرز تقدماً ملموساً في المفاوضات فقد حكمت العلاقات الشخصية بين كلينتون ورايين مردات هذه الدعاية فلم يمارس الضغط على رابين لإنجاح العملية السلمية، فكان رابين يستخدم سياسة التنقل في اللعب على الحبال من واحد إلى آخر، فهو يعبر المسار السوري إلى الفلسطيني دون أن يشعر بأية مسؤولية أخلاقية تجاه الطرف الآخر. بعد اغتيال رابين تولى شمعون بيرس الحكم في 1995، كان عليه أن يواصل مسيرة رابين وقام رابينوفيتش باطلاعه على التفاصيل المتعلقة بالمفاوضات السورية الإسرائيلية، وعندما عرض كلينتون على بيرس وديعة رابين تفاجأ ولكنه وعد باحترام أي التزام أعطاه رابين لسوريا. (كوانت، 2002، ص41). وبعد أن شكل بيرس الحكومة في 4 تشرين ثاني 1995 ألقى خطاباً أمام الكنيست وجه خلاله رسالة إلى الأسد قال فيها: "أود أن أقترح على الرئيس السوري أن نسهم معاً إسهاماً حقيقياً في وضع حد للحرب في الشرق الأوسط إن السلام بين سوريا و"إسرائيل والذي سيعرض على الشعب للتصديق عليه سيكون بوسعه أن يخلق فرصة تاريخية لإحلال السلام الشامل في المنطقة بأسرها" (كنعان 2011). وأضاف "إن المفاوضات مع سوريا يمكن أن تصل إلى اتفاقية إقليمية شاملة بجميع المجالات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم استراتيجية، فالسلام يمكن أن يأتي بمستوى معيشة جيدة لشعوب المنطقة ومستوى المعيشة المرتفع هو أفضل ضمان لاستقرار السلام فالسلام السياسي يعني نهاية الحرب أما السلام الاقتصادي فيعني التنمية" (زيادة، 2005، ص466).

ويمكن القول أن بيرس يسعى من خلال خطابه بناء شرق أوسط جديد يتألف من شقين أحدهما أمني والآخر اقتصادي، فالأمني يشمل توقيع معاهدات، والاقتصادي يهدف إلى معالجة جذور الفقر واليأس، التي يعتبرها أهم تحدٍ يواجه المنطقة، ويرى بيرز أن السلام مع سوريا يقوم على أساس أن الأمن الحقيقي يكمن في التطور الاقتصادي للمنطقة.

ولعبت الولايات المتحدة دوراً في استئناف المفاوضات بين الطرفين فوصل كريستوفر إلى سوريا وإبلاغه الأسد باحتياجات "إسرائيل كما حددها بيرس ضمانات سوريا بدون التعرض لمياه الجولان التي تصب في بحيرة طبريا وإقامة مشاريع إسرائيلية سورية مشتركة تجعل الجولان منطقة مفتوحة اقتصادياً (لئيل، 2000، ص47). واستؤنفت المفاوضات بين الطرفين في واي بلانتيشن في 24 و 28 كانون الثاني 1996، تناولت قضية الانسحاب والعلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين. وعبر المعلم عن مفاوضات واي بلانتيشن قائلاً: "المفاوضات في واي بلانتيشن وضعت الأطراف في طريق محفوف بالمصاعب ولكن إذا سارت عليه بجدية وتصميم وتغلبت على الصعوبات القائمة فستصل في نهاية المطاف إلى اتفاق سلام" (ثابت، 2002، ص81). وتوقفت المفاوضات بعد تأزم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقع عدد من التفجيرات

داخل "إسرائيل". وقيام حزب الله بإطلاق عدد من قذائف الكاتيوشا على شمال "إسرائيل" وردت "إسرائيل" بهجوم مدفعي ثقيل على الجنوب اللبناني حيث دخلت كل من تركيا و"إسرائيل" والأردن في حلف عسكري 1996، وشاركت "إسرائيل" في عملياتها في الجنوب اللبناني وأطلقت عليها اسم "عناقيد الغضب" وذلك بدءاً من 11 نيسان حتى 26 نيسان إبريل 1996 (أبو صالح، 2014). وترى الباحثة أن هذه العملية تحولت من نجاح يُؤمل قطف ثماره إلى مأزق موحل، لم يعرف بيرس كيف يخرج منه، فتعرض لإدانة عربية ودولية، وأنهى العملية دون أن يحقق إنجاز، مما أفقده شعبيته لصالح منافسه نتتياهو، فخسر ناخبين من المجتمع الإسرائيلي ومن الفلسطينيين المقيمين داخل "إسرائيل". واستخدم بيرس سياسة الضغط على الأسد للقبول بالمفاوضات من خلال إجراء انتخابات مبكرة في أيار 1996، وهذا يعطي فرصة لبيرس للضغط على الأسد لتقديم تنازلات أكبر في المفاوضات، وعلى الأسد خياران إما التوجه نحو السلام الإقليمي وسيكون بديل ذلك العزلة الإقليمية والإهمال السياسي والدبلوماسي (المركز الفلسطيني للإعلام، 2006). ويمكن القول أن تعجيل الانتخابات التي فاز فيها حزب الليكود اليميني بزعامة نتتياهو حولت ورقة الانتخابات الإسرائيلية إلى ورقة ضغط مؤلمة على بيرس بعد أن توقعها بيرس أن تكون جرس إنذار مبكر ينذر الأسد بمخاطر التلكؤ في المفاوضات.

فبيرس أخطر من شامير ورابين وشارون على العرب لأنه ينفذ مخططاته بصمت وبشكل خفي، في حين أن الآخرين يحققون أهدافهم العدوانية والتوسعية بشكل علني وصريح، وإن كل ما فعله تجاه الجبهة السورية والإلقاء بكل ثقله على المسار التفاوضي السوري الإسرائيلي ليجعل منه زعيماً لا يشق له غبار كما يقول المثل العربي، فالأسد لم يكن مستعجلاً، ولن يجبره أي شيء لتقديم تنازلات من أجل استجداء السلام، في حين أن بيرس كان مهتماً أكثر لتسجيل إنجاز خاص باسمه فمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية كانت إنجازاً لبيغين، واتفاقية السلام مع الأردن وخطوات السلام على المسار الفلسطيني كانت إنجازاً لرابين. ولذلك كان يطمح بتحقيق حلمه بربط اسمه باتفاقية سلام مع سوريا تكون مفتاح سلام بين "إسرائيل وكل العرب. ولكن بيرز هو الذي ضيع فرصة السلام بالأخطاء التي ارتكبها بحق لبنان وبتعجيله بالانتخابات بالرغم من أن واي بلانتيشن أنجزت ثلثي الاتفاق وتوصل الطرفان لمسافة زمنية لإنجازه بين ستة أشهر أو تسعة أشهر لتحقيق اتفاق بالكامل وعدم الاتفاق يكمن في دعوة بيرس قيام انتخابات مبكرة فهو الذي يتحمل المسؤولية.

سياسة "إسرائيل" تجاه سوريا من 1996-1999

تم انتخاب نتتياهو في أيار 1996، وأصبح رئيساً للوزراء في "إسرائيل" وكان الهاجس الأمني يشكل عصب الخطاب السياسي الليكودي. فمفهوم السلام عنده هو السلام إلى الردع فالقوة العسكرية لإسرائيل هي التي أجبرت الدول العربية على الدخول في سلام معها (زيادة، 2005، ص471). عندما سئل نتتياهو عن استعداداته لدخول مفاوضات مع سوريا تستعيد سوريا وقتها الجولان أجاب: "عندما ندخل هذه المفاوضات سندخلها بمطالب مماثلة لمطالب السوريين، فإذا طالبوا بهضبة الجولان كلها فسنفعل ذلك نحن أيضاً، وكما أنني لا أقول للأسد ما ينبغي ألا يطالب به عند دخول المفاوضات، فإنني أتوقع أيضاً ألا يقول لي مسبقاً ما

ينبغي ألا أطالب به، فالمشكلة فيما يتعلق بالجووان أمنية أساساً بالرغم من وجود روابط عاطفية قوية. لكن الأمر الأساسي هو المسألة الأمنية، فلا يوجد لدينا عمق استراتيجي على الحدود الشمالية، بل يوجد ارتفاع استراتيجي وهذا سنفقه إذا ما نزلنا من هضبة الجولان وجبل الشيخ ولا يكفي الكلام عن التطبيع الذي سيكون مع سوريا في أحسن الأحوال بارداً جداً، ولا يكفي الكلام عن استيعاب السلام والتغييرات السيكلوجية التي ستكون في أحسن الأحوال جزئية جداً، بل يتعين علينا أيضاً أن نبقي أساس الردع في أيدينا، وللمحافظة على أساس الردع، نحن بحاجة إلى ترتيبات أمنية كافية" (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1997، ص 99-100). وبعد فوز نتنياهو في الانتخابات رغب في تعديل الإطار الكلي للمفاوضات مع سوريا على مبدأ السلام من أجل السلام. وتم الاتفاق بين الطرفين على الصيغة النهائية لتفاهم نيسان في 3 تموز 1996 وجرت المفاوضات بين خمسة أطراف أمريكا وفرنسا وسوريا ولبنان و"إسرائيل" (زيادة، 2005، ص 316). وبدأت جولة روس في الشرق الأوسط في نهاية 1996 لاستئناف المفاوضات بين الطرفين التقى بالشرع وأصر الشرع على استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت عليها في آذار 1996 وفشلت جولة روس بسبب المراوغة الإسرائيلية، فنتياهو طرح على روس عرضاً يتضمن الانسحاب من جنوب لبنان أولاً ولكن الشرع رفض وقال يبن جنوب لبنان والجولان جبهة واحدة. (الحمد، 1997، ص 9-30). وعندما علمت "إسرائيل" بتجهيز سوريا لحملة عسكرية ضد "إسرائيل" ونقل اللواء 19 من لبنان إلى الحدود السورية الإسرائيلية فإن نتنياهو قام بعملية استباقية للرد على التهديد السوري (Rabinovich, 1998, p176). وخلال فترة نتنياهو كان الجانب الإسرائيلي بصرح بالتفاوض مع سوريا عبر قنوات سرية "قناة تبادل رسائل"، والهدف الرئيسي منها التوظيف في لعبة العلاقات العامة خاصة فيما يتعلق بعلاقة "إسرائيل" المتوترة مع جيرانها العرب الذين اشترطوا استئناف المفاوضات على الجانب السوري لاستمرار الاتصالات الدبلوماسية الاقتصادية ترافق ذلك مع ضغط شعبي كبير على هذه الدول لقطع علاقتها مع "إسرائيل" (Rabinovich, 1998, p182). والحادثة الأبرز على مسار الجانب السوري الإسرائيلي زيارة وفد من فلسطيني عام 1948 إلى سوريا في آب 1997، هذه الزيارة ضمت وفداً من 50 شخصية منهم سبعة من أعضاء الكنيست الإسرائيلي اثنين منهم من حزب العمل هما صالح طريف ونواف مصالحة وقد جاء الوفد برئاسة بلدية شفا عمرو إبراهيم نمر. واجتمع نواف مصالحة مع الشرع على انفراد ونقل للأسد رسالة مكتوبة من باراك فتحدث عن رغبته في استئناف المفاوضات التي توقفت عندها (مقابلة هاتفية مع رجا إغبارية).

وترى الباحثة أن هذه الزيارة تعتبر توجهاً جديداً لدى سوريا لتكوين أنصار ومؤازرين لها داخل النظام السياسي الإسرائيلي وهذا ما حدث فعلاً فيما بعد من خلال تأييد عدد كبير منهم للنظام السوري في صراعه مع المعارضة بين عامي 2011-2013.

وانضم لاعب جديد في المحادثات هو عوزي أراد مستشار نتنياهو لشؤون الأمن القومي، وطرح فكرة عمق الأمن موازٍ لعمق الانسحاب واستمرار المحادثات حتى أيلول 1998 (مركز الاستشارات والبحوث، 2001، ص 197). وشهدت فترة نتنياهو بروز ظاهرتين جديتين رافقتا فترة وجوده في الحكم، الظاهرة

الأولى هو أن السياسيين السوريين والإسرائيليين مهتمون بالتاريخ وخصوصاً ما يتعلق بقراءة الفترة السابقة من المفاوضات، لأن الطريقة التي تتم قراءتها بها يتوقف عليها نجاح المفاوضات التي يدرك الجميع أن الرجوع إليها آتٍ عاجلاً أم آجلاً (الحمد، 1997، ص 9-10). والظاهرة الثانية تتعلق بموقف المجتمع السوري بشرائحه الاجتماعية المختلفة من عملية السلام أو ما يعرف بقضايا التطبيق (مركز الاستشارات والبحوث 2001، ص 197-245).

ويمكن القول أن المفاوضات السورية الإسرائيلية في عهد نتنياهو عاشت فترة سبات حقيقي، وارتد كل طرف ليعيد النظر في حساباته مجدداً، بعد أن توقع أن المنطقة أقبلت على شرق أوسط جديد سيغير معالمها بالكامل، ولكن في الحقيقة سيطرت نظرية الأسوار الحديدية على العقلية السياسية الإسرائيلية التي أصبحت ترى فقط منطق القوة المجردة التي وحدها الكفيلة بتأمين الأمن الذي أصبح هاجساً لدى الإسرائيليين، ويبدو أن نتنياهو حذف الالتزام بقرارات الأمم المتحدة 338 و 242، ومآزق السلام الذي وصلت إليه المنطقة بسبب سياسة نتنياهو كانت بحاجة إلى محرك أكثر من سياسي وأبعد من اقتصادي لإخراجها من النتائج التي تلوثت بفعله كلمة السلام فأصبحت لا تعني لدى الجانب الفلسطيني إلا الاستمرار في المعاناة، يبدو أن الإسرائيليين نادراً ما اهتموا بها ولم تعد تمثل للجانب العربي السوري إرادة الهيمنة الإسرائيلية التي تفرضها على المنطقة العربية باستثناء أمريكا.

سياسة "إسرائيل" تجاه سوريا من 1999-2001

عاد حزب العمل من جديد إلى الحكم في 17 أيار 1999 وتولى رئيس الأركان الأسبق أيهود باراك رئاسة الحكومة في "إسرائيل" ونجحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في إحياء المفاوضات بين الطرفين وانطلقت جولة جديدة في مدينة شيرد تاون في ولاية فرجينيا الغربية في الفترة من 3-10 كانون الأول 2000 وتم عقد المفاوضات بين وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود باراك واتفق الجانبان على تشكيل أربع لجان لدراسة العديد من لقضايا التي تتعلق بالإجراءات الأمنية والعلاقات الطبيعية السلمية، وفي قضية الانسحاب وترتيباته. (مركز الشرق العربي، ص 3-4). وقد رفض باراك التعهد بالانسحاب الكامل إلى خط الرابع من حزيران ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود وتوقفت بالفعل وطرححت الولايات المتحدة مسودة اتفاق على الطرفين قبل مغادرتهم الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف وتفادي الفشل وطالب باراك مزيداً من الوقت لدراسة العرض الأمريكي في خوض جولة ثانية واجتمع الأسد وباراك في جنيف برعاية كلينتون في 26 آذار 2006 وتقدم باراك بمقترح يتضمن الانسحاب من 99% من هضبة الجولان وتعويض سوريا عن الأراضي التي تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية وتضمن العرض الإسرائيلي إبقاء شريط بعرض 50 متراً بمحاذاة نهر الأردن وشريط آخر بعرض ثمانين متر على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا فرفض الأسد المناقشة وقال أن باراك لا يريد السلام. (Indyh, 2003). ومنذ ذلك الوقت لم تجرِ المفاوضات بين الطرفين بصفة رسمية. وترى الباحثة أن لقاء باراك مع الأسد هو اللقاء الأول في تاريخ المفاوضات السورية الإسرائيلية الذي جرى فيه نقاش جدي وحقيقي حول حدود الرابع من حزيران 1967.

صرح باراك بالانسحاب من جنوب لبنان من طرف واحد دون التوصل إلى اتفاق مع سوريا وحدد باراك 7 تموز 2000 تاريخاً نهائياً للجيش الإسرائيلي كي يعيد انتشاره على الحدود الدولية في لبنان وكان يهدف من وراء تلك السياسة ممارسة الضغط على سوريا لاستئناف المفاوضات المباشرة بشروطه عبر سحب ورقة سورية رابحة من يد الأسد وهي ورقة الجنوب اللبناني. (سويد، 1999، ص 84-99). وترى الباحثة أن المصافحة التاريخية والكلمات الدافئة التي كانت بين الأسد وباراك كفيلة بتغيير خارطة الشرق الأوسط سياسياً وتاريخياً، وتندر المنطقة بأن السلام بات أقرب مما يتوقع الكثيرون وأن المسيرة التي توقفت في النفق لسنوات ستصل أخيراً إلى بر الأمان باتفاقية سلام تنهي تاريخ الصراع الطويل في منطقة الشرق الأوسط، ولكن ما حدث هو العكس فباراك قد ضيع فرصة حقيقية للسلام في شبيرد تاون التي كانت نقطة المفاوضات وفرصة حقيقية ضائعة لا تعوض.

خاطب باراك الأسد في خطابه الافتتاحي في الكنيست الذي قدم سياسة حكومته قائلاً: "أقول للرئيس حافظ الأسد أن حكومة "إسرائيل" الجديدة عاقدة العزم على تحقيق السلام بأسرع وقت ممكن على أساس قراري 242 و 338 ووعد بإعادة الجنود من الأراضي اللبنانية في غضون سنة مع ضمان أمن الحدود الشمالية وسلامتها وذلك لتنام الأمهات الإسرائيليات بهدوء وسلام وهو نفس شعور سوريا والرغبة في استئناف المفاوضات وتوفير السلام والهدوء للأمهات السوريات". (مجلة تشرين 1999/7/8).

ويمكن القول أن المفاوضات السورية الإسرائيلية منذ انطلاقتها مع مؤتمر مدريد عام 1991 وتوقفها 2001 لم تكن مقصودة بذاتها بمعنى آخر إذا كان التفاوض بمعناه الدراسي يعني اتباع المصلحة المشتركة والتركيز على ما يحقق صالح الطرفين للعمل معاً، وعلى ذلك فعليهم أن يتوصلا إلى حلول وسط في قضايا التفاوض المتعثرة، فإن التفاوض بمعناه الشرق أوسطي يتحدد بالمحصلة الصفرية فما يكسبه طرف سيخسره الطرف الآخر حتماً والعكس صحيح، وعلى ضوء ذلك جرت المفاوضات السورية الإسرائيلية في تلك الفترة.

فالرئيس الراحل حافظ الأسد لم يكن مغرماً "بإسرائيل" حتى يطلب السلام معها وكان ما يعنيه من مفاوضات السلام هو استرجاع هضبة الجولان المحتلة منذ عام 1967.

لقد ارتكزت الاستراتيجية السورية في التفاوض بشكل رئيسي على الحصول على التزام أو تعهد إسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران وأمام هذا الهدف النهائي الاستراتيجي يمكن قراءة جميع التكتيكات السورية أو التنازلات السورية في مجالات الأمن والمياه والتطبيع. فالأمن على سبيل المثال عليه أن يكون متكافئاً وتبادلياً لدى الطرفين لكن، شرط ألا يمس السيادة السورية في الجولان وهو مبرر الرفض السوري الدائم لوجود محطات إنذار مبكر إسرائيلية في الجولان بوصفها أدوات تشعر السوريين بانتقاص سيادتهم على هضبة الجولان.

المبحث الثالث

السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا 2001 - 2010

أثرت المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية على سياسية الدول الخارجية خاصة سوريا و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية. ففي سوريا توفي حافظ الأسد في حزيران 2000، وخلفه ابنه بشار الأسد الذي وجد صعوبة في تعزيز قوته وتثبيت سلطته تجاه شركاء أبيه وبدا ضعيفاً في مقارنته للقوى المحلية والإقليمية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تولى جورج بوش الابن السلطة وقام بتفكيك فريق السلام في وزارة الخارجية اعتقاداً منه أن إدارة كلينتون أهدرت وقتاً كبيراً في عملية السلام الإسرائيلية العربية والتي انتهت بانهياء كامل، وقام بإغلاق مكتب المنسق الخاص للشرق الأوسط وأعاد مسؤولية الشرق الأوسط إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى (الأسمر، 2005، ص81)، فإدارة بوش لا تعترف بإرث عملية السلام السابق، ونأت بنفسها عن الخوض في تغيرات الوضع في الشرق الأوسط مما جعل عملية السلام برمتها تدخل في نفق مظلم، انتهى الأمر بأحداث 11 أيلول، 2001 وقدر لها أن تدفن فيه، لأن العالم بعد أحداث 11 أيلول لم يعد يكتث بالسلام أو حقوق الإنسان والديمقراطية، بل أصبح عالماً مسكوناً بالأمن ومهموماً بمكافحة الإرهاب، أما في "إسرائيل" فقد خسر رئيس الوزراء أيهود باراك الانتخابات وخلفه (أريئيل شارون) الذي حدد أولوياته بالقضاء على الانتفاضة الثانية في تشرين أول 2000، فتركز الاهتمام الإقليمي والدولي بالشأن الفلسطيني، وبقاء شارون معارضاً لفكرة الانسحاب من مرتفعات الجولان انعكس ذلك على عدم اهتمامه بالمسار السوري واستمر شارون بسياسة العزلة لسوريا محاكياً بذلك إدارة بوش (زرع، 2012، ص12).

سياسة "إسرائيل" تجاه سوريا 2001 - 4 أبريل 2006

تم انتخاب أريئيل شارون لمنصب رئيس الوزراء في "إسرائيل" عام 2001، فبمجرد انتخابه وقبل تشكيل حكومته، أرسل سفيراً لدمشق لإجراء مفاوضات سرية وتنشيط المسار السوري ولكن بشار الأسد أجابه: "لماذا تريدون مفاوضات سرية، هل يخجل شارون من الظهور أمام العالم كرجل سلام"، وأضاف "نحن لا نتعامل بهذا النمط من المفاوضات وليس لدينا ازدواجية لنفعل سراً ما نخجل به علناً"، فحين نريد المفاوضات سنفاوض علناً وخاطب الوسيط طالباً منه أن يقول لشارون "أن يبتعد عن لعبة تناقض المسارات فنحن لن نمكنه من ضرب المسار الفلسطيني بالمسار السوري، ولن نقبل بحل قضية الجولان قبل حل قضية فلسطين والقدس بالذات ... فالقدس ملكنا جميعاً ... عرباً ومسلمين" (الريماوي، 2006).

ومن خلال ما تقدم فإن شارون لم يكن يعني بلفظة السلام أكثر من تحسين صورته المتمثلة بالعنف والقوة وارتكاب المجازر، وطي تاريخه الدموي ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة.

وتمثلت استراتيجية "إسرائيل" العسكرية خلال حكم شارون في بناء جيش صغير ذكي قادر على الفعل وردة الفعل السريع تجاه التهديدات غير المحددة وغير المتوقعة لأمن "إسرائيل"، يلحق به برامج عسكرية متطورة لإنتاج نظم تسليحية حديثة لبرنامج حيثس للدفاع ضد الصواريخ الباليستية مع تطوير مهام الجيش للتعامل معها مع ما أصبح يسمى التهديدات الموجهة ضد الأمن الشخصي للإسرائيليين، ويتم كل ذلك عبر مستويات مرتفعة من التكلفة المالية ودرجات عالية من عدم اليقين بشأن النتائج العملية (سعيد، 1987، ص14).

وترى الباحثة أن أجواء الحرب في المنطقة كثيراً ما كانت توظف كورقة ضغط في إطار مفاوضات التسوية السلمية انطلاقاً من فكر أن التسوية السياسية للصراع لن تستمر إلا عن سلم مسلح. ونظراً لأن شارون يرفض الاهتمام بالمسار السوري لأنه لم يفكر بالانسحاب من الجولان فقال في عام 2001: "إن الانسحاب من الجولان مصحوباً بسلسلة ترتيبات أمنية لن يجلب السلام ولا الأمن يجب أن توقف مسيرة الحماقة هذه في أقرب وقت ممكن" (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص6-9). قامت "إسرائيل" بعدة أعمال استفزازية في عهد شارون ضد سوريا، وطرح موضوع احتمال اندلاع حرب بين سوريا و"إسرائيل" بعد الغارات الجوية الإسرائيلية على سوريا وإجراء "إسرائيل" مناورات واسعة في الجولان السوري المحتل، وتسريبات إعلامية إسرائيلية حول صفقات أسلحة صاروخية سورية من روسيا بتمويل إيراني، وبامتلاك دمشق أكتف نظام دفاع جوي في العالم، وقالت أزاوي سفيرة "إسرائيل" لدى روسيا: "أن سوريا تواصل تزويد المنظمات مثل حركة حزب الله الشيعية بالأسلحة ناهيك عن المنظمات الإرهابية التي تتخذ من دمشق مقراً لها". وقالت أيضاً: "أن "إسرائيل" تود أن تكون لها علاقات سلام مع سوريا ولكنها غير واثقة من أن هذا البلد يسعى إلى ذلك أيضاً" (syria.news.com). ولقد وصلت الأمور بين البلدين ليس إلى حد التوتر بل إلى التصعيد العسكري. من أهم الأعمال الاستفزازية التي قام بها شارون:

- قام شارون في نيسان / إبريل 2001 بقصف مواقع للقوات السورية في ظهر البيدر رداً على العمليات التي قام بها حزب الله لتحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، وحمل شارون سوريا مسؤولية هذه العمليات، التشجيع عليها (الحياة، 2001/4/21).

- في تموز 2001 قامت "إسرائيل" بقصف رادار سوري في البقاع لردع حزب الله مما أدى إلى سقوط عدد من الجنود السوريين، لكن سوريا التزمت الصمت ولم ترد بغية تفويت الفرصة على "إسرائيل" للدخول في حرب إقليمية جديدة، بل جاء الرد الفوري من حزب الله فقام بتدمير رادار إسرائيلي.

- في شهر تشرين أول 2002 حلقت طائرات مقاتلة إسرائيلية فوق القصر الرئاسي السوري في ضاحية القرداحة شمال سورية، رداً على الأعمال المسلحة التي قام بها حزب الله على طول الحدود السورية الإسرائيلية (زيسر، 2006، ص17).

-ونلاحظ أن هناك دعماً أمريكياً واضحاً لشارون وأعماله الاستفزازية ضد العرب من خلال خطاب بوش حول رؤيته للسلام في 24 حزيران 2002 تجاهل الحقوق السورية المشروعة في استعادة الجولان. وأكثر من ذلك طالبتها بأن تختار الطرف الصحيح في الحرب ضد الإرهاب من خلال إغلاق معسكرات الإرهابيين وطرده المنظمات الإرهابية وأضاف " القادة الذين يريدون أن يكونوا في عملية السلام عليهم أن يظهروا ذلك من خلال أعمالهم أو دعمهم غير المشروط للسلام". (تشرين، 2002/7/1)).

-وتابعت "إسرائيل" سلسلة أعمالها الهجومية ضد سوريا، في 3 نيسان 2003، أقامت "إسرائيل" مقبرة نفايات نووية في الجولان المحتل (زيسر، 2009، ص148). ويمكن القول أن الإجراءات والقرارات التعسفية الإسرائيلية بحق الجولان لن تستطيع أن تغير شيئاً من قوة الانتماء العربي السوري للجولان والذي يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي تشرين أول 2003 هاجمت طائرات مقاتلة إسرائيلية قاعدة تدريبية عسكرية لفلسطين في منطقة عين صاحب قرب دمشق. رداً على العملية الاستشهادية التي نفذتها حركة الجهاد الإسلامي في منطقة مكسيم في حيفا وهو التنظيم الذي تتواجد فيه قيادته في دمشق. (أبو الفضل، 2004،).

ومن الواضح أن رغم كل العمليات الهجومية التي قامت بها "إسرائيل" ضد سوريا لمنع سوريا ووكلائها من رفع قدراتهم الاستراتيجية إلا أن سوريا لم ترد على "إسرائيل".

ووصف بوش الغارة الإسرائيلية في تشرين أول 2003 بأنها دفاعية، قائلاً " أن على حكومة "إسرائيل" القيام بما هو ضروري لحماية نفسها". وأضاف في اليوم نفسه " كنا سنفعل الشيء ذاته لو كنا مكانهم" (أبو القاسم، 2011). وترى الباحثة أن "إسرائيل" قامت بتلك الأعمال الهجومية انطلاقاً من معلومات ربما من تقدير موقف يرى أن الطرفين الإسرائيلي والسوري لديها هامش مناورة في علاقاتهما الحساسة ولن يسمحا بتجاوزه للوصول إلى مرحلة التصعيد الكامل والتدهور وصولاً إلى مرحلة الحرب. وقام بشار الأسد بعدة خطوات ميدانية ضد "إسرائيل" أهمها:

أ- تزويد حزب الله بالأسلحة اللازمة المتقدمة. ب- الإشراف ومواكبة حرب لبنان الثانية ج- استضافة مقر منظمات حماس والجهاد الإسلامي في دمشق. (زيسر، 2009، ص148).

وطلب شارون من سوريا وقف دعمها للإرهاب كشرط لاستئناف المفاوضات، وعلى أثر اغتيال الحريري في فبراير 2005، تم إخراج سوريا من لبنان، وحلق الطيران الإسرائيلي فوق القصر الرئاسي وتم اتهام سوريا بتطوير برنامج نووي سري وفرض على النظام السوري عزلة دولية وحصار سياسي (أبو القاسم، 2011). وترى الباحثة أن شارون يريد الأسد من خلال الجبهة اللبنانية، لأن إضعاف سوريا يخلق الفرص "لإسرائيل" في لبنان ويدعم موقفها في أية مفاوضات يمكن أن تجري مع سوريا في المستقبل.

ب- سياسة "إسرائيل" تجاه سوريا 2006-2009

تولى رئاسة وزراء "إسرائيل" أيهود أولمرت عام 2006، وسار على خطى شارون في موقفه الرفض لتجديد المفاوضات مع سوريا وفكرة تسوية الخلاف، ولكن سرعان ما أدرك أن الرفض الصريح ليس بالسياسة الحكيمة، ولذا عاد وأردف جوابه بسلسلة من الشروط لمتابعة المفاوضات كما ساعد تعديل بوش لموقفه الرفض في التفاوض مع سوريا بتزويد أولمرت بفسحة دبلوماسية إضافية للبدء بالمفاوضات (جعفر، 2006، ص 21). ولكن أولمرت قام بعدة أعمال استفزازية بعد توليه الحكم ففي حزيران 2006، حلفت طائرات مقاتلة "إسرائيلية" فوق القصر الرئاسي السوري في ضاحية القراحة شمال سوريا قرب اللاذقية في أعقاب اختطاف حماس للجندي جلعاد شاليط في غزة (هيرتسوغ، 2013).

وبعد انتهاء حرب لبنان الثانية في صيف 2006، بين "إسرائيل" ومنظمة حزب الله، تراوحت العلاقات السورية الإسرائيلية بين التخوف من مواجهة عسكرية قد تنشب بينهما وبين الأمل لتجديد عملية التسوية بينهما، رغبة في تحقيق اختراق في المفاوضات بين الطرفين، وشكلت حرب لبنان علاقة فارقة في العلاقة بين البلدين فساد شعور واسع في دمشق أن نتائج الحرب جاءت على شكل انتصار لحزب الله وفشل "إسرائيل"، وهذا أعطى فرصة للأسد لتهديد "إسرائيل" باستخدام القوة المسلحة إذا لم تعد هضبة الجولان، ورافق ذلك استعداد عسكري للجيش الإسرائيلي بمهاجمة سوريا مما أسفر عن أجواء ملتهبة وساخنة في المنطقة وكأنها على شفا اندلاع حرب قريبة بين الجانبين. (سيفوي، 2007، ص 58).

بعد فشل "إسرائيل" في الحرب، وجه ننتياهو انتقاداً لأولمرت قال: "لأول مرة تنتهي حرب تبدأها "إسرائيل" بنفسها دون أن تنتصر فيها". ووصف حكومة أولمرت "قليلة الخبرة". (شالوم، 2014).

وترى الباحثة أن الأسد انتزع ما أسماه الانتصار الذي تحقق على "إسرائيل"، وأشهر مسدساً في وجهها للتقدم بمفاوضات سياسية مع سوريا على أن تشمل انسحاباً كاملاً من أراضي الجولان أو الاستعداد لجولة جديدة من مواجهة عسكرية مفتوحة على أراضي الهضبة كما حصل في مواجهة "إسرائيل" وحزب الله في لبنان وعزز الأسد الخيار العسكري خيار المقاومة لإعادة الجولان. فالاستراتيجية الإسرائيلية بعد حرب 2006 تغيرت تجاه سوريا وتحطمت العنجهية الإسرائيلية تحت ضربات المقاومة اللبنانية وظهر المحور السوري الإيراني المتحالف مع المقاومة اللبنانية حيث شعرت "إسرائيل" بالخطر، فاهتمت بفصل سوريا عن إيران وحزب الله بعد تلاشي آفاق السلام بين سوريا و"إسرائيل" وتحالف سوريا مع إيران وتقوية العلاقة بحزب الله. (ترجمات الزيتونة، 2009). إذن الهدف إخراج سوريا من معادلة الصراع والاستفراد بما تبقى من قوى المعارضة في لبنان وفلسطين. ووصلت الأمور حدها الأقصى بعد الحرب وتقلص هامش المناورة بين الطرفين وبات الجيشان متأهبين لكل طارئ فأى خطأ قد يؤدي إلى نشوب مواجهة عسكرية بينهما، وأصبحت هناك تخوفات إسرائيلية من اندلاع حرب محتملة مع سوريا قد تنتهي بفشل إسرائيلي كارثي كما حصل مع حزب الله (زيسر، 2006، ص 18).

وفي خطاب بشار الأسد الذي ألقاه أمام الصحافة السورية في آب 2006، افتتح عهداً جديداً في العلاقات بين البلدين تركز أساساً على تزايد التهديدات الواردة عن دمشق وتبعتها تحركات ميدانية للجيشين السوري والإسرائيلي على جانبي الحدود تحسباً لإمكانية نشوب المواجهة في أية لحظة. وفي الوقت نفسه تزايد الحديث في كلا العاصمتين دمشق والقدس حول تجدد المفاوضات بينهما، وأكد بشار أكثر من مرة على رغبته في تحقيق السلام مع "إسرائيل" ولكن حسب الشروط السورية (مجلة أفاق، 2006). وترى الباحثة وكأن سوريا قرأت الوضع الاستراتيجي "لإسرائيل" بعد حرب لبنان قراءة مغايرة لما كان عليه الوضع قبل الحرب.

في شباط 2007 بدأت رحلة جديدة من المفاوضات الإسرائيلية السورية بوساطة تركية في محادثات سرية كانت لمصلحة الطرفين، فسوريا تريد جني مكاسب دبلوماسية عالية بعد عزل إدارة بوش لسوريا، وأولمرت يريد رفع معنويات الإسرائيليين بعد التطورات السلبية في المنطقة إيران / غزة / حزب الله أي تحالف سوريا مع إيران وحزب الله وحركة حماس. وأكد الخبراء على أهمية وجود الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات السورية الإسرائيلية، وأنه من دون دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المفاوضات ودخول سوريا في علاقة ثنائية مع واشنطن لن تستطيع سوريا الخروج من عزلتها وتقادي الصعوبات التي يمكن أن تفرض عليها. (ترجمات الزيتونة، 2009)

وتعود أسباب المفاوضات بين الطرفين إلى:

أ- أولمرت مستعد للتفاوض، لأن الجيش الإسرائيلي لن يستطيع أن يحارب على الجبهات المختلفة للحدود اللبنانية والحدود على قطاع غزة، ومطاردة الفلسطينيين و قمعهم في مناطق الضفة والدخول في حرب جديدة مع سوريا، وهناك خشية ألا تنحصر الحرب إذا اندلعت على الجبهة السورية الإسرائيلية، قد تمتد إلى جنوب لبنان وقد تشارك فيها إيران وتكون الحرب موسعة قد تظال دول الخليج والعراق والأردن وقد تكون مدمرة لأمريكا إذا أقحمت نفسها فأعطت أمريكا الضوء الأخضر "لإسرائيل" كي تستأنف التفاوض معها، لأن أمريكا ذاتها غير قادرة على أن تخوض حرب جديدة، وخشية أن القوات الإيرانية تستهدف القوات الأمريكية في العراق. (البيادر السياسي، 2007، ص6).

ب- سوريا في نظر الإسرائيليين عامل قوى وفاعل في مسيرة السلام، فإن تم التوصل إلى اتفاق معها فهذا يعني أن وجع الرأس القادم من الحدود الشمالية قد ينتهي، وكذلك لربما أن التحالف العسكري الإيراني السوري حسب اعتقادهم قد يضعف ويقتصر فقط على التحالف السياسي.

ت- التوصل إلى اتفاق مع سوريا يعني ضم سوريا إلى جانب الدول العربية في معسكر واحد لمواجهة التيارات أو ما يسمى بالإرهاب، إذ أن سوريا عانت من الإرهاب لفترة طويلة وهي تتميز بخبرة أمنية يمكن الاستفادة منها لاجتثاثه من منطقة الشرق الأوسط. (زايد، 2010، ص41)

ث- قرار أولمرت بالتفاوض ليس قراراً شخصياً، بل قراراً من جميع الجهات السياسية والشعب الإسرائيلية الذي لا يريد حرب جديدة فكاه ما عاناه من حروب، وأراد أن تكون علاقات سورية إسرائيلية هادئة حتى لو كانت بادرة كما هو الحال مع مصر في ذلك الوقت. (البيادر السياسي، 2007، ص6).

وفي أواخر المفاوضات اقترب الجانبان من الاتفاق على معظم القضايا المعلقة وأهمها انسحاب إسرائيلي كامل من هضبة الجولان خط الرابع من حزيران / يونيو 1967، وتخصيص عدد قوات سورية، وإرجاعها إلى خطوط أمنية وتراجع الإسرائيليين عن شرط إنشاء مواقع دفاعية إسرائيلية داخل الأراضي المنسحب منها بعد ضمانات أمريكية بتزويدهم بمعلومات من الأقمار الصناعية عن الحركة السورية في الجولان، كما طرح الوسطاء فكرة استثمار بحيرة طبريا ثنائياً بدل الاختلاف عليها. (الراشد، 2007).

وفي 16 أيلول 2007، قامت طائرات تابعة لسلح الجو الإسرائيلي بمهاجمة موقع في الشمال السوري استهدفت منشأة نووية أقيمت بمساعدة كوريا الشمالية محاولة تعديل ميزان القوى بين "إسرائيل" وسوريا. (داريوس، 2007).

ويتضح مما سبق أن المبادرات والتدريبات العسكرية تجري من أجل تحقيق أهداف عدة:

- أ- التعلم من أخطاء الحرب التي تم شنها في حرب لبنان 2006.
- ب- الاستعداد لأية مفاجآت قد تحدث على الجبهة الشمالية سواء على الحدود السورية أو اللبنانية.
- ت- التأكيد للجمهور الإسرائيلي على أن الجيش الإسرائيلي ما زال قوياً.
- ث- إعطاء رسالة واضحة لسوريا أن الجيش الإسرائيلي قوي ويجب عدم القيام بأية مغامرة عسكرية لتحرير الجولان.

ج- وربما هناك شعور بأن استئناف المفاوضات قد تبدأ ولكنها لا تكمل مسيرتها وبالتالي تتوقف وستضطر سوريا إلى اللجوء للخيار العسكري من أجل تحرير أراضيها بعد أن تفشل الوسائل الدبلوماسية.

وفي نيسان 2008 قرر أولمرت المضي قدماً في المفاوضات وأرسل من خلال رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي رسالة إلى الرئيس السوري وأعلن بموجبها التزامه بـ "وديعة رابين المعلنة في آب 1993، ووفقاً لها أبدت "إسرائيل" استعداداً للانسحاب حتى حدود الرابع من حزيران 1967 (شلت، 2008، ص1). وفي نيسان 2008 أي بعد يومين من صدور الرسالة التي نقلها أولمرت للسوريين حول استعداده للقبول بوثيقة رابين، أعلن في "إسرائيل" عن قيام الشرطة بفتح تحقيق مع رئيس الحكومة حول تهم تلقيه أموالاً بطريقة غير شرعية من رجل الأعمال الأمريكي موشيه تالانسكي وعرفت بقضية تالانسكي، هذه القضية عجلت بنهاية أولمرت السياسية (زيسر، 2009، ص183). وكثيرون في "إسرائيل" وجهوا اتهامات لأولمرت بأنه يسعى إلى تحقيق تقدم في المفاوضات مع السوريين للتغطية على تحقيقات الشرطة ضده، وبالرغم من تحقيقات الشرطة إلا أنه استمر في المفاوضات مع السوريين بصورة غير مباشرة وبوساطة تركية (زيادة، 2005، ص731).

وفي 21 أيار 2008 جرت أول محادثات سلام غير مباشرة بين "إسرائيل" وسورية بوساطة تركية من أجل التوصل إلى سلام شامل وفق الإطار الذي تحدد في مؤتمر مدريد سنة 1991 (أي إطار الأرض مقابل السلام). (حمو، 2008). فقال أولمرت: "إذا كنتم تريدون التحدث فأهلاً وسهلاً، أنا أعلم ما تريدون وأنتم تعلمون ما أريد" وكان أولمرت بأمس الحاجة للمفاوضات لأسباب عدة:

أ- كون أولمرت يواجه مصاعب في حكومته وفي حزبه كاديفا على خلفية إخفاق حرب لبنان وشبهات الفساد المحيطة به ومتطلبات التسوية النهائية الصعبة الممتدة على المسار الفلسطيني.

ب - اعتبار أن سوريا تمتلك مفاتيح السلام وورقة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، فالاتفاق مع سوريا يمكن أن يمهد لمفاوضات سلام مع دول عربية أخرى فضلاً عن أنه يمكن أن يؤدي إلى تفكيك التحالف المعادي "لإسرائيل" (إيران - سورية - حزب الله) مع كل ما يترتب على ذلك من معانٍ ودلالات (كيالي، 2008).

ت - التوصل لاتفاق مع سوريا يخرجها من دائرة النزاع أو المواجهة فهي الدولة العربية الوحيدة، فضلاً عن لبنان التي لا تزال في حالة نزاع عسكري مع "إسرائيل"، فالاتفاق السياسي هو السبيل الوحيد لتقييد الوضع الاستراتيجي حيال سوريا في حين أن اللجوء إلى الخيارات العسكرية ضدها مرتبط بمخاطر شديدة كما أن جدواه على المدى البعيد تبقى موضع شك (إيفين، 2008).

ث - تراهن "إسرائيل" على أن التسوية مع سوريا ربما تتيح إيجاد بيئة سياسية وأمنية أكثر استقراراً واطمئناناً كونها ستؤدي إلى تغيير علاقات سوريا مع إيران ومنظمات المقاومة في لبنان وفلسطين (جاسم، 2010).

ج - الاتفاق مع سوريا يتيح التوصل إلى تفاهات مع سورية بشأن الوضع في لبنان، الأمر الذي يحسن الوضع الاستراتيجي "لإسرائيل" هو في مواجهة الجبهة اللبنانية أن التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا ولبنان سيستكمل عملية السلام بين "إسرائيل" ودول الطوق العربية.

ح - الدخول في مفاوضات مع سوريا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في المسار الفلسطيني، فالتوصل إلى اتفاق مع السوريين يمكن أن يعزز فرصة التوصل إلى اتفاق بين "إسرائيل" والفلسطينيين بعد إزالة قوة الممانعة السورية (دعم سورية لأطراف المعارضة الفلسطينية وتقوية معسكر السلام) (إيفين، 2008).

وترى الباحثة أن "إسرائيل" لديها مصلحة سياسية واستراتيجية في إجراء محادثات سلام مع سوريا على المديين القريب والبعيد ولدى أولمرت خصوصاً مصلحة داخلية في هذه المحادثات في ضوء المخاطر السياسية الحزبية المحدقة بالحكومة الحالية وبالاتلاف الداخلي لذلك تمخضت عن تنازلات صعبة من جانب "إسرائيل" وهو استعداد أولمرت لتسليم مرتفعات الجولان. ووجهت الانتقادات لأولمرت من جانب وزراء بارزين في الحكومة، فوزيرة الخارجية تسيبي ليفني أعلنت أكثر من مرة أنها ليست في صلب المحادثات السرية مع سوريا ولا ترى أن من الصواب تجديد المفاوضات مع السوريين وتقديم هدية لدمشق دون إحداث

تغيير في سياستها وعلاقتها مع "إسرائيل" (زيادة، 2005، ص731). ويمكن القول أن أربع جولات من المحادثات غير المباشرة بوساطة تركية بين البلدين أحرزت تقدماً ملموساً، لكن احتمال البناء على ذلك أصبح مستحيلاً وذلك لأسباب عدة:

أولاً: لم يكن لدى أولمرت الصلاحية لإعطاء أي التزام إسرائيلي لأي قرار نظراً للمرحلة الانتقالية من الحكم التي مرت فيها "إسرائيل".

ثانياً: استحالة المتابعة في ظل الانتخابات الإسرائيلية.

ثالثاً: عدم رغبة سورية بإنهاء المفاوضات قبل تسلم أوباما الحكم وتحديد هوية رئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل وطبيعة تكوين الائتلاف الحاكم. فالأسد سعى إلى تحقيق ثلاثة أشياء التزام إسرائيلي واضح بالانسحاب إلى حدود حزيران 1967 وتحسين تعريف المعنى لكلمة حدود، وجعل مسار المفاوضات المباشرة رسمية قبل تنصيب الرئيس الأمريكي مما يحسن احتمال تفضيل المسار السوري أمريكياً.

العقبات التي وقفت أمام المحادثات بين "إسرائيل" وسوريا:

أ- الفجوة بين المطلب السوري بالانسحاب "إسرائيل" إلى خط الرابع من حزيران 1967. وبين موقف "إسرائيل" القاضي بأن الانسحاب يجب أن يكون إلى الحدود الدولية.

ب- قضية المياه، وقد أعلنت سورية التي تعاني ضائقة في المياه أمام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، الذي زار سورية مؤخراً، أنها مستعدة التزام عدم ضخ مياه من بحيرة طبرية، لكنها تتوقع الحصول على تمويل إنشاء معامل تحلية مياه، وعلى تعهد تركي بتزويدها بالمياه (شاش، 2008، ص31).

ت- إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من هضبة الجولان إذ تبين من خلال مفاوضات سابقة بين الجانبين، وجود فجوة بين موقفيهما من الجدول الزمني لإخلائها، فقد طالبت "إسرائيل" بإخلاء المستوطنات خلال 15 عاماً بينما طالب السوريون بأن يتم ذلك خلال خمسة أعوام، واعتبرت "إسرائيل" بعد ذلك أنه يمكن التوصل إلى تسوية في هذه القضية بحيث يتم الإخلاء خلال عشرة أعوام (حجاج، ص31).

ث- العلاقات بين سوريا وكل من إيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية التي لديها مقرات في دمشق، وعلى رأسها حماس، وفي هذا السياق تصر "إسرائيل" على أن تلتزم سوريا مسبقاً بقطع علاقاتها بهذه القوى، بينما اقترح السوريون طرح هذا الموضوع على طاولة المفاوضات لبحثها مع القضايا الأخرى، كما أنهم رفضوا عملياً أن تضع "إسرائيل" شروطاً مسبقة. (موقع البيان، 2014)

ج- إصرار سوريا على ضلوع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام، وأن تغير موقفها من سوريا التي تضعها إدارة الرئيس جورج بوش في محور الشر.

ح- المناطق المجردة من السلاح، وتتعلق بجعل المنطقة السورية الواقعة شرقي الحدود التي سيتم الاتفاق عليها منطقة منزوعة السلاح وقد وافقت سوريا على ذلك شرطاً أن يكون الأمر متبادلاً ومطبقاً في

الجانب الإسرائيلي أيضاً ولم يتم الاتفاق في مفاوضات سابقة على مساحة المناطق المجردة من السلاح في كلا الجانبين (العثمان، 2003، ص 61)

خ -موضوع تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ليس واضحاً "لإسرائيل" بعد ما إذا كانت سوريا ستوافق على البدء بتطبيع للعلاقات، وهو ما طالبت به "إسرائيل" في حالة انسحبت من الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق مع الفلسطينيين، على الرغم من أن سوريا وافقت على مبادرة السلام العربية التي تمت الموافقة عليه ثلاث مرات منذ القمة العربية في بيروت سنة 2002 (بريجر، 2010، ص 51). خلاصة القول: أن الوضع بين سوريا و "إسرائيل" أمام مفترق طرق، فإما سلوك مسار التفاوض وإما السير نحو الخيار العسكري، فسوريا كانت صادقة في وعدها للتفاوض وأعطت "لإسرائيل" فرصة أخيرة، وإذا لم تحرر أرض الجولان سلمياً ستستخدم الخيار العسكري، فالكيل طفح والصبر نفذ، فقد أعطت سوريا أربعون عاماً للدبلوماسية فمتى تتحرر أرض الجولان؟

فأما "إسرائيل" فلم ترغب في التفاوض وتريد من سوريا تقديم تنازلات كبيرة والتنازل عن الجولان، وترغب بالتفاوض من أجل التفاوض، وما قامت به "إسرائيل" من مناورات عسكرية تدل على عدم صدقها في المفاوضات. وانقسم الموقف الإسرائيلي ما بين مؤيد ومعارض للمفاوضات مع سوريا فحزب كاديما وشاس وأحزاب المعارضة " تحالف الاتحاد الوطني المجدل" وحزب الليكود يعارضون الانسحاب من الجولان مقابل سلام مع سوريا، أما حزب العمل فإنه مؤيد للمفاوضات لإخراج سوريا من المحور الراديكالي.

من خلال تتبع السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا من 1948 - 2010 توصلت الباحثة إلى نتائج عدة:

- 1- إسرائيل خاضت عدة حروب ضد الدول العربية لتظهر بمظهر القوة وإجبار العرب على الاعتراف بها كونها جسم غريب في قلب المنطقة العربية وتجد عداءً واضحاً من دول عربية عديدة.
- 2- لقد وصلت الأمور بين البلدين إلى درجة التصعيد العسكري، فقامت "إسرائيل" بأعمال استفزازية وشن هجوم على مواقع سورية في عهد الحكومات المتعاقبة خلال الفترة 1948 - 2010.
- 3- "إسرائيل" تجد في الانسحاب من الجولان التي احتلت عام 1967 صعوبة حقيقية فكيف لها أن تبرر الخروج من الجولان مقابل سلام بارد مع سوريا.
- 4- أفاق السلام السوري الإسرائيلي يرتبط بمناخ دولي إقليمي أكثر من ارتباطه برغبات داخلية، فتأمين مناخ السلام يعتمد بشكل رئيسي على وجود جهود دولية أمريكية بالتحديد وأخرى أوروبية وعربية.
- 5- الفرصة الحقيقية للسلام يوم أهدرت لأن باراك لم يكن مستعداً لدفع الثمن كاملاً وهو الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران .
- 6- "إسرائيل" تعتمد على المماطلة والمراوغة في تحقيق السلام الذي يؤدي إلى الاستقرار في المنطقة بهدف كسب الوقت وصولاً إلى القضاء على عملية السلام وتحميل المسؤولية للسوريين أمام المجتمع الدولي الذي يتطلع إلى شرق أوسط جديد هادئ ومستقر للحفاظ على مصالحه فيه.

الفصل الثالث

الصراع في سوريا

المبحث الأول: أسباب الصراع في سوريا

المبحث الثاني: أطراف الصراع

دخل النظام العربي في حالة موت سريري بعد غزو العراق واحتلاله من قبل قوات حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية . وزاد مأزق النظام العربي بدخول عوامل أجنبية سعت إلى أزمت من داخلها ومن حولها ممتدة من العراق وحتى أفريقيا في السودان والصومال، وأيضاً تطبيق سياسة بوش الابن "إعادة توزيع الوزن الإقليمي لدول المنطقة". فبرزت ثلاث قوى إقليمية تتصارع للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، وهى تركيا -إيران -إسرائيل. لأن الدول العربية فقدت أي دور مؤثر في العلاقات الدولية.

سوريا تتمتع بخصوصية تختلف عن باقي دول الربيع العربي وتتجلى بوضوح باختلاف دور ومواقف وسياسات الدولة الوطنية السورية والنظام السوري والرئيس بشار الأسد عن غيره من ادوار وسياسات الدول الأخرى (تونس،ليبيا،مصر،اليمن) تلك الدول وأنظمتها السياسية ورؤسائها كانت مصنفة كدول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وتابعة وخاضعة لها فهي تفتقد للتعاطف الشعبي على المستوى السياسي الداخلي والخارجي.

لا تزال الأحداث السورية تراوح مكانها، رغم مرور حوالي أربع سنوات من تاريخ اندلاعها، ويكتسي الحديث عنها أهمية استراتيجية لما تمثله سوريا من موقع تتقاطع فيه الإرادات السياسية الإقليمية وتتجاوزه محاور كبرى تريد أن توجه المشهد الإقليمي بالشرق الأوسط وفق رؤى وتصورات وأجندة سياسية مختلفة ومتمايزة .

أكثر ما يدعونا للنظر في الحالة السورية هي حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي التي خلقت أضداداً وأنداداً في منطقة جغرافية ضيقة تُعد مُدخلا مهماً ما بين أوروبا وآسيا، ناهيك عن كون هذه المنطقة في عداد المناطق المضطربة والتي تتعلق في أذهان الأوروبيين بقربها من إسرائيل، علاوة على كون هذه المنطقة تُشكل تحالفاً استراتيجياً يقف عائقاً أمام أحلام الرجل الغربي بالسيطرة السياسية والاقتصادية على تلك المنطقة، لذلك ليس من البعيد أن يلجأ الرجل الغربي إلى وسائل أخرى أكثر فاعلية، في حين فشل وسائله وأدواته في الوقت الراهن، هذا لأن المنطقة لديها هدفاً استراتيجياً وليس كما يُخيّل للبعض عدم اهتمام الغرب لعدم توفر الثروة. فالمنطقة غنية بوضعها الجغرافي والاقتصادي، كونها مدخلا هاما تمر به أكثر طرق التجارة البرية والجوية بين الغرب والشرق، إذاً نحن أمام مُهمّة غربية شاقة، تستدعي إخضاع هذه المنطقة بالكامل للسيطرة أولاً، ثم حماية حليفهم الرئيس "إسرائيل" ثانياً، وكون الماهية الصهيونية دينية أكثر من سياسية لدى العرب هذا يستدعي التفكير في فلسفة أخرى تحط من هذه الماهية وتستبدلها بماهية أخرى يكون فيها الصراع عربياً أو إسلامياً إسلامياً على أساس مذهبي طائفي، يحل محل الصراع القديم بين المسلمين والصهاينة.

وستتناول الباحثة في هذا الفصل مبحثين الأول يتحدث عن أسباب الصراع في سوريا والثاني يتطرق لأطراف الصراع في سوريا الداخلية والخارجية.

المبحث الأول

أسباب الصراع في سوريا

الانتفاضة السورية امتداد للحالة الثورية العربية وللثورة التي انطلقت من مصر وتونس وفتحت عهداً جديداً خرجت فيه الشعوب العربية إلى المجال العام لكونهم مواطنين لديهم مطالبهم ضد الفساد والاستبداد ويجاهرون بمتطلباتهم إلى التغيير والتحريك الديمقراطي.(Demirr،2013). ولم تكن الثورة السورية احتجاجاً اجتماعياً فهي منذ بدايتها أعمال احتجاجية تطالب بإصلاحات سياسية وذلك حتى قبل أن تتحول إلى ثورة سياسية، ومنذ الأيام الأولى كانت ثورة سياسية موضوعها الطريقة التي يحكم بها الشعوب.(youtube،2011/1/28)

فالانتفاضة السورية التي اندلعت في سوريا تحولت إلى حرب أهلية، فكل طرف من طرفي المعادلة السورية لم يستطع حسم المعركة لصالحه، ويملك الطرفان أفضليات وسلبيات تعبر عن التركيبة المذهبية والطائفية الخاصة في سوريا، وتتأثر من تركيبة النظام السوري الذي تأسس ونظم على مدار السنوات ومن مستوى الدعم الخارجي المقدم لها الذي هو بدوره يعتبر أحد أطراف الصراع وعلى هذه الخلفية يدور صراع عنيف ومتواصل وفي الوقت نفسه متعادل وغير مستقر والصراع الآن في سوريا جزء من الصراع الدائر في الشرق الأوسط (الهندي، 2014). وعند الوقوف على الحالة السورية لابد من معرفة تركيبة المجتمع السوري وأسباب الصراع.

تركيبة المجتمع السوري:

الأحداث التي تعيشها سوريا جزء من مسار صراع تاريخي على السلطة تشهده البلاد منذ أكثر من قرن وأخذ فيه الصراع الطبقي والديني دوراً بارزاً وحاسماً، ولفهم تعقيد الأمر ينبغي أن نلقي نظرة على خارطة الطوائف والأقليات في سوريا فحسب تقرير الحرية الدينية الدولية في العام 2006 الصادرة عن الخارجية الأمريكية جاء أن في سوريا التي يبلغ عدد سكانها 18 مليون نسمة (اليوم قرابة 22 مليون نسمة) يمثل المسلمون السنة 74% (أي حوالي 12,600,000 نسمة)، فيما يقدر التقرير عدد العلويين والاسماعيلية والشيعية 13% من عدد السكان أي حوالي 2,2 مليون شخص بينما يشكل الدروز 3% حوالي (500 ألف نسمة)، أما الطوائف المسيحية المختلفة فيقدر التقرير 10% (أي حوالي 1,7 مليون نسمة) (فاندام 1995، 16-17ص). أما الأقليات العرقية الأكراد 5,8% والأرمن 4% والتركمان 3% والشراكسة، بالإضافة للسريان والآشوريين والكلدان والدروز السوريين. (فاندام، 1995، ص16-17).

وترى الباحثة أن أي خطأ يرتكب باللعب على وتر الطائفية أو الأقليات سيكون خطأ تاريخياً وكارثياً لن تمحى آثاره وسيكون له تداعيات خطيرة على التركيبة الديموغرافية السياسية، وإذا كانت العوامل المناخية والسياسية والاقتصادية هي التي حكمت ورسمت الخارطة الديموغرافية لسوريا ما قبل الثورة، إلا أن العنف

الدموي الذي يمارس على الأرض سيترك ظلاله على السنوات اللاحقة، وقد يجعل العنف وبث الأحقاد الطائفية والمذهبية من خيار التقسيم خياراً فعلياً يقسمها إلى دويلات (دولة كردية وسنية وعلوية ودرزية)، وإن لم يكن أمراً قائماً على الأرض ولكن سيبقى حاضراً في نفوس السوريين وسيحكم العلاقة المجتمعية بحواجز لن ترسم على ورق الخرائط، وإنما داخل كل سوري.

أسباب الصراع في سوريا:

تتعدد أسباب الصراع في سوريا وتنقسم إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية
أولاً الأسباب الداخلية: وتتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

1- الأسباب السياسية:

وتتمثل فيما يلي

أ- انعدام الحياة السياسية وتآليه الحكم: لا توجد حياة سياسية في سوريا بالمعنى الحقيقي يعني ليس هناك مشاركة من أطراف الشعب في قيادة البلاد وتوجيهها، وليس هناك انتخابات، وليس هناك محاسبة المسؤولين، وليس هناك تداول سلطة والحياة السياسية اختزلها النظام في عائلته فأصبحت أسرة الأسد محور الحياة السياسية وجوهرها، وتم التركيز على شخصية حافظ الأسد حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التآليه فأصبحت تماثيله في كل مدينة وقرية وأصبحت صورته تملأ كل الأمكنة. واستمر الوضع كذلك في عهد الرئيس بشار الأسد (التوبة، 2012).

ب- سياسة استخذاء النظام أمام "إسرائيل": قامت "إسرائيل" خلال العشر سنوات من حكم بشار الأسد بعمليات عدة ضد سوريا، منها تدمير موقع لإنتاج الوقود الذري في منطقة دير الزور، ومنها تحليق الطيران الإسرائيلي فوق المقر الرئاسي في اللاذقية، وتدمير القاعدة العسكرية في عين الصاحب في لبنان والتابعة للقيادة العامة للجبهة الشعبية (أحمد جبريل) المؤيد للنظام السوري، والقصد من تلك الأفعال تهديد النظام ومع ذلك لم يطلق رصاصة واحدة تجاه إسرائيل، وحافظ على الهدوء في المنطقة فتعتبر جبهة الجولان أحد الجبهات المحيطة بإسرائيل، ولكن الشعب تواق لاستعادة الجزء المحتل من أراضيها، وهي أرض الجولان والتي تعد من أخصب أراضي الدنيا وأكثرها مياهاً (التوبة، 2012).

ت- التعدد السياسي وتداول السلطة: بقي حافظ الأسد في الحكم منذ تسلمه السلطة 1970 إثر الانقلاب الداخلي على نور الدين الأناسي وحتى وفاته وتعيين ابنه بشار الأسد رئيساً لسوريا 2000 ولا يزال يحكم حتى الآن. (أبو دوح، 2011، ص14).

ث- قمع الحريات السياسية وحرية التعبير والإعلام ويخضع ممارستها إلى السجن والملاحقة على أيدي الأجهزة الأمنية (الأسمر، 2013، ص111).

ج-التوريث: بعد استقرار الحكم للرئيس حافظ الأسد، بدأ العمل لتوريث الحكم لابنه بشار الأسد، فواصل الابن سياسات أبيه، وجاءت سياسته الخارجية أكثر عجزاً عن الاستجابة لمتطلبات العصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما وضعه في حالة عزل وحصار فعلي شاركت فيه أطراف عربية ودولية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وزيادة معاناة الشعب. (أحمد وآخرون، 2012، ص168).

ح- بقاء النظام السياسي كما هو عليه واعتماده على الأجهزة الأمنية. (كيلو 2011، ص188).

خ-النظام الحاكم يقوم على الحزب الواحد وهو حزب البعث، فالمادة الثامنة من الدستور السوري لعام 1973، كرست مبدأ الحزب القائد للمجتمع والدولة، فلا يوجد أية شراكة حزبية أو نقابية في سوريا ولا يوجد في سوريا معارضة وإن كان هناك معارضة لنظام الحكم في سوريا هي في المنفى وكذلك لا يوجد حرية صحافة وإعلام مما أدى إلى شلل الحياة السياسية وانتهاء الأحزاب السياسية والتنوع السياسي في سوريا. (الأسمر، 2013، ص111).

د-غياب قانون أحزاب عصري ينظم الحراك السياسي في سوريا.

ذ-غياب انتخابات رئاسية تعددية بحكم أنها نظام جمهوري والعمل بالدستور الذي وضعه حافظ الأسد للسيطرة على الحياة السياسية والحزبية والتفرد بالسلطة. (حرابا 2011، ص3).

ر-قانون الطوارئ المفروض منذ استلام حزب البعث لسدة الحكم عام 1962 م، فمنذ ذلك الوقت اتسعت الفجوة بين المؤسسات القائمة بحكم القانون، والتي تؤكد على حقوق الإنسان، والانتخابات والمساءلة، بالإضافة إلى تنامي دور الأمن في النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى قمع الحريات المدنية والحركات السياسية والاعتقال السياسي الذي طال كل طوائف وفئات المجتمع ولاسيما الطائفة العلوية. وإطلاق يد السلطة التنفيذية في تنفيذ قمعها للمواطنين دون رقيب أو حسيب من قبل القضاء، وإنكار حق المواطن نفسه بالمثل أمام محكمة عادلة (عوض، 2001).

وترى الباحثة أن استمرار فرض حالة الطوارئ للحفاظ على حكمها مما تعين إضعاف الضمانات القانونية المكفولة للحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين.

ز-غياب الديمقراطية والحريات العامة، والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري. (برقاوي، 2014، ص17).

س- العلاقة بين السلطات الثلاثة مختلة بصورة صارخة لصالح السلطة التنفيذية، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، فلم يسجل أن مجلس الشعب قد استجوب أحدا من الوزراء أو حجب الثقة عن وزارة معينة أو حتى التهديد بحجبها، وكذلك السلطة القضائية تعاني معاناة حقيقية من تسلط الأجهزة الأمنية والإدارة البيروقراطية. (مطر وآخرون، 2011، ص31).

ش- قمع المعارضة بطريقة وحشية، وارتكاب المجازر بحقها ابتداء من مجزرة حلب عام 1979م وانتهاء بمجزرة سجن صيدنايا العسكري عام 2008 م، مما أدى بالمعارضة للهجرة خارج سوريا، وتسلب الأجهزة الأمنية وسوء المعاملة. (بدرخان، 2013، ص8).

ويتضح مما سبق أن معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة استبدادية وخير دليل على ذلك سوريا ومصر وتونس واليمن وجميع المظاهر الديمقراطية كالتعددية السياسية وتداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقية وحرية الرأي والتعبير ووجود الإعلام الحر هي مظاهر محظورة إن لم تكن معدومة كلياً في البلدان العربية. وترى الباحثة أن هذه الأسباب التي ذكرت لا تعطى الحق للمعارضة بالثورة على النظام فلماذا سكنت كل تلك الفترة وعندما اجتاحت موجات الثورات الوطن العربي لحقت بركابها؟ ولماذا لم تكن هي البادئة بموجة التغيير والإصلاح؟

الأسباب الاقتصادية:

تعد سوريا غنية بمواردها الطبيعية فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة وتحتوي ايدي عاملة ماهرة كما تحتوي تنوعاً طبيعياً من جبال ووديان وسهول الخ، وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة مما أضطر أهلها للهجرة فهاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن. (التوبة، 2012).

رغم قلة الموارد الطبيعية في الأراضي السورية واعتمادها على نهر الفرات الذي تتحكم فيه تركيا بلد المنبع إلا أن سوريا تمكنت من تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي كما كانت تقريباً هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تستدن من الخارج ومع ذلك فإن نسبة الفقر زادت في المجتمع السوري الذي بدأ بالتذمر. (أبو نحل، 2013، ص213).

ومن أهم الأسباب الاقتصادية:

أ-تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة.

بناء على التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع توصل إلى زيادة نسبة السكان الفقراء وفق تقديرات 2010 حوالي 7 ملايين نسمة (3،34) بالمائة من إجمالي السكان وأصبحوا تحت خط الفقر ومعدل البطالة وصل إلى 3،7 مليون نسمة (5،16) بالمائة وانخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي 28% وتدنيت نسبة استهلاك القوى العاملة 16 مليون سوري (24 بالمائة) من الدخل الوطني يعني تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر والحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، يعني سوريا مقسمة بوضوح إلى قسمين: قسم قلة من الناس تمتلك كل شيء وهي محصورة بعائلة الأسد ومن حوله، ومعظم الناس لا يجدون قوت يومهم ويعانون من الفقر. (محور الاستثمار، 2012، ص4). ارتفاع نسبة البطالة 37% في حال احتساب عتبة الفقر عند ثلاثة دولارات يومياً ونسبة 52% لو احتسبت عند دولارين يومياً. (كيلو 2011، ص192-193). مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره.

ب- تكوين شراكات بين العائلات البرجوازية القديمة والعائلات المقربة من النظام أو سيطرة العائلات الريفية. المقربة من النظام على القطاعات الاقتصادية والتجارية وتوزيعها على من يدين بالولاء والطاعة لها من العائلات البرجوازية وهذا كان على حساب الشعب. (كدر، 2012، ص5).

ث- ارتباط الفساد الاقتصادي بشخص من النظام وشركائهم من أصحاب رؤوس الأموال أمثال رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد ومحمد حمشو والجنرال أصف شوكت صهر بشار التي تتحكم بالاستثمار والقطاع الاقتصادي وفيما يخص القطاع الزراعي قامت الحكومة برفع أسعار الوقود مما أدى إلى أن كثيراً من الفلاحين لم يعودوا قادرين على زراعة أراضيهم. (حريا، 2011، ص1).

ج- الفساد المستشري وغياب الشفافية ونهب المال العام، حيث تحتل سوريا المرتبة (127) عالمياً من معايير الشفافية حسب إحصاءات 2010 م. (أحمد وآخرون، 2012، ص17).

ح- غالبية الأسر كانت تعاني من تراجع إنفاقها بين عامي 2004 م و 2009م، لأسباب عدة منها ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وتحرير أسعار الوقود، والسماح على المستوى المحلي، وضعف كفاءة السوق، حيث إن كل هذه الأمور تسببت في ارتفاع كبير في الأسعار، وتآكل القوة الشرائية. (نصر وآخرون، 2013، ص19).

ذ- النمو المرتفع نسبياً لإجمالي الناتج المحلي بين 2001 م، 2010 م لم ينعكس على الاستهلاك الخاص.

ص- بالرغم من تحقيق الاقتصاد السوري لمعدلات نمو مرتفعة نسبياً ما يقرب من 4.45% خلال تلك الفترة، ظل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل بكثير عند حدود 2%، ولم يحقق تقارباً مع مستوى الدول النامية الناجحة. (سغيفان، 2012، ص5).

ض- تراجع معدلات التشغيل من 47% في عام 2001 م إلى 39% في العام 2010 م، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفئات المهمشة في المجتمع. كما أن هناك خللاً كبيراً بين مختلف المحافظات بالنسبة للمعدل الوسطي لإنفاق الأسرة. (نصر وآخرون، 2013، ص19).

ط- عدم قيام الرئيس بشار الأسد بالإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها عند توليه السلطة.

ظ- ضعف الأداء المؤسسي والغياب التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد فضلاً عن ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد، ومن ضمن ذلك هدر الأموال العامة، والإجراءات القضائية والتشريعية المعقدة، وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة، وغياب الشفافية في السياسات العامة. (أحمد وآخرون، 2012، ص172).

ع- في أوائل نيسان 2008 رفّع الدعم الحكومي عن مشتقات النفط خاصة المازوت بدعوى خفض عجز الموازنة مقابل تعويض العائلات المحتاجة عبر ضمان الحد الأدنى من استهلاك الأسرة للمازوت

ووزع وفق نظام القسائم على دفعتين وتزاحمت التجمعات العشوائية أمام مركز صرف القسائم وتحول هذا التوزيع إلى باب للفساد فقام موظفون ببعض الحالات في بيع القسائم لتسريع المعاملة للمواطن (الثورة، 2008/4/8). وأدى رفع سعر مشتقات النفط المستخدمة في مضخات المياه وفي الآلات الزراعية بشكل عام والذي تزامن مع موجة الجفاف إلى أضرار بالغة في الزراعة السورية والثروة الحيوانية (الأحمد، 2009).

ومن الواضح أن الحكومة السورية بدلاً من أن تعمل على معالجة تلك الأسباب بأساليب علمية لضمان كرامة المواطن، عملت على توزيع مساعدات غذائية بسيطة على بعض العائلات المتضررة وحرمان عائلات أخرى في مشهد يمتن كرامة المواطن بدلاً من ضمان حقه في الحصول على العيش الكريم.

غ- مراسيم جائرة: شكل صدور حزمة من القوانين ذات التأثير السلبي علي مصالح المواطن في مناطق معينة، مدخلاً إلى الفساد والإثراء غير المشروع للجهات الإدارية والأمنية التي أعطيت صلاحية منح الاستثناءات من القوانين، وعلى سبيل المثال المرسوم التشريعي رقم 49 الصادر في 15 أيلول 2008. الذي نص "على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الهيئات الإدارية المسؤولة في العاصمة دمشق في حال تغيير الحقوق العينية للأراضي الواقعة في المناطق الحدودية" (بشارة، 2013، ص 60).

ف- سياسة الانفتاح على الدول الأخرى مما أدى إلى إغراق الأسواق السورية بالبضائع المستوردة لاسيما من تركيا مما أدى إلى إلحاق الضرر بكثير من الصناعات السورية التقليدية التي تشكل مصدر الرزق لعشرات الآلاف من المواطنين وزاد هذا الضرر بعد توقيع اتفاقية المستقبل بين سوريا وتركيا (نور الدين، 2012، ص 238).

ق- الجفاف وإهمال الزراعة، مما أدى إلى انخفاض محصول القمح والشعير في عامي 2007 و 2008 بحدود 47% و 67% ولم تعالج الحكومة هذه الأزمة بل أوقفت الدعم عن المشتقات النفطية عام 2008 وهجرة عشرات الآلاف من العائلات العاملة بالزراعة وتربية الماشية في المنطقة الشرقية إلى محيط دمشق والتوطن في مخيمات بدائية (BBC عربي 2008/10/2). ويتضح مما سبق أن السياسة الاقتصادية التي انتهجها النظام الحاكم السوري زادت من الاحتقان الشعبي ضده وتراكم الغضب الاجتماعي فعندما بلغ الأمر ببعض المواطنين حد كسر حاجز الخوف وتنظيم الاحتجاج لابد أن يكون ما أصابهم من ضرر يفوق الاحتمال. وترى الباحثة أن الشعب أخطأ عندما ثار على النظام السوري لأنه كان يعيش ظروف اقتصادية جيدة مقارنة بالأوضاع الاقتصادية بالدول العربية.

3- الأسباب الاجتماعية:

أ- تهميش الأسد للطبقة الوسطى وهي الطبقة الحية في المجتمع السوري والقادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي فحاصرها من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية العامة.

ب-انعدام الكرامة فالمواطن السوري لا كرامة ولا قيمة له فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر ويبقى سنين طوال دون أن يراه أهله ولا يقدم إلى أية محاكمة وقد يتوفاه الله في السجن دون أن يعرف أهله حقيقة ذلك.

ت-تفشي الظلم وانعدام المساواة ولا يحصل على حقوق في أي عمل بشكل متساوٍ مع أبناء العائلة العلوية. (التوبة، 2012).

ث-التخلف الاجتماعي: الشعب السوري يعيش في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على الطائفية والتحرك بدافع القرابة والعادات والتقاليد القديمة مما عكس نفسه على تخلفه الاجتماعي والتنموي، ويبدو التخلف في تفشي الأمية فنسبة الأمية في الوطن العربي 30% أي ما يقارب 100 مليون نسمة من الأميين (الأسمر، 2013، ص 116).

ج-انقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة النبلاء من العلويين وكبار المستشارين، وطبقة عامة الشعب غير القادر على تأمين عمل أو وظيفة ومحاربة الغلاء بعد الانفتاح الاقتصادي من طبقة العبيد التي أصبحت غير قادرة على الخنوع لظنك التفرقة الاجتماعية من قبل النظام الحاكم.

ح-زيادة التفرقة الطائفية والعنصرية ومعاناة النظام الطائفي في سوريا من الاستبعاد والاستبداد وغالبية الطوائف تعاني من القبضة الأمنية للنظام. (باروت، 2011).

ويتضح مما سبق أن الحكم الشمولي من قبل حزب واحد في السلطة مع عدم وجود معارضة داخلية أو مؤسسة نقابية أو مشاركة سياسية بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية أدت إلى تراكمات لدى الشعب على مدى فترة زمنية ليست بالقصيرة، ولكن الخوف من القبضة الأمنية والتسلطية جعلهم يلتزمون الصمت، وحينما بدأ الحراك في الدول العربية، حرك في الشعب السوري تلك التراكمات التي أدت إلى التمرج والخرج للشارع السوري. يعني أن الهدوء والاستقرار قبل الثورة كان يخفي تحت رماده ناراً خافتة تنذر بحريق لا يبغي ولا يذر، وأن المعارضة والشعب ينتظرون أية فرصة مواتية للانقضاض على هذا النظام، وجاءت الفرصة أثناء الحراك العربي. ولكن الشعب اخطأ في قراره وكان عليه ان يلجأ إلى حلول دبلوماسية مع النظام لإصلاح البلاد بدلاً من اراقة الدماء.

4- السبب المباشر التي أدى إلى اندلاع الصراع في سوريا:

بدأت إرهاباتها باعتداء شرطي سوري بالضرب على أحد أبناء تجار السوق بمنطقة الحريقة في دمشق يوم 17 شباط 2011، مما أثار استياء الناس الذين تجمعوا على الفور، وخرجوا بمظاهرة عفوية لم يكن مخططاً لها في محاكاة حادثة الفتى محمد البوعزيزي الذي أطلق شرارة الثورات العربية، حيث هتف المتظاهرون بشعار "الشعب السوري ما بينذل"، وقام الأمن بتفريقهم بالقوة. ومن ثم اعتقال أطفال درعا بتهمة سياسية وقتل بعضهم في المظاهرة التي خرجت في 15 آذار 2011م في مدينة درعا (عبد القادر، 2014، ص 85-86).

ثانياً: الأسباب والعوامل الخارجية: (أسباب إقليمية ودولية)

لم تلعب الأحداث والأسباب الداخلية وحدها الدور في تأجيج الأحداث وإنما ارتبط بها بعض الأسباب الإقليمية والدولية. حيث صادف وصول الرئيس بشار الأسد لسدة الرئاسة في سوريا حدوث عدد من التحولات الإقليمية والدولية المهمة أدت إلى الحد من فاعلية الاستراتيجية السورية التقليدية، الأمر الذي كان على دمشق أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها غير أن تأخر سوريا في تكييف سياساتها للتتناسب مع الأوضاع المتغيرة أدى في النهاية إلى تعريض سوريا لمخاطر إضافية ويمكن تلخيص تلك المتغيرات.

أ- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، أدى إلى سحب الورقة اللبنانية من يد سوريا (عبدالجواد، 2001).

ب- وصول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، فانهيار العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل في أعقاب إخفاق اتفاقية كامب ديفيد، 2000 ودخول شارون المسجد الأقصى، وانفجار العنف في الأراضي الفلسطينية، جعل من العار على سوريا الدخول في مفاوضات جادة مع إسرائيل، فالشرعية الثورية التي قام عليها حزب البعث في سوريا كانت تجعل من الصعب إحياء مفاوضات السلام مع إسرائيل في وقت تجري فيه مواجهات عنيفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (نصار، 2006).

ت- إدارة جورج بوش الابن والمحافظون الجدد، فجورج بوش عكس سابقه بيل كلينتون الذي خصص كثيراً من جهده لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، فتجاهل جورج بوش الابن الصراع في الشرق الأوسط، وأصبح على سوريا أن تتعامل لأول مرة مع إدارة تتجاهل صراع الشرق الأوسط، وترفض سياسة النقاء البناء التي تبنتها أمريكا تجاه سوريا قبل وصول بوش للحكم الأمر الذي كان يحظر على سوريا تكييف سياستها بما ينسجم مع الوضع الجديد (أبو نحل، 2013، ص126).

ث- أحداث الحادي عشر من أيلول والحرب الأمريكية على الإرهاب، فالسياسة الأمريكية مارست ضغوطاً على سوريا لمنع دعم حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية حماس والجهاد الإسلامي والجمبهة الشعبية وهي الجماعات التي حظيت بدعم دمشق ورعايته "(النجار، 2012، ص62).

ج- الاحتلال الأمريكي للعراق: الوجود الأمريكي في العراق مثل تهديداً مباشراً لسوريا بسبب وجود الجيش الأمريكي على الحدود السورية وزيادة التصريحات الأمريكية العلنية تجاه سوريا نظراً لتشابه الحزب الحاكم في سوريا والعراق من الناحية الأيدلوجية فبدأت تلوح أمريكا وخاصة بعد سقوط نظام صدام حسين أن سوريا تأتي في المرتبة الثانية بعد العراق في قائمة الدول المستهدفة وهذا الأمر غير مستبعد في ظل التحريض الإسرائيلي ضد سوريا. (عبد القادر، 2014، ص105).

ويمكن القول أن سوريا أصبحت في دائرة الاستهداف الأمريكي وأن أمريكا تسعى لإنهاء دور سوريا الإقليمي فأمريكا تريد كسر (محور الشر) التي تمثله سوريا وإيران وحزب الله وحركة حماس وأن سوريا هي الجائزة الكبرى فإذا تم قلب الأوضاع فيها فإن هذا المحور سينكسر.

ح- التهديدات، والتحديات الخارجية المستمرة ضد سوريا، كما في قانون محاسبة سوريا في 11 تشرين الثاني 2003 م، وتدويل مسألة الوجود السوري في لبنان، وإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1559 في نيسان 2005 الذي طالب بخروج كل القوات "الأجنبية" من لبنان، وكذلك تشكيل لجنة دولية بموجب القرار رقم 1595 عرفت باسم "لجنة ميليس" للتحقيق في عملية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري (ياسين، 2006، 157). واستصدار قرار مجلس الأمن رقم 1636 في أكتوبر 2005 والخاص بمطالبة سوريا بالتعاون الكامل وغير المشروط مع لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري وإلا سوف تعرض سوريا لإجراءات لم يحددها القرار (نصار، 2006).

خ- إيواء الولايات المتحدة معارضين سوريين والتلويح لدمشق بهذه الورقة من حين لآخر.

د- المشاريع والمخططات الأمريكية للمنطقة أهمها مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي سوف يخرج من رحم "الفوضى الخلاقة". (راشد، 2005).

ومما لاشك فيه أن هدف الولايات المتحدة من الضغوطات المؤثرة على سوريا وإصدار أكثر من قرار ضد سوريا هو تطويع النظام السوري واحتواؤه وإجباره على التوافق مع الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط أكثر مما تهدف إلى إسقاط النظام أو تغييره.

ر- الدعم الصريح من جانب النظام السوري لحزب الله في مقاومته الاحتلال الإسرائيلي في حرب 2006 مما أدى إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني وإفشال تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نادى به الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ووزير خارجيته كونداليزا رايس 2004 (أبو نحل، 2013، ص128)

ذ- الربيع العربي : انطلقت الثورة السورية متأثرة بتأجج الثورات العربية التي سبقتها في تونس ومصر حيث شكلت هذه الثورات حافزاً لانطلاقها (ياسين، 2006، ص157)

ونستنتج مما سبق أن الصراع الدائر في سوريا ساهم في إشعاله قوى إقليمية ودولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذاً لاستراتيجية الفوضى الخلاقة في المنطقة لفرض واقع جديد لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة وتزامن ذلك مع عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية أهمها الفقر والبطالة وغياب الحياة السياسية وسيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة اليومية للمواطن السوري، وسوء الأوضاع الاقتصادية.

ومن الواضح أن الأحداث والتطورات العربية أعادت الأمل من جديد بأن الأمة العربية ما زالت أمة حية قادرة على النهوض وأن عنصراً جديداً في الوطن العربي يشبه إلى حد بعيد ما حدث في أوروبا الشرقية عام 1989 عندما انتفضت شعوبها ضد أنظمتها التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي. إن ما حدث ويحدث

في سوريا يتجاوز مرحلة الحراك الشعبي ويجب أن ننظر إلى سوريا نظرة مغايرة عما حدث في تونس ومصر وليبيا، نظراً لحساسية وضع النظام السوري الجيوستراتيجي وعمقه المقاوم ودعمه اللامحدود لحركات المقاومة العربية في لبنان وفلسطين والعراق. فلم تتضح أحداث الثورة السورية في بداية انطلاقها، إذا أضفت إليها آنذاك مطالب الإصلاح والتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه ودوافع الاحتجاج ومسبباته في سوريا تتشابه بنوياً مع الثورات العربية، حيث المطلب بالحقوق والمواطنة والحريات، ولكن الفارق في سوريا خصوصية الوضع السوري مجتمعه مركب دينياً وطائفيًا وإثنيًا مما أعاق تبلور هوية وطنية جامعة تسمح بفصل المجتمع عن النظام والنظام عن الدولة.

وبدأت الاحتجاجات وتوالت الأحداث والجُمُعات ضد النظام الشمولي القائم على الحزب القائم وتعامل معها النظام بالقوة وأعلن الأسد أن هذه المظاهرات هي مؤامرة خارجية لتفتيت سوريا وإضعاف الشعب والنظام والدولة وجرى تقييد للحريات الأمر الذي شكل خطراً كبيراً لأنه لا يقود إلى الديمقراطية وإنما إلى حالة من الاحتراب الأهلي تشعر فيه الأقليات أنها مهددة إلى أن أعلن الأسد عن خطة الإصلاح الشامل التي تشمل الحريات ولكن كانت متأخرة فالحراك أخذ بالتمدد وشمل الكثير من المدن الرئيسية ومما يدل إلى أن الثورة تحولت إلى حرب أهلية.

-قمع الناشطين المدنيين بالقوة في مراحل الثورة الأولى سواء أكان ذلك بالقتل أم السجن أم النفي ثم انتقال الثورة إلى قطاعات اجتماعية واسعة لا تصوغ عليها من خلال برامج سياسية، إنما تعبر عما يشعر به عموم الناس في وعيهم اليومي إذ تنتشر القناعات بأن النظام الأمني في سوريا هو نظام علوي.

-إصرار النظام على قراءه الثورة تارة باعتبارها مؤامرة خارجية وتارة فتنة طائفية، وتصاعد دور مليشيات النظام خلال الثورة.

المبحث الثاني

أطراف الصراع

لا شك أن الصراع الذي تفجر في سوريا كان وليد تفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة وشهدت تفاقم الكثير من الأزمات وإخفاقات النظام الحاكم السوري سواء على مستوى إدارة السياسة والحكم في الداخل، أو على مستوى إدارة علاقاته العربية والإقليمية والدولية واستفادت المعارضة السورية من ثورات الربيع العربي، فأفصحت عن نفسها باعتبارها قوة مناهضة للنظام، كما أن هناك أطراف إقليمية وأخرى دولية لم تكن طرفاً مباشراً في تفجير الصراع في سوريا ولكنها كانت طرفاً مباشراً في تفعيل مجرى تطور الصراع سواء في اتجاه احتوائه وضبط مساره أو باتجاه تفعيل الصراع والوصول به على النحو الذي آلت إليه الأحداث في سوريا. وفي هذا المبحث سيتم الحديث عن أطراف الصراع سواء كانت قوى داخلية أم قوى خارجية فاعلة في الصراع السوري.

أولاً: القوى الداخلية الفاعلة في الصراع السوري:

1- النظام السوري:

تولى الرئيس حافظ الأسد رئاسة الجمهورية طوال الفترة 1970-2000 وفرض نظام حكم يقوم على الدمج بين حزب البعث والقوات المسلحة، للهيمنة على مؤسسات الحكم المدني. (العابدين، 2008، ص425) وأسس نظاماً أمنياً لمنع أي انقلاب ممكن أن يحدث بعد تسلمه مقاليد الحكم من خلال جهاز أمني تحت مسمى "سرايا الدفاع وسرايا الصراع والحرس الجمهوري"، وحافظ على الهدوء والاستقرار فلم يشهد عهده سوى محاولة كتلة الضباط الإسلاميين في الجيش الانقلاب عليه فقام باغتيال الضباط وضرب البقية في مدينة حماة في فبراير 1982. (زيادة، 2009، ص32)

ومنذ ثمانينات القرن المنصرم لم يعرف السوريون الاحتجاج المنظم سياسياً كان أم مطلبياً فالنظام السوري خرج منتصراً على الإخوان المسلمين بعد مجزرة حماة عام 1982، وأعاد ترتيب هيكلية وبنية بحيث أصبح الأمن هو المركب الرئيسي بين الدولة والمجتمع، وتحولت سوريا إلى دولة بوليسية وأصبحت الأجهزة الأمنية عماد النظام وتمتعت بصلاحيات واسعة تسمح لها بالتدخل في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن السوري في ظل حالة طوارئ دائمة. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص6-7). ثم جاء بشار الأسد بعد أن ورث السلطة عن أبيه عام 2000 وسعى لقيادة سوريا نحو حقبة جديدة وفعل ذلك ليس من خلال الإصلاحات الجذرية بل من خلال تغييرات صغيرة من حيث الأسلوب والجوهر. وعندما ورث بشار الحكم وعد بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وأشار في خطاب القسم في 17 تموز 2000 إلى ضرورة تجربة ديمقراطية خاصة بسوريا تختلف عن تلك الموجودة في الديمقراطيات

الغربية وأشار في خطابه إلى أن النظام السوري له خصوصياته فالمجتمع السوري غير جاهز للانفتاح الديمقراطي فلابد من تأهيله بالتدريج على مراحل قبل القيام بالإصلاح السياسي (موقع كلنا شركاء في الوطن، 2000/7/17). وكان التجديد لولاية ثانية للرئيس بشار الأسد في عام 2007 حدثاً مفصلياً، وشكل نقطة البداية لديناميات اجتماعية جديدة غير مسبقة، فالرئيس السوري بشار الأسد الذي تحصن بموقف الرأي العام السوري أشار أن هناك هجمة استعمارية، ولاسيما بعد اغتيال رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان وبدء عزل النظام دولياً ولمدة سنتين، ولكن بعد خروج بشار من عزلته جراء فشل السياسة الأمريكية في العراق ونجاح المقاومة اللبنانية في صد العدوان الإسرائيلي عام 2006، لم تتبق في جعبة النظام حجج لتبرير تأجيل وعود الإصلاح التي رافقت التوريث (سيل 2007، ص 21). وبدلاً من أن يبدأ الإصلاح تلقى الاستبداد جرعة من الثقة بالنفس إلى درجة الغرور ناجمة عن نجاح النظام في الصمود بوجه ما تعرض له من عزلة واستفاد هذه المرة من الانفتاح العربي والغربي على نظامه والاعتراف بمحورية دوره في ملفات الشرق الأوسط لاسيما العراق ولبنان واتضح لدى السوريين أن وعود الإصلاح والديموقراطية لم تكن إلا طريقة لتمير توريث الحكم وان الأسد يفقد إلى إرادة حقيقية في تحديث الدولة بما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري (بشارة، 2013، ص 56). فشعر الشعب بالغبن نتيجة إخلال النظام بوعدده مما أدى إلى احتقان شعبي ضده ترجم هذا الاحتقان بعد ثورتي تونس ومصر، وانطلقت الاحتجاجات في درعا ولم يرفع فيها المتظاهرون شعارات إسقاط النظام بل احتجاجات على أنها الفرصة الأخيرة لتبنيه النظام إلى ضرورة وضع استراتيجية إصلاحية في كافة المجالات وتنفيذ وعوده بالإصلاح ووصفت بثينة شعبان مستشارة الأسد أن ما يجري في سوريا مؤامرة لإشعال فتنة طائفية (صدقي، 2012). وألقى بشار الأسد خطاباً في 30 آذار 2011 قال أن "وَأد الفتنة واجب وطني وأخلاقي وشرعي وكل من يستطيع أن يسهم في وأدها ولا يفعل فهو جزء منها." (سانا الوكالة العربية السورية للأنباء 2011/3/3). وتمسك النظام بنظرية المؤامرة وإصراره على أن كل ما يجري في سوريا هو مؤامرة ضد سياستها الوطنية المقاومة كونها تقود تيار الممانعة وخلط في خطابه بين ثلاثة عوامل: الفتنة والإصلاح والحاجات اليومية، مستخلصاً أن الإصلاح مطلب مشترك بين الشعب والنظام في سوريا، وأن الحاجات اليومية وراء الحالة الشعبية التي تشهدها سوريا، ولكن الفتنة دخلت على الموضوع وبدأت تقود الآخرين والفتنة هي المؤامرة (عبد القادر، 2014، ص 15).

وترى الباحثة من خلال الخطاب أن بشار الأسد لديه خوف شديد من تفكيك الدولة والفوضى ووصول سوريا إلى مرحلة يصعب السيطرة عليها خاصة إذا دخلت على الخط قوى إقليمية ودولية حرفت مسار الأوضاع لصالحها.

وفي سبيل تهدئة الأوضاع وتخفيف الاحتقان قبيل كلمة الأسد صدرت أوامر بعدم إطلاق النار على المحتجين وقدمت تنازلات سياسية كبيرة بمقاييس النظام حيث أقيمت محافظا درعا و حمص، وألفت لجنة للتحقيق في أحداث درعا وأعلن عن تشكيل لجنة تشريع في دراسة ثلاث حزم إصلاحية: هي إلغاء حالة

الطوارئ، وإعداد قوانين الأحزاب، والإعلام وأعداد قانون ينظم التظاهر السلمي والتجمع آملاً النظام أن تساهم القوانين الإصلاحية في تقليص المشاركة الشعبية في الاحتجاجات (حرباً، 2011).

وترى الباحثة أنه رغم هذه الخطوات الإصلاحية التي وعد بها، إلا أنه لم يفهم عامل الزمن في مرحلة التغييرات، فالتنازلات التي قدمها النظام قبيل جمعة الإصرار 15 نيسان 2011 كانت هي مطالب المحتجين في الأيام الأولى لانقضاء درعا وكانت كفيلة في حالة اتخاذها في ذلك الوقت بتغيير مسار الاحتجاجات ولكن الوقت تأخر فأصبحت المطالب غير كافية وطالبوا بمطالب جديدة وأسقطت المظاهرات حالة الطوارئ وقرر أمن الدولة المراسيم الثلاث التي صدرت في 13 نيسان 2011 وتطورت مطالب المحتجين إلى تغيير النظام لا إصلاحه. فخطاباته الأيديولوجية وتحقيق مصالح الطبقة العاملة ودعم الشعب الفلسطيني ورفع شعارات الوحدة العربية ضد الامبريالية والصهيونية كانت من أجل تعزيز الحكم في سوريا.

المعارضة السورية:

تتكون المعارضة السورية من مكونين أساسيين هما:

أ- قوى المعارضة الرسمية:

وهي الأحزاب القريبة من السلطة، وهي جزء من حزب البعث طبقاً للدستور السوري 1973 تحت مسمى الجبهة الوطنية التقدمية، قادها حزب البعث الذي احتكر الحياة السياسية في سوريا، وأراد النظام من خلالها الإيحاء بأن هناك أحزاباً معارضة في سوريا وأنها ممثلة في الحكم حيث قامت برفض الاحتجاجات ثم رفع سقف مطالبها مطالبة السلطة الحاكمة بإصلاحات سياسية واقتصادية كما فعل الحزب السوري القومي الاجتماعي القريب من النظام الحاكم (غنيم، 2011، ص264)

ب- قوى المعارضة غير الرسمية:

منذ البداية برزت فوارق بين المعارضة السياسية التي تعيش في الداخل ضمن نظام الحكم تحت وطأة قبضته والعارفة بمدى سطوته، وتلك التي تعيش في الخارج، فكانت الأولى أكثر حذراً في طرح الشعارات والمطالب، فيما كانت الثانية أكثر تسرعاً في الانتقال إلى طرح مطالب إسقاط النظام والرهان على التدخل الأجنبي بوحى النموذج الليبي، كما كانت أكثر إصراراً على رفض أي حوار معه، واقتصر حراك المعارضة السورية على مبادرات واجتماعات جاءت ارتجالية، ويمكن تصنيفها أعمالاً تضامنية أكثر منها أطراً تنظيمية مثل اجتماع اسطنبول في 26 نيسان 2011، ومؤتمر أنطاليا يومي 1 و2 حزيران 2011، واجتماع بروكسل في 4 حزيران يونيو 2011. وشاركت في المؤتمرات والاجتماعات تيارات وشخصيات إسلامية وعشائرية لدعم الثورة السورية (أحمد، 2012).

ويمكن تصنيف قوى المعارضة السورية إلى مستويين الأول يضم قوى المعارضة السورية التقليدية والثاني يضم الهيئات والقوى الجديدة التي تشكلت مع اندلاع الصراع في سوريا.

أولاً: أحزاب المعارضة السورية التقليدية:

هناك العديد من الأحزاب المعارضة، بعضها تشكل منذ زمن بعيد وتم ملاحقة قادتها واعتقالهم من قبل أجهزة النظام السوري، وبعضها حديث العهد نسبياً تشكل بعد العام 2000 وخاصة بالفترة التي عرفت باسم ربيع دمشق وما بعدها (علام 2011، ص13). ومن أهم هذه الأحزاب والقوى:

أ- **الحزب الشيوعي:** تأسس عام 1924 وكان معارضاً للوحدة مع مصر وتعرض أعضاؤه للسجن، وشهد الحزب تواتراً داخلياً من عام 1969 إلى 1972 وانقسم إلى جناحين خالد بكداش - وجناح رياض الترك المعروف باسم الحزب الشيوعي "المكتب السياسي"، وانضم إلى تحالف المعارضة اليسارية "التجمع الوطني الديمقراطي" منذ تأسيسه عام 1980، ويعتبر قائد الحزب رياض الترك أبرز الوجوه المنادية بالديمقراطية في سوريا وتعرض للسجن مرات عدة، وكان آخر ذلك في أول أيلول 2001 وتم الإفراج عنه في 16 تشرين الثاني 2002 وشاعت تسميته بدمشق بـ "مانديلا سوريا" (زين العابدين، 2011).

ب- **إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي:** هو أول تشكيل معارض تم الإعلان عنه عام 2005، وهو يضم مجموعة من الشخصيات من المجتمع المدني والمستقلين وممثلين من أحزاب المعارضة، وهو أكبر إطار سياسي جامع للمعارضة خصوصاً بعد انضمام حركة الإخوان المسلمين خارج سوريا إليه. (Q Bagy, 2012, p1). واعتبرت وثيقة إعلان دمشق في أحد بنودها أن النظام السوري القائم "هو العائق الوحيد لعملية التغيير الديموغرافي في سوريا، وأنه غير راغب أو غير قادر على القيام بأي إصلاح أو تغيير جذري"، ولكن هناك أسباباً عطلت مسيرة إعلان دمشق فيما عدا القمع والملاحقة التي تعرض لها نشطاؤه منها:

أ- **الخلاف على أولوية القضايا العربية المركزية** إذ انقسمت قوى إعلان دمشق إلى معسكرين، أولهما: يطالب بتركيز إعلان دمشق على مسألة الديمقراطية في سوريا وعدم إبداء الرأي في القضايا العربية المركزية، وثانيهما: هو أن القضايا العربية المركزية هي أولوية بالنسبة إلى إعلان دمشق شأنها شأن الديمقراطية وقيام طرف وازن في الإعلان وهو الإخوان المسلمون بعقد تحالف مع نائب الرئيس السوري المنشق عبد الحليم خدام في ما تسمى جبهة الخلاص مما وضع قوى الإعلان في الداخل في موقف حرج وزاد من حدة تعامل السلطة معها.

ب- **نقل الخلافات الداخلية بين أحزاب التجمع الديمقراطي إلى داخل الإعلان** مما أوجد محاور واتجاهات متصارعة يتخذ صراعها شكل المناكفة أحياناً فأصدرت الأمانة العامة لقوى الإعلان بياناً أعلنت فيه عن وقفها مع الثورة السورية. (نهار، 2009، ص105)

ت- **جماعة الإخوان المسلمين:** تأسست على يد الدكتور مصطفى السباعي ويشغل منصب مراقبها العام حالياً رياض الشقفة، وتعد امتداداً لجماعة الإخوان في مصر التي أسسها حسن البنا سنة 1928، وشارك الإخوان بفاعلية في مجالات العمل السياسي كافة، ودخلوا البرلمان وشاركوا في الحكومة حتى عام 1962، وبعد مجزرة النظام السوري في حماة 1982 غابت عن الحياة السياسية بموجب القانون رقم 49

الذي أصدره حافظ الأسد اعتبر الحركة محظورة ويعاقب كل من يثبت انتماءه إليها بالإعدام، وفي عام 2006 ساهمت بتشكيل جبهة الخلاص الوطني المعارض في المنفى مع عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس، وانسحبت منها بعد ثلاث سنوات، وخلال الحرب على غزة أوائل 2009 علقت الجماعة معارضتها لنظام بشار الأسد، وعقب نجاح ثورتي تونس ومصر بإسقاط رئيسي البلدين هدد إخوان سوريا بالعصيان المدني والنزول إلى الشارع إذا واصل النظام سياسة التضييق على الشعب. (زين العابدين، 2011)

ث- **أحزاب الحركة الكردية:** تتألف الحركة السياسية الكردية من 12 حزباً كردياً ممثلة في ثلاثة أطر سياسية جامعة إضافة إلى عدد من الأحزاب وتتنوع هذه الأحزاب كما يلي:

1- المجلس السياسي الكردي في سوريا: ويضم حالياً 8 أحزاب كردية ويعتبر الإطار الرئيسي الذي يضم معظم أطراف الحركة السياسية الكردية في سوريا. (Q Bagy, 2012, p14).

2- أحزاب المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا: ويتألف من حزبين فقط. (غنيمة 2011، ص308)

3- الأحزاب الخارجة عن الإطارين: ويتألف من حزبين فقط هما حزب الإتحاد الديمقراطي القريب من حزب العمال الكردستاني وتيار المستقبل الكردي في سوريا. (علام 2011، ص13)

ثانياً: القوى والتشكيلات الجديدة (فاعلون جدد):

وهي التي تشكلت بعد 13 آذار 2011 تاريخ اندلاع الأحداث السورية وهي على النحو التالي:

1- **التنسيقات:** كانت التنسيقات هي الفاعل الجديد في المعارضة السورية الناشئة عن زخم الحراك الثوري في الشارع السوري عاكسة التنوع الفكري في المجتمع السوري وطبيعة نخب المناطق الثائرة في مختلف المحافظات السورية، كما عبرت بشكل فريد عن طابع الثورة السورية المدني، وعن طاقات حيوية في الإدارة الذاتية، ونظم المتظاهرون أنفسهم بتأسيس التنسيقات وهي: عبارة عن تجمعات لشباب عابر للأيديولوجيات يجمعهم الانتماء إلى الثورة على الاستبداد والتطلع إلى الحرية، وأكثر منه الانتماء إلى منطقته السكنية أو مدينته وانتظمت التنسيقات في أكثر من هيكل تنظيمي مثل (بشارة، 2013، ص422):

أ- **لجنة التنسيق المحلية:** ضمت نحو 131 تنسيقة في عام 2012، ولكن العدد انخفض إلى 71 تنسيقة نظراً لتحول الثورة إلى ثورة مسلحة، فأصبحت بعض التنسيقات غير فاعلة ميدانياً خصوصاً في مناطق الصراع وصدور أول بيان لهذه اللجان في 22 نيسان 2011، ودعت فيه الرئيس السوري إلى وقف احتكار حزب البعث للسلطة وتحقيق شعارات الحرية والكرامة بالتغيير الديمقراطي السلمي، والإفراج عن جميع السجناء وتفكيك الجهاز الأمني، وأصدرت بياناً آخر في 11 حزيران 2011 أكدت فيه أن القضية المركزية والهدف الأول للثورة هو تغيير النظام السياسي، ولكن دورها تراجع بسبب اعتقال معظم أفرادها.

(موقع لجان التنسيق المحلية على الأنترنت، <http://www.lccsyria.org>)

ب-اتحاد تنسيقات الثورة: أعلن ناشطون سياسيون يمثلون تنسيقات حمص ودير الزور ودرعا ومدينة دمشق وريفها في 21 حزيران 2011 عن تأليف نواة لاتحاد تنسيقات الثورة، حدد الاتحاد مهمته زهي تمثيل الحراك المدني على الأرض سياسياً وإعلامياً، وتنسيق وتوحيد العمل ميدانياً، إضافة إلى تشكيل قاعدة لمجلس من شباب وناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها بشكل كامل. (البيان التأسيسي لاتحاد تنسيقات الثورة على فيس بوك على الموقع (الإلكتروني، <http://facebook;.com/monasiqoon>) وضم الاتحاد شبكة شام الإعلامية وشبكة فلاش والصفحة السورية ضد بشار الأسد ويعد الاتحاد أقرب إلى الطابع الشعبي وهو ذو صبغة إسلامية. (المصطفى، 2012، ص154)

ت-ائتلاف شباب الثورة: أعلنت عنه مجموعة من الناشطين في 7 حزيران 2011، وأصدرت بياناً قالت فيه: "سنعمل على إحداث التغيير المنشود وإسقاط نظام العائلة الأمنية الفاسدة مهما كانت التضحيات" وشارك الائتلاف في تأسيس الهيئة العامة للثورة. (بشارة، 2013، ص427)

2-المؤتمرات والهيئات الجديدة: من أهم المؤتمرات والهيئات الجديدة التي تشكلت خلال الأحداث السورية هي هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي والمجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني السوري. **أ-هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي:** عقب اندلاع الاحتجاجات في سوريا في آذار 2011، دعا كل من برهان غليون وميشيل كيلو وحسين القرداف وعارف ليلة وحبيب عيسى وعبد العزيز الخير وحازم نهار، أحزاب المعارضة كلها إلى الالتقاء مجدداً لوضع رزمة واحدة للأحداث، وتمخض عن ذلك الإعلان عن تأسيس هيئة التنسيق في دمشق في حزيران 2011، والتي ضمت 15 حزباً سياسياً عربياً وكردياً وشركسياً وعدداً من المستقلين. (مركز كارينغي، 2012). وتأسست الهيئة بهدف توحيد مطالب المعارضة والسعي إلى الحوار السياسي وسلمية الاحتجاجات المعارضة للسلطة، ودعا بيانها التأسيسي إلى تنظيم احتجاجات سلمية لضمان المطالب الأساسية قبل أن تتخبط المعارضة في حوار مع الحكومة وهي: إطلاق سراح جميع الموقوفين السياسيين والسماح بالتظاهر السلمي، وسحب الجيش من المدن وإلغاء المادة "الثامنة من الدستور" "إنهاء احتكار" حزب البعث السلطة والسماح للأحزاب الأخرى بالتنافس بحرية على المناصب العامة ورفع حالة الطوارئ وقيام حكومة انتقالية وإجراء إصلاحات سياسية ويتفق أعضاء هيئة التنسيق على اللاءات الثلاث: لا للتدخل العسكري الأجنبي، لا للجيش الطائفي المذهبي، لا للعنف وعسكرة الثورة. (فخر الدين 14، ص187-182). ونظراً للاختلافات السياسية مع المجلس الوطني السوري والدول الداعمة له، امتنعت هيئة التأسيس عن حضور مؤتمرات مجموعة أصدقاء سوريا في تونس في شباط 2012، وفي اسطنبول وباريس في نيسان (كونا، 2012). وتمحورت أبرز خلافات هيئة التنسيق مع المجلس الوطني السوري حول بندي التفاوض أو عدم التفاوض مع الحكومة، فقد دعت هيئة التنسيق إلى التفاوض في بداية الأحداث دون المطالبة بإسقاط الرئيس وهو شرط يصر عليه المجلس الوطني، كما برزت مشكلة تسليح الجيش السوري الحر، الذي تعتبره هيئة التنسيق جزءاً أساسياً من الثورة وتتعترف بدوره في حماية المجتمع المدني، لكن لا تؤيد الأصوات الداعية إلى تسليحه خوفاً من تصاعد أعمال العنف، ويضاف إلى ذلك مشكلة الدعم الدولي والاستعانة بقوى عسكرية خارجية وهو ما ترفضه هيئة التنسيق، فتطالب بإيجاد حلول سياسية

للأزمة من خلال الضغط على الحكومة من الداخل، ولكن منذ إعلان خطة مبعوث الأمم المتحدة كوفي أنان للسلام في آذار 2012، ظهرت بعض الشخصيات داخل هيئة التنسيق دعت إلى الموافقة على تسليح الجيش السوري الحر في حال فشل الخطة أو حتى تأييد التدخل الإنساني، وهذا ما أشار إليه رئيس الهيئة حسن عبد العظيم من خلال زيارته موسكو 17 نيسان 2012. (مركز كارينغي، 2012).

وترى الباحثة أن هذا شكّل تغييراً جذرياً لموقف الهيئة من التدخل الخارجي، وقرب موقفها من موقف المجلس الوطني السوري.

ب-المجلس الوطني السوري: تشكل أثر اجتماع اسطنبول للمعارضة في 2 تشرين 2012، واشتمل على قوى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي والهيئة الإدارية المؤقتة للمجلس الوطني السوري وجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وأحزاب وقوى كردية، والمنظمة الأشورية الديمقراطية، وشخصيات وطنية مستقلة وقوى اجتماعية بما فيها العشائر ولجان التنسيق المحلية والمجلس الأعلى لقيادة الثورة، (معس، 2012). وتضمنت وثيقته التأسيسية الدعوة إلى إسقاط النظام وبناء دولة مدنية ديمقراطية، وحظي المجلس بترحيب عربي وفي مقدمتها قطر والسعودية ليبيا ودول غربية مثل الولايات المتحدة (الكيلاني، 2013).

وتعثر المجلس لأسباب عدة منها: غياب الدعم العربي والدولي، وتبني المجلس عسكرة الانتفاضة دون أن يتمكن من توجيهها أو دعمها، وفشل في إدماج القادة المحليين داخل سوريا وتنافس الشخصيات والفصائل المعارضة في المنفى على المكانة بدلاً من أن تتوحد تحت راية مشتركة، وافتقار المجلس إلى استراتيجية لمعالجة الأزمة السورية الإنسانية التي تفاقمت مع اتساع القتال، ولم يشكل مؤسسات مالية لاستقبال الدعم المالي لتوظيفه في المجال الإنساني والعسكري والإداري الداخلي. (صايغ، 2013)

ت-الائتلاف الوطني السوري: هو المظلة التي تجمع عدة قوى وشخصيات سياسية للمعارضة السورية، وضم المجلس الوطني الكردي، ويوجد في صفوفه تمثيل لقيادة أركان الجيش الحر، وتم تشكيله في تشرين الثاني 2012 بالدوحة، وحصل على الاعتراف الفعلي للدول المؤيدة للثورة السورية وخاصة المجموعة التي تعرف بأصدقاء سوريا، والتي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الرئيسة والدول العربية والإقليمية، وانتخب أحمد الخربا الموالى للسعودية رئيساً للائتلاف في تموز 2013، ثم أصبح أحمد طعمة رئيساً للائتلاف (مركز الجزيرة للدراسات، 2013). وأكدت وثائق الائتلاف على الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني السوري والحفاظ على وحدة الشعب السوري وترابه ورفض الحوار مع النظام السوري. (مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص3). ويتلقى هذا الائتلاف دعماً من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في حلف الناتو (شمال الأطلسي)، بالإضافة إلى الجامعة العربية. وتتكون الهيئة العامة للائتلاف من (122) عضواً يمثلون معظم قوى المعارضة (غالي 2013، ص103). ويتضح مما سبق أن المعارضة تزداد تشرذماً وتبايناً يوماً بعد يوم، وتشهد انقسامات وانسحابات من هيئاتها، ورفضت الحوار مع النظام، وقامت بتسيير الثورة واستجداء التدخل الخارجي كما حدث في ليبيا، فالمعارضة تعاني من غياب الرؤية السياسية الجامعة والافتقار إلى التنظيم والوحدة السياسية،

إضافة إلى التباين الحاصل بين مكوناتها وتناقضها أيديولوجيا، وامتلاك العناصر الجهادية القدر الأكبر من السلاح والمال، وتحفظ باليد العليا داخل المعارضة، هذه العناصر غير معنية بأهداف وتطلعات الشعب السوري، من هذه الجماعات: جبهة النصرة وداعش اللتان سيطرتا على مساحات واسعة من سوريا لتحقيق أهداف ورغبات غير سورية، في ظل رغبة الأكراد وسعيهم للفيدرالية، وتسعى قوى دولية ليكون لها نفوذ في سوريا. كل هذه العوامل مجتمعة سوف تخلق من سوريا دولة فاشلة في حال انهيار أجهزة الدولة وسقوط النظام على غرار ما حدث في العراق وليبيا وأفغانستان.

ثالثاً: القوى العسكرية المشاركة في الصراع السوري:

يوجد على الساحة السورية عدد من القوى والتنظيمات المسلحة تشارك في القتال على أرض الواقع سواء من داخلها أو خارجها، وتنقسم إلى قسمين قوى عسكرية مؤيدة للنظام السوري وهي: الجيش العربي السوري وفيلق القدس وحزب الله اللبناني، وقوى عسكرية مناهضة للنظام وتتمثل: بالجيش السوري الحر وجبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام الجبهة الإسلامية.

أولاً: القوى المؤيدة للنظام السوري:

أ- **الجيش السوري:** تأسس الجيش السوري بعد حصول سوريا على الاستقلال، وخاض العديد من الحروب مع "إسرائيل" للأعوام (1948، 1967، 1973). وهو يأتي بالدرجة الثانية بعد الجيش المصري عدة وتنظيماً وتأهيلاً وخبرة (غنيم، 2011 ص 209). ويعتمد على كل من روسيا وإيران في الحصول على السلاح، ويتشكل في عموده الفقري من الطائفة العلوية، ومن الأقليات الأخرى الدرزية والمسيحية، وله خبرات واسعة في إحباط الاحتجاجات، فسحق احتجاجات الإخوان المسلمين في عام 1982، ومنذ بداية الثورة اصطف الجيش إلى جانب النظام واستعمل القبضة الحديدية في إحباط الثورة. (زيادة، 2013، ص 98). وترى الباحثة أن إدراك جيل الانقلابات الأول بأن الجيش هو مفتاح الاستقرار وقادر على مواجهة التهديدات الداخلية للنظام وبناءً على هذا الإدراك عزز النظام السوري علاقته بالجيش وأغدق عليه امتيازات كبيرة ونصب ضباطه في مواقع مهمة في المؤسسة السياسية والعسكرية لتأمين الجيش وولائه للنظام. وأصبح جزءاً رئيسياً من الطبقة المستفيدة من استقرار النظام، وكان ولاء الجيش للنظام سبباً من أسباب إطالة أمد الصراع في سوريا. إذن الجيش أصبح أحد أهم ركائز حماية النظام، وأخرج الجيش من مهمته الأساسية وهي حماية الشعب والوطن ليكون أداة بطشه القوية في مواجهة الثورة.

ب- **فيلق القدس:** هو أحد أهم أذرع الحرس الثوري الإيراني، ويضم آلاف العناصر ويحاط عمله بطابع استخباراتي دقيق، ولا يعرف تاريخ نشأته، ومهمته تنفيذ العمليات الخارجية للحرس الثوري بشكل رسمي أو سري في دول الشرق الأوسط، وخلال الأحداث التي اندلعت في سوريا تورط الفيلق في قمع المظاهرات المعارضة للنظام السوري حتى سمي بيد إيران الخفية في وجه الثورة، ولكن قائد الحرس الثوري اللواء محمد علي جعفري في أول تصريح له قال: "أن عناصر فيلق القدس موجودة في سوريا ولبنان ضمن مهمات

استشارية". (youtube17/9/2012). والعميد قاسم سليمان قائد فيلق القدس نقل مقر إقامته إلى دمشق لكي يشرف بنفسه على العمليات والمهمات، كما قام الفيلق بتدشين قاعدة له في الزبداني. (الدويري، 2014). ومن أهم الأدوار التي يقوم بها الفيلق في الصراع السوري التنظيم مع المنظمات الرئيسية الخارجية مثل حزب الله لتأمين المساعدات وأشكال الدعم التي تقدمها إيران للسلطة لكبح جماح الثورة الشعبية ونقل مليشيات للتعويض عن الخسائر اليومية وحالات الانشقاق المستمرة وتقديم التجهيزات والمواد القتالية والأسلحة. (السامرائي، 2012)

ت- حزب الله اللبناني: يعد النظام السوري الضمانة الوحيدة لقوة حزب الله في لبنان سياسياً وعسكرياً، فالتأثير السوري على المشهد السياسي الداخلي اللبناني كبير جداً، كما أن سوريا هي شريان الإمداد الرئيسي لحزب الله عسكرياً، إضافة إلى أثر الموقف الإيراني الحاسم في الانحياز إلى النظام السوري في أزمته الحالية والذي يجعل انحياز حزب الله إلى النظام السوري أمراً طبيعياً (عبد القادر، 2014، ص 120). ولعب حزب الله دوراً كبيراً خلال الأحداث السورية من أجل قمع المعارضة وبقاء نظام الأسد، فعمل على تدريب 50 ألفاً من القوات السورية غير النظامية (دانيت، 2014). ويشارك حزب الله مع قوات النظام في عمليات مشتركة وموحدة سواء أكانت هجومية أم دفاعية، وشارك في عدد من المعارك مع قوات النظام، أشدها معركة القصير، وقال حسن نصرالله: "أنهم باقون في سوريا مادامت الأسباب قائمة"، ويسعى حزب الله إلى بسط سيطرته على المنطقة المحاذية لمنطقة الجولان السورية المحتلة وقطع الطريق على المقاتلين للتسلل من الجنوب نحو العاصمة دمشق، كما ساندت قوات حزب الله النظام السوري في التقدم نحو جنوب سوريا وسيطرت على قرى وتلال عدة في المثلث الواقع بين ريف درعا ودمشق والقنيطرة (دنيا الوطن 2015/2/28).

ويمكن القول بأن حزب الله هو أفضل قوة عسكرية في أرض المعركة في سوريا بعد الجيش السوري، وأثبت نفسه كحليف فعال وموثوق به، وهو على استعداد لقبول الخسائر والمخاطر السياسية من أجل البقاء والمحافظة على نظام الأسد.

ثانياً: القوى المناهضة للنظام:

أ- جبهة النصرة لأهل الشام: جبهة النصرة منظمة تنتمي للفكر السلفي الجهادي ظهرت أواخر كانون الثاني 2012، وتعد أكثر التنظيمات والمجموعات الجهادية تنظيماً في سوريا، لوجود قيادة لديها وحرية تنظيمية تحكم عملها على المستويين الوطني والفكري، يقودها أبو محمد الجولاني ويعرف بالفتاح، وأنشأت إمارات عدة في سوريا يرأس كل منها أمير، وتتبع لها محاكم دينية وشرعية وتعد أن إسقاط النظام هو نصف الطريق إلى النجاح الذي سيتحقق بإقامة الدولة الإسلامية على نهج السنة والسلف الصالح. لا يعرف بالضبط أصل هذه المنظمة غير أن تقارير استخباراتية أمريكية ربطتها بتنظيم القاعدة في العراق (حمو، 2013). جُل عناصر الجبهة عند تأسيسها كانوا من السوريين الذين قاتلوا سابقاً في ساحات القتال مثل العراق وأفغانستان والشيشان وغيرها ممن لهم باع طويل في قتال الجيوش، وهي مطعمة كذلك بمقاتلين عرب

وأترك وأزبك وشيشانيين وغيرهم (الزيات، 2014). وتقوم جبهة النصرة بنشر بياناتها وإصداراتها بشكل حصري من خلال مؤسسة المنارة البيضاء للإنتاج الإعلامي ودعا البيان الصادر عن الجبهة في 24 كانون الثاني 2012 السوريين إلى الجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري والالتفاف حول راية لا اله إلا الله، واستنكر دعوات التدخل الأجنبي. (YouTube, 2012/5/25)

وظهرت انقسامات في صفوفها بعد إعلان تبعية الجبهة للقاعدة في العراق وقال الجولاني: "أنه لم تتم استشارته بضم الجبهة إلى دولة العراق الإسلامية". فانسحب المقاتلون الأجانب من صفوف جبهة النصرة، وانضم أغلبهم إلى دولة البغدادي بينما بقي أعضاء التنظيم السوريون تحت راية الجولاني. (المصطفى، 2013).

وانقسمت جبهة النصرة إلى جبهتين:

الأولى: سورية ذات أهداف وطنية، تساعد في القتال ضد نظام بشار الأسد ويتزعم هذا التيار أبو محمد الجولاني.

الثانية: تسير على نهج القاعدة التي تسعى إلى تأسيس دولة إسلامية في سوريا ويترأس هذا الجناح أبو بكر البغدادي الذي قدم من العراق على رأس مجموعات قتالية تتبع لتنظيم القاعدة، ويوصف بالتشدد وعدم اكتراثه بإسقاط الأسد بقدر اهتمامه بإقامة الدولة الإسلامية.. (العبد، 2014، ص316).

ب- الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش": ظهرت في 9 نيسان 2013 عندما أعلن أبو بكر البغدادي عن اندماج جبهة النصرة لأهل الشام ودولة العراق الإسلامية وتأسيس ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما يطلق عليه اختصاراً "داعش" ودعا البغدادي التيارات الإسلامية المقاتلة في كلا البلدين التي سماها "المجاميع الجهادية" إلى التخلي عن أسمائها والانصهار في تنظيمه الجديد معللاً ذلك بالقول "أن الضرورة الشرعية الأسمى الآن هي الانضمام إلى ما هو على وجه أعلى من النمو والسمو في إشارة إلى التنظيم الجديد" (YouTube, 9/4/2013). وأمام رفض الجولاني الانضمام إلى تنظيم الدولة واعتبر أن الاندماج يضر بالجبهة ودورها على الساحة السورية. (Blanchard&others, 2014, p8). حاول البغدادي احتواء الجبهة بكل شراسة وبدأت عملية استعادة، الدعم الذي كان يقدمه البغدادي لجبهة النصرة سابقاً والاستيلاء على مقرات الجبهة ومخازن الأسلحة في محاولة لضبط نفوذها على سوريا (العبد 2014، ص35-36). ولقد استفاد النظام السوري منذ ظهور داعش وسعى لاستغلال الوضع لصالحه بما يشوه المعارضة السورية ويضعف موقفها التفاوضي، ونجح في توجيه الصراع بما يضمن تكبيد الجميع أكبر قدر ممكن من الخسائر ليلحق ضرراً بالغاً بكافة المسارات، بل أصاب المعارضة بالفعل بوصمة التطرف، وأصاب أغلب الفصائل المسلحة في مقتل بالدفع بها في صراع شرس للغاية يستنزف مواردها ويوقف تقدمها (عبد القادر، 2014، ص127). ويقاوم عناصر داعش على امتداد قوس كبير في الشمال السوري من الحدود العراقية السورية، ويمر في دير الزور والرقعة وريف حلب الشرقي التي استجابت لدعوة البغدادي

وبايعوه أميراً للدولة الإسلامية في العراق والشام، وتسعى داعش لفرض سيطرتها على كل المعابر الحدودية مع تركيا والعراق للتحكم في حركة ورصد الأموال والمقاتلين بهدف محاصرة موارد الجيش الحر القادمة من تركيا. (Blanchard & others, 2014, p8)

ت- الجبهة الإسلامية: في 22 تشرين الثاني 2013 أعلن عن اتفاق سبعة فصائل إسلامية على العمل المشترك في إطار جبهوي تحت اسم الجبهة الإسلامية، ضمت لواء التوحيد وحركة أحرار الشام وجيش الإسلام وألوية صقور الشام ولواء الحق وكتائب أنصار الشام والجبهة الإسلامية الكردية، وتعد هذه الفصائل من أكبر الفصائل السورية المسلحة وأكثرها نفوذاً تقاتل في معظم الجبهات، وانخرط فيها الأكراد المسلمون، ونأت بنفسها عن جبهة النصرة وداعش، ويعد تشكيلها نتوجاً لجهود سورية وعربية وإسلامية عملت على توحيد الفصائل المسلحة، وأتى تشكيلها من الاستشعار بخطر الجهود الإقليمية والدولية التي تعمل على بناء وتدريب وتسليح قوة خاصة بالجيش الحر تتولى في المستقبل أمن المناطق المحررة. وسيطرة الجبهة على معبر باب الهدى الحدودي الحيوي، ولديها القدرة التي تمكنها من فرض سيطرتها على معظم محافظات حلب وادلب. (مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 6-7). وتعدّ الجبهة هي الأقرب للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك لم تصنفها ضمن المنظمات الإرهابية. (زيلن، 2013)

ث- الجيش السوري الحر: كانت حوادث مدينة جسر الشغور مفصلاً في تاريخ الثورة، تزامن وقوعها مع إعلان المقدم المنشق حسين هرموش عن تشكيل لواء الضباط الأحرار في 9 حزيران 2011، والذي نيط به مهمة مواجهة الجيش النظامي والدفاع عن المدينة، ونتج عن المواجهات المسلحة نزوح عشرة آلاف مواطن إلى تركيا، وأقام هؤلاء في مخيمات اللاجئين التي أقامتها السلطات التركية في الجانب التركي على الحدود المشتركة، ولم تسمح تركيا لهرموش بتوسيع حركته والتواصل مع الضباط خارج المخيم. (عبد الحليم، 2013). وتوسعت الانشقاقات في الجيش السوري النظامي، فأعلن العقيد المنشق رياض الأسعد عن تأسيس الجيش السوري الحر في 29 تموز 2011، باعتباره إطاراً جامعاً للضباط والجنود المنشقين عن الجيش النظامي، وناط بكتائبه التي انتشرت في معظم المدن السورية حماية التظاهرات السلمية والتصدي للاقتحامات الأمنية والعمليات العسكرية. (المصطفى، 2012، ص 139) والثغرة السياسية في حالة الجيش السوري الحر هو وجود قيادته في تركيا تحت سيطرة الاستخبارات التركية. قائد الجيش رياض الأسعد كان على صلة ببعض الضباط الذين انشقوا عن نظام الأسد وأسسوا داخل سوريا كتائب قتال حقيقية ولكن كل المعارك العسكرية داخل سوريا كانت بمبادرات داخلية دون أن يكون لرياض الأسعد دور فيها. (صبرا 2013، ص 14). ومر الجيش السوري الحر بعدة مراحل تنظيمية رئيسة بدأت بتشكيل المجلس العسكري المؤقت بإطار تنظيمي مؤقت للجيش السوري الحر، وانتهت بتأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا خلال شهر كانون الأول 2012 (صبرا 2013، ص 158).

ثانياً: الأطراف الخارجية الفاعلة في الصراع:

شكلت الأحداث السورية منذ آذار 2011، نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الخارجية في المنطقة، ولا سيما الصراع مع "إسرائيل"، لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبر عن منظومة إقليمية ودولية واسعة وتبدو هذه المنظومة كأنها كتلة واحدة معنية بما يجري في سوريا. فهناك أطراف إقليمية وأخرى دولية لم تكن طرفاً مباشراً في تفجير تلك الأحداث، ولكنها كانت طرفاً مباشراً في تفعيل مجرى تطور تلك الأحداث، سواء باتجاه احتواء وضبط المسار، أو حتى منع التطور، أو باتجاه تفعيل التطورات والوصول إليها على النحو الذي آلت إليه. وسيتم هنا الحديث عن دور الأطراف الإقليمية والدولية في الصراع الدائر في سوريا.

1- دور الأطراف الإقليمية:

سوريا كانت أكثر الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية عرضة للتدخل الخارجي، لاسيما الإقليمي لأسباب عدة، منها صراعاها الطويل مع "إسرائيل"، وعلاقتها الأمنية الوثيقة بإيران وحزب الله، وهشاشة مؤسساتها، وتكوينها العرقي الطائفي المعقد، وعلاقتها الوثيقة مع الدول العربية، ولاسيما الدول الخليجية وتركيا، وبسبب التجاذب بين النظام السوري ومعارضيه، فأصبحت سوريا مسرحاً للتدخل الإقليمي، وأصبح الصراع في سوريا أزمة إقليمية بسبب تقاطع مصالح العديد من القوى المعنية به، مما يعني أن أية جهود لتسويته لن يكتب له النجاح، ما لم تأخذ في اعتبارها البعد الإقليمي، ومن أهم الدول الإقليمية التي لعبت دوراً بارزاً في الصراع في سوريا:

-تركيا: احتل الدور التركي مكانة متقدمة بين اللاعبين الإقليميين في التأثير بالأحداث السورية ومجرياتها، فتركيا دولة جارة، ودولة إقليمية كبيرة، وعضو في حلف الناتو، وتعدّ سوريا البوابة والمنفذ الوحيد لها في الوطن العربي، وتشابه البنية الاجتماعية والأثنية والمذهبية بين البلدين، وتخوف تركيا من سعي أكراد سوريا إلى الاستقلال وإقامة حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق، وهناك خشية من أن تنعكس تداعيات الصراع على الوضع الداخلي التركي. (محفوظ، 2011، ص32). وعلى رغم أن السياسة الخارجية لتركيا وهي سياسة تصغير المشكلات التي وضعها عبد الله أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي، إلا أن هذه السياسة تغيرت تجاه سوريا عام 2011، بما ينسجم مع التطورات الميدانية والمواقف الدولية (باكير، 2011، ص112-114). وتمثل الموقف التركي من الصراع في سوريا في إرسال عبد الله أوغلو وزير الخارجية إلى دمشق للقاء الرئيس السوري بشار الأسد، وإرسال رسالة له تتضمن أربع نصائح وهي: عدم التأخير في تبني الإصلاحات، وضرورة الانفتاح على المعارضة، وضرورة الانفتاح على الجميع، وشرح البعد الإيجابي له. (بالبيسي، 2012)

وترى الباحثة بأن نتائج زيارة أوغلو لدمشق عززت عدم ثقة أنقرة بجدية النظام السوري تجاه الإصلاحات الجوهرية، التي ناشدت بها تركيا منذ بداية الأحداث 2011. ومع تصاعد وتيرة العنف الدامي، طرأ تحول في الموقف التركي من الأحداث السورية فاصطفت الحكومة التركية إلى جانب المحتجين، فأوت المعارضة السورية ومنحتها التسهيلات المادية واللوجستية لإسقاط النظام السوري، وسمحت للمعارضة ولللمجلس الوطني بافتتاح مكاتب سياسية لها في تركيا، وأصبحت الحدود التركية السورية أهم مراكز لتجمع الضباط المنشقين عن الجيش السوري، وسمحت بتدفق الأسلحة من إيران وروسيا إلى سوريا عبر أراضيها، كما فتحت الحدود التركية أمام المنظمات الإغاثية لتقديم المساعدات للشعب السوري. (القدرة، 2013، ص77). ووصل عدد اللاجئين السوريين إلى تركيا حسب تصريحات أوغلو في 12 شباط 2013، إلى 82 ألف لاجئ (القبس، الكويت، 2013/2/15). كما قامت بسحب سفيرها من دمشق في تشرين الثاني 2011، وأكد أوغلو أن بلاده تدعم جهود الجامعة العربية لحل الأزمة المستمر في سوريا. (البياتي، 2013، ص179). كما تطور الموقف التركي إلى الانخراط الكامل بالتحالف الدولي الداعم لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية على سوريا. (محفوظ، 2012، ص32).

ويمكن القول أن الأوضاع في سوريا جسدت انتهاء المبدأ الإستراتيجي التركي، تصغير المشكلات باحتواء المعارضة، فتحوّلت إلى سياسة صرف المشكلات وأصبحت تتكيف مع الوضع بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، فتركيا لا تستطيع اتخاذ موقف أحادي الجانب وهي بحاجة إلى غطاء دولي وإقليمي لحل الأزمة السورية، وتخشى تركيا من تدهور الأوضاع في سوريا وتفتيتها على أسس اثنية ودينية.

-إيران: علاقة إيران بسوريا تميزت بالفردة والخصوصية، بالرغم من الضغوط التي مورست لفك عُرى التحالف الاستراتيجي بينهما، الذي كان أحد أهم العوامل المؤدية لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الأوسط، واشتد ساعد هذا التحالف عندما قام بشار الأسد بزيارة رسمية في كانون الثاني عام 2002 لتعزيز الشراكة الاستراتيجية. (العبيدي، 2013، ص714). وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق بإعلان كلٍ من دمشق وطهران في شباط 2005 عن تشكيل جبهة مشتركة بينهما، الغرض منها تعزيز أواصر العلاقات بينهما، وتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ووقوفهما معاً ضد أي هجوم عسكري يتعرض له أحد البلدين في المستقبل. (أبو ناصر، 2007، ص108-110). وارتبط البلدان بعدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والصناعية، فتقوم إيران بتمويل عدد من المشاريع في سوريا في مختلف المجالات. (بشارة، 2012، ص10-11).

واتسم الموقف الإيراني من الأحداث السورية بالاصطفاف إلى جانب النظام السوري، وظهر ذلك التأييد من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي واللوجستي للنظام، وإرسال ضباط وخبراء إيرانيين، ومقاتلين من حزب الله وبعض الميليشيات العراقية، واعترف بذلك رئيس الحرس الثوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري فقال: "إن أفراداً من فيلق القدس يعملون في سوريا". (BBC، 2012/9/16).

وترى الباحثة أن من يعترف بهذه الحقيقة، إنما يعترف ضمناً بما هو أبعد من ذلك من أشكال التدخل غير العلنية. ورحبت إيران بالفيتو الروسي والصيني وعدته قراراً صائباً لمنع التدخل العسكري والسياسي في الشؤون الداخلية السورية. (الثورة، 2012/2/18)، كما رحبت بخطة كوفي أنان، لأنها لم تنص على تنحي الأسد، ورفضت مبادرة الجامعة العربية لأنها تتضمن بنداً ينص على ضرورة نقل الرئيس صلاحياته إلى نائبه الأول. (بشارة. 2013، 523).

وأطلقت إيران مبادرة سياسية لحل الأزمة السورية في 16 كانون الأول 2012 من ست نقاط: تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري، وإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وإجراء حوار وطني شامل بمشاركة ممثلي مختلف الأطياف السياسية والحكومة السورية، الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، ووقف عملية نقل المعلومات المغلوطة عن التطورات على الساحة السورية بأسرع وقت ممكن، وتأسيس لجنة لتقييم الأضرار وإعادة الإعمار. (موقع مهر الإلكتروني، 2012/12/16).

وقدمت إيران دعماً مالياً للنظام بقيمة 8,5 مليار دولار لدعم الاقتصاد السوري، و 290 ألف برميل نفط يومياً لتعويضه النقص الحاد بالوقود نتيجة التخريب التي تعرضت له أنابيب النفط في سوريا، وساعدت دمشق على ضبط حدودها مع لبنان لمنع تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. (سالم، 2012، ص113)

ويمكن القول إن إيران أحد أهم اللاعبين في المنطقة فقدت دعمها السياسي والمادي غير المشروط للنظام، لأن أي تغيير في سوريا هو تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة التي تتمتع فيها، وسقوط النظام سيكون له أثاره السلبية على السياسة الإيرانية، لأنها ستخسر حليفاً إقليمياً شكل جسر التواصل مع حلفاء آخرين لها، مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي.

-دول الخليج العربي: (السعودية وقطر)

السعودية: وقفت السعودية في بداية الأحداث السورية بشكل علني وواضح بجانب النظام السوري، وقدمت السعودية قروضاً تنموية لسوريا بقيمة 140 مليون دولار (بشارة 2013، ص530). ومع اشتداد الصراع السوري وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء في آب 2011، وبروز مواقف إقليمية ودولية أكثر حدة ضد النظام السوري، تغير الموقف السعودي واعتبرت السعودية أن النظام فقد شرعيته، وفرضت عقوبات اقتصادية على النظام السوري (smith,2012,p25) وسعت السعودية إلى منع تدويل الأزمة، وقامت بدعوة كل من قطر والدول الخليجية لحشد فعل واحد لفرض السلام على سوريا، ومبادرة الملك السعودي تحت مسمى "بلاغ مكة" تنص على تنحي الرئيس السوري مع ضمان أمن عائلته وكافة الأقليات (موقع أون لاين، الطائف). وانضمت السعودية إلى قطر وتركيا في الدعوة إلى تسليح المعارضة (الفصل. سريا نيوز، 2012/3/11). كما سعت السعودية من خلال دعم المعارضة السورية ممن خلال إضفاء الشرعية الدينية وتجلى هذا الأمر من خلال الفتوى التي أصدرها مفتي الدولة الشيخ عبد العزيز خلال شهر آذار 2012 بموجب

تقديم كافة أنواع الدعم المادي والعسكري للجيش السوري الحر في جهاده ضد بشار الأسد (عبد الكريم وأخرون، 2012، ص76).

ويمكن القول إن مصلحة الرياض انهيار النظام القائم في دمشق، والمتحالف مع خصمها اللدود إيران وحزب الله.

قطر: حاولت قطر في بداية الأحداث من تقديم النصيحة للرئيس السوري لتلبية المطالب الإصلاحية وتلقى الرئيس بشار الأسد اتصالاً هاتفياً من أمير قطر الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني. (دي برس، 2011/3/28). وصلت العلاقة بين البلدين حد القطيعة الدبلوماسية وقادت قطر جهد جامعة الدول العربية ورئست اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا، وتم الاتفاق على خطة جزئية لوضع المبادرة العربية ونصت هذه الخطة على وقف العنف وإجراء حوار سياسي بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة كلها في القاهرة ولكنها فشلت. (<http://france24.com>, 2011/10/31). ولكن بسبب استمرار الصراع غيرت قطر موقفها، وأغلقت سفارتها في دمشق، ووصلت العلاقات إلى حد القطيعة الدبلوماسية، ولعبت دوراً هاماً في تحضير اجتماعات مؤتمر أصدقاء سوريا علاقتها بتركيا لتأليف جبهة موحدة ضد النظام، والانفتاح على المعارضة حيث عقدت اجتماع الدوحة في 8 تشرين الثاني 2012 أسفر عن تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وقدمت تسهيلات ودعم للمعارضة السورية. (عبد القادر، 2014، ص176). ويمكن القول بأن قطر ليست قوة ثورية أو راديكالية، ولا هي قوة عظمى ذات أجهزة استخباراتية قوية، بل هي دولة متحالفة مع المعسكر الغربي تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

الموقف الفلسطيني: في بداية الأحداث انقسم موقف الفصائل الفلسطينية بين مؤيد بشكل واضح للنظام السوري كالجبهة الشعبية القيادة العامة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سوريا، والصاعقة، بينما لم تصدر مواقف واضحة من بقية الفصائل، وعلى رأسها حركة فتح وحماس. فأكدت حماس في بيان لها في بداية الأحداث أنها لا تتدخل في الشأن الداخلي لسوريا (موقع الصفا 2014/9/12). ولكن مع تطور الأحداث في سوريا، وانتقالها إلى الصراع المسلح، وقفت حماس إلى جانب الثورة، فغادر أعضاء المكتب السياسي دمشق، وقال محمود الزهار: "إن حماس مع إرادة الشعب السوري، ولكنها لم تقل أنه يجب إسقاط النظام ولم تحارب النظام" (مقابلة مع محمود الزهار). ومن جهته أكد مأمون سويدان أن حركة فتح تعتبر سوريا دولة عربية مضيعة، وترفض التدخل في الشأن السوري الداخلي (مقابلة مع مأمون سويدان). وأكد على ذلك إبراهيم أبو النجا وأضاف "أنه ليس في مصلحة الفلسطينيين التدخل، وطالب بمبادرة عربية ودولية لإنهاء الأزمة السورية، وحقن دماء السوريين (مقابلة مع إبراهيم أبو النجا).

وعلى النقيض من موقف حماس اتخذت حركة الجهاد الإسلامي موقفاً مغايراً، فرفضت عرضاً خطيراً بمغادرة الأراضي السورية والإقامة في الدوحة. (أبو نحل، 2013، ص176).

وهذا إن دل فإنما يدل على الضغط القطري والخليجي على الفصائل الفلسطينية المقيمة في سوريا. وأكد خالد البطش على المطالب السورية العادلة، وإلى حوار وطني سوري داخلي يحمي أرض سوريا من التقسيم ورفض التدخل الدولي والإقليمي، وأعلن عن عدم تدخله بصراحة في الأحداث السورية فقال: "لن نكون طرفاً على طرف في سوريا" (مقابلة مع خالد البطش). إذن حركة الجهاد الإسلامي نأت بنفسها عن التدخل في الأزمة السورية، بينما الجبهة الشعبية القيادة العامة وقفت إلى جانب النظام السوري، وقامت بتسليح الشباب الفلسطيني، وظهر ذلك واضحاً في مخيمات درعا والرمل واليرموك، فحسبت على طرف في الأزمة السورية (عكيلة، 2013، ص 213-214). وقال كايد الغول: "أن الأطراف الخارجية تدخلت في الأزمة، وفتحت الأبواب لتشكيل مجموعة متفرقة، منها داعش والنصرة لتحقيق هدفين": 1- تفتيت سوريا وتقسيمها، 2- حرف الصراع عن مساره. (مقابلة مع كايد الغول).

وترى الباحثة إن جبهة النصرة والجيش الحر لعبا على وتر استخدام الفلسطينيين وإجبارهم على أن يكونوا جزءاً من الحرب الأهلية، فأصبح الفلسطيني يقاتل أخاه الفلسطيني في سوريا.

ويمكن القول إن المواقف الإقليمية الفاعلة بالأحداث السورية انقسمت إلى قسمين: طرف مؤيد لبقاء نظام الأسد، منها إيران والجبهة الشعبية القيادة العامة (أحمد جبريل) والعراق، وطرف مؤيد لإسقاط النظام، ومنها تركيا ودول الخليج العربي (قطر والسعودية)، فما يجري في سوريا هو بمثابة مواجهة بين القوى الإقليمية، مما يفرض خريطة جديدة للتوازن الإقليمي في المنطقة، وأنماطاً جديدة للتحالفات والصراعات الإقليمية.

2- دور الأطراف الدولية:

لا فكاك من الترابط العضوي بين البيئة الداخلية لسوريا والبيئة الخارجية للدول المتفاعلة في الأحداث السورية، والتي تسهم في تغيير قواعد لعبة التوازنات الدولية محددة بذلك نمط الهيكل الجديد للنظام الدولي، ويتحدد إعلان ملامحه على إعلان النتيجة النهائية للمباراة الدولية على الملعب السياسي السوري، حيث تلعب على أرضه أطراف دولية عدة منها:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** كان الموقف الأمريكي في بداية الأحداث يقتصر على إدانة لفظية للنظام، وتدعوه للالتزام بخطط الإصلاح، ومع استمرار العنف الدموي دعت أمريكا النظام إلى التتحى، وفرضت عليه رزماً من العقوبات الاقتصادية على شخصيات من النظام السوري، من بينهم ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري. (الشرق الأوسط، 2012/7/24). وعلى شركات سورية منها شركات خاصة بالنفط والغاز والمواصلات، وجمدت أموال البنك المركزي السوري. (الجزيرة نت، 2011/8/18). وقامت بدعم المعارضة السورية وأثناء اتصالاتها بالمعارضة كانت تستفسر عن قضايا ليس لها علاقة بالديمقراطية والاستبداد وأهمها الإرهاب الإسلامي وقضية السلاح الكيماوي السوري والموقف من "إسرائيل". (Lanchard, 2013, p17).

وترى الباحثة أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في الصراع السوري، هو الحفاظ على مصالحها في المنطقة، واستمرار تدفق الغاز والنفط، واستنزاف إيران سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وأخلاقياً، والحفاظ على أمن "إسرائيل".

روسيا: وقفت روسيا إلى جانب النظام السوري بحكم العلاقات مع سوريا، فسوريا هي الدولة الوحيدة التي سمحت لروسيا بإنشاء قواعد عسكرية خاصة في ميناء طرطوس (مجن، 2013، ص36). عدت روسيا إن ما يحدث في سوريا ليست ثورة، وإنما صراع عنيف بين حليفها النظام السوري والإسلام العسكري الجهادي للوصول إلى السلطة. (Demirr, 2015, 68). فقامت روسيا بتركيب صواريخ S300 المتطورة في قاعدة طرطوس . (بورفسكايا 2013). وعملت على تعطيل تنفيذ المبادرات الغربية والأمريكية، واستخدمت حق النقض الفيتو ثلاث مرات ضد إصدار قرار أممي من مجلس الأمن للتدخل الخارجي في سوريا. (BBC، 2012/2/4). وتبنت روسيا رواية النظام السوري للأحداث، إن المعارضة سبب رئيسي فيها وفي تفاقمها، واستمرت روسيا بتوريد شحنات السلاح للجيش السوري. (Allison, 2013, 815).

ويمكن القول أن روسيا تعدّ سوريا حجر الزاوية في الأمن في الشرق الأوسط، وإن الحرب الأهلية ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة، وخاصة لبنان، ويسقط الأسد ستفقد روسيا القاعدة العسكرية الوحيدة لها في طرطوس، وروسيا ترى في النظام السوري شريكاً استراتيجياً مهماً في ظل تنافسها مع الولايات المتحدة على المكانة في الشرق الأوسط.

-الصين: تخشي الصين من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في دول الربيع العربي، وانتقال العدوى إلى الأقليات المسلمة في الصين، فوقفت الصين إلى جانب النظام السوري، وتبنى الموقف الصيني الفيتو ثلاث مرات في الأحداث السورية لمنع التدخل الخارجي فيها (علوي 2013، 27). ويمكن القول إن الصين ليس لها مصالح اقتصادية تذكر في سوريا، ولكن لسوريا أهمية استراتيجية ودبلوماسية في ضمان استقرار الشرق الأوسط، ومصدر حيوي من مصادر الطاقة.

-الاتحاد الأوروبي: حصر الاتحاد الأوروبي استراتيجيته تجاه ما يحدث في سوريا بالاعتماد على العقوبات الاقتصادية على شخصيات في النظام، وتجميد أموال هذه الشخصيات ومنعهم من السفر إلى الاتحاد الأوروبي، (ياسين، 2012). وفرض عقوبات على شركات سورية، منها الشركة العامة للبترول السورية، وأوقفت الشركات الأوروبية عملها في سوريا، وحظرت أي استثمار في القطاع النفطي السوري. (رويتز، 2011/12/8). وشملت العقوبات الصحف، مثل صحيفة الوطن السوري، والقنوات، والمواقع الإلكترونية السورية منها موقع شام برس. (واكيم، 2012، ص42).

ويمكن القول رغم نجاح الاتحاد الأوروبي في تضيق الخناق الاقتصادي على الحكومة السورية، إلا إنه يدرك صعوبة التأثير في الأوضاع السورية، بسبب الدور الذي تقوم به كل من روسيا والصين في تطوير

قدرات النظام السوري للالتفاف حول حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه والتي لا تضمن ولا تغني من جوع.

ويتضح مما سبق أنه يوجد درجة واضحة من التوافق في موقف كل من الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي في إدانة النظام السوري وأعلننا أكثر من مرة إن نظام الأسد فقد شرعيته بارتكابه مجازر ضد الإنسانية، ولجأتنا إلى العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط على النظام السوري. وهناك اتفاق روسي - صيني حول رفض التدخل الخارجي العسكري في الصراع السوري، واستخدموا حق الفيتو ضد مشروع قرار، بشأن سوريا ودعوا الأطراف لحوار وطني لإنهاء الصراع دون تدخل خارجي. الحركة الاحتجاجية في سوريا انطلقت من شعارات إصلاحية سياسية توجهها قوى سياسية معارضة وهيئات مدنية مؤلفة من فئات اجتماعية شابة مغتربة عن أيديولوجية الدولة وثقافتها، وهي تنوق إلى التحرر من الدولة الأمنية ومتأثرة بالأجواء الثورية في المنطقة العربية ولكن الزخم الشعبي الرئيس للثورة جاء على خلفية اتساع القطاعات الاجتماعية المتضررة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام، ولأول مرة يكسر الشعب حاجز الخوف فنزل إلى الشوارع منادياً بإسقاط النظام، ولجأ النظام إلى القمع بدلاً من احتواء الاحتجاجات وتفهم المطالب الإصلاحية ومحاسبة القادة الأمنيين الذين ارتكبوا جرائم ضد المواطنين المحتجين واعتمد النظام على فكرة تقول: أن سوريا خلافاً لما جرى في مصر وتونس لن يتخلى الجيش والأمن عن النظام، لأن الدولة هي أصلاً دولة أمنية ولا بد أن يكون ثمة رابط من الولاء الطائفي وغير الطائفي يجمع الأمن والأسرة الحاكمة وأصحاب المصالح الاقتصادية وإدارة الدولة لهم مصير مشترك، ولكن السلطة أساءت الحساب هذه المرة فعدم القيام بالإصلاح والاعتماد على الخيار القمعي بالسلاح لم يخدم الاحتجاج، بل فجر غضب المجتمع وأدخله في مواجهة مسلحة مع النظام ووقع استقطاب بين المجتمع وأجهزة الدولة مثل الجيش، وبين فئات المجتمع ذاته، ومع تشابكه بالصراعات الإقليمية والدولية قاد الصدام المجتمع والدولة إلى المجهول. وفي عام 2012 تحولت الثورة إلى حرب أهلية فعلية استخدمت فيها الاستراتيجية العسكرية على نطاق واسع وجرى توريط الجيش بشكل كامل في قمع الثورة ونتيجة لذلك فقدت الدولة قيمتها المعنوية ورمزيتها السياسية عند أوساط واسعة من السوريين، وأصبح الجيش حامياً للنظام وليس للمجتمع وسقطت شرعية الدولة ومؤسساتها في وجدان الثائرين وتحول النظام إلى ما يشبه قوة احتلال تفرض على الناس حماية نفسها من بطشها في البداية، ثم مقاومتها لردعها ثم تنظيم نفسها من أجل الانتصار عليها ومن هنا يتم فهم دينامية العسكرة في الثورة السورية.

وهناك فارق بين سوريا وليبيا، وأن النموذج الليبي لا يمكن تطبيقه في سوريا، فلا يمكن تدخل دولي عسكري لحسم المعركة في سوريا، فساهمت مكانة سوريا الجيوسياسية والحسابات الدولية والإقليمية المعقدة بما فيها تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان في استبعاد التدخل الخارجي وأحجام القوى الدولية الغربية عن دعم الثورة المسلحة والاكتفاء بدعم مادي ولوجستي وإنساني كان هو الآخر محدوداً جداً.

خلاصة الفصل

إن الأحداث السورية انطلقت في ظل واقع إستراتيجي معقد، حيث بدأت الاحتجاجات الجماهيرية في سوريا كرد فعل يحتوي على واقع محتقن، بسبب جمود الطبقة السياسية وعدم الرضى عن منظومة القيم التي يحتكم إليها النظام، لممارساته العامة وصياغة وتوجيه مواقفه، حيث الاستبداد الممنهج في ظل سيطرة الحزب الحاكم، الذي تمثل في البعث الاشتراكي، وإلغاء التعددية السياسية، وكبت الحريات وانتشار البطالة والفقر والفساد، وحرمان الأكراد من الجنسية، وتحكم الأقلية العلوية بالامتيازات، في حين حرمان أغلبية الشعب منها، ووقع بشار الأسد في العديد من الأخطاء الخارجية، حيث تورطه في الأزمة اللبنانية، واندفاعه الكبير وراء إيران، وعدم حرصه على موازنة ذلك بعلاقاته مع دول الخليج، ساهم ذلك في فرض عزلة إقليمية ودولية على سوريا فانعكس ذلك على سياسته الداخلية، فالمطالب السورية كانت في بدايتها متواضعة، فلم تتجاوز المزيد من الحريات ومحاربة الفساد، ولكن ما لبثت أن ارتفع سقفها في مواجهة القمع الشديد الذي مارسه النظام ضد المتظاهرين، وتمخض عن هذه المطالب الصراع الدامي بين جيش النظام والمعارضة السورية بكافة أطرافها مع انتفاضة شعبية في معظم المدن السورية، وقد فشل نظام الأسد في إيقاف هذا الحراك الشعبي، وإدارة الصراع داخلياً، كما عجز النظام العربي عن حل الأزمة من خلال الجامعة العربية التي تبنت دور الوساطة والإدانة، ثم فرضت عقوبات وتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، فتحوّلت الأوضاع إلى أزمة إقليمية ودولية، تمثلت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لاعبين أساسيين في المسألة السورية، مع بقاء تركيا وإيران قوتين إقليميتين تؤثران في مجريات الأمور إقليمياً، في ظل غياب دولة عربية مؤثرة بعد غياب الدور المصري والعراقي، حيث أن هناك ترابطاً عضوياً بين البيئة الداخلية للأزمة السورية، و البيئة الإقليمية والدولية التي ينتج عنها مجموعة من التفاعلات تحدد توجهات القوى الدولية والإقليمية تجاه الصراع في سوريا، ومن هنا، تضاربت ردود الأفعال الإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الإقليمي بدأت التناقضات والاستقطابات في محوري الاعتدال والممانعة، حيث أن هناك تحالفاً تركياً سعودياً خليجياً أردنياً يتجه لإسقاط النظام القائم في سوريا، وتعمل على دعم المعارضة وإمدادها بالسلاح بعد رفض النظام تحقيق مطالب الشعب، وإجراء إصلاحات دستورية تشريعية، وبهدف منع تشكيل هلال شيعي في منطقة الخليج العربي، مما يعزز دور إيران في المنطقة، حيث إن سوريا تقع في منطقة فاصلة بين نظام شيعي وآخر سني، وخشية أن تصبح سوريا قاعدة لهجمات حزب العمال الكردستاني. وانهيار سوريا واحتمال تقسيمها أو نشوء دويلات طائفية عرقية، سينعكس سلباً على الدور التركي الإقليمي لتركيا في المنطقة، ويتمثل الموقف الإيراني في دعم النظام ضد المعارضة، فسوريا محور ارتكاز من خلاله تتواصل إيران مع حلفائها من غير الدول كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، وموقع سوريا يمثل لها قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية في الجوار العربي، حيث توفر لها نافذة على البحر المتوسط وطريقاً آمناً إلى لبنان، وضمان حرية النفوذ الإيراني في العراق، وشريكاً يعتمد عليه في جعل إيران طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أن هناك تنافساً على الساحة الإقليمية بين تركيا وإيران وكلتاها تسعى للسيادة على المنطقة، ويعد الصراع في سوريا محور التفاعل حيث

إن فشل ونجاح النظام له تداعياته، فسقوط الأسد يمثل انحساراً وتراجعاً للدور الإيراني، وإضعاف حلفائها في المنطقة العربية وتزايد الدور التركي الفاعل في المنظومة الإقليمية، مما ساهم في تأمين الطرف الإسرائيلي، أما تداعياتها في حال بقاء نظام الأسد سيساهم ذلك في انحسار وتراجع الدور التركي وتمدد الدور الإيراني، حيث تستخدم إيران الأكراد كورقة ضغط تهدد الجبهة الجنوبية لتركيا، وتعزيز حلفاء إيران مما يشكل خطراً حقيقياً على "إسرائيل"، وفي ظل التجاذب في الساحة الإقليمية وتضارب المصالح بين الدول الإقليمية، وعجزها عن إدارة الصراع، تم تدويله، حيث إن النظام الإقليمي جزء من المنظومة الدولية، تؤثر وتتأثر بها، فتفاعل النظام الدولي اتجاه الصراع السوري وفقاً لمصلحته. وبدا الاستقطاب والتقارب بين روسيا والصين، حيث وقفت كلٍ منهما في وجه المعارضة، وهدفت روسيا استعادة دورها في الساحة الدولية والإقليمية من خلال الأحداث السورية، فسوريا تمثل محوراً مهماً لروسيا، فهي منفذها على البحر المتوسط من خلال قاعدتها طرطوس، وكذلك تربطهما علاقات اقتصادية. كما أنها حليف قوي لإيران التي تمثل البوابة الجنوبية لروسيا المؤمنة لوجودها في منطقة القوقاز، وتمكنت روسيا من التدخل في الأزمة السورية بذريعة حماية الأقليات، وهدفت من وراء ذلك تطويق التوسع الأمريكي في آسيا الوسطى، بينما وقفت الولايات المتحدة إلى جانب المعارضة، ودعمتها بالأسلحة، وحاولت كل من الأطراف المتصارعة حل الأزمة، حيث أن الولايات المتحدة رأت أن حل الأزمة يكون من خلال توجيه ضربة لإضعاف النظام، في حين رأت روسيا أن الحل السلمي هو الحل الأمثل للأزمة، ومن هنا يتضح أن الأزمة السورية لعبت دوراً محورياً في التأثير في الساحة الدولية والإقليمية، حيث إن هناك قوى بدأت في التراجع والانحسار، وهناك قوى تحاول استعادة مكانتها في الساحة الدولية.

الفصل الرابع

الموقف الإسرائيلي من الصراع في سوريا

2013-2011

المبحث الأول: محددات السياسة الإسرائيلية من الصراع السوري

2013-2011

المبحث الثاني: المواقف العسكرية والسياسية من الصراع في سوريا

2013-2011

المبحث الأول

محددات السياسة الإسرائيلية من الصراع السوري 2011-2013

إن ما يوصف به الموقف الإسرائيلي في التعامل مع الصراع السوري منذ بدايته كثورة شعبية عام (2011)، وحتى تحوله الى حرب أهلية، هو الحيلة والحذر المشوب بالترقب والانتظار عما سوف يسفر عنه الصراع، وذلك نظراً للدوافع المركبة التي تحرك "إسرائيل" في موقفها من الصراع الدائر، بالإضافة إلى اكتفاء "إسرائيل" بلعب دور المتفرج، أو حتى تغذية الصراع بشكل خفي، واستمرار التناحر داخل سوريا بما يحقق مصلحتها مباشرة مادامت كل القوى مستمرة، بالقتال فيما بينها. بالتأكيد مهما طال الصراع في سوريا، فإن الحرب الأهلية ستنتهي، وسوف يكون هناك طرف فائز وآخر مهزوم، و"إسرائيل" تدرك ذلك جيداً، ولكن التغلغل الإسرائيلي تحكمه عدة محددات تتراوح بين خيارات التخلص من نظام الأسد الابن إلى ضمان مساندته وتأييده في السلطة.

أولاً: محددات تدعم خيار سقوط الأسد:

هناك مجموعة من المحددات والاعتبارات التي تدعم خيارات "إسرائيل" في إسقاط نظام الأسد الابن ويأتي على رأسها...

أ- النفوذ الإيراني: تعتبر "إسرائيل" النفوذ الإيراني خطراً عليها، وحاولت حصر نفوذه و تقليصه في المنطقة عن طريق تقليص أظافر أعوان إيران في المنطقة، فسقوط سوريا وتغيير النظام في سوريا هو ضربة للمحور الراديكالي الذي تقوده إيران في المنطقة (هيلر، 2012).

وتريد إسرائيل تحييد إيران في أي مواجهة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية معها ولسوريا دور مهم على هذا الصعيد لكنه ليس حاسماً (بن كسبيت، 2012).

والواضح أن "إسرائيل" تريد إبعاد سوريا عن إيران، وإعادة ترتيب الأوراق التي تمر بها المنطقة من خلال إضعاف النفوذ الإيراني الذي تعتبره إيران من أهم الأوراق في أيديها في مفاوضاتها مع القوى الغربية من أجل اضعاف الوقت، حتى تصل لامتلاك السلاح النووي.

ب- الجبهة اللبنانية: تعد سورية الطرف الرئيسي الذي يمد حزب الله بالسلاح والدعم السياسي، وهي قناة تمر عبرها الإمدادات الإيرانية للمقاومة اللبنانية، ولنتائج المواجهة الداخلية في سورية تأثير حاسم في قوة حزب الله وسلوكه وكذلك الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان عموماً وفي علاقة "إسرائيل" بلبنان (يوري، 2012).

ومن الواضح أن تضيق الخناق على حزب الله من قبل "إسرائيل" سيعمل على إنهاء التحالف الثلاثي (سوريا وإيران وحزب الله)، مما يؤثر سلباً على إمكانيات حزب الله السياسية والعسكرية و يحقق مكسباً استراتيجياً "لإسرائيل" على مستوى الوضع في الداخل اللبناني، خاصة على مستوى حصار أي جيوش للمقاومة وإضعافها بدعم من حلفائها في الداخل.

ت-انتشار الجماعات الأصولية المسلحة (القاعدة) ووجودها على الحدود الإسرائيلية الشرقية: فتلك الجماعات بما تمثله من خطر على الوضع الأمني، يجعل من وجود نظام مركزي قوي في سوريا ضرورة ملحة "لإسرائيل" والغرب، ولكن ذلك لن يحدث دون عملية محسوبة لانتقال السلطة إلى نظام مقبول غربياً وإسرائيلياً يلتزم بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين، ويقوم بمنع أي عملية مسلحة تهدد "إسرائيل"، انطلاقاً من الأراضي السورية أو على الأقل بتعاون دولي مع الدول المعنية بذلك. (شفايتسر، 2012، ص 35).

يمكن القول أن مسوغات المتحمسين لسقوط النظام السوري مثل الجنرال عاموس يادلين والجنرال شلوموبروم يتمثل بما يلي:

- تمسك النظام السوري بموقفه الرافض للشروط الإسرائيلية الأمريكية لعملية السلام.
- عدم الرغبة السورية بإضعاف تأييده لحزب الله الذي يساعده في لبنان.
- رفض التخلي عما يوصف في إسرائيل بالمظلة الإيرانية التي تمنح الأقلية العلوية حماية من الأكثرية السنية.
- إصراره على استرجاع كامل هضبة الجولان والانسحاب الكامل منها إلى حدود الرابع من حزيران 1967.
- ترى إسرائيل أن سقوط النظام سيضعف إيران وسياستها في المنطقة، ويضعف مواجهتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب في قضية ملفها النووي، ويرفع الدعم العسكري السياسي لحزب الله مما يؤدي إلى إضعافه وتقويض وجوده على الساحة اللبنانية .
- غياب النظام السوري عن الساحة، سيعوض إسرائيل مزيداً من خسائرها الناجمة عن سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك.
- سقوط النظام يشكل ضربة قوية للمحور الإيراني في المنطقة، حيث ستفقد طهران موطئ قدم هام جداً يسمح لها بالتواصل مع حلفائها الآخرين حماس وحزب الله.
- يؤدي سقوط النظام إلى حدوث تغييرات جوهرية في موازين القوى داخل الساحة اللبنانية، وسيعزز من مكانة فريق الرابع عشر من آذار القريب من الغرب، ويقلص هامش المناورة أمام حزب الله، ويكون بإمكان

تطبيق بنود قرار مجلس الأمن (1701) المتعلقة بمنع تهريب السلاح إلى حزب الله عبر الحدود مع لبنان، وهذا يمثل مصلحة إسرائيلية من الطراز الأول.

-أي نظام يخلف النظام الحالي سيجد نفسه مضطراً لقضاء وقت طويل في استعادة الاستقرار والأمن في سوريا. (النعامي، 2012)

ثانياً: محددات تدعم ببقاء الأسد : على الصعيد الآخر توجد مجموعة من المعايير والمحددات التي تجعل "إسرائيل" تحافظ على نظام الحكم في سوريا منها مايلي:

أ- **الخوف من وصول نظام إسلامي متشدد:** إن سقوط نظام الأسد يفتح الباب على مصراعيه لحدوث احتمالات متعددة تطيح بالهدوء على الحدود الشرقية في حال وصول نظام إسلامي متشدد أو أى نظام آخر يطالب بالحق السوري في الجولان، ويدعم انطلاق عمليات مسلحة ضد الوجود الإسرائيلي هناك، ولا شك أنه في حالة سقوط بشار، وانفلات الأوضاع الأمنية وفقدان سيطرة الدولة المركزية على الأوضاع الداخلية، يكون ذلك بمثابة ناقوس خطر "لإسرائيل" خصوصاً في وجود جماعات أصولية مسلحة تقاتل داخل سوريا ضد بشار الأسد (يادلين، 2012، ص62).

وقال عموس جلعاد (رئيس الطاقم السياسي الأمنى الإسرائيلي) في مقابلة إذاعية، إذا تغير النظام السوري فسيؤدي ذلك إلى إقامة إمبراطورية إسلامية بقيادة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط، كل سئ يوجد أسوأ منه، أيديولوجية الإخوان هي إقامة إمبراطورية على أراضي مصر والأردن وسوريا ومحو "إسرائيل" عن وجه البسيطة (إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2001).

ب- **جبهة المقاومة الفلسطينية:** لاترى اسرائيل مؤشرات على تغيير في الموقف السوري من القضية الفلسطينية إذا تغير النظام، وذلك لأن أي سلطة جديدة في سوريا، ستكون في حاجة إلى شرعية داخلية، ومعاداة "إسرائيل" ودعم شعب فلسطين، هما من ركائز شرعية، أي حكم في سوريا (ايلاند، 2011). وتهاجم "إسرائيل" سورية لإبوائها الفصائل الفلسطينية، إلا أن قادة إسرائيليين بارزين يخشون تحرر المنظمات الفلسطينية من أي قيود، وترى أن النظام السوري يشكل سلطة مركزية تضبط الأمور، وتتحكم فيها وتمنع الانفلات (روم، 2011).

ت- **خطورة قيام نظام ديمقراطي بديل في سوريا:** فقيام نظام ديمقراطي في سوريا يهدد وضع "إسرائيل"، باعتبارها واجهة الديمقراطية في الشرق الأوسط، كما تفضل أن تدعى وسط دول شمولية وانظمة سلطوية وهو الوضع الذي لطالما استفادت منه "إسرائيل" دولياً وإقليمياً (رون، 2011، ص71).

ث - فعالية نظام الأسد لأمن "إسرائيل":

يرى افرام هيلفي: الرئيس الأسبق للموساد ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي أنه ليست من مصلحة "إسرائيل" التعجيل بسقوط بشار الأسد الذي لعب دوراً محورياً هو ووالده في الحفاظ على أمن الحدود لمدة 40 عاماً على الرغم من عدم وجود اتفاقية سلام بين البلدين، فإن حافظ الأسد وابنه بشار الأسد قد ساعدا "إسرائيل" على تطبيق اتفاقية فصل القوات في عام 1974، والتي قضت بوقف إطلاق النار في الجولان، والحفاظ على أمن الحدود، وحتى في ظل المواجهات بين القوات الإسرائيلية والسورية، وإبان الحرب الأهلية اللبنانية ظلت الحدود آمنة لم تشهد أية مواجهات بين الطرفين (شعلان. 2009، ص11).

ج- جبهة الجولان: تحرص "إسرائيل" كل الحرص على استمرار الهدوء الذي يسود هذه الجبهة منذ حرب تشرين الأول 1973 إذ لم يقتل فيها خلال العقود الثلاث الأخيرة سوى إسرائيلي واحد خلال 20 عاماً. وطبيعة الحال ما يحدث في سوريا له تأثير حاسم في هذه الجبهة (براك، 2012)، حيث الأمور هادئة فيه ، وإذا تغيرت فإنها لا تتغير إلا إلى الأسوأ بالمفهوم الإسرائيلي، فإذا تغير النظام تزداد تبعاً لذلك احتمالات تسخين الجبهة، وقد يحاول النظام الجديد استرداد الجولان بالقوة والحرب ("إيشيل، 2012).

وقد تتدخل مواجهة عسكرية إذا حشر النظام الحالي في الزاوية، وقرر أن يجن. واتخذت "إسرائيل" في المرحلة الحالية بعض الخطوات العملية، ووضعت قواتها في حالة تأهب قصوى تحسباً لأي طارئ (مغنيزي، 2011). وقام الجيش بتجريف مناطق واسعة قرب شريط الحدود ووقف إطلاق النار، وزرع الغاماً مضادة للبشر، وقوى السياج على طول الشريط الحدودي، وأقام ما يسمى بالسياج الذكي في المنطقة، المحاذية لمجدل شمس، وزودت فرقة الجيش المراقبة في الجولان بوسائل لتفريق التظاهرات وذلك بعد محاولات اجتياز الشريط الحدودي في مسيرات يوم النكبة ويوم النكسة. (سيبوبي، 2012، ص35-71)، إذن الموقف السوري هو الحاسم في تسخين جبهة الجولان أو تبريدها.

ظهور جبهة جديدة: تخشى "إسرائيل" من أن تضطر إلى مواجهة مخاطر على جبهات جديدة تبعاً للمتغيرات في العالم العربي، مثل أي تهديد جديد مقبل من العراق (بشارة، 2013، ص579).

ح- الاستفادة من إطالة أمد الحرب الأهلية: فلاشك أن بقاء بشار الأسد يعني استمرار الصراع وإطالة أمده إلى فترة غير معلومة، وبالتالي اضعاف الجيش السوري وتفكيك الجبهة الداخلية السورية عبر تجذير الصراع، واتخاذ أبعاداً طائفية ومذهبية، وهذا يمثل مكسباً استراتيجياً إسرائيلياً على المدى القصير، والمتوسط فانشغال سوريا في صراعاتها الداخلية سينهكها عسكرياً، ويجعل المطالبة بالحق السوري في الجولان المحتلة ضرباً من المستحيل، مهما كانت حيوية النظام الذي سيحصل على السلطة، فالصراع الداخلي سيكون له

الأولوية، وسيلتهم كل الجهود السورية السياسية ويبقى ملف الجولان مؤهلاً لأطول وقت ممكن (رون، 2011، ص71).

• وهناك عوامل أخرى مؤثرة منها: قضية المفاوضات، ومصير الأسلحة السورية، وكذلك تأثير ما يجري في سوريا في الأردن وفي العلاقات الإسرائيلية التركية وفي العلاقات الإسرائيلية الروسية، على اعتبار أن روسيا داعمة للنظام السوري وتمده بالأسلحة وخصوصاً في الأوضاع الحالية.

يمكن القول أن مسوغات المتحمسين لبقاء النظام السوري مثل الجنرال رون تيرا وإفرايم هيلفي يتمثل

بما يلي

أ- يمثل النظام السوري نموذجاً للنظام العربي الذي نجحت إسرائيل في مراكمة قوة الردع تجاهه بشكل واضح فقد حافظ على إتفاقية فصل القوات منذ 1974، وعدم محاولته الرد على الهجمات الإسرائيلية

ب- احترام النظام السوري وقف إطلاق النار على جبهة الجولان منذ عام 1974 على الرغم من تدمير إسرائيل للمنشأة النووية السورية في دير الزور 2007، واغتيالها محمد سليمان مساعد الرئيس السوري في العام نفسه، واغتيالات قيادات فلسطينية ولبنانية على أراضيها كان أبرزها اغتيال القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية.

ت- قدرته على منع أية محاولة تسلل لخلايا عسكرية فلسطينية أو إطلاق نار من جبهة الجولان.

ث- اتخاذ النظام السوري منذ مؤتمر مدريد قراراً باعتبار السلام حلاً استراتيجياً وأن إستعادة الأراضي المحتلة يتم بالطرق السلمية عبر المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل.

ج- سقوط النظام أو محاولة إضعافه، قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، قد تفضي إلى حرب لا ترغب بها "إسرائيل"، وكان أهم أهداف حرب 1967 عدم استقرار الأوضاع في سوريا.

ح- إندلاع حرب أهلية أثناء أو بعد سقوط النظام يحمل في طياته خطراً على "إسرائيل"، فتشكل عصابات مسلحة ستتجه للعمل المسلح ضد "إسرائيل".

خ- وفي حالة سقوط النظام فإن هناك خطراً داهماً يتمثل بإمكانية سيطرة جماعات غير سورية على الترسانة العسكرية السورية ومخازن الأسلحة السورية.

وترى الباحثة أن هناك عدداً من القواسم المشتركة التي يتفق عليها المؤيدون لسقوط النظام السوري والمتحمسون له تتمثل في التالي:

-سواء تمكن النظام السوري من تجاوز الانتفاضة الشعبية المناهضة بالحرية التي إن أدت إلى إسقاطه، يتوجب على "إسرائيل" التراجع نهائياً عن فكرة الموافقة على الانسحاب من هضبة الجولان مقابل أي اتفاق تسوية بين الطرفين، بسبب حالة انعدام اليقين التي ستسود هذه النظرة لفترة طويلة.

-التراجع نهائياً عن فكرة عقد إتفاقيات تسوية مع أنظمة استبدادية في العالم العربي، مع إعتبار احتمال عدم احترام الأنظمة التي ستحل محلها هذه الإتفاقيات.

-سقوط الرهانات على عقد اتفاقية تسوية مع سوريا يستوجب إحداث تغيير جوهري في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، يستجيب للمخاطر والفرص التي تحتوي عليها التحولات الإقليمية(النعامي،2012).

إذن يتحدد الموقف الإسرائيلي بناءً على العوامل سابقة الذكر، ويأتي التباين في مواقف النخب السياسية، والعسكرية والأمنية، والإعلامية، والأكاديمية بناءً على العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار تعطي الوزن الأكبر في تقييم الأمور، فمن يعتقد أن الأمر الأهم في العلاقة مع سورية هو الهدوء في الجولان، يستنتج أن "إسرائيل" ترغب في بقاء النظام، وكذلك من يخش الفوضى أو وصول بديل أكثر راديكالية إلى الحكم يفضل بقاء النظام السوري، أما من يَر أن توجيه ضربة للمحور الراديكالي في إطار المواجهة مع إيران هو الأمر الأهم فهو يستنتج أن سقوط النظام السوري هو في مصلحة "إسرائيل". الموقف الإسرائيلي من الأوضاع في سوريا موقف معقد ومركب، تحكمه عوامل عدة مختلفة في كثير من الأحيان يدفع بعضها نحو الحفاظ على النظام في حين يدفع بعضها نحو اتجاه معاكس.

المبحث الثاني

المواقف العسكرية والسياسية من الصراع في سوريا 2011-2013

انعكست التطورات السورية التي انطلقت من مدينة درعا بأحداثها وتجلياتها على المنطقة بشكل عام، نظراً للخصوصية التي تحتلها سوريا في المنطقة بشكل خاص، وكذلك انعكاساتها المباشرة والمؤثرة على الجانب الإسرائيلي، كونه جزءاً أساسياً في الصراع الدائم والمستمر في المنطقة، وخاصة أن سوريا تشكل حالة العداء الوحيدة التي مازالت قائمة مع "إسرائيل" ومازالت ملامح الصراع متوترة بشكل غير مباشر، بما أنها أحد محاور دول الممانعة والداعمة لفصائل المقاومة الفلسطينية، وعليه فهي تمثل حالة خاصة وهامة في السياسات والمواقف الإسرائيلية وذات أهمية في المطبخ السياسي الإسرائيلي.

فمنذ اندلاع الأحداث في سوريا سيطرت حالة المفاجأة في الوسط السياسي، والعسكري، والأكاديمي الإسرائيلي حيال التطورات في سوريا، ويتابع المسؤولون الإسرائيليون عن كثب تلك الأحداث ولكنهم يؤكدون أن تأثير سوريا في الأحداث السورية هامشي وضئيل، على أن تداعيات ما يحدث بها قد يكون لها تأثير استراتيجي على "إسرائيل" وأمنها وحتى كيانها. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

وعلى خلاف موقف "إسرائيل" الداعم لنظام مبارك، والمعارض بشده لإسقاطه، فإن الموقف من النظام السوري ومن مسألة إسقاطه مركب ومعقد ومتأثر بعوامل عدة ومتغير مع الزمن، وهو ما نتناوله في هذا المبحث حيث نتناول فيه السياسات الإسرائيلية حول الصراع في سوريا في الأعوام الثلاث الأولى للأحداث الواقعة بين عامي (2011-2013).

أولاً: الموقف السياسي من الصراع في سوريا (2011-2013):

التزمت الحكومة الإسرائيلية طوال السنة الأولى من الأحداث جانب الصمت إزاء مصير نظام الأسد ، وإزاء الأحداث السورية، وهذا الصمت لم يكن أكثر من فترة دراسة وترقب للموقف على الأرض السورية. وأعرب نتنياهو عن ذلك قائلاً: "نحن لا نتدخل في ما يحدث في سوريا، لكن عدم تدخلنا في سوريا لا يعني أننا غير قلقين بشأن ما يجري هناك. أولاً: نحن نرغب في إحلال السلام بين البلدين، خاصة في المناطق الحدودية، وثانياً: أتمنى التحول إلى السلام الفعلي بين البلدين وثالثاً: اعتقد أن الشباب السوري يستحق مستقبلاً أفضل. فنحن لم يكن بيننا وبين سوريا سلام، ولكنها كانت اللا سلم واللا حرب على الرغم من المفاوضات السرية للتقدم نحو سلام فعلي، لكن ما هو غير مقبول في الأمر سوريا تساند حزب الله وإيران (موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلي 2011/7/27). وأكد نعيم عرايدي سفير "إسرائيل" في النرويج على تصريح نتنياهو عندما قال: "أن "إسرائيل"

غير معنية بالتدخل في سوريا، لأنها تتفق أن الأطراف المتنازعة كلها ضدها (مقابلة هاتفية مع نعيم عرايدي، 2014)، وترى الباحثة أن تصريحات نتتياهو ترمي إلى إقناع العالم بأن "إسرائيل" غير معنية بالصراع في سوريا، وأن النظام السوري برئاسة بشار الأسد هو العقبة الحقيقية أمام السلام في المنطقة، وسوف يتم تقسيم الموقف السياسي من الصراع في سوريا إلى ثلاثة محاور مركزية وهامة وهي:

-الموقف السياسي من النظام السوري.

-الموقف السياسي من المعارضة.

-الموقف السياسية من الأسلحة الكيميائية.

الموقف السياسي من النظام السوري:

بعد اندلاع الحراك الشعبي ضد نظام بشار الأسد في سوريا عام 2011 كان يبدو أن نهاية نظام الأسد ستكون على غرار النظام التونسي، والنظام المصري، والنظام الليبي، وما يؤكد حرص نتتياهو وحذره في التعامل مع الأحداث في سوريا أنه أدلى بتصريحات مؤكداً فيها قل الكلام كان الوضع أفضل، وهو كان قليل الكلام عن الوضع وقال: "إن كل ما نقوله قد يستغل ليس ضده بل ضد أية عملية إصلاح حقيقية يريدها الناس في سوريا". (جيروساليم بوست 2011/2/29).

ولم يكتف نتتياهو بذلك بل أصدر قراراً يلزم الوزراء، وكبار موظفي الدولة بعدم الإدلاء بأية تصريحات بهذا الخصوص، ولكن نتتياهو غير موقفه بعد أحداث النكبة والنكسة، ومحاولة اختراق الحدود التي شكلت تهديداً لأمن "إسرائيل"، فبدأت تُسمع في تل أبيب تصريحات معادية لسوريا، وشدد الإسرائيليون من لهجتهم ضد سوريا وبدؤوا عملية دولية للتحريض على نظام الأسد .

جاءت المواقف الإسرائيلية الرسمية متقاربة بين مؤسسات الحكم الإسرائيلي، حيث أكدت الحكومة الإسرائيلية أن نظام الأسد فقد شرعيته وأنه في لحظاته الأخيرة، وهذا ما أكد عليه نتتياهو عندما قال "أن الأسد فقد شرعيته كونه يرتكب مذابح ضد شعبه وأن "إسرائيل" لن تسمح له بتصدير أزمته إلى حدودها". (الشرق الأوسط، 2011/6/8).

وأكد "شمعون بيريس" الرئيس الإسرائيلي على ما قاله نتتياهو عندما قال: "على الرئيس بشار الأسد أن يرحل عن الحكم" (الجريدة، 2011/7/24).

وقال "أيهود باراك" وزير الدفاع، أن نظام الأسد لن يستمر أكثر من ستة أشهر". (الحياة لندن، 2011/6/7). وعدّ يعلون تغيير نظام الحكم في دمشق قد يكون نهاية الشر المتمثل في إيران وسوريا، وحزب الله وحماس. (السفير، بيروت، 2011/12/14). وأشارت "تسيبي ليفني" رئيس وزراء "إسرائيل" إلى ضرورة العقوبات فقط والعقوبات هي البداية (youtube, 2011). ولكن جاء موقف "عاموس جلعاد" رئيسا الهيئة

الأمنية والسياسية معارض للمواقف السياسية، فقد حذر من سقوط الأسد وقال: "أن سقوط نظام الرئيس السوري سيترتب عليه حدوث كارثة تقضي على "إسرائيل"، نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الاخوان المسلمين في مصر والاردن وسوريا" (إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2011).

وترى الباحثة أن معظم تصريحات القادة الإسرائيليين تشير إلى أن سقوط الأسد يصب في مصلحة "إسرائيل"، لأنه يعمل على تفكيك محور الشر (إيران سوريا حزب الله). وتأكيداً على الموقف الرسمي ناقش الكنيست موضوع الصراع في سوريا في أكثر من جلسة، وخلال جلسة مناقشات لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في 11 كانون الأول 2011 قال إيهود باراك: "قد تكون إسقاطات لما يحدث في سوريا على هضبة الجولان تدرجا لمناطق أوسع وذلك بسبب فقدان السيطرة، وأضاف باراك أن عائلة الأسد آخذة في التدهور ويرى حتمية سقوطه" (معاريف، 2011/12/11). كما حذر "موفاز" رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست من اندلاع مواجهة مع سوريا على خلفية تدهور نظام بشار الأسد وقال: "كلما اقترب نظام بشار الأسد من نهايته ازدادت التهديدات على "إسرائيل" وهناك احتمال أن يحاول نظام الأسد إشعال النار في المنطقة من خلال مواجهة مع "إسرائيل". (وكالة سما الإخبارية، 2011/12/5)، كما ناقش الكنيست (في كانون الثاني 2011) تقديم المساعدات الإنسانية للجرحى السوريين في مناطق الجزء المحتل من الجولان ومعالجتهم في المستشفيات الإسرائيلية وقال الجنرال "بيني غانتس" رئيس الأركان الإسرائيلي: "أن سقوط النظام هو مسألة وقت" وصرح خلال المناقشة "أن على "إسرائيل" أن تهيئ نفسها لاستيعاب لاجئين من الطائفة العلوية في حال سقوط الأسد وتعرضهم لملاحقة". (موقع دانيت، 2012/1/1).

المستجدات في الموقف الرسمي (فبراير 2012 مايو 2013):

في شباط 2012 بلور المستوى المهني في وزارة الخارجية الإسرائيلية توصيه بشأن السياسة التي على "إسرائيل" اتباعها بخصوص الوضع في سوريا، ودعت هذه التوصية إلى تغيير السياسة الرسمية الإسرائيلية تجاه سوريا، ووضع حد لسياسة الغموض، واتباع سياسة جريئة تنسجم مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وجامعة الدول العربية وغالبية الدول في العالم (هأرتس 2012/2/16).

ونجحت توصية وزارة الخارجية الإسرائيلية، بأن "إسرائيل" لا تستطيع أن تواصل تبني سياسة غير واضحة، في حين تتخذ الدول سالفة الذكر موقفاً واضحاً من مجريات الأحداث في سوريا وتبني ليبرمان التوصية وطرحها على الحكومة من أجل تبنيها، ولكن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك وعدداً آخر من الوزراء رفضوا الاقتراح، ودعوا إلى التمسك بالموقف الإسرائيلي وعدم تغييره (هأرتس 2012/2/16).

ولكن مع تعاظم زخم الثورة السورية، وازدياد بطش النظام السوري بشعبه، وارتكابه العديد من المجازر في حق المدنيين السوريين، وشجب دولي مستمر لممارسات النظام السوري والحرب على غزة 2012، وتسريع نتنياهو لإجراء الانتخابات، وتصدير أزماته للخارج، بدأت تبرز بوادر تغيير في الموقف الإسرائيلي (بيروتي،

(2012). ففي الأسبوع الأول من شباط 2012 علق نتنياهو على أعمال القمع التي يمارسها النظام السوري، وخاصة بعد مجزرة حمص وقال: "وصلتنا في الأيام الأخيرة الأخبار التي ذكرتها في أي منطقة نعيش ورأينا الجيش السوري وهو يذبح شعبه". (هأرتس 2012/2/16). كما أدان نتنياهو مجزرة حماة أثناء افتتاح اجتماع الحكومة الأسبوعي وقال "إن المجازر التي ينفذها النظام السوري لا يقوم بها وحده، وإنما يشاطره المسؤولية عن هذه المجازر إيران وحزب الله. (هأرتس 2012/1/10). وترى الباحثة أن تصريحات نتنياهو مقدمة للسياسة الإسرائيلية التي تبنتها "إسرائيل" فيما بعد وازدادت تحركات القادة والمسؤولين الإسرائيليين التي لبست ثوب التعاطف مع الشعب السوري. أصدر يهود باراك وزير الدفاع بياناً استنكر فيه مجزرة الحولة التي نفذها النظام بغطاء ودعم إيران وحزب الله (هأرتس 2012/5/28)، وانضم رئيس حزب كاديما النائب الأول لرئيس الحكومة إلى إدانة النظام، وإلى مشاركة إيران، وحزب الله في المجازر، ودعا الدول الكبرى للتدخل ضد النظام السوري. (هأرتس 2012/7/10)، وشارك "نحمان شاي" عضو الكنيست عن حزب كاديما المعارض آراء القادة السياسيين تجاه الأوضاع في سوريا وقال "أن ما يجري في سوريا إبادة شعب، والشعب اليهودي مع تاريخه لا يمكن البقاء غير مبالٍ وعلى "إسرائيل" أن تتخذ موقفاً أخلاقياً والتنديد بما يحدث في سوريا". (القدس العربي، لندن. 2012/2/6).

ومن الملاحظ أن جميع التصريحات الرسمية اكدت على أن نهاية الأسد والمجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري تتم تحت غطاء إيران وحزب الله، وموقف الحكومة الإسرائيلية تجاه الأوضاع في سوريا وتجاه نظام الأسد اقترب من الموقف الأوروبي والأمريكي اللذين طالبا الأسد بالتخلي عن الحكم، ومن المتوقع أن يستمر موقف الحكومة الإسرائيلية في هذا الاتجاه، وتزداد التصريحات المنددة بالنظام السوري وخاصة كلما اقترب النظام المجازر ضد شعبه، ولقد سعت "إسرائيل" إلى استثمار إدانتها للمجازر التي يرتكبها بشار الأسد ضد شعبه، من أجل الظهور بمظهر المدافع عن القيم الإنسانية، تلك القيم التي تدوسها "إسرائيل" يومياً ببطشها بالشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة، وسعت "إسرائيل" إلى ربط إيران وحزب الله بالمجازر التي يرتكبها النظام من أجل التحريض ضدهما والتشهير بهما محلياً ودولياً بغرض عزلهما وإدانتهم.

على الرغم من المراوحة الإسرائيلية في خياراتها في التخلص من بشار، وضرورة استمراره بقيت "إسرائيل" طوال العامين الماضيين تلتزم الصمت فيما يخص التطورات، باستثناء حماسها الشديد لفصح وحشية الصراع السوري، ولكن في منتصف 2013 حدثت تطورات في التعاطي الإسرائيلي على الوضع السوري، فقد تفاقمت الأحداث في سوريا، وتزايدت خسائرها البشرية والمادية، واحتدم الصراع الأهلي، فيها في ظل بيئة دولية لا تتبنى فواعلها رؤية موحدة في تحديد المسارات - لإنهاء الصراع الدامي بين النظام وقوى المعارضة، وإنما تتباين مصالحهم، ومن ثم سياساتهم تجاه الصراع، مما عَقَد الأوضاع وأهم التطورات التي حدثت في منتصف 2013 وأدت إلى تغيير السلوك الإسرائيلي تجاه الصراع في سوريا، هو ضعف المعارضة الديمقراطية في سوريا،

وتعاضد قوة الحركات الإسلامية المتطرفة، ولا سيما جبهة النصرة تحدياً، والاتفاق الذي حصل بين أمريكا وروسيا حول إبعاد السلاح الكيميائي عن سوريا (هآرتس 2013/5/9). وبعد أن كانت "إسرائيل" تؤكد التزامها الحياد، وعدم رغبتها في التدخل في الصراع السوري، جاءت الهجمات الإسرائيلية على المواقع السورية في آيار 2013 لإبراز الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه سوريا، وهي التدخل في الصراع الدائر بهدف تغيير قواعد اللعبة في سوريا. وعُقد اجتماع مهم في تل أبيب، شارك فيه رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، ووزير الدفاع "موشيه يعلون" رئيس هيئة الأركان اللواء "بيني غانتس"، وعدة ضباط من جيش الدفاع والمنظومة الأمنية، وتركز النقاش في الموضوع السوري، والاستعداد لإحتمالية قيام "إسرائيل" بأعمال ضد النظام بشار الأسد في سوريا وفي نهاية النقاش قال نتنياهو: "دولة إسرائيل مستعدة لأي سيناريو ونحن لسنا جزءاً من الحرب الأهلية في سوريا، ولكن إذا اتضح لنا أن هناك محاولات للمساس بنا سوف نرد ونرد بقوة" (صفحة الاقتصادي للكاينيت 2013/8/17). وترى الباحثة أن تصريح "نتنياهو" عبارة عن رسالة تهديد لبشار الأسد في حال لو رد على الهجمات الإسرائيلية سوف يعرض حكمه للخطر، فهذه الرسالة تهدف للجبهة ومنعه من القيام بأعمال عسكرية ضد "إسرائيل".

وأكد نتنياهو في مقابلة مع صحيفة هآرتس أن "إسرائيل" لن تتغير في عدم التدخل في سوريا، فقال: "لن نتدخل في الشؤون الداخلية السورية". (صحيفة هآرتس 2013/9/12). كما صرحت "تسيبي ليفني" بأن "إسرائيل" لا تقوم بأي نشاط في سوريا ولا تتدخل في الملف السوري. (www.youtube.com/watch?v=1/2/2013)، وقال يعلون في إحدى النقاشات في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست: "إن سياستنا هي أننا لن نتدخل في الحرب الأهلية في سوريا طالما أن مصالحنا لن تتضرر"، وقال كذلك: "إن سوريا أصبحت حلبة صراع بين الدول الكبرى، وحلبة صراع بين السنة والشيعة، وحاليا لا يوجد طرف قادر على إسقاط الطرف الآخر، واليوم سورية مقسمة وحسب أقواله "الأسد يسيطر على 40% وفي دمشق هناك 4 مناطق يسيطر عليها المتمردون وأضاف نحن نرى أن هناك صراعات أثنية كل طرف يقوم - الطرف الآخر" (صحيفة هآرتس 2013/6/3). وعبر السيد "أسوان أبو حمود" مستشار رئيس الحكومة، للشؤون العربية، عن توقعه من الأحداث السورية فقال: "النظرة الأولى كانت قبول وتفهيم محنة النظام في دمشق، ونحن تعاوننا في العمل الإنساني كزيارات الأهل الدورز في الجولان السوري، والتغيير الأول لموقفنا كان عندما حاول الأسد أن ينقل المعركة لمنطقة هضبة الجولان، فهنا آنذاك أن رؤية حزب الله وإيران الذين تبين أنهم يشاركون في معركة التغيير ولاحقاً عندما شاهدنا أن البديل للأسد هي التنظيمات الإسلامية الإرهابية ارتأينا أنه لا يعيننا لمن ينتقل الحكم هناك (مقابلة مع أسوان أبو حمود).

أعربت "حنين زعبي" عضو الكنيست عن التجمع العربي الديمقراطي عن موقفها، فقالت: "نرى في العسكرة خطراً ليس فقط على سوريا لدورها الاستراتيجي الهام الذي تلعبه، بل على المنطقة أيضاً وبشكل واضح نحن ضد عسكرة الثورة، وضد التدخلات الأجنبية، والافتتال الطائفي، والانقسام الداخلي". وقالت: "ثورة الشعب السوري

ثورة من أجل مطالب ديمقراطية عادلة تستمد قوتها من وحدة الشعب". (مقابلة مع حنين زعبي). وأكد "عفو اغبارية" عضو كنيسة عن الجبهة الديمقراطية للسلام على تصريحات حنين زعبي، وقال: "أن موقفه لم يتغير منذ البداية، وحتى اليوم، والتغير والتوجه يجب أن يكون نحو الديمقراطية، وليست المعارضة التي تستعين بقوى خارجية لتغيير الوضع الداخلي والدول الإقليمية، نريد التدخل والتأثير في الوضع أو إنهاء أي نظام غير ديمقراطي لا يخدم الأجندة السياسية الأمريكية التي تصب في صالح "إسرائيل (مقابلة مع عفو اغبارية). ومن الملاحظ أن أعضاء الكنيسة العرب يميلون بوجهات نظرهم إلى النظام، وليست المعارضة، ويرفضون التدخل الأجنبي، والانقسام الداخلي الذي يصب في النهاية في مصلحة "إسرائيل".

الموقف السياسي من المعارضة 2011-2013

تغير الموقف السياسي الإسرائيلي من المعارضة السورية بتغير الزمن والأحداث، ففي عام 2011 وكان هناك خوف إسرائيلي من صعود الإخوان إلى سدة الحكم في دمشق وامكانية تغيير النظام كما حدث في مصر. وقال أحد أعضاء حكومة نتنياهو: "نحن نعرف الأسد وعرفنا والده ونحن بطبيعة الحال نود أن تكون جارتنا سوريا دولة ديمقراطية، لكن هل هذا الأمر ممكن الحدوث؟ اعتقد أن الاجابة هي لا (الشرق الاوسط 2011/3/31).

وأبدى باراك ارتياحه لمصير سوريا مستبعداً أي تخوف من سقوط سوريا في أيدي الإخوان المسلمين عازياً ذلك إلى علمانية الشعب السوري (الحياة 2012/12/2). ولكن شمعون بيرس خالف باراك الرأي، وأعرب عن إعجابه بنشاط المعارضة السورية التي تواصل انتفاضتها على الرئيس بشار الأسد تحت الرصاص الحي، ورأى انه نشأ في سوريا جيل جديد سئم الاستبداد والفقر والتمييز، متمنياً النجاح لأبناء هذا الجيل بما يفيدهم ويفيد منطقة الشرق الأوسط برمتها. (ببرس 2011/11/26)، كما طالبت مصادر سياسية رفيعة المستوى من نتنياهو إجراء اتصالات مع المعارضة السورية لتقليل الأضرار التي يمكن أن تلحق "بإسرائيل" في حال سقوط الأسد. (معاريف 2011/4/8)، ولم يتغير موقف الحكومة الإسرائيلية من المعارضة عام 2012 عن موقفها عام 2011، ففي تصريح لنتنياهو في 14 تشرين الثاني 2012 اعتبر فيه أن "إسرائيل" تواجه تحدياً جديداً في سورية لوجود قوى تابعة للجهاد العالمي معادية "لإسرائيل" (الاخوان المسلمون، 2013) ونتنياهو يشير في تصريحه إلى خطر الجيش الحر والثوار بشكل عام، وعبر عن هذا القلق بوضوح يهود باراك خاصة بعد سيطرة الجيش السوري الحر على قرى مقابلة للجزء المحتل من الجولان. وقد دفع القلق لنتنياهو وباراك لزيارة المنطقة سراً وحضور تدريبات عسكرية مكثفة في المنطقة (المركز العربي للابحاث، 2012). اذن هناك قلق وتخوف إسرائيلي من مخاطر وصول الإسلاميين للحكم إذا سقط نظام الأسد، وعبر نتنياهو عبر لقاءه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون عن رفضه لإعلان بريطانيا وفرنسا عزمهما على تسليم الثوار السوريين وقال: "إسرائيل" تملك الحق في منع وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ في سوريا محذرا من وصول أسلحة خطيرة قد

تغير قواعد اللعبة، وقال: "يجب التدقيق بحرص في نوايا المتمردين قبيل تزويدهم بالسلاح" (هارتس 2013/4/18).

وترى الباحثة أن التخوف الإسرائيلي نابع من أن السلاح الذي يطلبه المتمردون ليس ذخيرة وبنادق فقط، وإنما يطلبون سلاحاً متطوراً، مثل قذائف مضادة للدبابات، وصواريخ مضادة للطائرات، لمقاومة أسلحة النظام السوري، و"إسرائيل" لا تعارض تسليح المعارضة ولكن يجب تنفيذ ذلك بحذر، بحيث لا يشكل خطراً وتهديداً "لإسرائيل" وأمنها. ولكن مع تطور الأحداث في سورية وبروز جبهة - النصر كقوة فاعلة على الساحة السورية تغير الموقف الإسرائيلي من المعارضة. وقال السفير الإسرائيلي في واشنطن "مايكل اوران": "أننا دوماً فضلنا الأقلية السنية الغير مدعومة من إيران وفي هذه الحالة فإن الأقلية السنية لديهم ارتباط بالقاعدة" (هارتس 2013/9/17) . ومن جهته وضع "عفو اغبارية" دور "إسرائيل" في دعم المعارضة، لا سيما تنظيم "داعش" "وجبهة النصر"، "فإسرائيل" تريد أن تكون الحدود الشمالية هادئة، وتريد أن تهدم النظام السوري، لأنه لا يعمل على تنفيذ المتطلبات الغربية والإسرائيلية، وبما أن تنظيم "داعش" "وجبهة النصر" يهدد البلد، ويخدم مصلحة "إسرائيل"، "فإسرائيل" تمد هذه التنظيمات الإرهابية بالدعم من ناحية استخباراتية ولوجستية، إعطاء الامتيازات لهم ليحاربوا الدولة السورية وإعطائهم الحيز والأرض كي يفعلوا ذلك، "فإسرائيل" تكرر مشهد العرب عندما مدوا الأكراد بالأسلحة ضد النظام السوري، وأضاف "اغبارية": "أن "إسرائيل" تقدم الدعم الإنساني لجرحى المعارضة من خلال فتح مستشفيات في الجولان، وأشار أن التنظيمات المتطرفة حليفة للغرب و"إسرائيل" هي من مخلفات الاستعمار والحرب الباردة (مقابلة مع عفو اغباريه). وترى الباحثة أن الخدمات التي تقدمها "إسرائيل" للمعارضة السورية ولاسيما جبهة النصر وداعش، هي رغبتها في انتصار الجماعات المتطرفة على النظام السوري، ولكي تبقى مدينة لها في حال انتصارها "لإسرائيل" ولا تقوم بأية خطوة تمس "إسرائيل" وأمنها في حال سقوط نظام الأسد، "فإسرائيل" تريد ضامناً لها بعد سقوط الأسد.

وأهم ما يمكن الاستدلال به على العلاقات بين المعارضة السورية و"إسرائيل"، هو ما كشفته تقارير المراقبين الدوليين الذين أكدوا على وجود اتصالات مباشرة بين الجيش الإسرائيلي والمسلحين في المعارضة السورية، تتم اللقاءات بالقرب من موقع المراقبة الدولي رقم 85 الذي يقع على بعد كيلو مترين إلى الشمال الشرقي من كيبوتس رهانمفشيتم، والحديث عن التعاون بين الطرفين لا يشمل نقل الجرحى فقط بل أشار المراقبون إلى قيام قوات إسرائيلية بتسليم صندوقين إلى مسلحي المعارضة السورية (أنظر ملاحق تقارير مجلس الامن 2014). لا يخفى على أحد أن نتائها هو يقوم بزيارات تفقدية للجرحى للإطمئنان على أوضاعهم، وهذا يدل على عمق التعاون بين الطرفين. (yoytube، وبرنامج خيوط العنكبوت).

إذن "إسرائيل" تسعى لتحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق دعم المعارضة السورية للمساهمة في إسقاط الأسد أو إضعافه، وبالتالي تحقق هدفها وهو تفتيت سوريا الدولة والنظام والشعب.

الموقف السياسي من الأسلحة:

بات موضوع الأسلحة الكيماوية والتهديد بالتدخل لتأمينها هو الموضوع الطاغي على التصريحات الإسرائيلية تجاه سوريا، فقد كان الموقف الإسرائيلي بدايةً معتمداً على أن الأسد يسيطر على أسلحته الكيماوية وبالتالي لا خوف من وقوعها بيد المعارضة. ترافق ذلك مع تهديد "إسرائيل" بالتدخل المباشر إذا تم تمرير هذه الأسلحة إلى حزب الله، أو إذا استطاعت مجموعات تعمل تحت مظلة الثورة السورية الحصول على هذه الأسلحة، وأماكن حظر الأسلحة الكيماوية، وفي حالة سيطرة الجماعات الجهادية على مخازن الأسلحة والصواريخ بعيدة المدى. فأعرب وزير الخارجية الإسرائيلية "إيغودور ليبرمان" عن قلقه من الأسلحة الكيماوية، وتدخل لدى روسيا لمنع تزويد سوريا بالمزيد من الأسلحة المتطورة في الأوضاع الحالية (موقع دانيت 2011/12/7). وقال باراك في تصريح له أمام الصحافة في مؤتمر دافوس: "إن إسرائيل" تراقب بحذر ما يجري في سوريا وبالأخص إمكانية نقل أسلحة متطورة من سوريا إلى لبنان، وهو الأمر الذي تراقبه الولايات المتحدة مع "إسرائيل" (جاي شلومون 2011/8/27). وعقدت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست لمناقشة الأوضاع في سوريا وقال غانتس رئيس هيئة الأركان، أن أقوى التهديدات في ظل التغيرات في الشرق الأوسط قد اتسع بدءاً من السكين وحتى الأسلحة النووية. (موقع عرب 48 2011/3/11). من الواضح أن موقف الحكومة الإسرائيلية من موضوع الأسلحة لم يتغير في عام 2012 فقال نتنياهو "إذا ما تم نقل أسلحة كيماوية إلى متطرفين في سوريا فإن هذا شيء خطير للغاية ولا يمكن لدول العالم التسامح فيه. (غانم، 2013)

وصرح نتنياهو في 17 كانون أول 2012، "أن سلاح الجو السوري يقصف المواطنين المدنيين في سوريا ويستخدم الأسلحة المحرمة دولياً، ونحن نراقب ما يحدث في سوريا، وسوف نرد على أي تهديد ويدنا الطويلة سوف تضرب بقوة حتى نحمي دولة "إسرائيل". (ynet 2012/12/17).

في البداية الساسة الإسرائيليون كانوا مطمئنين بأن النظام السوري لا يزال يسيطر على الأسلحة الكيماوية، ولكن تغير الموقف على أثر الهجمات التي شنها الثوار على مواقع النظام في كافة أنحاء سوريا، واستولوا على مواقع عسكرية وغنموا من الذخائر والسلاح ما يمكنهم من مواصلة المعارك لإسقاط الأسد بثقة أكبر. وصرح نائب رئيس وزراء "إسرائيل" سلفان شالوم: "بأنه إذا سيطر المتطرفون على الأسلحة الكيماوية وهم يقتربون من مواقعها في منطقتين في ريف دمشق والسفيرة في حلب فإن "إسرائيل" ستقوم بضربات عسكرية وقائية. (غانم، 2013). كما حذر شالوم من وقوع أسلحة كيماوية في أيدي مقاتلي حزب الله اللبناني، أو الثوار السوريين، لأن ذلك سيسفر عن قدرات هذه المنظمات بشكل فعال، وقال أن هذا سيمثل عبوراً للخطوط الحمر يتطلب تتاولاً مختلفاً وربما تضمن عمليات وقائية" (موقع الإخوان المسلمون، 2013). وفي 16 نيسان 2013 طالب شالوم الولايات المتحدة، للتحرك عسكرياً من أجل السيطرة على ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية (جيوش كردنيكل 2013/4/16). كما أعرب بيريز عن قلقه من الأسلحة، فقال في تصريح له في 20 آذار- 2013: "لحسن

الحظ تم تدمير قدرة سورية النووية ولكن للأسف فإن ترسانة الأسلحة الكيماوية مازالت باقية (...) يجب ألا نسمح لهذه الأسلحة بالوقوع في أيدي الإرهابيين". وعلق عاموس جلعاد على ذلك في 7 شباط فبراير، "أن النظام أصبح في مرحلة متقدمة من التفكك لذلك يجب التيقظ في كل لحظة، لأن هناك منظمات إرهابية تقوى صفوفها في سوريا مثل القاعدة وحزب الله". وفي نيسان 2013 اجتمعت لجنة الوزراء لشؤون الأمن الكابنيت السياسي الأمني لمعالجة الوضع في سوريا والسياسة التي يجب على "إسرائيل" اتباعها بخصوص نقل الأسلحة المتطورة المخلة بميزان القوى بين "إسرائيل" وحزب الله، وأوضحت الحكومة أن "إسرائيل" وضعت خطأ أحمر بشأن نقل أسلحة متطورة من سوريا إلى حزب الله، وإذا تعداه النظام السوري ستتدخل "إسرائيل" عسكرياً لمنع انتقالها وهو السلاح الكيماوي ومنظومات الدفاع الجوي المتطور، وصواريخ أرض جو، وصواريخ أرض أرض بعيدة المدى، كما حددت "إسرائيل" أسلحة أخرى مخلة بالتوازن وهي صواريخ روسية الصنع مضادة للطائرات من نوع SAM17 وصواريخ روسية بحرية من نوع يخونت، وصواريخ إيرانية الصنع أرض أرض بعيدة المدى من نوع فاتح 1100 وصواريخ m600. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015). إذن "إسرائيل" تابعت عن كثب موضوع الأسلحة الكيماوية، هذا واضح من خلال تصريحات القادة السياسيين، والخوف الإسرائيلي، ليس بسبب استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين، بل الخوف من سقوط الأسلحة بأيدي مجموعات معينة مثل حزب الله والمجموعات الجهادية قد تستخدمها لتهديد "إسرائيل". فالخوف هناك يكمن في تصدير المعركة "إسرائيل"، بغض النظر من يقف وراء هذا الأمر لذلك عززت "إسرائيل" من قواتها ونشرت دوريات على طول الحدود تحسباً من ذلك الآتي "إسرائيل" تعتقد أن لديها قوة الردع - لمنع التفكير باستخدام الأسلحة ضدها.

خلاصة الموقف السياسي من الصراع السوري (2011-2013)

من الواضح أن المواقف الرسمية الإسرائيلية حرصت خلال الفترة الأولى من الصراع الدائر على سوريا، عدم الإنخراط علناً في صلب الموضوع السوري، وتوارت خلف عبارات "إسرائيل" لا تتدخل بالسياسة الداخلية السورية لا مع النظام ولا مع المعارضة، تقول الباحثة علناً وليس في كواليس تحركاتها الدولية أو خططها الداخلية. والقلق حيال نظام الأسد لازم كل المسؤولين السياسيين، وعلى كافة المستويات القيادية، وصولاً إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كل هذا في الأشهر الأولى قبل أن تصبح السمة العسكرية هي السمة الغالبة على الثوار. وانقسم الإسرائيليون على أنفسهم فمنهم من يرى أن سقوط نظام الأسد حتمي والمسألة مسألة وقت، وأن سقوطه يخدم المصلحة الإسرائيلية، ومنهم من يرى الحفاظ على الوضع القائم هو الخيار الأفضل بالنسبة "إسرائيل" فمحور اهتمام "إسرائيل" الذي يصب في المصلحة النهائية هو أمن الحدود مما دفعها لرسم خطوط عامة تجعل من بقاء نظام الأسد مصلحة استراتيجية، فهو نظام عربي حافظ على جبهة الجولان مستقرة طيلة عقود وهو عدو مريح بالنسبة لها.

ولكن مع بداية عام 2013 حصل تطور في الساحة السورية فتدخلت "إسرائيل" بشكل بسيط ونفذت عدة غارات جوية عدة لم ترق إلى مستوى حرب مع سوريا، نتيجة تخلخل سيطرة نظام الأسد على الحدود في الجولان، وبالرغم من إعلانها عدم التدخل في الحرب الأهلية السورية، إلا أنها لم تتقدم على ضرب نظام الأسد بشكل محدود لسببين هما: عدم تشجيعه على استخدام السلاح النووي، ولأن أية ضربة للنظام السوري ستعد ضربة لإيران التي تشجعه في ظل تجاهل واشنطن. وجاءت الهجمات الإسرائيلية على المواقع العسكرية السورية في أيار 2013 لتعبر عن علامات استفهام حول الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه سوريا. وموقفها من نظام الأسد، فالتدخل الإسرائيلي بعد فترة الحياد تهدف إلى تغيير قواعد اللعبة في سوريا. وبالرغم من أن هناك آراء مختلفة في "إسرائيل" عما إذا ما كان سقوط نظام الأسد في مصلحة "إسرائيل" أم لا، إلا أن هناك إجماعاً على نقاط محورية تخص المصلحة الإسرائيلية في الأحداث في سوريا:

-النظام السوري الحالي مريح جداً في كل ما يتعلق بالجولان، وهناك خشية من أن يؤدي انهياره لانهيار الحدود على جبهة الجولان.

-ليس "إسرائيل" تأثير في مجريات الأمور في سوريا لكن تداعياتها تؤثر فيها، ويدعو الرأي العام السائد في "إسرائيل" إلى التقليل من الكلام، وإلى تجنب التدخل إلا إذا كان هناك اجتياز لخطوط حمراء، وبالأخص نقل أسلحة متطورة وغير تقليدية إلى حزب الله.

-الأحداث تعد فرصة لخروج سوريا من التحالف مع إيران وحزب الله وهو مصلحة إسرائيلية عليا.

-قد تؤدي الأحداث إلى انتقال أسلحة كيميائية وبيولوجية وصواريخ أرض-أرض، وصواريخ مضادة للطائرات إلى مجموعات مسلحة معادية "إسرائيل" وفي مقدمتها المقاومة اللبنانية وحزب الله وهذا تطور كارثي بالنسبة "إسرائيل".

-أي نظام سوري جديد سيتخذ موقفاً معادياً "إسرائيل" لأنه سيكون في حاجة إلى شرعية داخلية والنظام الحالي إذا بقي سيكون في حاجة إلى شرعية دولية خارجية، وسيضطر إلى تغيير موقفه تجاه "إسرائيل".

الموقف العسكري والأمني من الصراع في سوريا 2011-2013

لم يقتصر الموقف السياسي بمتابعة الأحداث في سوريا، ولعب العسكريون دوراً كبيراً في تتبع الأحداث السورية وانعكاساتها على "إسرائيل". فقد أكد المسؤولون العسكريون على أن رحيل نظام الأسد يمكن أن يؤدي إلى انفراط عقد التحالف السوري الإيراني الداعم لحزب الله، فقال رئيس الموساد السابق مائيرداغان: "إسرائيل" ستكون في وضع أفضل لو تم خلع الرئيس بشار الأسد من السلطة، لأن ذلك سيمنع توفير المساعدات لحزب الله الذي يملك قدرات نارية أكثر من 90% من دول العالم، وسيضعف التأثير الإيراني وسيتعزز المعسكر السني

في الدولة والعالم العربي، وسيكون الوضع افضل "لإسرائيل" من الناحية الاستراتيجية، لكنه يقدر أن الأسد سيقاقل حتى النهاية، فلا بديل إما النصر و إما الموت" (القناة السابعة 2011/5/10).

وقال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بني غانتس: "أن هناك إمكانية حقيقية جداً أن يواجه الأسد النار نحننا للتخلص من الضغوط الداخلية". (هآرتس 2011/5/31). واستبعد "مردخاي" الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أن يخرج بشار الأسد منتصراً من المعركة على المعارضة بعد سفك دماء المئات من السوريين وقال: "أن هناك عنصراً جديداً في الشرق الأوسط اسمه الشارع وهو مهم جداً" (الرأي الكويتية 2011/9/14).

وأشار كل من يادلين واشكنازي إلى أن التغيير في سوريا يحمل الخير "لإسرائيل"، فالجنرال عاموس يادلين الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أوضح أن ما يجري في سوريا هو تغيير ايجابي استراتيجي "لإسرائيل" وأضاف، أنه طوال سنوات كثيرة أوصى رجال المؤسسة الأمنية والسياسية بصنع السلام مع سوريا، حتى في مقابل دفع ثمن باهظ هو هضبة الجولان. وكان التبرير هو إخراج سوريا من المحور الراديكالي (سورياو إيران)، وهذا الأمر قد بحث اليوم دون أن ندفع الثمن، وبالوسع بداية أن نتحدث عن الحاجة للسلام مع سوريا دون صلة بما يجري، لكن ثمة ضرورة تحدث وهي إيجابية" وقال: "في كل الأحوال لن تعود سوريا لتكون على ما كانت عليه حتى إذا بقي الأسد في الحكم". وقال رئيس الأركان السابق غابي اشكنازي عن الأحداث في سوريا: "أعتقد أن سوريا يمكن أن توفر فرصة لنا، وأنا بين من يظنون أنه بعد إزاحة الأسد لن تذهب أي حكومة سنية مع إيران وسوريا إلى الحدود البعيدة التي ذهب إليها بشار" (السفير بيروت 2012/1/27). وأعلن "إيلان مزارحي نائب رئيس جهاز الموساد السابق ورئيس المجلس الأمن القومي الإسرائيلي: "أن مصلحة "إسرائيل" تكمن في نهاية نظام بشار الأسد في سوريا، لان ذلك يعني انحسار نفوذ إيران في المنطقة وضعف حزب الله، وقال أيضاً: "إن أيام الرئيس السوري باتت معدودة وحذر من فترة طويلة من عدم الاستقرار، ستكون لها انعكاساتها الإقليمية في لبنان وسوريا والعراق (الرأي الكويتية 2012/1/1).

وترى الباحثة أن بعض المسؤولين العسكريين الإسرائيليين يفضلون رحيل نظام الأسد، لأن ذلك يؤدي إلى فرط عقد التحالف السوري الإيراني الداعم لحزب الله ويعدون ذلك خيراً "لإسرائيل". وهناك مسؤولون عسكريون يرون في سقوط نظام الأسد كارثة "لإسرائيل"، ومنهم عاموس جلعاد رئيس الهيئة الأمنية والسياسية في وزارة الأمن الإسرائيلي الذي حذر من سقوط النظام السوري، لان ذلك سيجترب عليه حدوث كارثة تقضي على "إسرائيل" نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا. (اذاعة الجيش 2011/11/17). وأعرب الجنرال يئير غولان قائد المنطقة الشمالية عن قلقه وتخوفه من انهيار نظام الأسد، لأنه سيؤدي إلى انتقال الأسلحة إلى منظمات مسلحة وفي مقدمتها حزب الله وقال: "إن الجيش سيضطر إلى تغيير الاستراتيجيات العسكرية بالنسبة إلى سوريا ولبنان والعلاقة بينهما، لأن هناك تحولات هائلة في سوريا والأحوال فيها تشبه أحوال ليبيا عشية إسقاط القذافي"، وأضاف "أن هناك إمكانية لصعود ما

اسماءه منظمات إرهابية سورية". (ديفيس نيوز 2011/12/9). وشاطره الرأي رئيس الموساد السابق "إفرايم هليفي" الذي رأى أن سقوط الأسد كارثة "إسرائيل". (موقع إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2011/12/12). وقال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" الجنرال "هارون زئيفي": "أن الرئيس السوري بشار الأسد يتأرجح على كرسيه ولكن التآرجح لم يصل إلى وضع يكون فيه قريباً من فقدان كرسيه". (القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، 2011/7/4).

وترى الباحثة أن من يفضل بقاء نظام بشار الأسد وهم يعرفون النظام جيداً، ويعيشون معه منذ عشرات السنين بنجاح وهدوء نسبي، وأن عبارات التعلق على نظام الأسد لم تتمكن من التواري خلف عبارات أخرى من قبل "إسرائيل" بأنها لا تتدخل في السياسة الداخلية لسوريا، لا مع المعارضة ولا مع النظام. والموقف الإسرائيلي العسكري والأمني تغير منذ العام 2012 بسبب ازدياد خشية النظام السوري ولأسباب سائلة الذكر فأصبحت هناك تصريحات عسكرية تدعو لإسقاط الأسد .

ودعا "عاموس يادلين" قائد الاستخبارات العسكرية في السابق إلى تدخل عسكري في سوريا لإسقاط الأسد الذي يقتل شعبه لأن إسقاط الأسد ليس مصلحة استراتيجية "إسرائيل" فقط بل مسؤولية أخلاقية تحتم على دولة "إسرائيل" أن تتدخل حتى وإن كان ذلك خارج الاجتماع الدولي. وأدان "آفيدختر" نائب رئيس المخابرات العامة السابق المجازر والأعمال الوحشية التي ارتكبتها النظام بحق السوريين قائلاً: "إنني أتألم من سكوت العالم عن هذه الجرائم البشعة التي تقوم بها قوات الأمن السورية ضد المواطنين الأبرياء، وتسائل أين الأمة العربية؟ أين الجامعة العربية؟ أين الملايين؟ أين الأمم المتحدة؟". (www.youtube.com.watch). من الواضح أن هذا الخطاب نوع من الدعاية الإعلامية لاثبات نوايا إسرائيل الحسنة والانسانية وتعاطفهم مع الشعب العربي وليس من المعقول ان يكون قلبهم مع الشعب العربي لهذه الدرجة، واتفق الجنرال ايتاي بارون مع بيريز بشأن نهاية سقوط الأسد وقال: "إن النظام السوري الحالي يقترب من نهايته، وأن الظاهرة البارزة في سورية الآن هي تلك الدولة اذ نرى أن الأسد يتنازل عن أقسام كبيرة من سوريا ويفضل جمع قواته". (الشرق الأوسط 2013/4/24). وفي آيار 2012 عدل كوخابي موقفه وقال: "أن "إسرائيل" كانت تعتقد بأن بقاء نظام الأسد يخدم مصالحها لكنها باتت اليوم تفضل زوال ذلك". وخالفهم الرأي العميد أخياط وفان وقائد ركن القوات الإسرائيلية في الشمال راني نوي الذي يعد أن نظام الأسد بالنسبة "إسرائيل" افضل من الثوار الذين لا يعرف احد ما الذي يختبئ خلفهم. (يديعوت احرنوت 2012/11/12). وتغير الموقف العسكري من النظام بعد بروز جبهتي النصر وداesh، عاموس جلعاد رئيس القسم السياسي والأمني في وزارة الدفاع في مقابلة له لموقع (وللا) العبري "ماذا سيحدث في سوريا بعد موت بشار الأسد، يجب عدم التطرق للموضوع الشخصي، نظام الأسد في هذه المرحلة، غير قادر على التغلب على خصومه، والمعارضة غير قادرة على التغلب على الأسد، وهم في حرب أهلية سوريا تفرق ويمكن أن تنهار في أية لحظة وهي ذاهبة في هذا الاتجاه، الواقع مقلق ومتغير وهناك

إمكانية أن يتم وضع أو حصر الطائفة العلوية في منطقة واحدة، والأطراف يتم توزيعهم في مناطق مختلفة، وهناك احتمالات سيئة لاتجاهات عدة، الخوف الرئيسي من أن الدولة السورية لن تحافظ على كيائها في حال غياب سلطة مركزية، سوف تنهار وتقسم لعدة أجزاء وهذا الأمر يحتوي على المخاطر". (موقع وللا الإخباري، 2013/4/2). والعقيد احتياط "جيورايلاند" رئيس المجلس الأمني سابقاً، قال في مقابلة لراديو بدون توقف: "أن إسرائيل" غير مجبرة على التدخل في سوريا وعدم اجبار الآخرين على التدخل" (راديو بدون توقف 2012/4/29). وأعرب شؤول شاي الذي عمل سابقاً ضابط إستخبارات في قيادة المنطقة الجنوبية، ورئيس قسم التاريخ في جيش الدفاع، عن قلقه من سقوط الأسد فقال: "أن هناك خطراً كان خلف سقوط نظام الأسد" وقال: "إسرائيل" تراقب بقلق ما يحدث في سوريا، وتفضل في هذه المرحلة عدم التدخل، خلف حدودها الشمالية "لإسرائيل" هناك مصلحة استراتيجية بإضعاف وكسر المحور الإيراني السوري حزب الله ولكن هناك عدم وضوح حول الموضوع الذي سيكون في سوريا بعد سقوط الأسد". (مركز الزيتونة، 2012، ص51).

الموقف العسكري من المعارضة السورية 2011-2013

عززت إمكانية صعود حركة الإخوان المسلمين الأصولية أو الجماعات الراديكالية إلى سدة الحكم مخاوف المسؤولين العسكريين الإسرائيليين، فقال مسؤول عسكري بارز نحن نعلم أن هناك ديكتاتوريات لكن رغم ذلك فإن الأوضاع كانت هادئة على الجانب الآخر، ومن الواضح أن السوريين يلعبون دوراً سلبياً في المنطقة. (الشرق الأوسط 2011/3/31). وكشف الجنرال "رفيف كوخابي" رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية النظرة الإسرائيلية الحقيقية تجاه ما يجري في سوريا في تصريح له فقال "أن الهدوء الذي ساد في الجولان طيلة عشرات السنين منذ حرب أكتوبر 1973، لم يعد مضموناً فالمعارك الدائرة في سوريا بين جيش النظام والمعارضة، وبدأ النظام يفقد سيطرته على مناطق كثيرة، منها منطقة الجولان، وهناك قوى من تنظيمات القاعدة والجهاد العالمي تستغل الوضع، وتصل إلى الجهة الشرقية من الجولان، والأمر يخلق تحديات جديدة أمام "إسرائيل" عليها أن تستعد لها جيداً وتكثف جهودها لمجابهتها. (معاريف 2011/7/9).

وترى الباحثة أن المواقف الإسرائيلية الأمنية والعسكرية تعبر عن خوف "إسرائيل" من القادم الجديد بعد سقوط بشار الأسد، وهناك قلق وخوف من كيفية التعامل معه، فحذرت من مخاطر الإسلاميين، لأن هدف الإخوان - باعتقادهم - هو إقامة إمبراطورية إسلامية تحيط "بإسرائيل" من كل جانب في الأردن وسوريا ومصر، مما يشكل تهديداً وخطراً لأمن "إسرائيل" فهذه الأحزاب الدينية معادية "لإسرائيل". وعارض المقدم احتياط جابي سيبوني رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي في معهد الدراسات السياسية والأمنية أي تدخل إسرائيلي لصالح المتمردين في سوريا (إسرائيل اليوم بتاريخ 2013/5/21). والعميد احتياط في قسم الاستخبارات سابقاً يوهنتانلهفي، يرى بحسب رأيه أن "إسرائيل" غير ملزمة بالتدخل فيما يحصل في سوريا لأن كلا الطرفين المتنازعين هناك يشكلون خطراً على "إسرائيل" بنفس الدرجة وحسب رأيه. إضعاف سورية وتقسيمها لعدة دويلات

صغيرة سوف يخدم مصالح "إسرائيل". (2003/7/15، موقع جيش الدفاع الإسرائيلي). واعتبر رئيس الطاقم السياسي بوزارة الدفاع الإسرائيلي عاموس جلعاد أن وصول الإخوان كارثة تقضي على "إسرائيل"، وقال أن تشكيل امبراطورية للإخوان يهدد "إسرائيل" بالخطر، وذلك لأن هذا تنظيم يسير وفقاً لأيدولوجية مقلقة تدعو إلى محو "إسرائيل" من الوجود. (إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2011). وقال الجنرال ايتاي بارون رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية: "أن الأحزاب الدينية هي الرابحة من التحولات التي شهدتها المنطقة، وأشار إلى أن الدين أصبح ذا ثقل في اتخاذ القرارات السياسية"، وقال: "أن المنطقة تشهد صعود معسكر الدول السنية واصفاً هذا المعسكر بأنه معاد "إسرائيل". (الشرق الأوسط، 2013/7/27). وفي عام 2013 تطرق المتحدثون الرسميون باسم المؤسسة العسكرية بشكل كبير لتدخل القوي والحركات الإسلامية المتطرفة مثل "جبهة النصرة" و"داعش" والخطر المنعكس منهم على أمن "إسرائيل". ونشر مركز الاستخبارات والأبحاث بعض المقالات لبعض أعضاء المؤسسة الأمنية حول تعاظم قوة منظمات إسلامية - على القاعدة من خلال الحرب الأهلية في سوريا، تواجدت بعض المنظمات الإرهابية المحسوبة على القاعدة بين المتمردين على النظام والذين يحاربون لأجل إسقاط نظام بشار الأسد والأبرز بين هذه المنظمات كانت "جبهة النصرة" التابعة لزعيم القاعدة أيمن الظواهري وإلى جانبها منظمة الدولة الإسلامية في الشام والعراق، والتابع لمنظمة القاعدة في العراق، إضافة إلى ذلك تعمل اليوم في سوريا منظمات سلفية جهادية، والتي لم تكن محسوبة على القاعدة، وحسب تقديراتنا فإن عناصر القاعدة، في سوريا يقدرون ما بين 6000-7000 شخص وهم في تزايد مستمر. (الشرق الأوسط 2013/11/14) وفي تشرين الثاني 2013 سيطر المتمردون على مخزن أسلحة فيه صواريخ مضادة للطيران في سوريا، ولقد أسهمت هذه العملية في تحسين قدرات المنظومة القتالية، وأصبح من الممكن أن تصل هذه الأسلحة لجبهات أخرى، لعمل المنظمات الإرهابية المحسوبة على الجهادية العالمية واستمرار سيطرة جبهة النصرة ومنظمات إرهابية أخرى على بعض القواعد والمنشآت الحيوية في سوريا، مثل معامل تكرير البترول، ومخازن السلاح، ومحطات توليد الطاقة، سيدعم هذه المنظمات. (الشرق الأوسط 2013/11/14). وتحذر "إسرائيل" من القوة الكامنة للإرهاب في سوريا، فأشارت إلى وجود محاربين شبان من قوميات مختلفة وعشرات المتطوعين من الدول العربية، لا تبشر بخير خصوصاً، أنها تشكل قوة كامنة للإرهاب في سوريا منذ أشهر عديدة، حيث تم تجميع الشباب المسلمين من كافة دول العالم في منظمة معينة، وتم اعدادهم مسبقاً للحرب، وهؤلاء لديهم خبرة قتالية، وانضموا للعمل من أجل هدف إسلامي مشترك كما حدث مسبقاً في العراق وأفغانستان، فهؤلاء يشكلون جسر للعمليات الجهادية في العالم وهو أمر خطير ولا يمكن تجاهله، وهنا قلق إسرائيلي من تحول سوريا إلى دولة دينية سلفية إسلامية في حال عدم تدخل الدول الغربية و"إسرائيل" لوقف هذا الوضع هناك. (شفاتسير، 2013).

الموقف العسكري من الأسلحة الكيماوية (2011-2013)

راقبت "إسرائيل" بمختلف أجهزتها العسكرية والاستخباراتية عن كثب الوضع القائم في سوريا، حيث يسود تخوفات كبيرة في "إسرائيل" من انتقال الأسلحة غير التقليدية إلى يد حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية "حزب الله"، وهذا يشكل خطراً على أمن "إسرائيل"، فقال أميرائشيل قائد شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي "القلق الإسرائيلي هو الأسلحة البيولوجية والكيماوية المكدسة إلى جانب القدرات الاستراتيجية التي مازالت تصل إلى سوريا ومعظمها من أوروبا الشرقية". وأضاف "أنا لا أعرف قبضة من التي ستستولي على الأسلحة السورية عادة سقوط الأسد، كما أن أحدا لا يدرك ماهية الأسلحة التي نقلت إلى حزب الله والتي ستنتقل؟ وحتى تلك التي ستبقى بيد الفصائل السورية". (عكاشة، 2013، ص 23). وأشار الرئيس السابق لجهاز الموساد الإسرائيلي افرايمهليفني إلى امتلاك سوريا قدرات صاروخية وصواريخ تحمل رؤوس كيماوية والسؤال من سيتحكم بهذه الأسلحة، وهو سؤال لا يقل أهمية عن كيفية سقوط النظام السوري ومن سيرثه". (التغيير في سوريا قد يكون في مصلحة "إسرائيل") (إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي، 2011/12/14). وأعرب الجنرال كوخابي عن قلقه من انهيار نظام الأسد لأنه سيترتب عليه انتقال سلاح متطور إلى حزب الله، الأمر الذي من شأنه أن يرفع نسبة نشوب الحرب القادمة على الجبهة اللبنانية بين حزب الله و"إسرائيل". (مركز الزيتونة، 2012). وأشارت مصادر استخباراتية أن الجبهة الشمالية مع لبنان تشهد توتراً خلال المرحلة القادمة، خاصة أن حزب الله يستمر في التسلح والتزود بالأسلحة وحزب الله كثف عملية نقل أسلحة كانت مخزنة في سوريا لحسابه منذ اندلاع الاضطرابات في سوريا، حيث يقوم بنقل الأسلحة وتوزيعها فوراً على قواته وليس وضعها في مستودعاته خوفاً من وقوع الأسلحة بأيدي المناهضين للعلاقة بين دمشق وحزب الله. (السفير، بيروت 2011/6/11).

وزاد القلق الإسرائيلي في مطلع 2012 من احتمال نقل أسلحة غير تقليدية إلى حزب الله ومنظمات إرهابية أخرى، وقالت مصادر أمنية: "إن سقوط الأسد بات قاب قوسين أو أدنى، وهناك تخوف من سقوط سيودي إلى انتقال أسلحة أيدولوجية وكيماوية، وصواريخ مضادة للطائرات إلى لبنان والتنظيمات الإرهابية. وأعرب ميشيل عن قلقه بقوله: "ليس السؤال، هل سيسقط نظام الأسد؟ إنما، متى؟ لافتاً إلى السؤال الأهم هو، ما الذي سيحدث في اليوم الذي يلي الأسد؟" (معاريف 2012/1/21). وحذر يستحاق بن يسرائيل رئيس المجلس القومي للأبحاث والتطوير، والذي كان يدير مشروع تطوير الوسائل القتالية والتكنولوجية في وزارة الدفاع، من الخطر الكامن "لإسرائيل" في حال تم نقل أسلحة كيماوية من سوريا لحزب الله، وقال: "الخط الأحمر لإسرائيل" هو وجود سلاح خطير يكسر قاعدة الردع ويوفر نوعاً من المساواة مع المنظمات الإرهابية". وقال أيضاً: "إن سوريا نقلت في الماضي صواريخ لحزب الله وأسلحة متطورة جداً، ولا يؤثر علينا أن يكون لسوريا مثل هذه الأسلحة، وسوريا لم تعبر عن غضبها من امتلاكنا أسلحة متطورة، وكل الدول مسموح لها أن تمتلك أسلحة، لكن ما نريده أن لا يتم نقل هذا السلاح لحزب الله، سوريا لم تطلق علينا رصاصة واحدة على مدار 40 عاماً، لكن حزب الله

أطلق علينا، وعلى "إسرائيل" فعل كل شيء لمنع وصول هذه الأسلحة والصواريخ لحزب الله". (بن إسرائيل، 2012). ويرى يتسحاق بن إسرائيل أن من حق سوريا امتلاك أسلحة متطورة كغيرها من البلدان، ولكن ما يقلق "إسرائيل" بنظره هو نقل الأسلحة إلى حزب الله وهي ألد أعداء "إسرائيل"، فسوريا حافظت على الهدوء، ولم تطلق رصاصة واحدة على "إسرائيل"، بينما حزب الله شن هجمات على "إسرائيل"، وحالة الحرب معه مازالت مفتوحة، وهذا يشير إلى تزايد قوة حزب الله العسكرية وبما تشكله من خطر على أمن "إسرائيل". وزاد القلق الإسرائيلي بشأن الأسلحة الكيماوية بعد بروز جبهة النصرة وداعش 2013، وسيطرتهم على مواقع تابعة للنظام ومخازن الأسلحة.

فقال الجنرال ايتاي بارون: "أن الأسد يستعمل في حربه ضد الثوار صواريخ أرضأرض ونرى أن روسيا تمدّه بأسلحة جوية متقدمة، مما يزيد من قدرته الجوية، وأضاف أيضاً أن الأسد يمتلك 1000 طن من المواد الكيماوية، وثمة أمران مقلقان فيما يتعلق بالسلح الكيماوي: الأول: هو أن دول العالم لم تتحرك بعد استخدام الأسلحة الكيماوية، والثاني: هو احتمال وصول هذه الأسلحة إلى أيّد غير مسؤولة إلى جهات تتصرف دون حسابات ربح أو خسارة". (الشرق الأوسط 2013/4/29).

وترى الباحثة أن "إسرائيل" هذا العام تحولت من التركيز على إمكانية وصول أسلحة كيماوية إلى حزب الله، ومجموعات مسلحة في سوريا، وهو موضوع مهم ويحظى باهتمام دولي ولا يمكن التقليل من خطورته، إلى التركيز على إمكانية نقل أسلحة غير تقليدية متطورة من سوريا إلى حزب الله، في لبنان ربما تتجج "إسرائيل" في ردع الأسد عن الاستمرار في نقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله، ولكن هذا الأمر غير مضمون، لأن الأسد سيستمر بعد فترة من زيادة تدفق الأسلحة إلى حزب الله، نتيجة لارتباطه القوي بإيران وحزب الله، وحاجته الماسة إليهما في نقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله وخاصة بعد كثرة الحديث عن حصول سوريا على صواريخ S300 الروسية.

خلاصة الموقف العسكري من الصراع في سوريا:

تابعت الاستخبارات العسكرية والأمنية عن كئب ما يجري في سوريا، وتحديثت عن استقرار النظام السوري في دمشق في بداية الأحداث، ولكن أكدت فيما بعد على أنه سيكون من الصعب على الرئيس السوري إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، فالأسد وحلفاءه سيكونون مشغولين جداً في قمع الاحتجاجات الداخلية، مما لا يشكل خطورة على "إسرائيل"، وهناك تناقضات بين جهات المنظومة الأمنية الاستخباراتية في "إسرائيل" خصوصاً الموساد وجهاز الاستخبارات. فالأجهزة الأمنية في "إسرائيل" منقسمة فيما بينها حول كيفية العمل تجاه سوريا، إحدى هذه الجهات تعتقد أنه يجب التركيز على الأسلحة النووية الإيرانية، ففي حال سقوط الأسد يعتبر كارثة

لمعسكر المقاومة التي تقوده إيران وحزب الله وسوريا، حيث أن سوريا تلعب دوراً مهماً في دعم حزب الله عسكرياً، فإيران وحزب الله يسيران في خطين متوازيين:

الأول: على المدى القصير وهو دعم وتقوية نظام الأسد لأجل بقائه في سوريا عبر دعمه مالياً وعسكرياً وإعلامياً.

والثاني: على المدى البعيد وهو الحفاظ على بقاء قوة الشيعة الدفاعية والهجومية في المنطقة، وتكوين جيش شيعي يمكن إيران وحزب الله من تقوية سيطرتهم على المناطق الشيعية، وجعلهم لاعباً رئيسياً ومهماً في الحلبة السورية بعد حكم بشار الأسد، فإذا ما تعرض النظام السوري لضربة قاسية، فسيسهل على "إسرائيل" معالجة المسألة السورية، والقضاء على السلاح النووي الإيراني في سوريا.

وهناك تقديرات جهات أمنية أخرى تركز اهتمامها على الحدود الإسرائيلية السورية، ولا تهتم للتهديدات الاستراتيجية الإيرانية، وحسب تقديرهم فإن سقوط الأسد سيعتريه عليه فوضى وتعاضم قوة المنظمات الإرهابية، ولا سيما "النصرة" و"داعش" التي سيكون لها نشاطات على الحدود الإسرائيلية السورية، وستوجه أسلحتها ضد "إسرائيل". وبالرغم من أن المؤسسة العسكرية تصرح بزوال النظام السوري، إلا أن هناك خشية من انهيار القوات الأمنية في الجولان وسيطرة مقاتلين من تنظيمات جهادية، وفي مقدمتها جبهة النصرة على مواقع قريبة من خط وقف إطلاق النار، الذي يشكل حدوداً بين "إسرائيل" وسوريا في الجولان. "إسرائيل": تفضل أن تستمر الأطراف داخل سوريا في قتال وإستنزاف قوة بعضها لوقت طويل دون تدخل، خاصة هناك تخوف في الجيش الإسرائيلي على مصير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي بحوزة سوريا، وعدم وجود ضمان بأن تبقى المنطقة الشمالية من الحدود معها هادئة في حال تغير الأمور، فهي تفضل النظام على البديل المجهول.

موقف المؤسسات الإسرائيلية غير الرسمية من الصراع في سوريا:

لاشك أن المشهد السوري بات أكثر تعقيداً، خاصة في ظل ارتباط دولي واضح في التعاطي مع الأحداث السورية وبالتالي باتت أكثر عرضة للابتزاز الدولي والاقليمي، هذا المشهد عكس آثاره على الموقف الإسرائيلي غير الرسمي، فنجد هناك تباين في المواقف غير الرسمية تجاه الصراع في سوريا، وتمثلت هذه المواقف بمواقف الأحزاب السياسية، والصحافة والإعلام، والرأي العام، وستتناول الباحثة كل موقف من هذه المواقف.

أولاً موقف الأحزاب السياسية:

عبرت الأحزاب اليمينية منذ بداية الصراع في سوريا عن مواقف صقرية هجومية ضد النظام، مواقف تم التعبير عنها عبر استخدام القوة العسكرية التي قامت بها "إسرائيل" ضد مخازن السلاح الثقيل، والصواريخ التابعة للنظام السوري، مقابل هذا فأحزاب الوسط واليسار اتخذوا منذ البداية مواقف حذرة أكثر حيادية، ولم يؤيدوا قيام "إسرائيل" بالتدخل العسكري في سوريا.

أ-موقف أحزاب اليمين (الليكود، إسرائيل بيتنا):

تم التعبير عنها في تصريحات الناطقين الرسميين بإسم الحكومة وبعض المتحدثين الآخرين في اليمين، مثل موشيه أرنسن وزير الدفاع في حكومة بيغن 1988، وعضو كبير في قيادة حزب الليكود، كتب مقالاً تحت عنوان "الفوضى تحارب الشر"، وضح فيه موقفه من معارضة تدخل "إسرائيل" لصالح المتمردين في سوريا، وأشار إلى أن الحقيقة المرتبطة حول ما يحدث في سوريا أن كلا الطرفين هم تابعون لعسكريي أو لقوى الظلام، الأسد وجنوده أثبتوا قسوتهم على مدار السنوات، وهم جزائرون، والنظام السوري جزء من محور الشر مع حزب الله وإيران. وبالمقابل المتمردون مرتبطون بالقاعدة وتنظيمات إسلامية أخرى متطرفة معادية "لإسرائيل" ويسعون لإبادة "إسرائيل" والحضارة الغربية، "إسرائيل" يجب ألا تتدخل في ظل هذا الوضع، وببقي الأمل أن يتم استنزاف قوة الطرفين ويتركوا سلاحهم، وعلى "إسرائيل" فقط وضع استعداد للدفاع عن حدودها وتطوير قدراتها العسكرية (موشيه أرنسن، مقال الفوضى تحارب الشر، صحيفة هآرتس 2013/9/3). وشاركه في الرأي "أوري هنتر" أحد الناطقين باسم المستوطنين في الجولان، عندما عارض أي تدخل إسرائيلي لصالح المتمردين لإسقاط النظام السوري، وقال: "إن الحرب الأهلية في سوريا لا يجد حلفاء "لإسرائيل" وعليها عدم التدخل، لأن أي تدخل سوف يسبب الأذى لها. ويجب القيام بأعمال محدودة لمنع وصول السلاح الاستراتيجي لأيدي المنظمات الإرهابية" كما أشار إلى أنه لا مصلحة "لإسرائيل" في الحرب الأهلية الدائرة في سوريا. ("إسرائيل" اليوم 2013/3/28)

ب-أحزاب اليسار:

أقوال المتحدثين بإسم حزب العمل وميرتس كانت منذ البداية تعبر عن رفضها لأي تدخل إسرائيلي في الصراع الداخلي السوري، وقال "عمر بارليف" مندوب حزب العمل في اللجنة الخارجية والأمن في الكنيست في إحدى النقاشات التي دارت حول الحرب الأهلية السورية: "أنه رغم الأحداث الدائرة في سورية إلا أن هناك إجماعاً في الكنيست منع "إسرائيل" من التدخل في هذه الحرب الأهلية وأي تدخل إسرائيلي لصالح هذا الطرف أوذاك، سيؤدي إلى أضرار كبيرة وكثيرة في الحاضر والمستقبل، وسيضر كذلك الطرف المدعوم"، (مجلة الحزب بتاريخ 2013/11/20). وأكد على الموقف نفسه "أوري كيدز" الناطق بإسم العمل عندما قال: "إن الحرب في سوريا تدور بين النظام السوري المستبد الذي لا يرحم وبين معارضين جزء كبير منهم من منظمات إرهابية جهادية متطرفة تشكل خطراً على "إسرائيل" بشكل ليس أقل من الأسد المجنون. (مجلة الحزب 2013/5/5).

وترى الباحثة أن "إسرائيل" هي بنت الشيطان بالنسبة للعالم العربي كله، وتخشى "إسرائيل" على نفسها من تأييد أي طرف من أطراف الصراع في سوريا، لأنها ستؤلب الطرف الآخر ضدها، واحتمال شن هجوم عليه أو أي تأييد كلامي سيكون قاتلاً.

ت-أحزاب الوسط:

موقف حزب كاديما "حزب الوسط" في 10 حزيران 2012، انضم رئيس حزب كاديما النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية إلى إدانة النظام السوري، وإلى الإشارة إلى مشاركة إيران وحزب الله في المجازر التي يرتكبها النظام السوري، ودعا الدول الكبرى إلى عدم الاكتفاء بكلمات الاستنكار، وإنما التدخل بالطرق التي تراها الدول الكبرى ملائمة ضد النظام السوري، (خوري، هآرتس 2012/6/10).

ث-موقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي (حزب مكّي):

في الجلسة الرابعة عشر للجنة المركزية لحزب مكّي التي انعقدت في بداية 2011، كررت قيادة الحزب موقفها الصارم في استنكار القتل والدمار والخراب والقتل الجماعي الحاصل في سوريا، وأكدت على أن المطالب الشعبية السورية بالحرية الديمقراطية هي مطالب شرعية وعادلة، كما عارضت اللجنة المركزية أي تدخل اجنبي بالشأن السوري والارتباط بالامبريالية، وفي الجلسة السادسة عشر للجنة التي عقدت في تشرين الثاني 2012 حذرت من أي تدخل عسكري في سوريا، لأنه سيؤدي إلى نتائج وخيمة مباشرة وغير مباشرة واستتكرت اللجنة موقف جامعة الدول العربية وتركيا التي أرادت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وحلف والناتو و"إسرائيل" لأجل إسقاط النظام السوري، ووضع سوريا تحت تصرف الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أكدت على ضرورة وقف حمام الدم في سوريا، ووقف استخدام القوة العسكرية في علاج المسائل الداخلية، وعلى النظام السوري فتح حوار مع المعارضة وعدم السماح لأي تدخل أجنبي. (أوفي أدنيس، 2013). أكدت على موقف الحزب الشيوعي منصور دهامشة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي أكد بدوره على أن ما يجري في سوريا هو مؤامرة تحاك ضد محور المقاومة، ولكنها لم تنجح لأن غالبية الشعب السوري غير راضٍ ويرفض هذه المؤامرة، وأوضح دهامشة أن المؤامرة مدعومة من قطر والسعودية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم الثوار بالسلاح والأموال، وأكد على دعمه للشعب السوري واختيار قيادته وتغيير نظامه دون تدخل أجنبي. (مقابلة مع منصور دهامشة). وشاركه الرأي محمد نفاع أمين عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وقال: "أن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة وهناك تبقى العناصر في المعارضة عملاء للامبريالية العالمية والعربية، وهناك مؤامرة ضد إيران وسوريا، وحركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وحركات المقاومة الشيعية في العراق، والمعارضين في أفغانستان، وأضاف أن أهم معيار للإنسانية والوطنية للشعوب، هو حجم معارضتهم للامبريالية الأمريكية والصهيونية وإفشال مؤامرتهم الإجرامية. وأكد على المطالب السورية العادلة، ولكن دون تدخل أجنبي، وقال: "إن إسرائيل تلعب على الوتر الطائفي مسلم، مسيحي، مسلم، درزي. (مقابلة مع محمد نفاع). وترى الباحثة أن هناك إجماعاً داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي - في مواقفهم تجاه الأحداث في سوريا، فهم يدعمون المطالب الشرعية بالحرية والديمقراطية ولكن دون تدخل أجنبي، ويرى الحزب أن ما يحدث في سوريا مؤامرة أمريكية عربية عميلة ممثلة في قطر وتركيا والسعودية، التي تهدف لإسقاط النظام وتحقيق

الأهداف الإمبريالية في المنطقة. وتخلص الباحثة إلى القول أن الشعوب لن تنسى سياسة أمريكا وحلف الناتو في العراق بسبب موت مليون ونصف عراقي خلال سنوات الاحتلال الأمريكي المستبد، والتدخل الأمريكي تسبب في حمام الدم في أفغانستان وليبيا، وزرعت الدمار في السودان والصومال وموريتانيا ويوغسلافيا، والمعارضة التي تعتمد على هذه القوى تعمل ضد شعوبها والإمبريالية التي تدعم السلطات الديكتاتورية القمعية في الشرق الأوسط هي الإمبريالية التي تسعى لإسقاط النظام ليس بسبب القمع بل لتجعل من سوريا إحدى الدول التي تعتمد عليه في الشرق الأوسط.

ج-موقف الأحزاب العربية:

لم يكن موقف الأحزاب العربية داخل "إسرائيل" غائباً عما يجري في سوريا، بل تابعت الأحزاب العربية ما يدور في سوريا عن كثب، وعبرت عن موقفها بكل صراحة، فمعظم الأحزاب العربية داخل "إسرائيل" تدعم النظام السوري على عكس الأحزاب الإسرائيلية السابقة، فقال عبد عنتاوي عضو مكتب لجنة المتابعة العربية العليا: "أن كل ما يدور من حولنا إقليمياً يؤثر علينا مباشرة، سوريا دولة محورية في المنطقة هي نظام ممانع احتوى المعارضة بكل مراحلها، رغم أننا نتحدث اليوم عن أحداث خطيرة جداً تحمل دلالات إقليمية، وليس حراكاً شعبياً وطنياً وما يحدث في سوريا التي دعمت فلسطين شعباً ودولة واحتضنت المقاومة الفلسطينية هو مؤامرة كبيرة عليها (مقابلة مع عبد عنتاوي). وخالفه الرأي الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي "عوض عبد الفتاح" الذي قال: "إن الأمة العربية تعيش بداية حقيقية للتخلص من الاستبداد والديكتاتورية، الذي أعاد إنتهاجها من التأخر الحضاري ومن التبعية الأجنبية للاستعمار، وأشاد بموقف الثوار ضد النظام السوري المستبد. (مقابلة مع عوض عبد الفتاح).

وترى الباحثة بما أنه حزب قومي ديمقراطي فمن الطبيعي أن يقف إلى جانب الثورة، فهو مع توجهات القومية الديمقراطية. وأكد "سعيد نفاع" - عضو التجمع الوطني الديمقراطي وعضو كنيسة سابق - على "أن أي حكم يصل إلى سدة الحكم في سوريا هو مصلحة استراتيجية "لإسرائيل"، وأن "إسرائيل" رغم دعمها للمجموعات الإسلامية "كجبهة النصرة"، إلا أنها لا يمكن أن تطمئن لها، ولكن هذه المجموعات تشكل أدوات في يدها لمواجهة النظام السوري، وفي حين تستنفذ هذه القوى مهامها ستركها لمصيرها كما تركت سابقاً حلفائها في جنوب لبنان وإذا اقتضى الأمر قد تضربها كذلك.

وأكد "رجا اغباريه" عضو المكتب السياسي لحركة أبناء البلد على "أن ما يحدث في سوريا حرب كونية إمبريالية، واتضح أنها مؤامرة أمريكية أوروبية عربية تركية تجميلية، تفضل صمود الجيش العربي السوري أمام العدوان الدنس لهذا المعسكر وأدامته أمد الحرب، كما يرى اغباريه أن السبب الجذري لهذه الحرب الكونية على سوريا هو موقف النظام الذي يمثل حجر الزاوية في معسكر المقاومة العربية الإسلامية الفلسطينية ضد

الإستعمار ضد "إسرائيل"، وأضاف: "أما مسألة الصبح والخطأ في مسألة تقييم أسباب الصراع في سوريا خاصةً بالأقطار العربية عامة هو مكان وقوفك من أطراف الصراع أو الحرب الكونية الدائرة، فإما أن تكون في الجانب الإمبريالي وهذا يصدق به القول موقف حق يراد به باطل، أو تقف ضد الاستعمار وأعوانه وتتنصر عليهم" وأضاف: "كل ما يجري في الدول العربية يهدف إلى إعادة صياغة شرق أوسط جديد ينسجم مع الاستعمار وينحاز إلى "إسرائيل" (مقابلة مع رجا اغبارية). وترى الباحثة أن هناك شبه إجماع من الأحزاب العربية على دعم النظام السوري وأن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة تحاك خيوطها من الخارج، لتفتت سوريا ورسم شرق أوسط جديد.

ثانياً: موقف الصحافة والإعلام الإسرائيلي:

تناولت الصحف الإسرائيلية الشأن السوري وخاصة مواقف مسؤولين سياسيين وأمنيين وعسكريين تجاه الأحداث في سوريا.

أ- صحيفة هآرتس: نقلت صحيفة هآرتس تصريحات لكوخافي الذي غير موقفه، وقال: "أن "إسرائيل" كانت تعتقد بأن بقاء نظام الأسد يخدم مصلحتها، ولكنها باتت اليوم تفضل زوال ذلك النظام". (كوخافي هآرتس، ايار، 2012). وافتتحت صحيفة هآرتس عنوانها في 2012/3/4، "يجب وضع حد للأسد" وهاجمت فيه كل من الصين وروسيا لاستعمالها حق النقض (الفيتو). (هآرتس 2012/3/4). وقال المحرر السياسي لجريدة هآرتس الون بن: "إن سقوط الأسد من الحكم سيبقى في حالة انعدام اليقين" ويتساءل من سيتحكم بصواريخ سكاد السورية ذات الرؤوس المتفجرة الكيماوية؟ من سيقود الجيش في جبهة الجولان؟ هل خلفاء الأسد سيكونون أكثر انفتاحاً تجاه الغرب و"إسرائيل"؟ أم العكس؟ أو إذا فشلت الثورة وبقي الأسد على كرسيه، فهل سيحاول استئناف المسيرة السلمية والحصول على هضبة الجولان كبوصلة لتأمين بقائه؟" (هآرتس 2011/5/23). وعبرت صحيفة هآرتس منذ البداية عن معارضتها الشديدة لأي تدخل إسرائيلي لصالح أحد أطراف الصراع الدائر في سوريا، من جهته حذر عاموس هرتسيل المحلل العسكري لصحيفة هآرتس الحكومة في إحدى مقالاته من القيام بأي تدخل في هذا الصراع وكتب: "إسرائيل" موجودة على حدود حساسة جداً وعليها أن تحاول الحفاظ على الخطوط الحمراء التي وضعتها لنفسها دون أن تلعب دوراً في جعل هذا الصراع السوري صراعاً ضدها، وعليها أن تكون لنفسها صورة حذرة جداً حيث كانت حكومة نتنياهو ووزير الدفاع "يهود براك" الذين عبروا من خلال الإعلام في الخارج إنهم سيستخدمون سلاح الجو الإسرائيلي، لمهاجمة القواقل التي ستنقل الصواريخ من سوريا إلى حزب الله، وحتى بعد وجود وزير دفاع جديد في حكومة نتنياهو موشيه يعلون، استمرت السياسة قائمة وعلى "إسرائيل" التصرف بحكمة في حدودها الشمالية حتى لا تتجر لهذه الحرب السورية" (هآرتس 2013/3/12). وتناولت صحيفة هآرتس العمليات الهجومية التي نفذتها "إسرائيل" ضد سوريا، وأشارت إلى أن الهجمات في العمق السوري لا تكن بارزة في ظل هذا الاتساع الجغرافي، لذلك لن يكون لها مكانة مركزية مقارنة مع

الأحداث الأخرى. "إسرائيل" غير قادرة على مهاجمة دولة مستقلة لكنها تسمح لنفسها بمهاجمة بعض الأهداف داخل سوريا فقط، في حالة الرد، و"إسرائيل" ليس لديها مصلحة أن تورط نفسها في الحرب الأهلية السورية، وعلى "إسرائيل" أن تعمل بمنطق وتبتعد عن الاستفزازات التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع لحالة حرب (هآرتس 2013/9/17).

وترى الباحثة أن صحيفة هآرتس تابعت كل ما يجري على الساحة السورية من قضية النظام والأسلحة والمعارضة والعمليات التي نفذتها "إسرائيل" داخل سوريا، وطالبت الصحيفة بضرورة عدم التدخل الإسرائيلي في الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، لأن ذلك سيحول المنطقة إلى ساحة حرب في غنى عنها.

ب- صحيفة معاريف: صحيفة يمينية تعبر عن مواقف اليمين، نقلت صحيفة معاريف تصريحات مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، يعبرون عن قلقهم من انهيار قوات الأمم المتحدة في هضبة الجولان، ومغادرتها لهذه المنطقة على ضوء مطالبة بريطانيا وفرنسا تسليح الثورة في سوريا، وعزز هذا الموقف الإسرائيلي تحذير نائب المستشار النمساوي ووزير الخارجية ميخائيل شيندلر خلال لقائه نتنياهو في القوى من أنه في حالة البدء بتسليح الثوار السوريين، فإن النمسا ستسحب جنودها العاملين في صفوف قوات الأمم المتحدة العاملين في الجولان. (معاريف 2013/11/12) (*)، والمحلل في صحيفة معاريف غانيت كوهين، طلب من "إسرائيل" أن لا تفرح لسقوط نظام الأسد لأن البديل سيكون تولي الإخوان المسلمين الحكم، فهم يتمتعون بشعبية واسعة، وكان لهم دور كبير في تحريك الشارع في التظاهرات من أجل إسقاط النظام السوري بقيادة الأسد، وهذا ما أعلنه "علي بيانوني" المرشد العام للإخوان المسلمين. (صحيفة معاريف 2011/3/28)

وأشار "بن دافيد" أحد الصحافيين في صحيفة معاريف إلى المخاطر الكامنة وراء محور الشر طهران - دمشق - حزب الله، وبعد صعود قوة المنظمات الإسلامية في سوريا، عبر عن مواقفه من الأطراف المتنازعة في سوريا، وقال: "لا أحد يعلم ما هو حجم القوة الحقيقية عند المعارضة السورية والواضح أن العناصر الإسلامية قوة كبيرة ربما 20% منهم هذه وربما 40% منهم وربما أكثر من ذلك، وهذا غير مهم، وفي حال انتصارهم سيترتب علينا أن نعرف حجم القوة الحقيقية لهذه المنظمات الجهادية داخل المعارضة، وأشار إلى أن نظام الأسد هو تهديد حقيقي، ولقد قام بجرائم حرب، ويتم دعمه عن طريق إيران وحزب الله، لكن من الواضح أنه ليس الأسوأ، وذلك لأنه في الشرق الأوسط - يكون البديل هو الأسوأ، هكذا نحن نشأت لمبارك، وربما بعد عدة أشهر يشترك السوريون للأسد كذلك "إسرائيل"، وأمريكا والغرب. (معاريف 2013/4/28).

وقال "إيساف بيدادور" مراسل صحيفة معاريف وموقع NRG الإخباري "نحن - الإعلاميين - نعلم أن الخطورة التي تشكلها داعش إلى جانب الحركات الإرهابية الأخرى، بقرب اشتباكها من الحدود السورية - الإسرائيلية على عكس المجتمع الإسرائيلي الذي لا يشعر بتلك الخطورة" وقال: "أيضاً إن النظرة الإعلامية

للأوضاع السورية ما بين العامين (2011-2013) لم تتغير"، وأضاف: "أن الموقف الإعلامي لم يحدد أي من الطرفين الحركة الإرهابية، وداعش ا

زاء النظام بأنهم الأفضل بالنسبة للامن الإسرائيلي. ونشر موقع NRG التابع لصحيفة معاريف في 2012 أخباراً تحت عنوان "نشطاء القاعدة أصبحوا قوة مهيمنة في المعارك ضد النظام ويريدون إقامة دولة دينية إسلامية وبين المتمردين هناك قتلة ولكن ليس كلهم. (معاريف 2012/7/31).

ت-صحيفة يديعوت أحرنت: قال "روني شكيد" محرر الشؤون العربية في صحيفة يديعوت أحرنت: "على "إسرائيل" أن تقف إلى جانب النظام السوري، لأن جبهة النصرة ستسبب مشاكل لأمن "إسرائيل" في المستقبل، ويمكن أن تؤدي إلى بليلة "إسرائيل" وقال: أيضاً، "إن "إسرائيل" لم يعد لها هدف في الحرب الداخلية السورية، الهدف الإسرائيلي هو عدم وصول أسلحة من سوريا لحزب الله"، (مقابلة مع روني شكيد). وقال محرر الشؤون العربية "سعيد سميدار بيري" في صحيفة يديعوت أحرنت: "إذا كنت حاكماً عربياً ترغب في النهوض صباحاً دون مفاجات فأنت ملزم بأن تحرص على نفسك. والمحطة الأمريكية القادمة باتت محدودة، بإسقاط بشار الأسد في سوريا بعد انتهاء كابوس ليبيا". (يديعوت أحرنت 2011/3/21)، تغطية الوضع السوري على الموقع الإخباري الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنت ynet تشير إلى تغيير في مواقف الصحيفة هي الأكبر شعبية حيث كانت آراؤها في بداية الأحداث سنة (2011-2012) غير آرائها الآن، فلقد كانت معظم العناوين والمقالات في بداية الأحداث في سوريا مؤيدة للتمرد ضد شعبه، هكذا على سبيل المثال كتب في ديسمبر 2011 في مقالة بعنوان "الضحايا التي تسقط تؤدي إلى سقوط ضحايا أكثر لكن رئيس سوريا يحرص على عدم نشر النتائج لهذه الأحداث.

الهدف الرئيسي هو وقف القتل والإطاحة بالأسد "وأشادت المقالة" انه تم قتل حوالي 40000 شخص في سوريا منذ بداية الأحداث العنيفة الحاصلة في سوريا، وهذا وفق شهادات مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. واليوم قتل 18 شخصاً آخرون في مواجهة بين قوات النظام وبين المتمردين، والأسد يحارب المظاهرات الشعبية بطريقة عنيفة جداً، "مقابل هذا معظم المقالات والعناوين منذ العام 2013 تتطرق بشكل أكبر لنمو وتصاعد قوة المنظمات الإسلامية والأحداث التي تقوم بها منظمة "داعش"، ولا يوجد في هذه المقالات والعناوين الجديدة ذكر لعمليات القمع التي يقوم بها النظام السوري على المستوى العسكري.

ث- صحيفة "إسرائيل" اليوم: يوراف ليمور المحلل العسكري لصحيفة "إسرائيل" اليوم - "الصحيفة اليمينية المتطرفة المحسوبة على نتنياهو- يحذر من تطور الأمور في الحدود الشمالية "إسرائيل" بعد سقوط بشار الأسد ويقول: "بالنسبة "إسرائيل" التحدي الأكبر هو استمرار بقائها خارج هذه اللعبة فهناك خطر كبير، لو أن سوريا أصبحت مضغوطة سوف توجه نيرانها إلينا، لأجل تعقيد الموقف وتصدير الأزمة وتوحيد العالم

العربي ضدنا، لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق قوي بين القدس وواشنطن، لضمان أن قيام أمريكا بالدفاع عن "إسرائيل" في الحلبة السورية، ورغم رغبتنا في تدخل أمريكا في إسقاط الأسد ، علينا أن نעدها بأننا (مع أمريكا وأوروبا والغرب) وإعداد سيناريوهات واستعدادات لليوم التالي والوضع في مصر والتسلل في سيناء وسوريا ما بعد الأسد، كل هذه الأمور تحتاج إلى إعادة الحسابات قبل أن تسخن جبهة الحدود الشمالية. ("إسرائيل" هيوم 2013/6/8).

ج-موقف الإذاعة: وتناولت الإذاعات موضوع الأحداث في سوريا حيث قال "ارنون غروس" مدير إذاعة صوت: "'إسرائيل"، إن "إسرائيل" تقف بمنأى عما يدور في سوريا، وتتخذ أسباب الحيطة والحذر من أي طارئ على حدودها مع سوريا، فهي تقف ازاء هذا الوضع دون أن يكون لها دور يذكر، فهي من جهة لا تريد النصر للنظام السوري، لأن ذلك سيؤدي إلى تقوية إيران وحزب الله، ولا تريد تفكيك الدولة السورية فتتحول الأراضي السورية إلى مرتع للمنظمات المسلحة على حدودها بل تخشى امتداد حالة الفوضى إلى الأردن بما ينعكس سلباً على الأمن الإسرائيلي.

ثالثاً: موقف الرأي العام:

من الصعب قياس موقف الرأي العام حول ما يحدث في الصراع الدائر في سوريا، بسبب كثرة الآراء، وغياب أدواته، ووسائل الإعلام تغطي أو تهتم بذلك الانطباع العام، هو أن موقف الرأي العام في هذه القضية يتم صياغته عبر الناطقين باسم الحكومة، عبر التلفاز ووسائل الإعلام المختلفة، وكذلك فإن الاختلافات في الرأي العام حول هذه القضية انعكاس للخلافات الحزبية بين اليمين واليسار، أو أنها انعكاس لرأي المؤسسات والمنظمات السياسية تماماً كما هو الحال في أي مجتمع مدني، ولقد اخترت الباحثة في هذا السياق مقالاً نُشر على موقع "المركز التكنولوجي التعليمي" بداية 2012 تحت عنوان "الاحتجاج المتزايد في سوريا، وعزلة الأسد في العالم"، وكتاب هذا المقال هما إيلي شني ومريم درموني وهما من التربويين العاملين في هذا المركز وهذا ما كتب: "قمع الاحتجاجات الشعبية في سوريا يتزايد، (وحسب معطيات مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة فإن عدد القتلى أكثر من 6000 شخص، ولا يوجد حتى الآن أي انتقاد لنظام الأسد على هذه الأعمال). الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض الدول العربية استتروا انتهاكات حقوق الانسان في سوريا، في كانون الثاني 2011 بدأت في سورية موجة احتجاجات أصبحت بسرعة مواجهات شعبية استمرت لمدة 11 شهراً. هذه الاحتجاجات يعدها البعض أنها جزء من التمرد الحاصل في الدول العربية، والموجهة ضد السلطة أو النظام السوري بشار الأسد والمحتجون يحتجون على البطالة العالية في الدولة وفساد السلطات والجيش والمساس بحقوق الانسان، وهذه الاحتجاجات انتشرت بسرعة في دولة تمنع التجمع والتعبير وكافة الحقوق السياسية والمدنية

المتظاهرون نشروا في سوريا والعالم صوراً ونداءات للمشاركة في هذه الاحتجاجات وفقط في الفيس بوك هناك أكثر من 318.000 مؤيد للانقلاب. ردود فعل السلطات السورية صعبة وعنيفة، منذ اليوم الأول للاحتجاجات (وحسب تقديرات الأمم المتحدة قتل حتى الآن 40000 شخص في سوريا خلال المظاهرات)، إلى جانب ذلك منعت السلطات وصول الطعام والغذاء والمياه والكهرباء إلى المدن التي خرجت منها المظاهرات، لكن الاحتجاجات لم تتوقف، ومنذ الأشهر الأولى كانت هناك تقارير تشير إلى انسحاب جنود من الجيش وانضمامهم للمتظاهرين، وهو دخول الجنود المسلحين إلى جانب المدنيين زاد من حدة الأحداث في سوريا، وأصبح نظام الأسد معزولاً دولياً، خصوصاً عندما ينظم كل يوم قيادات ودول إلى جانب الذين ينتقدون تصرفاته. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية طالب الأسد بالتوقف عن المذبحة، وتمكين الناس من الاحتجاج العادل لأجل الديمقراطية. (WWW.CITZENSHIP.CET.IL)

مؤشر آخر يمكن أن يكون استطلاع للرأي العام تم أجرأه في أغسطس 2013 حول إمكانية حصول هجمات أمريكية ضد سوريا، وهذا الاستطلاع يمكن أن يوضح لنا موقف الجمهور الإسرائيلي، وحسب معطيات الاستطلاع حول هجوم سوري على "إسرائيل" فإن الجمهور الإسرائيلي مقسم حول مسألة قيام سوريا بتنفيذ تهديداتها وضرب "إسرائيل" لأنها حليف لأمريكا والذين سيقدمون مع حلفائهم بضرب سوريا إذا قامت فعلاً باستخدام السلاح الكيماوي ضد "إسرائيل".

نسبة 46% يعتقد أن تهديدات سوريا جدية. ونسبة 41.5% يعتقد أن سوريا لن تقوم بتنفيذ تهديداتها، ولن تقوم بمهاجمة "إسرائيل" اختلاف أكثر كان موجوداً في الأرقام والمعطيات حول إمكانية تأثير الضربات السورية ضد "إسرائيل"، على سوريا نفسها إذا قامت بتنفيذها من قبل الولايات المتحدة كلاعب مركزي في الشرق الأوسط، معظم الجمهور اليهودي (بنسبة 54%) يقدرون أنه في حال ضرب الولايات المتحدة الأمريكية لسوريا ستقوي مكانتها في الشرق الأوسط، وفقط نسبة 14% يعتقدون أن مكانتها ستضعف، وخمسهم بنسبة 21% يعتقدون أن إمكانية الولايات المتحدة لن تتغير أبداً لا سلباً ولا إيجاباً، والبقية لا يعرفون.

الآراء في المجتمع العربي داخل "إسرائيل" لديه نسب ليست بعيدة عن الجمهور اليهودي، حيث يعتقد أن (47%) أن سوريا لن تنفذ تهديداتها، ولن تضرب "إسرائيل" وبنسبة أقل من 40% يقدرون أنها سوف تنفذ تهديداتها. ويتضح من هذا الاستطلاع أن غالبية الجمهور يدعم ويؤيد ضرب الأمريكيين سوريا، بأي ثمن حتى لو كلف ذلك قيام سوريا بضرب "إسرائيل" كردة فعل على التدخل الأمريكي، معظم الجمهور منقسم بآرائه وفق تبعيته الحزبية ما بين اليمين واليسار في "إسرائيل". (اديب، 2013، ص2).

وخلاصة القول أن: الساحة السياسية والأمنية والعسكرية والقوى الحزبية، والإعلامية في "إسرائيل"، انشغلت فيما يدور في سوريا من أحداث داخلية، وحاولت استشراف تداعياتها واسقاطاتها على البنية الاستراتيجية

"إسرائيل"، وبدا الأمر لكل متابع للشأن الإسرائيلي كما لو أن ما يحصل في دمشق ودرعا واللاذقية، إنما يعد شأناً إسرائيلياً بإمتياز، نظراً لأن سوريا دولة مجاورة "إسرائيل" ومازالت في حرب معها، وتمتلك أسلحة تقليدية وغير تقليدية قادرة على ضرب "إسرائيل".

ومن الواضح أن هناك استقطاباً واضحاً بين القوى الإسرائيلية المختلفة إزاء تقييم المصلحة الإسرائيلية في بقاء نظام الأسد أو سقوطه، ولم يبرز هذا الاستقطاب بناء على خلفية أيديولوجية أو حزبية، بل على أسس موضوعية تبرز المصالح الإسرائيلية العليا في بقاء النظام أو سقوطه، ولو على سبيل المثال لا الحصر "مواقف وزراء الحكومة من القضية، لوجدنا أن كلاً من وزير الدفاع أيهود باراك الذي يمثل تيار الوسط، ووزير التعليم جدعون ساجر، ووزير الاستخبارات دان مريدور، اللذان ينتميان لحزب الليكود اليميني يرون مصلحة إسرائيل في بقاء الأسد، ويرون الحفاظ على الوضع القائم هو الخيار الأفضل لن ذلك سيدفع النظام السوري إلى الانشغال بالشؤون الداخلية بعيداً عن حلفائه إيران وحزب الله ولأن الأسد يعرف حدود قوته ولا يغامر باشغال الحرب مع "إسرائيل"، بما يحافظ على الهدوء على الحدود الشمالية، وما يريك "إسرائيل" هوالبدال المجهول الذي قد ينشأ في سوريا، فقد تنشأ فوضى خطيرة أمنية، وقد تصل إلى سدة الحكم قوى إسلامية راديكالية شديدة العداء "إسرائيل" تحاول استعادة جبهة الجولان وخاصة بعد وصول بعض الأسلحة المتطورة مثل صواريخ مضادة للطيران وصواريخ أرض أرض بعيدة المدى لحزب الله، ومنظمات إرهابية أخرى، فقد تصبح جبهة الجولان حلبة صراع بين "إسرائيل" والمنظمات الإرهابية. فالرئيس السوري في ظل التقديرات الإسرائيلية في خطر، لأن قبول ما وصفته ب"الدومينو" بدأ يضرب النظام بقوة بعد أن كسر الشعب حاجز الخوف، وخرج الناس إلى الشوارع، وأضرمو النار في مباني المؤسسات الرسمية، فهناك خشية من سقوط النظام نتيجة استمرار تصاعد وتيرة الاحتجاجات، مما وضع سوريا على أتون بركان ملتهب من الممكن انفجاره خاصة في ظل إصرار النظام على التعامل بعنف مع المتظاهرين، في حين أن نائب رئيس الوزراء موشيه يعلون وبن بيغن المنتميين لليكود ووزير الجبهة الداخلية متان فلنائي الذي يمثل يسار الوسط، يرون أن سقوط النظام يمثل مصلحة إسرائيلية، وأن إضعاف النظام أو إسقاطه يمثل ضربة للمحور الرديكالي (إيران وحزب الله) ونفوذاها في المنطقة، إذ ترى "إسرائيل" أن إيران ومشروعها النووي أكبر تهديد استراتيجي، لها وتمثل ضربة لحزب الله الذي لا يزال الحساب معه مفتوحاً والذي تعد "إسرائيل" من ألد أعدائها، حيث سيتم تجفيف منابع تسليح حزب الله وتضمن عدم وصول أسلحة غير تقليدية له، كما تمثل ضربة للمقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) يعطي مساحة تنفس لمعسكر الاعتدال. وفي داخل المؤسسات الحزبية والكنيست فإنه تتم مقارنة المسألة السورية على ذات الاعتبارات الموضوعية. في المؤسسة الأمنية هناك تباين مهني تقليدي شبه دائم بين تقديرات الجيش ممثل في شعبة الاستخبارات العسكرية وبين جهاز الموساد، فيما يتعلق بالشأن السوري حيث إن معظم قادة الجيش يرون أن بقاء نظام الأسد يمثل مصلحة إسرائيلية، في حين يرى الموساد أن الاستراتيجية "إسرائيل" ستتحسن بشكل كبير في

حال سقوط النظام الحالي في دمشق. ولم يكن الموقف الإعلامي غائباً عن الساحة فتناول تصريحات القادة والمسؤولين، وقام بتغطية الهجمات الإسرائيلية في الجولان وداخل العمق السوري ، والمشكلة التي واجهت "إسرائيل" في تل أبيب تمثلت في الرأي العام الإسرائيلي الذي لا يدعم مسار المفاوضات، فكلما حاولت حكومة إسرائيلية التفاوض مع دمشق وجدت معارضة علنية من قبل الرأي العام الإسرائيلي، "فإسرائيل تسعى إلى تحويل دمشق إلى عاصمة هشة وضعيفة، ولا يكون بمقدورها سوى القبول بمشروع السلام الإسرائيلي الذي تسعى "إسرائيل" لفرضه، وفقاً لمبدأ السلام بالقوة.

ويمكن القول: "من أراد بقاء نظام الأسد عمل بمقولة إن الشيطان الذي تعرفه خير من الشيطان الذي تجهله، ومن أراد سقوط الأسد قال إن الاحتجاجات في سوريا صفة مدوية على وجنتي جهات عديدة، راهنت على الأسد ووقفت إلى جانبه ومنها إيران وحزب الله والأوروبيون فجميعهم خسروا والوضع مؤلم لجميعهم الآن.

الفصل الخامس

أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا

2013-2011

المبحث الأول: أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا

المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع

المبحث الأول

أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا

شكلت سوريا أهمية مركزية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، لذلك تبني صانعو القرارات الإسرائيلية سياسات خاصة بالتعامل مع الوضع السوري، وفق خطط وأهداف محكمة للتغلغل داخلها. ويعود اهتمام "إسرائيل" بما يحدث في سوريا لخصوصية الوضع السوري، فسوريا لها مكانة مركزية في حسابات "إسرائيل" إذ خاضت "إسرائيل" عدة حروب ضدها، وهي تحتل جزءاً من أراضيها. (السيد، 2014). وتعدّ في حالة حرب معها، ولا ترتبط معها بمعاهدة سلام كما هو الحال مع مصر والأردن، ومطالبة سوريا باسترداد الجولان (أبو هلال، 2011، ص7)، بالإضافة إلى دور سوريا الإقليمي المهم، وإلى تأثيرها ومكانتها في العالم العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط، وإسقاطات ذلك على "إسرائيل" وأمنها وعلاقاتها الإقليمية. (مركز الزيتونة، 2012). وترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران وحزب الله وبعض التنظيمات الفلسطينية، وتمتلك القدرة على التأثير في تطور الأحداث، وخاصة في منطقة الهلال الخصيب (السيد، 2014)، وطول مدة الثورة السورية والتشابكات الإقليمية لدمشق مع طهران وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين. (جبريل، 2013، ص123)، وتأثيرها على الحركة الوطنية، والتي تتعامل مع محيطها العربي والقلق الإسرائيلي من البديل المجهول الذي قد ينشأ في سوريا، وسوريا التزمت بشكل واسع باتفاقية فك الاشتباك الإسرائيلية السورية لسنة 1974، وذلك في كل من عهد الأسد الأب والابن، واستمرار سوريا من وجهة نظر إسرائيلية العدو الذي يمكن الاعتماد عليه. (الخشباني، 2013)، والدعم السوري لحزب الله الذي تعدّه الدولة اليهودية من ألد أعدائها، وتخشى من حصوله على أسلحة غير تقليدية إذا سقط النظام أو ضعف، وتأمل من جهة أخرى أن يؤدي سقوط النظام إلى إضعافه، والعلاقات السورية الإيرانية فترى "إسرائيل" هذه العلاقة قوة لإيران، في انقطاعها ضربة لإيران ولنفوذها في المنطقة.

وهناك قلق إسرائيلي على مصير ما بحوزة سوريا من احتياطي كبير من الأسلحة، وبالأخص الصواريخ والأسلحة غير التقليدية، وتخشى "إسرائيل" أن تؤدي هذه الأسلحة في مرحلة ما إلى توجيهها ضدها، وأن تقع الأسلحة كلها أو بعضها في أيدي تارها "إسرائيل" غير مسؤولة. (مركز الزيتونة، 2011، ص7).

ويمكن القول أن سوريا لها موقع مهم في قلب الوطن العربي، حيث تدخل في المنطقة فيما يسمى المجال الحيوي الاستراتيجي المهم لدولة "إسرائيل" وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرئيل شارون، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي في جلستها 12 كانون الثاني 1982 حينما كان وزيراً للدفاع: "من أجل إقامة دولتنا الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية كقوة إقليمية في المنطقة، يجب علينا تأمين دائرة المجال الحيوي له، وهي المنطقة التي تضم مصالح "إسرائيل" الاستراتيجية وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا بالإضافة إلى شمال أفريقيا". (لير، 1988، ص13).

أهداف الإدارة الإسرائيلية من الصراع:

إن عملية تحديد الأهداف تحديداً دقيقاً من أهم عوامل النجاح في الصراعات والأزمات، ولابد من تنسيق الأهداف وتحديد أهميتها وقد يكون الهدف الرئيسي غير واضح، فيمكن تجزئته أو تحديد أهداف ثانوية ومواجهة أشدها خطراً، وإحدى المشكلات التي واجهت الباحثة في رصد أهداف السياسة الإسرائيلية، أن حكومة نتنياهو لم تحدد أهدافاً واضحة تجاه الصراع في سوريا، وبذلك بذلت الباحثة قصارى جهدها لاستخلاص أهم الأهداف وإجمالها في جوانب عدة وتقسيمها إلى أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية.

1-الأهداف السياسية والأمنية:

لا توجد دولة يحتل بها الأمن القومي الأهمية القصوى ويؤثر بقوة في الرأي العام فيها مثل "إسرائيل"، فالأمن وثقافة الأمن المنتشرة بين النخب والعامّة في "إسرائيل" على حد سواء هما المؤثران الأساسيان في مواقف الإسرائيليين في السياسة وفي أوجه الحياة المختلفة. (محارب، 2011). ويمكن النظر للأمن القومي الإسرائيلي من خلال مفهومين مفهوم شامل لكل مناحي الحياة ومفهوم خاص يستخدم في حالة الحرب وهذين المفهومين هما:

- **الأمن الجاري (بيطحون شوطيف):** يقصد به الأمن في حالة اللا سلم واللا حرب وهي حالة عدم استقرار، يهدف للحفاظ على الوضع القائم، وله وسائله في التعامل معه دون مستوى الأمن الأساس إلا أنها تتطلب توسع مفهوم الأمن ليشمل مناحي الحياة.

- **الأمن الأساس (بيطحون يسود):** يقصد به التعامل مع الواقع الإسرائيلي كأنه أداة حرب وإمكانية وقوعها بشكل حقيقي والرد في كل لحظة. (بشارة، 2002، ص 81). إذن الأمن الإسرائيلي له مفهوم خاص، يختلف عن باقي العالم في مفهومه للأمن القومي، كون إسرائيل كيان غريب زرع في هذه المنطقة لتحقيق أهداف الغرب. ومن أهداف الأمن القومي الإسرائيلي: فرض شرعية الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وضمان الحصول على المجال الجغرافي الحيوي الذي يحقق المطامع التوسعية لإسرائيل على حساب الأراضي العربية، وضمان التفوق العسكري والحضاري لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وجعل إسرائيل هي القوة الرئيسية الفعالة في المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، والعمل على جذب الجزء الأكبر من يهود العالم للهجرة لإسرائيل عن طريق التأثير بالعقيدة الدينية، والمحافظة على التحالف الوثيق مع الإدارة الأمريكية. (. مركز الدراسات العربي الأردني، 1997، ص 104).

*نظرية الأمن القومي الإسرائيلي هي المنبع الذي يستقي منه العسكريون الإسرائيليون توجهاتهم ومن ثم بناء عقائدهم، كما أنها الأساس الذي تركز عليه استراتيجيتهم وأساليبهم في إدارة الصراع مع الدول العربية. (رمضان، 2009، ص 2).

ومن أهم الأهداف السياسية والأمنية "إسرائيل":

أ- حفظ أمن "إسرائيل" وبقاؤها في الشرق الأوسط في حدود آمنة معترف بها دولياً.

ب-التوسع في احتلال المزيد من الأراضي العربية.

ت-تحقيق الغايات القومية الاستراتيجية وضمان استمرارية المشروع الصهيوني معبراً عنه بالدولة الإسرائيلية.(المسيري، 1992، ص86).

ث-مواجهة أية محاولة عربية لاتخاذ بعض التدابير الدفاعية ضد أسلحة الدمار الشامل، التي تتفرد "إسرائيل" بامتلاكها في المنطقة، أو حتى اتخاذ بعض الإجراءات لإعادة ترتيب البيت العربي في مسيرة التسوية. (محمود، 2007).

ج-شل قدرة سوريا وإخراجها من دائرة التأثير.

ح-دعم "إسرائيل" للمعارضة و إضعاف النظام لتتحول البلاد إلى أجزاء متناحرة تسهل حل بعض القضايا على حساب المصالح الاستراتيجية لسوريا. (عبد الحي، 2011).

خ-إطالة أمد الصراع بين النظام والمعارضة فهي تفضل أن يتورط الأسد ومعارضوه في صراع عسكري طويل الأمد، ويبقى النظام الحالي، ولكن يبقى ضعيفاً ومستنزف الطاقة، ويهتم بأمور الإصلاح بعيداً عن القضايا الأمنية و"إسرائيل"،(مجلة الوعي العربي، 2013). فاستخدام سياسة فرق تسد موجودة في السلوك العسكري الإسرائيلي على مدى عقود.

د-إطالة أمد الصراع يصب في مصلحة "إسرائيل"، لأنه سوف يضعف القوى، وعند التوصل إلى التسوية فإن النظام سيكون هزئاً وبدون جيش نظامي قوي لا يشكل خطراً على "إسرائيل"، ويقبل المساعدات الغربية التي سوف تجعله أسيراً للمنظومة الغربية بمؤسساتها النقدية والمالية. (شلومو، 2011، ص39).

ذ- من الواضح أن "إسرائيل" تريد استمرار الصراع واللجوء إلى حلول قمعية بدلاً من الدخول في مفاوضات للتوصل إلى حلول سلمية سياسية تضمن إصلاحات حقيقية، فهي تريد الاستمرار في الاقتتال الناشئ، وإلى مزيد من التشرذم عوضاً على تحول سوريا إلى نموذج للنضال من أجل تحقيق الحرية والعدالة.(البنّي، 2014).

ر - تفكيك تحالفات سوريا الإقليمية والدولية، وتفكيك سوريا إلى دويلات طائفية سنية، وعلوية، وكردية، ودرزية، ومسيحية، وذلك لضمان التفوق الإسرائيلي على تلك الدول، والتفائل كمبحث إعادة تكوين ورسم خارطة جديدة لمنظومة الحالة العربية الرسمية. (Inbar,2011,P37).

ز-تغذية النزاع الداخلي حتى يستمر في استنزاف أطرافه ويمتص ذات المجتمع وبأخذه نحو مزيد من التفسخ كي ينسوا الجولان، بما يفضي إلى إزاحة الدور الإقليمي لدمشق، وإعادة البلاد إلى ماضيها كميدان للصراعات الإقليمية والدولية، بعد أن تمكنت لعقود من لعب دور مهم ومؤثر في الساحة العربية من خلال التحكم بلبنان، واللعب بالورقة الفلسطينية والضغط كردياً على الجارة تركيا، وإرباك الاحتلال الأمريكي في العراق. (يادلين، 2012ن ص48).

س- تسعى "إسرائيل" للخروج من عزلتها السياسية والحصول على المزيد من الشرعية الدولية وإقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية كمدخل للقيام بنشاطات أخرى أمنية وسياسية واقتصادية، وكوسيلة لتغيير الصورة العنصرية عن دولة "إسرائيل". (مرعي، 2011، ص130).

ش- استعادة قوة الردع التي تآكلت لدى انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان 2000 وهزيمته في حرب تموز 2006. (عكاشة، 2011، ص73).

ص- تأمين الحدود الشمالية سواء بوجود عناصر موالية لها، أو وجود قوات دولية بما يعني توريط المجتمع الدولي كله في تأمين تلك الحدود. (شقليه، 2013، ص89).

ض- تحقيق الأهداف ضد سوريا من شأنه أن يؤدي إلى كسر شوكة المقاومة الفلسطينية في أراضي السلطة الوطنية، وكذلك كسر شوكة عرب 1948 المناصرين للنظام السوري والمناهضين للسياسة الإسرائيلية في سوريا وفلسطين. (كورش، 2012، ص67).

ط- تصدير الأزمة الداخلية الإسرائيلية للخارج كما فعلت ذلك في حرب لبنان 2006.

ظ- توفير الظروف المناسب للولايات المتحدة للانطلاق إلى الشرق الأوسط الجديد عبر تطويع الإرادة السورية للقرار الأمريكي، وتقسيم الدول الشرق أوسطية الكبرى إلى دول طائفية، أو عرقية صغيرة لا تملك مقومات الدولة القادرة على حماية ذاتها أو الاستمرار من غير دعم خارجي خاصة في المجال الأمني. (حطيط ، 2012، ص27-32).

ع- إعادة بناء التحالف الاستراتيجي من جديد بين تركيا و"إسرائيل"، وبات هذا التعاون ملحاً وضرورياً في تلك المرحلة لمواجهة أية تداعيات سلبية في المنطقة قد يسفر عنها عدم الاستقرار في سوريا مستقبلاً. (عباس، 2011).

غ- تسعى "إسرائيل" إلى التحالف مع الدول غير العربية الواقعة على أطراف الشرق الأوسط، مثل تركيا وإيران وإثيوبيا من منطلق شد الأطراف الذي صاغه وزير الدفاع الإسرائيلي بن غوريون، والذي سعى من خلاله إلى تطويق الدول العربية التي كانت معادية "لإسرائيل" وتحكمها النزعة القومية فهذه الدول تجمعها ب"إسرائيل" المخاوف من القلب أو المركز العربي السني والعداوة له وذلك من أجل تطويقه. (Alpher, 2011).

ف- استمرار التحالف مع بعض القوى اللبنانية لحماية الجبهة الشمالية، فهذا التحالف له جذوره، منذ المحاولات الأولى للقيادة الإسرائيلية التدخل بالوضع اللبناني، من بداية الصراع والحروب الأهلية، فنالت القوات المسيحية المارونية دعماً إسرائيلياً من الناحية التسليحية والتدريب، وكانت تحت "إسرائيل" دائماً على التدخل العسكري في لبنان، لطرد القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. (هرزوج، 1998، ص52).

ق-عدم تحويل الجبهة الشمالية إلى جبهة ساخنة، فأشار قائد الجبهة الشمالية في جيش الاحتلال يائير غولدن إلى أن سقوط نظام الأسد سيؤدي إلى سيطرة حزب الله وتنظيمات أخرى، وصفتها الإرهابية على مخازن الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ونقلها إلى لبنان. (دخان، 2015).

ك-الإبقاء على محور المقاومة والممانعة الذي تقوده إيران ضعيفاً، كي تستمر هذه الفزاعة في تهديد العرب وتشغلهم عنها، وهذا ما يفسر المماثلة الإسرائيلية في التعامل مع الملف السوري الإيراني، رغم التهديدات القادمة، ويفسر جانب آخر صمتها عن الوصول الكثيف لحزب الله في الصراع السوري. (Zacharia, 2011).

والدليل على أن "إسرائيل" غير جاهزة لخوض حرب جديدة مع حزب الله، ما صرح به اللواء الإسرائيلي "غيورا إيلاند" في مركز أبحاث الأمن القومي في "جامعة تل أبيب" إنه في حالة حدوث المواجهة يجب تقصير مدة الحرب بقدر الإمكان، إذ لا طائل من حرب تطول بلا تحقيق نتائج بأن تخوض "إسرائيل" الحرب المقبلة بعدوانية شديدة ضد الحكومة والجيش في لبنان. (إيلاند، 2012، ص45). إذن "إسرائيل" ترى أن بقاء السلاح بيد حزب الله تهديداً لأمنها وللسلام في المنطقة، ولا أتوقع حدوث حرب واسعة بين الطرفين على المدى القصير لأن أية حرب قادمة سوف تكون مصيرية وحاسمة، وسيكون هناك مناورات وعمليات محدودة لا ترقى إلى مستوى الحرب الشاملة.

ع-توجيه رسائل لأطراف الصراع الداخلي السوري من النظام والمعارضة والجماعات الجهادية، حتى تبعد الأخطار الأمنية عن المناطق المجاورة مباشرة للحدود الإسرائيلية والجولان المحتل، خصوصاً مع وجود ضوء أخضر أمريكي وروسي للضربات الموضعية. (الحسيني، 2013)

غ-تأسيس منطقة عازلة داخل الأراضي السورية بعمق 10 أميال (16 كيلو متراً تقريباً). (مقابلة مع روني شكيد).

ف-الخوف من سقوط الصواريخ والأسلحة الكيميائية السورية في أيدي جماعات سنية (الجماعات الجهادية) أو شيعية (حزب الله). (ماعوز، 2013، ص43).

ق-تسعى إسرائيل إلى خلط الأوراق ربما لتصعيد غير عادي في هذه المرحلة، في الوقت الذي تبدو فيه الأمور متجهة نحو حل سياسي، فإسرائيل أرادت الدخول على خط الأزمة لاحتمالين: تفعيل أزمة دولية أو إيجاد حالة من خلط الأوراق، ولا يمكن التكهن بنتائجها، وتدخل المنطقة في مرحلة عدم اليقين السياسي وهي حالة منقوصة على كل الاحتمالات. (تيرا، 2011).

ك-الحفاظ على الخط الأحمر الذي رسمته إسرائيل أمام السوريين واللبنانيين وحزب الله بعد السماح بنقل أسلحة يمكنها من أن تحد من قدرتها على العمل، إلى منظمة غير نظامية. (الاتحاد نيوز 2013/1/31).

ل-إضعاف مكانة و قوة النظام السوري في سوريا والعالم العربي. (النعامي، 2013، ص37).

م-الشعور بالحاجة إلى تأكيد أحقية "إسرائيل" في المساهمة في رسم المشهد الإقليمي القادم. (بدرخان، 2013).

وترى الباحثة أن أهم الأهداف الاستراتيجية السياسية تجاه الصراع في سوريا هو تغيير قواعد اللعبة السابقة القائمة على توازن الرعب، وخلق توازنات جديدة في المنطقة تؤدي إلى حالة سلم على حدودها مع سوريا ولبنان، ويمثل الصراع السوري تهديداً "لإسرائيل"، لسببين اثنين:

أ-امتلاكها الأسلحة الكيميائية مما يمكنها من استخدامها ضد "إسرائيل" في أوقات لاحقة.

ب-العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان وإيران "محور الشر"، هذا المثلث الذي يمثل خطراً على "إسرائيل".

2-الأهداف العسكرية:

تعد "إسرائيل" نفسها متفوقة عسكرياً على جميع الدول العربية، وهي تحتفظ بتفوق نوعي وكمي في المجالين التقليدي وغير التقليدي، وتستخدم "إسرائيل" القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية لمنع حدوث أي خلل في الميزان العسكري لغير صالح "إسرائيل"، وخاصة عند ظهور بوادر لشن حرب شاملة أو عمليات محدودة أو استنزافية من جانب الأعداء. فالقوة العسكرية تجعلها قادرة ومستعدة لتوجيه ضربة استباقية أو وقائية عند اللزوم، داخل أراضي الدولة المعادية قبل انتقال التهديد إلى الداخل الإسرائيلي. (سويلم، 1989، ص5)، وتسعى "إسرائيل" من خلال تتبعها ومراقبتها للأوضاع في سوريا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العسكرية:

أ-الاستمرار في بناء جيش قوي ومدرب ومؤهل ومسلح. (ندوة إسرائيل اليوم، ص13)

ب-وضع "إسرائيل" إمكانياتها العسكرية والإعلامية لإحباط نهوض أية قوة عسكرية عربية، الأمر الذي من شأنه أن يشحذ الهمة لتغيير الخيار الاستراتيجي العربي الوحيد، وهو خيار السلام إلى خيار أو خيارات أخرى قد تمثل منعطفاً خطيراً بالفعل على الدولة العبرية. (المسيري، 1992)

ت-تعزيز قدرات "إسرائيل" العسكرية لإجراء المزيد من التوسع على حساب الأراضي العربية، سواء على خط الهدنة مع سوريا أو في منطقة أم الرشراش التي أصبحت موقعاً أقيمت فيه مدينة إيلات الحالية. (شعبان، 1997، ص108)

ث-تدمير البنية التحتية للنظام السوري، وتجريده من أسلحته الثقيلة غير التقليدية الصاروخية والكيميائية.

ج-رصد وتحديد أماكن الصواريخ.

ح-شن هجمات محدودة عبر الحدود في الجولان والعمق السوري، لاختبار دفاعات النظام السوري وقراءة استراتيجيته الدفاعية تمهيداً لهجوم أوسع.

خ-إضعاف سوريا تمهيداً لضرب إيران، وتكون فرصة مواتية "لإسرائيل" في أن تتفرغ لمتابعة الملف النووي الإيراني.

د-تكتيف الضغط على النظام من خلال زج عناصر الجيش الحر وجبهة النصرة في مقارعة النظام.

ذ-تدمير القوة العسكرية السورية تمهيداً لتجزئة سوريا على القاعدة المذهبية العرقية نفسها التي استخدمت في لبنان وإيران.

ر-القضاء على تهديد الأسلحة الكيماوية، فأضافت النظرية العسكرية الإسرائيلية "لإسرائيل" إلى مركباتها الثلاثة الردع والحسم والتحذير المبكر، مركباً رابعاً وهو الدفاع. (روتشيلد وشتاينر، 2012).

ز-تحطيم القيادة الإيرانية العربية (سوريا وحزب الله) قبل أن تصبح إيران دولة نووية. (كام، 2012، ص43-47).

س-القضاء عسكرياً وتحطيم قوى المقاومة العربية والإسلامية المتمثلة بحركة حماس وحزب الله. ويمكن القول بأن "إسرائيل" غيرت من جدول أولوياتها وخطط تدريباتها العسكرية المكثفة التي تجاوزت المستوى المخطط لها بعد حرب لبنان 2006، وبعد قيام "إسرائيل" بضرب دير الزور، السوري وتقول "إسرائيل" إنه منشأة نووية وتحسب لاندلاع حرب مع لبنان وسوريا وغيرت سلم أولوياتها. (جاد، 2012، ص93-97).

ش-تجريب أسلحة إسرائيلية وأمريكية متطورة لتسويق هذه الأنواع من الأسلحة.

ص-منع نقل أسلحة كيماوية إلى حزب الله.

ض-تعزيز قدرات "إسرائيل" العسكرية لإجراء مزيد من التوسع على حساب الأراضي العربية سواء مع خط الهدنة مع سوريا أو في منطقة أم الرشراش التي أصبحت موقعاً استراتيجياً هاماً. (جبريل، 2013، ص130).

3-الأهداف الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الصراع في سوريا

سعت إسرائيل من خلال الصراع الدائر في سوريا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية منها:

أ-ضرب البنية الأساسية الاقتصادية من خلال تحميل النظام السوري خسائر اقتصادية ضخمة عن طريق دعم المعارضة، واستمرار الصراع بينهما مما يؤدي إلى ضرب الأهداف الحيوية والمرافق الاستراتيجية وشل الاقتصاد السوري، لإحداث ضعف في النظام والدولة وأخذ فترة طويلة من الإعمار والبناء.

ب-تكبيد سوريا خسائر اقتصادية وعمرانية وإرجاعها للوراء ليبدأ من الصفر.

ت-تحطيم البنية الأساسية للاقتصاد عبر عملية تدميرية للجسور، ومحطات الكهرباء، والمصانع، وتدمير منازل المدنيين في المدن السورية خاصة أن سوريا هي الدولة التي فرض عليها حصار اقتصادي،

فقام الأسد ببناء استراتيجية اقتصادية محلية سورية، فأصبحت مصدراً منتجاً بدلاً من مستهلك فاستفاد النظام من الحصار الاقتصادي وحوله نتائج إيجابية، مما أصبح لسوريا مكانة كبيرة أثرت على "إسرائيل" في القيام بدور سياسي ما في المنطقة. (أبو نحل، 2013، ص41)

ث- مهاجمة البنى التحتية المتعلقة بالمواصلات والنفط، فالصراع في سوريا شل اقتصاد سوريا فتوقفت السياسة.

ج-المياه: البعض لأي طرح أن العدوان على سوريا مرتبط بوجود مكانة خاصة للمياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي.

لاشك أن المتنبع لمطامع "إسرائيل" التوسعية يجد أنها تعتمد على أسس صناعية وزراعية حديثة ومتقدمة، قد دفع بها إلى طلب متزايد من المياه، وتعد "إسرائيل" ذات قدرات متقدمة في مجالات السياسات المائية، ولديها مطامع في فلسطين ونهر الأردن وهضبة الجولان وجنوب لبنان. وأكد بن غوريون على استراتيجية "إسرائيل" في المياه معتبراً أن اليهود يخوضون معركة مع العرب معركة المياه، ومع مصير هذه المعركة يتوقف مصير "إسرائيل"، وإذا لم تتجح هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين. (الملحم، ص142)

والربط بين قضية المياه والاعتبارات الأمنية في فكر غولدامائير، يمثل العقيدة الصهيونية، وقال إيغال ألون "من مؤسسي حزب العمل": "إن لهضبة الجولان ومنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية، لا من أجل الدفاع عن مستوطنات وادي الحولة ضد الرميات الإسرائيلية فحسب، وإنما أيضاً لحاجات إسرائيل الاستراتيجية الشاملة في الإشراف على الجولان، فهذا الأمر يتعلق بالدفاع عن الموارد الأساسية لمياهنا، وبالدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل، وبالدفاع عن الأردن الأعلى والأوسط، ووادي الحولة، وبحيرة طبرية، والوديان المحيطة بها، ووادي بيسان". (خليفة، 1996، ص7). وقال وزير الخارجية الأسبق شمعون بيرز ومهندس الشرق الأوسط الجديد: "أن المياه قبل الأرض ولو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فسوف نكتشف أن ليس لدينا اتفاق حقيقي". (شقليه، 2013، ص81). ويعد موضوع المياه في "إسرائيل" من أهم المواضيع، فهي تعني وجوداً لها، مثلها مثل الأرض والشعب وهو العامل الأساس لاستمرار المشروع الصهيوني، وبناء دولة إسرائيل، وتشكل ركناً أساسياً في استراتيجيه الأمن القومي الإسرائيلي. (المحكم، ص142). والحروب التي دارت بين العرب و"إسرائيل" وإن كان ظاهرها عسكري أمني إلا أن جوهرها ركز على الحصول على مراكز المياه، ففي حرب 1948 تجاوزت إسرائيل حدود قرار التقسيم وسيطرت على منابع نهر الأردن شمالاً، وفي غزو لبنان 1982 استولت على الحصاني والليطاني في الجنوب. (ملحم، ص163)، وركز هرتزل في مطالبه على الجنوب اللبناني وجبل الشيخ، باعتبارهما يشكلان أهمية اقتصادية وعسكرية، ومنها تأتي مصادر مياه فلسطين، فعلى جبل الشيخ تقع بلدة شبعاء قرب الحدود اللبنانية السورية وعلى نحو 1440 متراً من سطح البحر، وتقع على خط المياه الجوفية الرئيسية لجبل الشيخ، حيث يوجد ثاني أكبر خزان مائي في الشرق الأوسط بعد خزان حنين-الأرز، ومنه تتفجر ينابيع بانياس واللدان والوزاني التي تشكل المصدر الأساسي لمياه نهر الأردن. (خليفة، 1996، ص49). فالمياه تعدّ من أهم المتغيرات التي تواجه السياسات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية "إسرائيل"، لأن قلة الموارد المائية فيها كان ولا يزال مصدر قلق كبير يهدد "إسرائيل". انسجاماً مع الحقيقة القائلة: إن الأمن والأرض والمياه أهم مقومات الاستراتيجية الإسرائيلية". (عامر 2009، ص76).

ونظراً لأهمية المياه في دعم الوجود الإسرائيلي في الوطن العربي حاولت "إسرائيل" تأمينه لها، وتهدف "إسرائيل" من السيطرة على المنافذ المائية أن تصبح "إسرائيل" دولة غير مغلقة جغرافياً، وهو أمر له أثر بالغ على "إسرائيل" من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية، والسيطرة على المنافذ المائية يكفل للدولة اليهودية إمكانية القيام بمشاريع تحلية المياه. (مرعي، 2010، ص119) .

خلاصة القول أن "إسرائيل" تسعى من وراء استمرار الصراع وإطالة أمده، تحقيق أهدافها وهي إضعاف النظام والشعب والدولة، وخلق حالة من الفتنة الداخلية بين النظام والجماعات المسلحة، وإشاعة حالة من عدم الاستقرار داخل سوريا، ويكون لها تداعيات سلبية داخل سوريا. ونستنتج مما سبق أن "إسرائيل" تسعى من خلال رسم أهدافها إلى إضعاف سوريا الدولة والشعب والنظام والجيش والثورة إلى أقصى درجة ممكنة، وإطالة أمد الصراع، والحيلولة دون تدفق الأسلحة الاستراتيجية إلى الحركات الجهادية في سوريا وحزب الله وضرب مقدرات سوريا الاستراتيجية والعسكرية، بما يتلاءم مع مصالحها الاستراتيجية، وإلغائها من حساباتها المستقبلية سواء بقي النظام أم لم يبق. وتلتقي الأهداف الإسرائيلية مع الأهداف الأمريكية في المنطقة، ويتضح ذلك من خلال الدعم الأمريكي والدولي للتغطية على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مواقع النظام السوري في الجولان، وضربها المنشآت داخل العمق السوري، وتأخير صدور قرار مجلس الأمن لحل الصراع في سوريا، والأهداف الأمريكية من استمرار الصراع هو البقاء على النظام السوري أو إضعاف النظام الرافض للقرارات الأمريكية لإعادة ترتيب خارطة المنطقة حسب ما تتطلبه المصالح المشتركة لأمريكا و"إسرائيل". وبنيت أمريكا حساباتها على أساس أن تحطيم النظام السوري سيضعف النفوذ السوري وعليه يفكك تحالفه مع إيران وحزب الله.

"إسرائيل" هي المفتاح الرئيسي لأمريكا في الشرق الأوسط، وتلعب دور الحارس للمصالح الأمريكية والغربية في الوطن العربي، وتقوم بدور مقلب القط للولايات المتحدة في المنطقة، وتقدم نفسها خط الدفاع الأول للغرب ضد التطرف الإسلامي. فأمريكا تسعى لرسم شرق أوسط جديد، وهذا ما عبرت عنه كونداليزا رايس بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 قالت: " ما نراه هنا هو آلام مخاض إرادة شرق أوسط جديد، ومهما فعلنا فيجب أن نطمئن أننا ندفع نحو شرق أوسط جديد، وليس باتجاه الشرق الأوسط القديم"

المبحث الثاني

أدوات تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع

استخدمت "إسرائيل" العديد من الأدوات لتحقيق أهدافها تجاه سوريا منها: الأداة الإنسانية والأداة الدبلوماسية والأداة السرية والاستخباراتية والأداة السياسية الأمنية، والأداة الاقتصادية والأداة العسكرية وفي هذا المبحث سيتم تناول دور كل أداة في الصراع الدائر في سوريا.

أولاً: الأداة الإنسانية:

استخدمت "إسرائيل" الأداة الإنسانية لتظهر أمام العالم بأنها دولة حامية لحقوق الإنسان والقيم الإنسانية ولكن في الحقيقة استخدمت الأداة الإنسانية لتتدخل في مجريات الصراع في سوريا بشكل مباشر عن طريق الخدمات الإنسانية التي تقدمها للمعارضة السورية، وأهمها:

أ- توفير الإغاثة الإنسانية (الرعاية الطبية في المستشفيات الإسرائيلية بصورة أساسية لضحايا الحرب). (Levite, 4L6L2014).

ب- تقديم مساعدات إنسانية للمعارضة.

ت- جهزت إسرائيل مستشفى ميدانيا في الجولان، حيث يقوم مسعفون إسرائيليون بفحص وعلاج الجرحى من المقاتلين المتمردين في الجولان وصفد ونهاريا. (مقابلة مع روني شكيد).

ث- أعلنت "إسرائيل" استضافة عدد من الجرحى السوريين في منطقة الجزء غير المحتل من الجولان، ومعالجتهم في مستشفياتها.

وقال رئيس الأركان الإسرائيلي في كانون الثاني يناير 2012 أمام الكنيست: "إنه يتوجب على "إسرائيل" الاستعداد لاستقبال لاجئين علويين سوريين" وقال: "في اليوم الذي يسقط فيه نظام الأسد من المتوقع أن تتضرر الطائفة العلوية ونحن نستعد لاستقبال لاجئين علويين في هضبة الجولان".

وفي السياق ذاته تحدث وزير الخارجية الإسرائيلي أفيدور ليبرمان عن استعداد "إسرائيل" لتقديم أية معونة إنسانية ضرورية للمعارضة السورية "جبهة النصرة" و"الجيش الحر". (الإخوان المسلمون، سوريا، 2013).

ثانياً: الأداة الدبلوماسية:

تشكل الأداة الدبلوماسية الوجه التنفيذي للسياسة الخارجية لأية دولة، فنجاح أية خطة للسياسة الخارجية لأية دولة تتوقف على نوعية وكفاءة دبلوماسيتها.

ومن الوسائل الدبلوماسية التي استخدمتها مع سوريا هدنة رودس 1949، واتفاقية فصل القوات 1974، والمفاوضات 1995-2010، والقوانين والقرارات الدبلوماسية. وتوجهات إسرائيل نحو مبادرات السلام مع الدول المجاورة يصب في إخراج أو محاولة إخراج "إسرائيل" من المأزق الداخلي الذي تعيشه. (حيدر، 2001، ص 39). فالجهد الدبلوماسي الإسرائيلي اتخذ أكثر من شكل، وإسرائيل استخدمت الوسائل الدبلوماسية في حرب لبنان 2006 اعتمدت "إسرائيل" على تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي تسيغني ليفني قالت: "إن "إسرائيل" ستقوم بعملياتها العسكرية جنباً إلى جنب مع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الأزمة". (جريدة البيان الإماراتية، 15/3/2007). الصراع في سوريا بأبعاده الإقليمية والدولية دفعت "إسرائيل" إلى اتخاذ مجموعة من الوسائل الدبلوماسية منها:

أ- سياسة الحذر والحيلة في التعامل معها مع مطالبة الحليف الأمريكي بأن يدير التطورات العربية، وأن يعيد تفعيل دوره في المنطقة لامتلاك زمام الأمور في مواجهة تصاعد نفوذ تيارات الإسلام الجهادي، والفرضية الضمنية بأن هذا النفوذ يهدد المصالح الأمريكية والغربية بقدر تهديده للأمن الإسرائيلي. (جبريل، 2013، ص 120)

ب- وحاولت "إسرائيل" التأثير في التطورات في سوريا، عبر الأداة الدبلوماسية والتواصل مع مختلف القوى الدولية، بما في ذلك روسيا التي زارها رئيس الوزراء الإسرائيلي: "بنيامين نتنياهو" في مارس 2011 وكان هدف الزيارة، إقناع الروس، بعدم تزويد سوريا بصواريخ مضادة للسفن، مخافة أن تصل إلى حزب الله اللبناني لكن الطلب الإسرائيلي تم رفضه (ميريل، 2011، ص 130).

ت- ساندت "إسرائيل" عبر اتصالاتها الدبلوماسية مع الدول الغربية خيار إطالة الأزمة السورية، وعرقلة تسليح المعارضة السورية، مع تكرار إطلاق تصريحات إسرائيلية تحذيرية حول مصير الأسلحة الكيماوية، ومنصات الصواريخ بعيدة المدى ومضادات الطيران، حتى لا تقع في أيدي قوى تصعب السيطرة عليها مما أثر كثيراً على الموقف الإسرائيلي وبعض المواقف الأوروبية أيضاً. (جبريل، 2013، ص 130)

ث- التحالف مع القرويين غير المتحالفين مع الأسد أو المعارضة.

ج- علاقات جديدة: عبر تقوية العلاقات الإسرائيلية مع اليونان وبلغاريا وقبرص وأذربيجان وروسيا لإفشال أية محاولات لتشكيل محاور إقليمية لعزل "إسرائيل" (مثل الاتصالات مع قادة مصر وتركيا أثناء حرب غزة 2012).

ح- الورقة الكردية: قامت "إسرائيل" بدعم الحركات الانفصالية للأكراد في تركيا. (دياب، 2012، ص 142). (عكاشة، 2011، ص 73). أعلن نتنياهو رئيس حكومة "إسرائيل" عن دعمه للدولة الكردية، ولأن ذلك يضعف تركيا استراتيجياً ويخدم مصلحة "إسرائيل" بنقسيم سوريا إلى دويلات متقاتلة، فهناك علاقات بين الأكراد و"إسرائيل"، فقد وصلت ميناء عسقلان في يونيو 2014 السفينة الليبيرية "التي" كانت تحمل مليون برميل نفط من كردستان، تم تحميلها من ميناء تركي إلى إسرائيل، وقال شيركو عباس رئيس المجلس الوطني

الكرديستاني في سوريا "إن الأكراد لم يناصروا يوماً العداء لها، وأنهم المحرك للديموقراطية في الشرق الأوسط" وقال: "إن دعم إسرائيل للأكراد سيساهم في بناء حدود آمنة لها". (عواودة، 2014).

خ-بوابة الأردن: عقد بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي مع ملك الأردن اجتماعاً سرياً في عمان، بخصوص تطورات الأوضاع في سوريا، وطلب نتنياهو من الأردن استخدام سلاح الجو (إسرائيلي) للأجواء الأردنية في قصف سوريا، وبعد الاجتماع بأيام قامت الطائرات الإسرائيلية بالإغارة على منطقة ريف دمشق. (غانم، 2013)، (عيران، 2012، ص46). إذن هو اجتماع أمني، ويرجح أن الطائرات الإسرائيلية تخترق سوريا من جهة الأردن لأغراض المراقبة والتصوير والقصف. وكذلك دعمت "إسرائيل" بهدوء الجهود التي بذلت لمساعدة الأردن مع التعامل مع التدفق الهائل للاجئين إلى أراضيها. (Levite، 2014). وقال ألون بن رئيس صحيفة هآرتس "إن هناك تنسيقاً بين "إسرائيل" والأردن بشأن تشكيل قوة من السوريين تربط في منطقة الجولان، وذلك لمنع الثوار من استهداف "إسرائيل" بالصواريخ بعد سقوط نظام الأسد ولمنع مجموعات معادية "لإسرائيل" الاقتراب من الحدود بالتزامن مع البحث في إمكانية تدخل أمريكي إسرائيلي أردني للسيطرة على مخازن السلاح الكيماوي في حال ظهرت دلائل على أن النظام يوشك على السقوط". (النعامي، 2013، ص25).

د-تجديد التحالف مع أمريكا: وتم ذلك عن طريق:

-خطاب نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي في مايو 2011.

-زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما "لإسرائيل" 20 و 21 مارس 2013. (جبريل، 2013، ص131).

وترى الباحثة أن زيارة أوباما "لإسرائيل" أثنت على محورية الأمن الإسرائيلي بالنسبة للسياسة الأمريكية، وأظهرت تراجعها عن فكرة الضغط على "إسرائيل" بشأن وقف الاستيطان، كما أكدت الزيارة على المصالح المشتركة بين البلدين، وخاصة في ثلاثة ملفات هامة: هي أمن "إسرائيل"، ومحاربة الإرهاب، ومنع الانتشار النووي في المنطقة (خاصة إيران) بالإضافة إلى دعم واشنطن لمنظومة القبة الحديدية بقيمة 600 مليون دولار.

ويمكن القول أن الجهد الدبلوماسي الإسرائيلي اتخذ أكثر من شكل في فرض تأثيراته الخاصة على الأوساط الدولية لتبرير تدخله في الصراع السوري، حيث وجدت الدبلوماسية منفذاً لها في حروبها مع العرب وحزب الله.

ثالثاً: الأداة الاستخباراتية السرية:

تشكل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الركيزة الأساسية للدولة والجيش والحرب والانتصارات والهزائم، فمن وجهة نظر المؤسسة الاستخباراتية الإسرائيلية جاسوس واحد يساوي أكثر من ألف جندي في أرض المعركة (الجزيرة نت، 2013/2/21).

وفي قاموس المصطلحات الاستخباراتية الإسرائيلية هناك ما يسمونه "الثقوب السوداء"، وفي العمل الاستخباراتي الإسرائيلي ظهرت جملة ثقوب سوداء تجاه الصراع في سوريا 2011 وكان أبرزها:

أ- فشل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في توقع حدوث التطورات العربية، واعترفت "إسرائيل" بأن التطورات العربية جاءت بمفاجأة تامة لما يعرف بـ "مجتمع المخابرات" بما يتطلب الحاجة إلى مراجعة عميقة للأحداث التي قد تؤثر على مفهوم الأمن الإسرائيلي.

ب- عبرت أحداث هذه التطورات "عن إخفاقات أحلام" لقادة ومسؤولي أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، مما دفع بتشكيل لجنة تحقيق بشأن فشلها بتقدير المواقف في العواصم العربية، ونوهت وسائل الإعلام إلى ضرورة محاسبة الذات، وإعادة التقييم والإيمان بعملها خاصة فيما يتعلق بالسيناريوهات المستقبلية لمدى استقرار الأنظمة العربية عن دائرة الصراع والمواجهة وعدتها جبهة ضعيفة ومهزومة، وجاءت الثورات لتغيير هذه القناعات (صحيفة يسرائيل هيووم، 2011/3/17). وقال مسؤولون أمنيون إسرائيليون أن التكنولوجيا وشبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي، أصبحت تسرع بإحداث تغييرات سياسية واجتماعية في بعض الدول، وعليه فإن قواعد اللعبة تغيرت، مما استدعى تخصيص 2% من طواقم جهاز الاستخبارات والقوى العاملة واستثمارها للعمل في قسم المعلومات والتكنولوجيا التابعة للجيش. (رونتشيلد وشتاينر، 2012)

ومع تدرج الأمور بصورة متسارعة، انتشرت فرضية مفادها أن الأوضاع الأمنية حول "إسرائيل باتت هشة، وأن الهدوء الذي تشهده حدودها قد يتغير في أية لحظة، كما حذرت المحافل المقربة من جهاز الأمن العام (الشاباك) أن 25% من عرب 48 قد يخرجون على مؤسسات الدولة في حال لم تلَب احتياجاتهم (يديعوت أحرنوت، 2012/2/23).

ومع غياب التقديرات الاستخباراتية عن توقع التطورات في سوريا يضع خبراء إسرائيليون أيديهم على مكن الإخفاق الأمني، مستكرين ما أسموه "ظاهرة محو المعلومات التي تجمعت طوال السنين عن الميدان العربي ويعدون لها جريمة لا تغتفر، مستدلين على نقدهم الشديد بالقول: "أعفت الجهات الإسرائيلية نفسها من جمع المعلومات الاستخباراتية عن الدول العربية المجاورة، حتى المعلومات الأساسية، مع العلم بأن إخفاقاتها لا يقاس بالميزانيات الضخمة والفرق العسكرية والطائرات الجوية" (يديعوت أحرنوت، 2012/2/23). وتبين أن الإخفاق والفشل الاستخباري له نتائج كارثية على الصعيد العسكري، تتمثل ببناء قدرات ميدانية وتحديث النظرية القتالية، وتنظيم تعاون بين الأذرع، وإنشاء قيادة مهيمنة، واستكمالات قادة وحشد معلومات (بروم، 2011). والمشكلة من وجهة نظر الاستخبارات الإسرائيلية تكمن في أنها لا تمتلك أية ميزة على مصادر أخرى في تحديد العاصفة الثورية، التي تقترب أو تقدير فرص نجاحها ومن يستطيع القيام بذلك جيداً هو من يستشعر شغف المجتمع السائر نحو ثورة، ويعرف جيداً ثقافته، ويمكنه تحديد الفوارق الدقيقة التي تميز بين موجة احتجاج من شأنها أن تتحول إلى تسونامي وبين احتجاج شعبي ينتهي بصوت خافت، ومما يؤخذ على ضباط الاستخبارات طبيعتهم البيروقراطية وميلهم للتوصل إلى توقعات في مجال التقديرات الأمنية، خاصة حين يحدث خلاف جوهري في الرأي فإنك تجد صعوبة واضحة في تحديد التطورات الثورية (يديعوت

أحرونوت 2011/4/22). ورصدت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أنشطة الجماعات المعارضة العربية لمعرفة طبيعة نشاطها بالصورة التي أهلتها لإسقاط الحكم في الدول العربية، ودخلت غرف الدردشة التي أقامها المعارضون بأسماء مستعارة لمراقبة تطورات الموقف ورصد جميع التعليقات والاحتجاجات التي ينوون القيام بها (موقع ديبكا الأمني). وأنشأت وحدة الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش باسم (MI) وحدة لمراقبة وسائل الإعلام العربية والفلسطينية، والصفحات الشخصية لمسؤولين فلسطينيين وعرب، ومواقع التواصل الاجتماعي، لرصد ما تبثه من وسائل معادية "لإسرائيل" وتجمع المواد الإخبارية والتصريحات السياسية على مدار 24 ساعة، وتكون الوحدة جزءاً من وحدة 8200 التابعة للاستخبارات العاملة في مجال التجسس الإلكتروني. (القناة العبرية الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، 2011/3/1)

وشن عدد من الخبراء الإسرائيليين حملة شعواء ضد قناة الجزيرة القطرية، وزعزعة مصداقيتها واتهامها بخدمة أجندات سياسية لقوى إسلامية راديكالية، ووصفوها بالجهة المعادية وإنها صوت للحركات المعادية من قطر ومجندة لصالح حركة حماس، واتهامها بأنها تشارك في صنع الأحداث والثورات العربية هي ثورة الجزيرة الأولى بعد ثورة ديكيلكس (بشارة، 2013، ص 450). وترى الباحثة أن هذا الكلام تسويق من عزمى بشارة لقناة الجزيرة فهي من ساهمت كأداة في صنع الأزمات العربية واستفادت من ذلك إسرائيل.

فيما يتعلق بالاستخبارات العسكرية فإن إسرائيل تمتلك منظومة تكنولوجيا معلومات متطورة، وفشلت الاستخبارات العسكرية في توقع الثورة السورية واتساع مداها. ومن أبرز نشاط الاستخبارات الإسرائيلية فيما يتعلق بالملف السوري :

أ- توفير أو جمع معلومات عن وسائل قتالية متطورة لدى النظام السوري.

ب- القيام بنشاطات استخباراتية مكثفة.

ت- استخدام الجواسيس "العيون الإسرائيلية" للعمل داخل الأراضي السورية في ظل حالة الفوضى التي تعيشها سوريا، حيث سمحت "إسرائيل" بإدخال أعداد كبيرة من الجواسيس إلى سوريا لإجراء اتصالات مع القرويين هناك لمتابعة تطورات الموقف السياسي فيها وتم تقسيم الجواسيس إلى مجموعتين:

1- صحفيين يتابعون ما يجري في سوريا وينقلونه إلى صحفهم أو القنوات الإعلامية التي يعملون بها

2- نشطاء دوليين يسافرون لهذه الدول تحت غطاء بعض المنظمات الدولية، كما أن هناك عدداً من المتطوعين والمسلحين وقيادات المعارضة وقطر والسعودية وتركيا، والأصدقاء في لبنان يرسلون "لإسرائيل" كل ما يدور في الساحة السورية في مختلف المجالات والميادين، وبالتحديد المجال العسكري والاستراتيجي، فكل ما يصل أمريكا وقطر والسعودية يصل في نهاية المطاف إلى شبكة المعلومات في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية. (صلاح، 2014)

ث_الترتيب أو التحضير لقيام نوع من المنطقة الأمنية على الحدود الإسرائيلية السورية مثل التحالف الذي قام بين إسرائيل والمسيحيين الموارنة في جنوب لبنان على أثر الحرب الأهلية اللبنانية عام 1976 (مجلة الوعي العربي، 7/8/1434).

ج-اللوبي الصهيوني: اعتمدت "إسرائيل" على اللوبي الصهيوني الحاضر في واشنطن والعواصم الأوروبية، لتشجيع الشرق (روسيا والصين الشعبية) على التشدد في دعم نظام الرئيس الأسد، ورد خسائره واستخدام الضغوط كي تمنع الغرب من الاندفاع نحو تقديم دعم عسكري قوي للمعارضة، فحاولت من خلال اللوبي الصهيوني تعديل موازين القوى القائمة، وتنامي وزن القوى بفعل التشابك مع حوالي مليوني يهودي من أصول روسية هاجروا إلى "إسرائيل"، وبات دوره مؤثراً على قرارات الكرملين المتعلقة بالمنطقة والحدث السوري، ويعود إرجاع سبب تشدد قيادة الكرملين في سوريا مقارنة مع مرونتها اللافتة في ليبيا إلى خدمة السياسة الصهيونية أكثر من الدفاع عن مصالح روسيا في الشرق العربي، ومن الملاحظ أن الحسابات الإسرائيلية تشهد تبادل أدوار وتنافساً بين واشنطن وموسكو في معالجة الصراع السوري (البنى، 2014).

ح-رصدت الاستخبارات الإسرائيلية تحركات غير اعتيادية للجيش السوري في مناطق مختلفة من البلاد، تشمل عمليات نقل وتوجيه صواريخ بعيدة المدى بالسّتية إلى أهداف في "إسرائيل"، وكشفت المصادر وجود تعزيزات عسكرية و تعبوية في منطقة حوران جنوب سوريا والجولان بالقرب من خط وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى عمليات تمويه قرب الحدود اللبنانية السورية بغية صرف النظر عن إعادة تموضع الصواريخ بعيدة المدى في شمال سوريا وتحضيرها للإطلاق إذا صدرت أوامر بذلك وأشارت مصادر سياسية إسرائيلية إلى أن النظام السوري قد يلجأ إلى ضرب أهداف إسرائيلية مع استمرار تدهور النظام وتزايد إمكانية سقوطه.

وفي المقابل أكدت المصادر أن الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب على الحدود مع لبنان، خشية قيام حزب الله بعمليات مثل اختطاف جنود أو مدنيين. ووجهت القيادة العسكرية الإسرائيلية رسالة لبشار الأسد عبر أنقرة بأنه شخصياً سيكون المستهدف إذا حصل أي هجوم سوري على "إسرائيل" (الجزيرة، الكويت، 2011/6/28).

خ-كشفت مصادر إسرائيلية، أن فريقاً من ضباط جهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد"، بمشاركة ضباط من المخابرات العسكرية "أمان"، اجتمع مع العميد السوري الهارب مصطفى أحمد الشيخ في تركيا، وحصل منه على معلومات ووثائق بمثابة "كنز هائل كانت إسرائيل تبحث عنه منذ سنوات، ويسد فجوة كبيرة في معلوماتها عن برامج أسلحة الدمار الشامل السورية، وبرامج الصواريخ بعيدة المدى المرتبطة بها".

ونقلاً عن مصادر إسرائيلية مطلعة قولها إن العميد الهارب "جند لصالح الاستخبارات الإسرائيلية منذ أربعة أشهر على الأقل عن طريق ضابط في الاستخبارات التركية ينحدر من الطائفة اليهودية. وأضافت المصادر أن الأقراص المدمجة "احتوت على رسوم تخطيطية وهندسية وبيانات ومعادلات رياضية وكيميائية، تتعلق بجميع المراحل التي مر بها برنامج تطوير صواريخ سكود سي ودي، خلال العشرين سنة الأخيرة، كما

تضمنت معلومات "تتعلق بالبيانات الرياضية والفيزيائية المتعلقة بمراحل تطوير أنظمة التوجيه جي بي أس، والطيران الآلي، الخاصة بهذه الصواريخ، التي كان قد توصل إليها خبراء من الدول المشار إليها لتحسين دقة إصابتها أهدافها". (السياسة، الكويت، 2012/1/13)

وعندما أنهى رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" السابق، "عاموس يدلين"، فترة ولايته، قال في منتديات مُعلقة أنه اكتشف منظومة استخباراتية كانت فائضاً من المعلومات بشأن سوريا قياساً بالنقص الاستخباراتي حيال أهداف حيوية أخرى، صحيح أنها أُرْجأت على امتداد سنوات عملية بناء المفاعل النووي في دير الزور، لكنها بعد مضي أيام حدّدت مكانه، وأحضرت استخبارات تسمح بإدانتها، والاستعداد لشن هجوم سيُدمر خلاله، وعلاوة على ذلك ساعدت في الإجراءات التي حالت دون الاحتدام بعد قصفه، وهكذا في كل أحداث الذروة الأمنية للعقد الأخير، وعلى رأسها حرب لبنان الثانية، تجسدت فرضية أن إسرائيل تعرف سوريا: جيشها؛ قادتها؛ ومنظومة اتخاذ قراراتها، بصورة جيدة. وحالياً تعتقد الأوساط الأمنية "الإسرائيلية"، وفقاً لتقدير "شيلح"، أن الأسد لن يُستبدل بنظام سياسي آخر، بل ستدخل سوريا في فترة مديدة من عدم الاستقرار؛ من نزاعات طائفية، وانحلال لمؤسسات الحكم، وسيواجه ما تبقى من النظام العلوي تلك الأغلبية السنية، وستتجر قوات انعزالية ومحلية أخرى وراء اتجاهاتها. (يادلين، 2012، ص30).

قامت أجهزة المخابرات الإسرائيلية بإعداد تخمين لتطورات الوقائع الجارية حالياً ضمن فعاليات الحدث السوري، وأشارت التسريبات بأن التخمين الاستخباري الإسرائيلي قد تم تقديمه للجهات الإسرائيلية العليا المعنية بالأمر: فما هي حقيقة التخمين الإسرائيلي وما هي الخطوط العامة التي تطرق إليها؟

* تخمين المخابرات الإسرائيلية: أبرز المعالم والخطوط العامة:

تحدثت صحيفة وورلد تريبيون الأمريكية نقلاً عن مصادرها في تل أبيب، عن قيام الإسرائيليين بإعداد تخمين استخباري، لجهة تحديد واقع الحدث السوري وتطوراتهِ المحتملة، وفي هذا الخصوص نشير إلى النقاط الآتية:

- تم إعداد تقرير التخمين الاستخباري بواسطة ما أطلقت عليه الصحيفة تسمية مجمع الاستخبارات الإسرائيلي أي الكيان الذي يضم ممثلين عن كل أجهزة المخابرات الإسرائيلية: الموساد (الأمن الخارجي) . الشين بيت (الأمن الداخلي) . أمان (الأمن العسكري).
- تعاونت أجهزة المخابرات الإسرائيلية في إعداد التخمين مع العديد من أجهزة الأمن الإقليمية والدولية، ذات العلاقة والصلة بالمخابرات الإسرائيلية، وعلى وجه الخصوص في مجال تبادل المعلومات وما شابه ذلك. (موقع الجمل بما حمل، 2011/5/11). وصف التخمين البيئة السياسية السورية الداخلية:

—يوجد تراجع في قدرة دمشق لجهة لقيام بالسيطرة وهو تراجع يؤدي إلى تآكل هذه القدرة

—وجدت حركة الاحتجاجات السورية الجارية حالياً قوة الدفع الكبرى والرئيسة بواسطة العديد من الأطراف الخارجية وعلى وجه الخصوص الأطراف الإقليمية

-حدثت عمليات تسلل كبيرة إلى سوريا عبر الحدود الأردنية والعراقية واللبنانية إضافة إلى عمليات التهريب الكبيرة للأسلحة والمتفجرات عبر نفس هذه الحدود

وترى الباحثة أن التخمين الاستخباري الإسرائيلي، قد اكتفى بتحديد التوقعات دون أن يقدم التسلسل المنطقي المتعلق بمجريات الأحداث والوقائع المفترضة الحدوث خلال الفترات القادمة، على النحو الذي يعطي قدراً كبيراً من المصدقية لاحتمالات حدوث التوقعات الإسرائيلية. أن نقطة ضعف التخمين الاستخباري تمثلت في أنه لجأ إلى التأسيس على ما يطلق عليه خبراء نظرية تحليل النظم تسمية "سيناريو النهاية المفتوحة"، وحتى النهاية المفتوحة التي أشار إليها التخمين، هي نهاية غير واضحة المعالم ويرتبط شكلها بعملية "الانتظار ريثما تكتمل الفترة المحددة!"، وعلى ما يبدو، فإن التخمين الاستخباري الإسرائيلي قد سعى إلى تجاهل المعطيات الواقعية واتجه نحو بناء المعطيات الافتراضية، بما يتيح بناء التوقعات ضمن سيناريو افتراضي ينسجم مع النوايا الإسرائيلية غير المعلنة والتي من أبرزها: ابتزاز خصوم دمشق الشرق أوسطيين بما يدفعهم أكثر فأكثر لجهة القيام بدعم فعاليات الاحتجاجات.

رابعاً: الأداة الأمنية والسياسية:

استخدمت إسرائيل الأداة الأمنية لضمان الأمن في هضبة الجولان ومن أهم الأدوات الأمنية والسياسية التي نفذتها "إسرائيل" في سوريا:

أ- **الجدار الأمني:** قامت "إسرائيل" ببناء جدار أمني عازل معزز بوسائل إلكترونية، يمتد على المنطقة الحدودية من الجولان المحتل وبقية الأراضي السورية في منطقة لم تكن مدرجة إسرائيليّاً ضمن المناطق الخطرة بدءاً من منطقة الحمة جنوباً إلى معبر القنيطرة الحدودي شمالاً في الجولان المحتل، هذا الجدار كالذي أقامته عند بلدة مجدل شمس، في الجولان المحتل، وهذا الجدار سيكون ارتفاعه ثمانية أمتار، وعلى طول أربعة كيلو مترات من مجدل شمس، وجاء قرار بنائه بعد تمكن عناصر الجيش السوري الحر من السيطرة على مناطق في القنيطرة قرب الجولان المحتل، ثم انسحاب أعداد كبيرة من قوات الأسد من معسكرات قرب الجولان باتجاه مناطق أخرى مثل دمشق (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

وقال الجنرال أفيغ كوخاي رئيس الاستخبارات العسكرية: "إن الأسد نقل العديد من قواته التي كانت في هضبة الجولان إلى مناطق النزاع في سوريا". وقال "أن الأسد ليس خائفاً من "إسرائيل" في هذه المنطقة لكنه يريد تعزيز قواته حول دمشق (موقع الإخوان المسلمون سوريا، 2013). وأرادت "إسرائيل" ببناء الجدار، أن تسبق الزمن خوفاً من انهيار النظام السوري، وتحول المنطقة الحدودية، وخاصة منزوعة السلاح، إلى ما يشبه ما يحدث في سيناء المصرية بمعنى أن تكون منطلقاً لشن هجمات على أهداف إسرائيلية، إحباط بعض التسلات من الناشطين الفلسطينيين والسوريين وبالفعل تم إحباط قيام بعض الناشطين اختراق الخط الفاصل في ذكرى هزيمة يونيو العام الماضي 2011.

ووصف متحدث باسم الجيش الإسرائيلي المشروع بأنه إجراء وقائي وقال: "من الواضح أن الواقع سيتغير بطريقة أو بأخرى، وأيا كان هذا التغيير فإن الوضع لن يبقى كما كان عليه من قبل" (حمادة، 2012، ص35).

ب- تعزيز تواجدها في الجولان:

1- زراعة حقول ألغام في المنطقة، وشم حفر كل أنواع الحفر للحيلولة دون تقدم السيارات، ويوجد طائرات عسكرية وقناصة أكثر من العادة. لضمان الأمن في هضبة الجولان على "إسرائيل". عملت "إسرائيل" على وضع إنذار مبكر على طول خط الحدود المحتملة للأحداث وتقويتها بوسائل شاملة وتحسين الطبيعة الدفاعية ضد محاولات دخول فرق برية، وجيش الدفاع كذلك بحاجة إلى إفراز قوة الفرق الخاصة، وتعزيز العمل الاستخباراتي، وتسليح مستوطنات هضبة الجولان لتكون جاهزة للعمل في حالة أي تصعيد (سيبوني، 2012).

2- وذكر مسؤول أمني إسرائيلي "أنه تم إرسال العديد من الجنود إلى الجولان للتدريب ظاهرياً، ولكنهم سيكونون هناك في حالة وقوع شيء" يعني الهدف من ذلك هو منع محاولات زعزعة الاستقرار من قبل منظمات إرهابية (رهان، 2015)

3- أقامت "إسرائيل" منطقة عازلة في الجزء المحتل من الجولان: عرض الجيش الإسرائيلي خطة تهدف إلى تأمين الحدود المشتركة الممتدة لمسافة 47 كيلومتراً من الخطر الإسلامي المتزايد، وتقضي الخطة بتمركز كتيتي مشاة وكتيبة دبابات داخل الأراضي السورية.. وقال أحد واضعي الخطة: "إذا ظل الوضع في البلاد غير مستقر، فقد نضطر للبقاء هناك لسنوات بدون المنطقة العازلة ستصبح الهجمات بقذائف المورتر والصواريخ على "إسرائيل" حدثاً يومياً (سيبوني، 2012)".

4- وحول المناورات الإسرائيلية في الجولان السوري، في مقابلة أجراها محمد كريشان في برنامج ما وراء الخبر مع ألون لئيل المدير السابق العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية قال ألون لئيل: " كما تعلمون أن الجيش الإسرائيلي يتدرب طوال الوقت، ليس هناك أي شخص في إسرائيل يفكر بالمشاركة أو التدخل بما يجري داخل سوريا، ولا اعتقد أن أي شخص في سوريا أيضاً يظن أو يعتقد أن إسرائيل قد تشارك في أي عمل داخل سوريا، وبالتالي أعتقد أن هذا الموضوع متعلق باستعدادات يقوم بها الجيش الإسرائيلي في حالة حدوث تطورات على الحدود مع سوريا، إذ لا يمكن أن نعرف كيف سيتطور الوضع السوري، ولا أعتقد أن هناك أي نوايا للتدخل أو المشاركة، أو القيام بأي عمل من جانبنا. (الجزيرة نت، 2012/5/4)

وترى الباحثة أن التدريبات العسكرية وإقامة جدار إسمنتي هو للحفاظ على أمن إسرائيل، وإذا نشب صراع في الجولان سيتدخل حزب الله ويخترق الحدود الإسرائيلية اللبنانية لدعم جبهة الجولان، وسيغزون منطقة الجليل مما يشكل خطراً وتهديداً لأمن إسرائيل رغم أن منطقة الحدود هادئة، وربما الهدوء عادة ما يسبق العاصفة ويقلب الأمور رأساً على عقب، فقد ينقل حزب الله المعركة إلى شمال إسرائيل. (الجليل).

5-إنشاء جيش لحد جديد حيث قامت "إسرائيل" بإنشاء مليشيات تابعة له معتمدة على ما خططت له في لبنان الجنوبي لمحاربة حزب الله.

وترى الباحثة أن "إسرائيل" تسعى لإيجاد مليشيات سورية تتولى مهمة الحفاظ على الحدود في الجولان كحزام أمني لها، والتقليل من استنزاف قوة "إسرائيل" العسكرية، فهم يحاولون إيجاد نسخة مطورة لتجربة جيش لبنان الجنوبي في لبنان، والقوة التي يرغبون في تشكيلها في الجولان لن يكون لها علاقة علنية مع "إسرائيل" مع توفير بعض الدعم غير المباشر لها لضمان تفوقها في سوريا لذلك فإن "إسرائيل" لن تتحمل تبعات سياسية أو عسكرية أو إزاء ما تقوم به. وكذلك ستحاول "إسرائيل" دعم مجموعات معتدلة وتسليحهم لتحل محل قوات الأسد في حماية الحدود، خوفاً من تحول الجولان إلى نقطة انطلاق لتنفيذ عمليات ضد العمق الإسرائيلي واستخدام الأسلحة الكيماوية والصواريخ بعيدة المدى الموجودة في الترسانة السورية ضد "إسرائيل" وحصول ذلك يعني استنزاف غير مسبوق لألة الحرب الإسرائيلية لدرجة أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بيني غينتس شبه الجبهة السورية في حال تحققت هذه المخاوف بأنها ستكون أخطر من جبهة غزة ولبنان عدة مرات. (الإخوان المسلمون، سوريا، 2013).

6- المتابعة والمراقبة : تابعت "إسرائيل" المعارك بين قوات النظام وقوات الجيش الحر على مشارف هضبة الجولان، وقال وزير الدفاع الإسرائيلي: "إن ما يحصل لا يقدر بثمن، فإسرائيل التي راقبت عن كثب استيلاء مجموعات من الجيش الحر على مناطق وقرى في الجانب المقابل من الهضبة المحتلة، وسهلت معالجة بعض الجرحى المصابين، وهي ذاتها التي غضت الطرف عن القصف بالطائرات والاختراقات بالأسلحة الثقيلة التي قامت بها قوات النظام في مدينة درعا مع بداية الثورة، ثم سمحت بدخول الدبابات النظامية إلى معبر القنيطرة لإعاقة سيطرة الجيش الحر عليه متغافلة عمداً بالخطر المفروض مع تحليق الطيران أو دخول السلاح الثقيل إلى المناطق الحدودية تبعاً لاتفاقية فصل القوات الموقعة بين الجانبين في عام 1974 (عكاشة، 2016، ص73). ومراقبة التطورات دون التدخل فيها لأن هذه الثورات تضعف من قوة الكيانات العربية المركزية وتجبرها على الانكفاء الداخلي والتراجع عن أي مواقف عدائية لـ"إسرائيل".

خامساً: الأداة النفسية والدعائية:

الحرب النفسية أداة من أدوات السياسة والحرب تعدّ من أقدم الوسائل المستخدمة في مثل هذه الحالات، كما أنها لا تعرف حدوداً للزمان والمكان، فغاية كل مقاتل وفي أي جيش هي كسب الحرب، والحرب النفسية هي إحدى الوسائل المؤثرة في ذلك إيجاباً وسلباً، وتستخدم الأداة النفسية للتأثير في المعنويات والأعصاب وإحداث حالة من الانشقاق والتفريق بين الصفوف، وتساعد على كسب المعارك الحربية والحق الهزيمة بالخصم، واستخدمت الأداة النفسية لرفع الروح المعنوية لدى الموالين لها من جبهة النصرة، لكسب المزيد من ولائهم وتعاونهم مع "إسرائيل"، ولكسب جولة الصراع لصالحهم ضد النظام السوري. (الرشيد، 2006). وقال رعان غيسين (المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون) "أن الجيش الإسرائيلي لديه دوما لجنة للحرب النفسية، ولجنة لتحديد الدعاية: لكن هذه تستلزم ميزانيات وجهوداً

موسعة" وقال: " للولايات المتحدة ميزانية ضخمة ونحن في إسرائيل لدينا التجربة والخبرة في الحرب النفسية والإعلام ولا بد من التعاون معه.

سادساً: الأداة الإعلامية:

تعدّ الأداة الإعلامية من الأدوات المهمة في إسرائيل، كما حدد بن غوريون عام 1953 دور الصحفيين عندما قال: "عليكم أن تعرفوا كيف تنموا لدى الشعب الخصال والصفات المطلوبة لزيادة وتعزيز قدرة العمل ومردوده، ولإنعاش التصدير والاقتصاد، والارتقاء بمستوى الثقافة والقدرة لدى أبناء الشبيبة، وتدعيم ولاء الجيش الإسرائيلي، وإذا قمتم بذلك فإنكم سوف تؤدون الرسالة والغاية المخلصة "لإسرائيل" والشعب اليهودي بأسره" (بيري، 2014).

وتحاول الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة السيطرة على وسائل الإعلام تحديداً وقت الحروب والضغط عليها للالتزام بخطها الرسمي، و ألا تتناقض التقارير الموضوعية مع رؤيا الحكومة لمجريات الأحداث(شندار، 1997، ص163).

ولدعم الحملة الإعلامية قررت الحكومة الإسرائيلية أن توجه الإعلام الإسرائيلي كما تريد القيادة الإسرائيلية من خلال مرافقة مراسلين عسكريين إسرائيليين للجنود لتغطية الأحداث، مع مراقبة عمل هؤلاء المراسلين وتقييد حرية النشر، كما قررت تقييد حرية وسائل الإعلام العربية والإقليمية، وفي بداية المعركة سمحت بتغطية القصف الجوي للعمق السوري وذلك بهدف ترهيب النظام وإجباره على تسليم الأسلحة.

إذن وسائل الإعلام مراقبة ومحدودة الحرية تخدم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتقوم بتسريب أخبار تخدم إسرائيل وتمس بمعنويات الجانب الآخر.

وفي مجال التنسيق الأمريكي الإسرائيلي على الصعيد الإعلامي، فقد سعت بعض وسائل الإعلام الأمريكية إلى الوقوف على حجم الدور الذي يلعبه اللوبي الموالي "لإسرائيل"، فكانت وسائل الإعلام اليهودية مصدراً للمعلومات، ويعود ذلك إلى حجم العلاقات والاتصالات التي تملكها وسائل الإعلام اليهودية (مقابلة مع روني شكيد).

تعرض "إسرائيل" عبر وسائل الإعلام بشكل فضائي الانتهاكات المروعة التي تجري في سوريا فإسرائيل التي قدمت تقارير توثق استخدام أسلحة محظورة ضد المدنيين في بعض المناطق، ثم معلومات استخباراتية توضح مسؤولية استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية، هي "إسرائيل" نفسها التي بذلت ولا تزال تبذل جهوداً نوعياً عبر النصائح والتحذيرات كي لا يسمح بتغيير نظام وافق على تسليم مخزونه الكيميائي(البنى، 2014).

وترى الباحثة أن هناك الكثيرين يشيرون إلى أن "إسرائيل" لها يد خفية بما يحصل في سوريا، لأن تل أبيب تقف وراء المواقف السلبية للغرب والمجتمع الدولي من الانتهاكات بحق المدنيين السوريين، وربما لأن "إسرائيل" تبدو الرابع الأكبر من رحي العنف والفتك والتدمير التي تطحن البلاد.

ويمكن القول أن الإعلام يوصف بالحارس "لإسرائيل"، وأنه مجند حتى النخاع في دعم الحرب وتبريرها، والدفاع عن مبرراتها، واستخدمت ذلك في حرب "إسرائيل" في الأعوام 1967، 1977، 1982 وفي الحروب الحالية على لبنان وفلسطين، فالإعلام الإسرائيلي داعم للسياسة الإسرائيلية.

سابعاً: الأداة الاقتصادية:

احتل الاقتصاد بوصفه أداة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، وهذه الأهمية جاءت من عاملين:

الأول: تبوؤ الرفاهية الاقتصادية لشعب المجتمع الدولي التي احتلت مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للمقومات المعاصرة، وقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ إن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها على حل هذه المشاكل.

الثاني: زيادة الاقتصاد المتبادل بين الدول، وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية (الإلكترونية 17/5/2014). وتهدف إسرائيل إلى ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي، وإغراق الأسواق العربية بالبضائع الإسرائيلية، وفرض الهيمنة الاقتصادية على سوريا، وخاصة في الجولان. منذ اندلاع الحركات العربية المعاصرة أبدت "إسرائيل" اهتماماً غير مسبوق بمصادر الطاقة، خاصة على أثر توقف الغاز المصري عن "إسرائيل" ثلاث مرات منذ حراك 25 كانون الثاني يناير 2011، بسبب تفجير خط الأنابيب، فنشطت "إسرائيل" في التنقيب عن النفط والغاز، وأعلنت عن اكتشاف حقول للغاز في البحر المتوسط بالقرب من لبنان، فبدأت "إسرائيل" التنقيب في عام 2012 لاستخراج الغاز من هذه الحقول، لتوفير احتياجات "إسرائيل" الاستهلاكية لمدة 25 عاماً. كما طلبت إسرائيل من أمريكا 2 مليار دولار لمواجهة تحديات التحولات العربية (ملف الأهرام الاستراتيجي 22/8/2011) (مركز الزيتونة، 2012، ص53-72). وفرضت إسرائيل ضرائب جديدة للوفاء بمتطلبات الأمن (النعامي، 2013، ص127).

ثامناً: الأداة العسكرية:

تسعى "إسرائيل" دوماً إلى حل مشاكلها بالطرق العسكرية وقد أحرزت نجاحات كثيرة جراء هذا الأسلوب في حروبها السابقة مع العرب، لذلك كانت دائماً تركز على استخدام الأداة العسكرية في إدارة أزماتها.

"وكان شعار بن غوريون "بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار تعود من جديد" وكان ذلك تأكيداً لقرار من الصهيونية العالمية، يقضي بأن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء الدولة، وعندما سئل بن غوريون عن التوسع وحدود "إسرائيل" قال: "حدود "إسرائيل" حيث يقف جنودها". (الجمسي، 1998، ص9)

حدد رابين أهداف القوة العسكرية الإسرائيلية في النقاط الآتية:

-ضمان الوجود القومي، وتوفير الأمن للدولة وسكانها ومصالحتها الحيوية، والمساعدة بتحقيق أهداف سياسية بوسائل عسكرية، (عباس، 2011، ص47) وتتمثل الركيزة الأساسية في "إسرائيل" مع القوة العسكرية، والتي لا تسمح بتنامي أية قوة عربية تهدد أمنها، ومن ثم تبادر "إسرائيل" للتعامل بقوة مع التهديدات المحتملة، وساهم "إيجال ألون" في تطوير فكرة بن جوريون حول مبدأ الوجود المضاد المسبق، الذي يتعامل مع مبدأ نقل المعركة لأرض العدو (Horowitz, 1998, p20)

-استخدام القوة، ويعد استخدام القوة أحد المرتكزات في الاستراتيجية الإسرائيلية، وهو يقوم على مبدأ الاستعداد التام، وعلى نظرية القوة الكاملة الضاربة التي تقوم على ضرورة امتلاك قوة كبيرة تشكل عاملاً منيعاً وقوياً يحمي "إسرائيل"، ويمنع الدول العربية من المحاولة بالقيام بأي عمل عسكري ضدها، وتعرف هذه النظرية بنظرية الردع ضد الدول العربية "فإسرائيل" استخدمت قواتها الجوية - وهي الذراع الطويلة "لإسرائيل" - في تدمير أهداف سورية داخل العمق السوري (فاندم، 2006، ص40).

-إن تاريخ "إسرائيل" مبني على استخدام القوة، ولتحقيق ذلك كانت تلجأ إلى اتباع أساليب ووسائل مختلفة لتطبيق استخدام القوة، منها اتباع سياسة الانتقام المحدود، وإيجاد المبررات اللازمة لاستخدام القوة وإظهار الدول العربية بمظهر الرافض لمشاريع السلام وإظهارها بمظهر البادئ بالعدوان (الكيلاني، 1969، ص42). وقد استخدمت "إسرائيل" الأداة العسكرية من خلال التفوق التكنولوجي في هجومها العسكري على دول الجوار، وبتطبيق نظرية النار من بعد، هذا المفهوم الذي بدأ يتطور عقب الانسحاب الإسرائيلي من لبنان 2000.

استطيع القول أن القوة العسكرية وقوة الردع من أهم مرتكزات السياسة الإسرائيلية في تحقيق الأهداف السياسية و"إسرائيل" تتبع مقولة "ما لا يتحقق بالقوة سيتحقق بمزيد من القوة".

لجأت إسرائيل إلى استخدام الأداة العسكرية في تعاملها مع الملف السوري مرات عدة من خلال الحروب العربية - الإسرائيلية - العمليات المتكررة على سوريا - ضرب أهداف في العمق السوري 2013. وتنفيذ ضربات ضد عمليات نقل الأسلحة المزعزعة للاستقرار من سوريا إلى حزب الله، في موازاة ذلك عززت "إسرائيل" إلى حد كبير وجودها الدفاعي في مرتفعات الجولان، لمنع امتداد القتال الداخلي في سوريا (خاصة في ظل الاستخدام المتكرر للمواد الكيميائية للنظام السوري) (Levite, 2014).

1- استخدام القوة العسكرية المتطورة للردع والرد العنيف على أي مستوى لها أول حدودها. شكلت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي قيادة العمق، وتعني تنظيم وتخطيط الهجمات التي سينفذها الجيش الإسرائيلي في عمق الدول العربية في أعقاب الثورات العربية (صحيفة "إسرائيل اليومية"، 2011/12/16، الجيش). وفي مثل هذه الحالة تتحول السياسة الإسرائيلية إلى مستويات من الهجوم والضغط على الخصوم عبر استخدام محدود أو موسع لأدوات الدبلوماسية الإكراهية (البكري 1983، ص18-28). وذلك بالتوازي مع العمل لاستعادة الردع عبر خمس آليات : حماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وإعادة النظر في تنظيم الجيش

الإسرائيلي وتسليحه، ومراجعة العقيدة العسكرية مع تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي، وتساعد التركيز الإسرائيلي على الحرب الناعمة بدفع قدرات الخصم للتآكل والتشتت، والعمل على الخروج التدريجي.

2-اعتمدت "إسرائيل" على مبدأ الردع في الاستراتيجية الإسرائيلية على التأثير في قرارات الأطراف السورية المعادية لها، ومنعتهم من المبادرة بمهاجمة "إسرائيل" فشنت عدة عمليات على الحدود وفي العمق السوري. (يونس، 2013). كما استخدمت سياسة شد الأطراف لاستقطاب الجماعات العرقية والأثنية على الحدود مع اتجاه ابتزاز المركز، وامتصاص طاقاته تجهيزاً للانسلاخ والاتصال والتحالف مع الدول. (حطيط، 2012، ص 25-35).

3-توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية خاطفة في العادة على جمرايا شمال غرب دمشق 2013/1/30 الأمر الذي قرئ فيه بداية مرحلة جديدة من الصراع على سوريا ، واحتمالات توسيع الأمر باستهداف لبنان وحزب الله بحرب جديدة(جبريل، 2013، ص 130).

4- الاستعداد العسكري:تحصين حدود الجولان المحتل مع سوريا، ببناء الجدران والأسيجة الأمنية، واستبدال وحداتها التقليدية التي كانت زمن سيطرة الأسد على الجانب الآخر من الحدود بوحدات من نخبة جيشها، ونصبت كمائن افتراضية لهجمات تتوقع بأن يقوم بها بين الحين والآخر جهاديون من أولئك الذين تتوسع سيطرتهم على الحدود السورية معها. إلا أن استمرار صمود الأسد يشعل شيئاً من الدفء في صدرها(واينت، 2011/2/23).

5- الأعمال العدوانية: أخذت إسرائيل توسع في نطاق أعمالها العدوانية، وقد بدأت بالفعل تجس النبض في غاراتها الأخيرة على ريف دمشق، ويحتمل أنها تقوم بغارات أخرى لاستهداف الأسلحة التي تعدها خطيرة في أيدي الثوار. (دخان، 2015)

6-الحرب بالوكالة أو الإنابة: بمعنى أن "إسرائيل" تنفذ هجماتها في حال عجز جبهة النصرة وفشلها في القيام بضرب مواقع النظام السوري، وهذا ما فعلته "إسرائيل" في لبنان، وما فعلته أمريكا في أفغانستان، ما جرى في لبنان 2006 كان في الواقع حرباً أمريكية بالوكالة، انطلقت من المنظور الأمريكي لنفكيك وإعادة تركيب أوصال المنطقة العربية ضمن ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد. (مقابلة مع عفو اغباريه)

"إسرائيل" وظفت علاقاتها مع جبهة النصرة في تكثيف وجودها في المنطقة، لحماية نفسها وأمنها، ونفذت عدة هجمات على أهداف محددة، فترجمت الهدف على أرض الواقع من خلال ضرب "إسرائيل" لأهداف في الجولان والعمق السوري.

إن الجهود الذي تقوم بها المخابرات لمراقبة الثورات والأدوات التي تستخدمها تفسر إنها أكثر إدراكا لما يجري من نظيره العربي ، بسبب توفر مراكز الدراسات وأجهزة الاستخبارات ودوائر تقدير الموقف، كما أن الإعلام لعب دوراً مميزاً في التحريض على هذه التطورات، فعدت أن بعض القنوات الفضائية لاسيما قناة الجزيرة عدواً لها كونها تدير صراعاً بين الإسلاميين الذين تدعمهم وبين من يريدون العيش في كنف الغرب.

أحداث وردة الفعل الإسرائيلية عليها:

1- اقتحام الحدود (خط الهدنة) في الجولان المحتل:

في 15 أيار 2011 وتحديداً في ذكرى النكبة الفلسطينية وأيضاً في 5 حزيران 2011 في ذكرى النكسة، ووجه النظام السوري الفصائل الفلسطينية المرتبطة بالنظام، وأنصارهم لاقتحام الحدود عبر الجولان، ورفعت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري حواجزها على الطرقات المؤدية إلى الجولان، لتسهيل عبور الرسائل البشرية إلى "إسرائيل" عبر الجولان المحتل (موقع الأخوان المسلمون سوريا، 2013) وهذا كان بمثابة كابوس يشكل خطراً على أمن "إسرائيل" خاصة إذا تخلت قوات الأسد عن التزامها تجاه إسرائيل في حماية الحدود. ردت القوات الإسرائيلية المربطة هناك بقوة على الحشود الضخمة وقتلت "إسرائيل" ما لا يقل عن 27 شخصاً منهم جاء الرد الإسرائيلي وعلى غير عادة "إسرائيل" في مثل هذه الحالات مقتصر على توجيه رسالة إلى الأمم المتحدة تحمل فيها النظام السوري مسؤولية انتهاك الحدود والاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة كما اعتبرت الرسالة "أن المواجهات لم تكن لتحدث دون علم النظام في دمشق" وأن هدف النظام هناك هو لفت الانتباه الدولي عما يجري داخل الأراضي السورية "وفق ما جاء في الرسالة التي وجهها نائب رئيس البعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة حاييم فاكسمان في 7 حزيران 2011، وتضمنت تحذيراً لطيفاً بأن على المجتمع الدولي أن يقوم بتمرير رسالة واضحة إلى سورية مفادها بأن هذه المؤامرات من شأنها أن تؤدي إلى التصعيد ولذلك يجب أن تتوقف. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013). وفي منتصف تموز 2011 اتهمت الأمم المتحدة في تقرير لها حول القوات الدولية العاملة في الجولان بأن قوات النظام السوري هي التي كانت تقف على مقربة من مواقع تقدم المتظاهرين وأنها سمحت بوصول الآلاف من الفلسطينيين والسوريين إلى الحدود. (الشرق الأوسط، 2013/2/21).

2- تكرار حوادث سقوط بعض القذائف في الجولان المحتل خلال اشتباكات بين قوات النظام السوري والجيش الحر في القنيطرة بدءاً من تموز 2012، فهذه القذائف كان مصدرها قوات النظام السوري التي كانت تقصف حواجز ومقرات أمنية سيطر عليها الجيش الحر في هذه المناطق. وكرد فعل على ذلك أرسلت إسرائيل رسالة احتجاج إلى الأمم المتحدة قول فيها أن تسريب النيران من سوريا إلى "إسرائيل" لن يكون مقبولا. (غانم، 2013). وعلق موشي يعلون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي في 9 تشرين الثاني 2012 على سقوط القذائف في إحدى المستوطنات في الجولان المحتل قائلاً: "أن النظام في سورية مسؤول عما يحدث على طول الحدود وأنا الإسرائيليون نعرف كيف ندافع عن مواطنينا في دولة "إسرائيل" وعن سيادة دولة "إسرائيل". (مركز الزيتونة، 2012). وفي 12 تشرين الثاني 2012 أعلنت إسرائيل أنها ردت على مصادر النيران وإصابته إصابات مباشرة دون أن تحدد هذه المصادر وأماكن تمركزها. وفي 4 آذار 2012 وجه المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة رون بروسور رسالة إلى مجلس الأمن على خلفية سقوط قذائف على إحدى المستوطنات في الجولان اعتبر فيها أن إطلاق القذائف من الأراضي السورية يمثل انتهاكا لاتفاق الفصل بين القوات الموقع بين إسرائيل وسوريا عام 1974، وقالت الرسالة: "إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي

بينما تتعرض حياة مواطنيها للخطر على أيدي حكومة طائشة في سورية. (الشرق الأوسط، 2013/2/421)

3- في تشرين الثاني 2012 اخترقت ثلاثة دبابات تابعة لقوات النظام السوري كانت تشارك في قتال في قرية بير عجم السورية في مواجهة الجيش الحر، المنطقة المنزوعة السلاح في الجولان. تقدمت "إسرائيل" بشكوى للقوات الدولية في المنطقة وأعتقد أن اختراق الدبابات للمنطقة لم يكن ليمر بهدوء دون موافقة إسرائيلية بموجب اتفاقية وقف إطلاق النار، رغم أن الأمر تكرر مرارا وقوات الأمم المتحدة تعمل كمراقبة وليس كقوات حفظ السلام. (موقع الإخوان المسلمون، سوريا، 2013)

4- التحرك الإسرائيلي الأبرز خلال 2013 حيث شنت "إسرائيل" عدة اعتداءات حوية على سورية استهدفت مواقع سورية مختلفة تقع في محيط دمشق في 30/1/2013 قصفت طائرات إسرائيلية أهدافاً في منطقة جمرايا في ريف دمشق شملت قافلة ادعت إسرائيل أنها حملت منظومة صواريخ روسية الصنع متطورة مضادة للطائرات من نوع SA17 قامت في طريقها إلى حزب الله. وقيل أن هذا الموقع هو موقع عسكري للبحوث العلمية في ريف دمشق (عطوان، 2013) الإسرائيليون كعادتهم تركوا الغموض مخيماً على الغارة ودعا رئيس الموساد الصهيوني الأسبق داني ياتوم الجيش الإسرائيلي للاستعداد لسيناريو تدهور الوضع جراء الغارة الجوية التي شنتها قواته على سورية قائلاً أنه يعطي الافتراض أن هذا احتمال ضئيل ويأتي هذا التصريح في وقت تمتع فيه "إسرائيل" من التعقيب على النبأ حول مهاجمة طائراتها هدفاً في سورية.

وقال إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي خلال مؤتمر صحفي في 2 شباط 2013 بأن "ماحصل قبل أيام (...) يثبت أنه حين نقول شيئاً إنما نلتزم به لقد قلنا أننا لا نعتقد أنه يجب السماح بنقل أنظمة أسلحة متطورة إلى لبنان". (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات). وفي 24 آذار 2013 أعلن الجيش الإسرائيلي أنه أطلق صاروخاً من طراز تموز الذي يتميز بدقته على موقع تابع لقوات النظام السوري في الجولان بعد تعرض سيارة عسكرية لإطلاق نار. وفي الثامن من أيار 2013 قصفت طائرات إسرائيلية شحنة من صواريخ أرض - أرض إيرانية الصنع من نوع فاتح 110 ادعت "إسرائيل" أنها وصلت إلى مطار دمشق مؤخراً وأنه كان يجري الاستعداد لإرسالها إلى حزب الله في لبنان وبعد ذلك بأقل من ثمان وأربعين ساعة عادت الطائرات الإسرائيلية وشنت هجوماً واسعاً غير مسبوق سواء على صعيد المواقع المستهدفة في جبل قاسيون ومحيط دمشق أو من حيث القوة التفجيرية التي هزت العاصمة السورية حيث سمعت أصوات الانفجارات في أحيائها المختلفة. (رضا، 2013). (وركزت وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية أن القصف الإسرائيلي يستهدف صواريخ روسية الصنع قبل نقلها إلى حزب الله وقال مسؤول رفيع في واشنطن لشبكة التلفزة الأمريكية أن بي سي أن الغارة استهدفت شحنة من الأسلحة كانت في طريقها إلى حزب الله في لبنان. (هارتس 2013/5/9) (واي نت، 2013/5/9).

تري الباحثة: أن الهجمات الإسرائيلية المتلاحقة على سوريا تؤكد أن سورية مستهدفة لأنها تشكل خطراً على "إسرائيل" في وقت ترتمي فيه معظم الحكومات العربية في أحضانها وتتسق منها وتتنازل عن ثوابت فلسطينية من أجل إرضائها، وفي هذا الصدد وقال السيد عمران الزعبي وزير الإعلام السورية أن هذا العدوان

الإسرائيلي لفتح الباب واسعا أمام جميع الاحتمالات، وجعل الوضع المعقد في المنطقة أكثر خطورة وعلى الدول الداعمة "إسرائيل" أن تعي جيدا أن شعبنا ودولتنا لا يقبلان الهوان.

فلم يسبق لسوريا أن أصدرت بيانات وتصريحات بهذه القوة والوضوح والتفسير البسيط لذلك أن كيل ضبط النفس السوري قد طُفح وان الخيارات أمامها بدأت تضيق وأبواب الهروب من المواجهة قد تكون أغلقت. "إسرائيل" تريد تأسيس منطقة عازلة داخل الأراضي السورية بعمق 10 أميال (16 كيلو متر) وستكون تلك المنطقة أشبه بمنطقة الشريط الحدودي التي أسستها في جنوب لبنان استعداداً لمرحلة ما بعد انهيار النظام السوري "إسرائيل" تريد توسيع الاحتلال باتجاه المدن السورية المحاذية على مساحة 47 كيلو متر وهذا يضع دمشق في تحد أمني جديد. (رضا، 2013). وفسر أفرام هيلفي الرئيسي السابق للموساد ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي الهجمات الأخيرة على سوريا أن الهجمات الإسرائيلية قامت حول تدمير أسلحة استراتيجية يتم نقلها من سوريا إلى حزب الله فقط، ولم تكن هادفة لإضعاف النظام السوري أو إظهار عدم قدرته على الحفاظ على الأمن وعلى الرغم من أن "إسرائيل" لم تعلن رسمياً مسؤوليتها عن هذه الهجمات ورفضت التعليق على التقارير السورية التي تؤكد مسؤوليتها عن الحادث فإن وزير الدفاع الإسرائيلي قد أكد أن الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم بالأساس على منع انتقال أية أسلحة استراتيجية إلى لبنان عبر الأراضي السورية ولذلك سعت "إسرائيل" أن تؤكد للنظام السوري أنها مازالت تلتزم الحياد تجاه الأوضاع في سورية وإنها لم تستهدف إسقاط النظام السوري وهناك عدة دلائل على تفهم النظام السوري لذلك إذ اقتصر الموقف السوري الرسمي على احتجاج مع تقديم الحكومة السورية الوعود غامضة للانتقام في الوقت المناسب وبالطريقة التي تراها ملائمة دون تحديد الكيفية. (موقع نيوز 2013) (هارتس 2013/5/12)

وترى الباحثة أن هذه الغارات التي تقدمت لمنع وصول أسلحة متطورة لحزب الله تخل بموازن القوى تعكس رغبة إسرائيل في أن تلعب دوراً محورياً في تحديد السيناريوهات المستقبلية للصراع في سوريا في حين اعتبر البعض أن هذه الغارات تعكس تحالف بين "إسرائيل" والإرهابيين داخل سوريا لإضعاف النظام وزعزعة الاستقرار "إسرائيل" لم تكن تتجرأ على استهداف شبر من سوريا لو لم يكن لديها أدواتها المتمثلة بالمعارضة السورية.

ولأول مرة منذ بداية الصراع في سوريا يقوم الكيان الصهيوني بمؤازرة جبهة النصر عسكرياً بعد فشل جبهة النصر في تدمير مراكز الدفاع الجوي السوري فكل الصواريخ المضادة للدروع التي تقاتل بها جبهة النصر واللوازم الطبية التي تستعملها هي صناعة إسرائيلية وكل الأهداف التي هاجمتها لا علاقة بها بإسقاط النظام بل لها علاقة بتدمير قوة سوريا. (جهينة نيوز 31/1/2013)

إن كل ما قامت به جبهة النصر والجيش الحر ليس سوى تحقيق أهداف إسرائيلية، والغارة الصهيونية ليست سوى جزء من العدوان على سورية، وأكد على ذلك وزير الدفاع السوري ونائب القائد العام للجيش العماد فهد جاسم الفريخ فقال: " العدو الإسرائيلي هو الذي رد عندما يرى أن أدواته لا تحقق نتائج يقوم بالتدخل (نيابة عنها) كما قلنا أيضا الغارة هي رد على عملنا العسكري ضد العصابات المسلحة فهو (العدو)

الذى رد على الجيش العربي السوري البطل والذي أثبت للعالم انه جيش قوي جيش مدرب.. جيش لا يمكن أن ينكسر. ليتابع: "لو رأينا عدد المرات التي هاجمت فيها العصابات المسلحة هذا المركز من أجل تدميره والاستيلاء عليه لوجدناها عشرات المرات، ولما فشلوا وجدت إسرائيل أن عليها القيام بالمهمة. (مواقع الإخوان المسلمون - سوريا 2013)

ترى الباحثة أن "إسرائيل" هي المفتاح الأهم للسياسة الأمريكية والغربية تجاه الشرق الأوسط وهي الضامن للأمن القوي الأمريكي في المنطقة ومن أولويات واشنطن هي ضمان عدم وقوع السلاح في أيدي من الممكن أن تهدد الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا.

وخلص القول:

أن استراتيجية "إسرائيل" تجاه سوريا تتصل بمصالحها الواسعة في المنطقة، ولا تتعلق بمصير نظام الأسد، بل حول موقع سوريا كجسر جغرافي بين إيران وحزب الله في لبنان، ودورهما المحوري في الحفاظ على جبهة عسكرية معارضة للهيمنة الإسرائيلية على الشرق الأوسط، وهذا يعني أن إسرائيل ستنتظر إلى بقاء أو رحيل الأسد من زاوية التأثير على المواقع الاستراتيجية لكل من إيران وحزب الله. وستلقي الاستراتيجية الإسرائيلية حيال إيران وكسر إيران وإضعاف الأسد، وهندسة الكانتونات السورية وحضن الولايات المتحدة مع لعب دور الشرطي على قنوات الاتصال ما بين طهران وحزب الله كل هذه النتائج الملائمة والمفيدة من وجهة نظر إسرائيلاً الآن فهي تحتاج فقط إلى تحديد افضل لسبل تحفيظها.

ومغامرة "إسرائيل" اليوم بفتح جبهة مع دمشق وهي تعرف أن أي حرب مع سوريا سيكون لإيران وروسيا موقف عسكري إلى جانب الجيش السوري، واقعياً ستفتح جبهة جنوب لبنان، لتكون معركة زوال "إسرائيل" "فإسرائيل" دخلت في مغامرة خاسرة ووقعت في شر أعمالها بضربة جوية لا تقدم ولا تؤخر، وعلى دمشق حق الرد وإنهاء المجموعات الإرهابية وتصفيتهما فكلهما وجهان لعملة واحدة، وعلى سوريا أن ترد الصاع صاعين نظراً للانتهاكات المتكررة واستباحة الكرامة الوطنية السورية، وإذا كانت تمتلك الصواريخ والأسلحة الكيميائية فلماذا لاتستخدمهم ضد "إسرائيل" وعليها أن تترجم الشعارات التي كانت تطلقها على أنها دولة مقاومة على أرض الواقع، لتعيد لسوريا هيبته وكرامته وسمعتها ودورها الإقليمي، والرد سيكون تحول كبير في المنطقة. كما يمكن القول أن كل الأهداف والأدوات تأتي ضمن مخطط استراتيجي إسرائيلي لإضعاف النظام العربي وإسقاطه، ليتسنى لها لعب دور محوري في المشروع الأمريكي المتمثل بالشرق الأوسط الجديد. "فإسرائيل" سعت لتحقيق أهدافها باستخدام وسائل وأدوات، فاستخدمت القوة العسكرية للتخلص من المقاومة من خلال دعم آلة الحرب وبالقوة الناعمة من خلال التحالفات مع أنظمة غربية وعربية مؤيدة للسلام مع "إسرائيل" وبالتعاون مع الخطط الأمريكية في لحم المقاومة. "فإسرائيل" استخدمت سياسة فرق تسد في المنطقة من خلال توظيف الصراعات والفوضى وعدم الاستقرار السياسي لأن ذلك يصب في مصلحة إسرائيل ومحاولة في ذلك لخرق الحصار الذي تفرضه الدول العربية عليها. ولم تترك أداة من أدوات السياسة إلا وظفتها ضد أعدائها ولخدمة سياستها في المنطقة سواء أكانت هذه الأداة إنسانية أو سياسية أو

دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية أو إعلامية أو استخباراتية وهذا يشير إلى قدرات كبيرة لدى القيادة الإسرائيلية في توظيف الأدوات كلها في آن واحد لإخضاع الأعداء لسياستها وإن غلبت الأداة العسكرية على باقي الأدوات لأنها الأداة الأكثر مناسبة لحالة الإسرائيليين في التعامل مع الخصوم. وهناك الكثيرين يشيرون إلى أن "إسرائيل" لها يد خفية فيما يحصل في سوريا لأنها تقف وراء المواقف السلبية للعرب والمجتمع الدولي من الانتهاكات بحق المدنيين السوريين وربما لأن "إسرائيل" تبدو الراجح الأكبر لأعمال العنف والتقتيل والتدمير التي تدور.

النتائج والتوصيات

اتّسمت استراتيجية إسرائيل تجاه الصراع السوري بالغموض والإبهام إلى حدّ ما، حيث تجنّب المسؤولون الإسرائيليون لفت الأنظار على غير العادة بشأن هذه القضية منذ بداية الحرب الأهلية، وكانت تلك التصريحات مبهمة، وعادة ما اقتصرّت على موضوع واحد بالتحديد هو نقل الأسلحة الاستراتيجية السورية إلى حزب الله. ومنذ حرب تشرين أول عام 1973 اعتبرت إسرائيل أن سورية، ولاسيّما نظام الأسد، تشكّل تهديداً عسكرياً خطيراً، وشريك سلام صعباً وقاسياً، وربما مثالياً لأنها ستطلب الكثير في مقابل السلام ولكنها ستكون أيضاً قادرة على الوفاء بالتزاماتها. وطوال العقود الأربعة الماضية، شهد البلدان جولات عدة من مفاوضات السلام الثنائية والاحتكاكات العسكرية غير المباشرة أيضاً، في حين انخرط في سباق تسلّح، وكذلك في تنافس على النفوذ في لبنان. ومع ذلك، ظلت الحدود الإسرائيلية-السورية هادئة وآمنة خلال هذه الفترة بأكملها.

مع ذلك، بدأ هذا الهدوء يتبدّد تدريجياً في السنوات الأخيرة، حتى قبل بداية الحرب الأهلية السورية. في البداية، انهارت الجولة الأخيرة من مفاوضات السلام الثنائية التي ساعدت تركيا في عقدها في أعقاب حرب العام 2006 في لبنان. فقد تم إحباط محاولة سورية امتلاك أسلحة نووية سرّاً بمساعدة كبيرة من كوريا الشمالية في العام 2007 عن طريق هجوم عسكري نُسب إلى إسرائيل على نطاق واسع. بعد ذلك، تم تقديم مساعدات سورية (وإيرانية عبر سوريا) ضخمة إلى حزب الله (ولاتزال مستمرة) والفصائل الفلسطينية التي تقاوم إسرائيل، وتلت ذلك سلسلة من عمليات الاغتيالات لقادة بارزين من حزب الله وفلسطينيين في دمشق وببيروت، وكان آخرها اغتيال ابن عماد مغنية عام 2015.

ويمكن توضيح ثلاثة معايير لنظرية اللاعبين، منذ توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وسوريا في تشرين الأول 1974 وحتى بداية الثورة 2011 ضد النظام في سوريا. "إسرائيل" عملت وفق نظرية "النتيجة ليست صفر" بعد اندلاع الأحداث أرادت حكومة "إسرائيل" استغلال الفرصة وعملت بشكل واضح لإسقاط نظام الأسد، وفق نظرية "نتيجة صفر" وفي السنة الأخيرة و حتى اليوم (2015) وبعد إحباط قدرات المتمردين على إسقاط الأسد عملت "إسرائيل" على تقليل الأخطار التي ستنتج من انتصار القوات الإسلامية وفق نظرية "الخطر الأقل".

فالتطورات السورية تحمل مخاطر وفرص لإسرائيل:

ومن الخسائر المحتملة للأوضاع السورية على الاستقرار الإقليمي:

تغيير البنية الاستراتيجية لإسرائيل، لاستنزاف قدرات إسرائيل العسكرية والأمنية والاستخباراتية، انخفاض قوة الردع الأمني وتزايد العزلة الإقليمية، التهديد النووي الإيراني إمكانية وقوع مواجهة مع إيران بسبب عدم التزامها بالخطوط الحمراء التي حددتها إسرائيل لبرنامجها النووي. إعلان تراجع نفوذ الولايات المتحدة في الشرق. ضعف الدول المتحالفة مع الغرب في المنطقة. تضاؤل قوة العرب لصالح غير العرب تركيا وإيران. الخوف من قيام دول عربية ديمقراطية فأنسب الأوضاع لإسرائيل استمرار الأنظمة الديكتاتورية كما أن اتساع قاعدة الديمقراطية العربية سيفقد إسرائيل مقولة أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. زيادة النفقات الأمنية الإسرائيلية. تعاظم المخاطر على الممرات المائية التي تسلكها التجارة الإسرائيلية أو الموصلة إلى حقول الغاز التي اكتشفها إسرائيل مؤخراً في شمال غرب الشواطئ الإسرائيلية. أثرت التطورات في سوريا والمنطقة العربية على الوضع الاقتصادي بارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 200 دولار للبرميل الواحد. تعاظم النفقات الأمنية. تدني مستوى المعيشة في إسرائيل واستخدام المبدأ السائد في إسرائيل الذي يقول عند المفاضلة بين المنفعة الأمنية والمنفعة الاجتماعية يتوجب تفضيل الخيار الأول دون تردد.

السياسة الإسرائيلية ستتركز في المرحلة الراهنة على الحفاظ على أمن "إسرائيل"، وتوزيع الأدوار وتقاسم العمل بين واشنطن وتل أبيب إزاء السلاح التقليدي وغير التقليدي السوري والإيرانيين وعودة ننتيا هو إلى السلطة عبر تضخيم المخاطر الأمنية المحيطة ببلاده وتصدير أزماته الداخلية إلى الجيران أو الإقليم وإبقاء "إسرائيل" فاعلاً أساسياً في المعادلة الإقليمية حتى في ظل الثورات العربية التي تؤكد بالنسبة للأمريكيين والإسرائيليين على أهمية تجديد تحالفهما العضوي. "إسرائيل" لا تريد التأثير على ما يجري في سوريا وبلا أدنى شك ستتأثر بكل السيناريوهات المتوقعة وهي على النحو الآتي:

السيناريو الأول، أن يبقى الأسد في الحكم لسنوات عديدة أخرى، إذا ما بقي الأسد في الحكم، فإنه سيضطر لاستثمار جل جهوده في تعزيز حكمه من الداخل، وتعزيز شرعيته الدولية، وفي هذه الظروف من المعقول الافتراض بأنه لن يبحث عن مواجهة عسكرية مع "إسرائيل"، ويحتمل أن يقلص المساعدات التي يقدمها لـ "حزب الله"، هذا السيناريو لن يغير الفرضيات الصهيونية الأساسية تجاه هذه الجبهة، ولكن إذا ما تحقق، فسيزداد الاحتمال في أن يستمر الهدوء السائد على طول الحدود مع سوريا.

-السيناريو الثاني، أن يسقط حكم الأسد، وسوريا ستدخل في فترة طويلة من انعدام الاستقرار والصراعات الداخلية، هذا الوضع سيضعفها، وفي نفس الوقت سيزيد نفوذ إيران فيها، ويزيد إمكانية استفزازات تقوم بها جماعات مختلفة ضد "إسرائيل"، والتهديد العسكري السوري لن يزداد، بل سيقبل، لكن الهدوء على طول الحدود سيكون أقل استقراراً وأمناً.

-السيناريو الثالث، صعود حكم ديني، سيتبنى مواقف أكثر كفاحية تجاه "إسرائيل"، وإن كان سيفقد جزءاً من دعم إيران، لكن من شأنه أن يتخذ خطأ أكثر مغامرة تجاه "إسرائيل"، وسيحاول أن يعيد لنفسه بالقوة هضبة الجولان، وهو غاب عن سياسة سوريا الأسد.

-السيناريو الرابع، نشوء نظام ديمقراطي بقدر ما من الميول الواضحة المؤيدة للغرب، ما سيكون بشري سيئة لإيران وحزب الله، لكن ليس معناه بالضرورة استعداد فوري لاتفاق سلام مع "إسرائيل"، لأنه بات من الواضح أن كل نظام عربي جديد سيضمن نفسه إذا ما اتخذ موقفاً معادياً تجاهها، وهذا السيناريو سيشجع عناصر دولية للضغط على تل أبيب ودمشق لإدارة مفاوضات للوصول لاتفاق سلام وإعادة هضبة الجولان.

أمام الصورة القاتمة (إسرائيلياً) لما آلت إليه الأوضاع السورية فإن "إسرائيل" (تلعب في كافة الأوراق على الطاولة في محاولة منها لإيجاد طريق النجاة أمام ثورة تزداد قوة فوق قوتها، وإسلاماً فوق إسلامها، والتفكير الإسرائيلي في طريق النجاة يتزامن مع ارتباك دولي شامل من الثورة السورية، وتعلم "إسرائيل" بأنه لا يمكن التعويل على أي من القوة الدولية المرتبكة أصلاً في الموضوع السوري حتى تلتمس طريق نجاتها، فهي تفكر في طريق نجاتها تحت وطأة المتغيرات الميدانية لصالح الثوار في سوريا، وإذا كنا ندرك طبيعة التفكير الإسرائيلي الذي يغلب الناحية الأمنية على ما سواها فإننا ندرك بأن "إسرائيل" ستقع حتماً في خطأ قاتل يؤدي بها إلى ظلمات التاريخ مع مخاوف يهودية متنامية من هولكوست جديد، لاسيما إذا تبادت في عدوانها على سوريا.

أولاً: النتائج:

- 1- الصراع الإسرائيلي السوري صراع جوهري في شكله، مصيري في مضمونه ونشأته وتطوره، ولا يسهل حله أو الوصول إلى صيغة سلام ومعايشة مشتركة بين طرفيه.
- 2- يرتبط آفاق السلام السوري الإسرائيلي بمناخ دولي إقليمي، أكثر من ارتباطها برغبات داخلية فتأمين مناخ السلام يعتمد بشكل رئيس على وجود جهود دولية وأمريكية بالتحديد، وأخرى أوروبية وعربية.
- 3-تابع المسؤولون الإسرائيليون ما يجري في سوريا عن كثب، ولكنهم أكدوا إن تأثير "إسرائيل" في مجريات الأمور في سوريا هامشي، وضئيل، مع أن تداعيات ما يحدث قد يكون له تأثير استراتيجي في الدولة العبرية وأمنها، وحتى كيائها، ويسود في هذه الدولة تباين في المواقف عند تقييم حالة النظام السوري فالبعض يرى أن سقوطه مصلحة إسرائيلية في حين أن البعض يرى عكس ذلك.
- 4-قد تؤدي الأحداث إلى انتقال أسلحة كيميائية وبيولوجية وصواريخ أرض- أرض، وصواريخ مضادة للطائرات إلى مجموعات مسلحة معادية "لإسرائيل"، مثل حزب الله هذا التطور كارثي بالنسبة "لإسرائيل". بالرغم من تباين المواقف إلا أن هناك إجماعاً على نقاط محورية تخص الأحداث السورية.
- 5- المواقف الرسمية في الساحة السياسية الإسرائيلية، باتت تنم عن التوصل لإشارات عن ضعف حقيقي في نظام الأسد، وبالتالي التصور حول قناعه بأن النظام ينهار ببطء ولا أمل ببقائه، وبالتالي لا يمكن التعويل على إمكانياته لضمان الأمن، هذه القناعة تدفع "إسرائيل" أولاً: لتعزيز لهجتها الإعلامية بالتحذير من المخاطر المحدقة، وتحاول الدفع نحو إيجاد نوع من التدخل الدولي الأمريكي على وجه الخصوص، الذي يضمن الحد الأدنى من الأمن الحدودي، وخصوصاً بشأن الأسلحة الكيميائية والصواريخ المتطورة إضافة

بالطبع إلى تحجيم أية محاولات لفتح جبهة قتال عبر الجولان المحتل. أي إن "إسرائيل" لا ترغب بتحريك دولي للمساعدة على إسقاط النظام السوري، بل في حدود تخفيف المخاطر الأمنية عليها فقط، و"إسرائيل" ترى أن الأسد يتهاوى ويضعف ولكن لا تريد بديلاً، متمسكاً بالسلطة خوفاً من أن يكون إسلامياً أو معادياً لها وترفض تسليح الثوار من قبل الدول الغربية.

6-أفرزت الثورة السورية حالة التناظر بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبياً، لكلٍ منهما مصالحها في الوطن العربي، ولا يمكن أن يسمى هذه التعارض استقطاباً ولكن الاستقطاب كان بين إيران والمملكة العربية السعودية التي اتخذت أول موقف مؤيد للثورة السورية مدفوع أساساً بمنطق الصراع مع إيران، ومحاولة وقف توسع نفوذها في الخليج ودول المشرق العربي.

7-الانقسام الإقليمي والدولي بات يشكل المعضلة الأكبر للأوضاع في سوريا، والسبب الرئيس في إطالة أمدھا وتحويلها إلى ساحة ممتدة للصراع بين الثوار وقوى المعارضة من جهة، والنظام وأجهزته وآلته العسكرية وأنصاره من جهة أخرى، واحتدام تدافع الدول الإقليمية لا يعني أن مصير سوريا ستقره القوى الإقليمية والدولية فحسب، فموقف هذه الدول قد يزيد من تعقيد الوضع، أو يسرع من إيجاد الحل، ولكنه لا يقرر الحل بمفرده وهذه بالطبع ليست المرة الأولى في تاريخ سوريا الحديث التي تتحول فيه إلى صراع إقليمي ودولي.

8-أصبحت الأوضاع السورية بما تشهده من تطورات بين الحين والآخر، أزمة كاشفة لطبيعة التحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، بل ومحددة لمصير التحالفات الإقليمية والدولية، لتتحول الأحداث في سوريا من حراك شعبي على المستوى الداخلي "تزامناً مع الحراك الذي شهدته المنطقة العربية" إلى مسرح للعمليات على المستويين الإقليمي والدولي بما تضمنه من فاعلين مؤثرين وقوى دولية، وهو ما قد يشير بشكل أو بآخر إلى أن إنهاء الأزمة السورية أصبح رهيناً باتفاق تلك الدول الإقليمية والدولية على مآلات الصراع.

9-الصراع الدائر بين النظام السوري وعدد من القوى والتيارات المتباينة، منها جبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، والجيش الحر والائتلاف الوطني السوري تحول إلى حرب أهلية، ووصلت هذه الحرب إلى طريق مسدود بمحصلة المباراة ستكون لا صفرية، أي أنه ليس هناك طرف فائز ولا طرف خاسر، وإنما ستكون المحصلة صفرية على الطرفين مما عقد الأوضاع السورية وطال أمدھا.

10- "إسرائيل" ومعها حليفاتها الولايات المتحدة الأمريكية، ستواصلان منهجهما في نزع أسلحة الدول العربية، واحدة بعد الأخرى وليس في دول بعينها بدعوى، أن اتفاقيات السلام ألغت الحاجة إلى التسلح في ظل نظام إقليمي قائم على التعاون والتفاهم بدلاً من التصادم، ولا تعتمد الجهود الإسرائيلية والأمريكية على نزع سلاح العرب بل ومواصلة إضعاف هذه القدرات بكافة مكوناتها من خلال اختراق المؤسسات العسكرية في ظل ما يسمى بالتطبيع، لإشاعة روح الوهن، وسلب الإرادة، والانحلال وتقويض عوامل الانتماء الوطني

والقومي، وضرب الأمن الجماعي العربي الذي شكل الركيزة الأساسية للأمن القومي العربي، وحرمان العرب من امتلاك ناصية التكنولوجيا العسكرية، هذا ما يتعارض مع اتجاهات السلام ومخالف لنصوص المعاهدات والاتفاقيات مع "إسرائيل" التي لم تنفذ من جانبها أيّاً من بنودها أو استحقاقاتها.

11- ما يفاقم قلق "إسرائيل" أن التحولات تسبب مخاطر وجودية ومصاعب حقيقية "لإسرائيل"، تتمثل بتآكل محيطها الإقليمي، فهي خسرت إيران وتركيا ومصر، ومحاولة نزع الشرعية عنها على الصعيد الدولي من الناحيتين السياسية والأخلاقية بعد أن نزعت عنها صورة الضحية وبعد أن يكشف على حقيقتها كدولة استعمارية وعنصرية ودينية، هذا عدا عن تأثرها سلباً جراء انحسار مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وهي حليفها وضامنة أمنها وتفوقها.

12- انهيار اتفاق فصل القوات لأسباب عدة منها:

-سيطرة جبهة النصرة والجيش الحر على 80% من الجولان، والجيش السوري بعيداً عن السياج.

-الخروقات الاسرائيلية والاعتداءات المتكررة على الجولان والعمق السوري .

-القوات الدولية التي كانت موجودة في مناطق فصل القوات انسحبت إلى الداخل السوري، و80% من دورها توقف، وهربت الى الجانب المحتل من الجولان، وأهم الدول التي سحبت جنودها من المنطقة هي النمسا بعد الاعتداء عليهم.

ثانياً: التوصيات

وتوصي الباحثة بما يلي:

1- ينبغي على الدول العربية كافة الوقوف صفاً واحداً أمام المخططات الإسرائيلية الهادفة، إلى فرض الوصاية الأمنية الإسرائيلية واستغلال موارها الاقتصادية بعد ذلك.

2- رفض العروض الإسرائيلية للتفاوض من أجل الوصول إلى تسوية سياسية، والتمسك بدعم المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلي وبالحقوق السورية العربية المغتصبة.

3- ضرورة امتلاك العرب للتكنولوجيا العسكرية، لأنه الدرع الواقى للأمن العربي وحماية الأوطان من أية تهديدات، وهو يوفر الاستقلالية في تأمين متطلبات الأمن وعدم الاعتماد على مصادر التسليح الخارجية غير المستقرة والمصحوبة دائماً بشروط وقيود تتنافى مع أبسط مبادئ الاستقلال والسيادة.

4- تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليستوعب اتفاقية دفاع عربي مشترك ملزمة للجميع، وترسيخ الوعي الوطني، وتثبيت فوائد الوحدة الوطنية لمنع الاختراقات الأجنبية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية.

5- ضرورة توفير إجماع استراتيجي عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهوم الأمن الجماعي العربي في ثقافة صانعي السياسة العربية، وعلى آليات تحقيقها ووسائلها وأيضاً توفير الإرادة

السياسية لتفعيلها في مرحلة متقدمة يمكن وضع ضوابط وعقوبات يتم إقرارها لاتخاذها حيال أية دولة لا تلتزم بالأغلبية. وهي في غاية الصعوبة على أنها ضرورية في مرحلة ثانية.

6- تعميم نموذج السياسة الإسرائيلية تجاه الوضع السوري على الحالة العربية من خلال فرض الأمر الواقع واستخدام القوة والخطوات الاستباقية ضد "إسرائيل".

7- يجب على القيادة السورية أن تدرك جيداً إذا كان نظامها سيسقط فمن الأكرم ان يسقط في حرب ضد إسرائيل، وبعد تكبيدها خسائر كبرى، خاصة أنه البادئ في العدوان فالأشجار تموت واقفة.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

- 1-إصدارات حركة أبناء البلد: بيان الهيئة الموسعة الموحدة حول المؤامرة الإمبريالية على سوريا، 2012/2/23
- 2-تقارير مجلس الأمن.:تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 4كانون الثاني ديسمبر2013الى 10اذار مارس2014
- 3-صورتشير الى دعم اسرائيل للمعارضة السورية(جبهة النصر والجيش الحر).

ثانياً: الموسوعات:

- 1-المسيري، عبد الوهاب (1999): موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، دار الشروق مصر ، القاهرة.

ثالثاً: المقابلات الشخصية:

- 1-أبو النجا، إبراهيم (أمين سر الهيئة القيادية العليا لحركة فتح) مقابلة هاتفية 2014/11/17.
- 2-أبوحمود،أسوان (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) مقابلة عبر البريد الالكتروني 2014/12/12.
- 3- اغبارية، رجا (عضوالمكتب السياسي لحركة أبناء البلد) مقابلة هاتفية 2014./12/19
- 4-اغبارية، عفو (عضوكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام) مقابلة هاتفية 2015/1/2.
- 5-البطش، خالد (القيادي في حركة الجهاد الإسلامي) مقابلة هاتفية 2015/2/2
- 6-بيدادور،إيساف (مراسل صحيفة معاريف)، مقابلة هاتفية 2015/1/8.
- 7-دهامشة، منصور (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي). مقابلة هاتفية 2013/10/1
- 8-زعبى،حنين (عضو الكنيست عن التجمع العربي الديمقراطي) عبر البريد الالكتروني2014/7/22
- 9-الزهار، محمود (القيادي في حركة حماس) مقابلة هاتفية 2015/2/4.
- 10-الغول، كايد(عضو المكتب السياسى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) مقابلة هاتفية 2015/1/21
- 11-شكيد، روني (محرر الشؤون العربية) مقابلة هاتفية 2015/1/7
- 12-عبد الفتاح، عوض (الأمين العام لحزب التجمع الوطنى الديمقراطى) عبر البريد الالكتروني2015/3/3
- 13-عرايدي، نعيم(سفير اسرائيل) في النرويج عبر الهاتف 2013/12/12.
- 14-عنبتاوى،عبد (عضو مكتبة لجنة المتابعة العربية العليا) مقابلة هاتفية 2014./1/2
- 15-غروس، أرنون (راديو إسرائيل)، عبر البريد الالكتروني 2014/11/15.
- 16-سويدان، مأمون(مستشار الرئيس محمود عباس لشؤون الشباب) شخصية 2014/8/7.

17-نفاع، سعيد (عضو التجمع الوطني الديمقراطي) مقابلة هاتفية 2013/10/19.

18-نفاع، محمد (الأمين العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي) مقابلة هاتفية 2013/10/5.

رابعاً: الكتب

الكتب العربية والمترجمة:

- 1.أحمد، أحمد وآخرون (2012): حالة الأمة العربية 2011 - 2012، معضلات التغيير وافاقه (الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 2.الأسمر، خلود (2005): انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الاسرائيلية،مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان،الأردن.
3. العبيدي، أميرة (2010): العلاقات السورية الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، مجلة التربية والعلم، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، المجلد 17، العدد 3.
- 4.آغا، حسين وآخرون (1982): أزمة الصواريخ السورية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، رقم 8، مركز العالم العربي للدراسات والنشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن.
- 5.أندرلين، شارل (1998): أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية (1917-1997)، سلام أوحروب، ترجمة صباح الجهم، مجلد 1، دار الفاضل.
- 6.الأيوبي، هيثم (1997): دراسات عسكرية في حرب تشرين، دار الحقيقة، بيروت.
- 7.برقاوي، أحمد. (2014). عنف البنية المتحضرة. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية. تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر
- 8.بركات، نظام (1982): النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت.
- 9.بريجر، بيدور (2012): الصراع العربي الاسرائيلي مئة سؤال وجواب/ مركز دراسات الوحدة، بيروت.
- 10.بشارة، عزمي (2013): سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات، بيروت.
- 11.بشارة، عزمي. (2011). في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات..
- 12.بشارة، عزمي(2012): العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، بيروت الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- 13.بكر، إبراهيم(د.ت): مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل 1992، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، الأردن.
- 14.أبو سعدة، مخيمر (2000): مقدمة في العلوم السياسية، جامعة الأزهر.
- 15.بن سميث، باميلان (1991): فلسطين والفلسطينيون (1876-1973)، ترجمة إلهام بشارة الخوري، دار المعارف، دمشق.
- 16.بن فوران، يشعياهو (1973): مراكز القوى في إسرائيل (مترجم)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،
- 17.بن مائير، يهودا (1996): العلاقات المدنية- العسكرية في إسرائيل، ترجمة مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- 18.بيري، يورام (2007): جنرالات في مجلس الوزراء (كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل)، ترجمة حسن خضر، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مؤسسة الأيام رام الله.
- 19.بيكر، جيمس (1999): مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 20.تيم، سعيد (1987): النظام السياسي الإسرائيلي، بيروت دار الجليل للنشر والتوزيع.
- 21.تيم، فوزي (1997): تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، انتخابات الكنيست (1996-1999)، دار زهران، عمان.
- 22.ثابت، عمرو (2002): مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الإمارات لدراسات والبحوث، أبو ظبي.
- 23.أبو جابر، كامل (1973): نظام دولة إسرائيل، إطار القرار السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- 24.جارودي، رجاء (1996): الأساطير المؤسسة لسياسة الإسرائيلية، دار الغد العربي، القاهرة.
- 25.جعفر، عبد السلام (2006): الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية دراسة تأجيلية على ضوء القانون الدولي، والنقد الإسرائيلي، رابطة الجامعات الإسلامية، سلسلة فكرة المواجهة 10، جامعة الأزهر، القاهرة
- 26.جمال، أمال (2011): الصحافة والإعلام في إسرائيل، تحرير خالد منصور وأمل فراج، دليل عام إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله "مدار".
- 27.حجاج، محمد فريد (2011): الفرص الضائعة في الصراع العربي الإسرائيلي، إعادة ترتيب أوراق الصراع، مكتبة مدبولي. القاهرة.
- 28.الحوارني، عبدالله (د.ت): رؤية للوضع العربي، لماذا نكتب، ولمن، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق،
- 29.حيدر، عزيز (2011): المجتمع والتركيب السكاني دليل إسرائيل لعام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان.
- 30.حيدر، محمد (2001): نهاية الجدار الطيب، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت.
- 31.الخالدي، وليد (1998): خمسون عاماً على حرب 1948 أولى الحروب الصهيونية العربية، دار النهار للنشر، بيروت.
- 32.خطاب، محمود (د.ت): أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية، دار الاعتصام، مصر.
- 33.داوود، محمد (2006): الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، جامعة الأزهر، القاهرة.
- 34.درور، حزقيال (1991): استراتيجية عظمى لإسرائيل، معهد دابان لأبحاث الشرق الأوسط، أفريقيا، 1991.
- 35.ربيع، حامد (1985): من يحكم تل أبيب حول تحليل علاقة التماسك في النظام الإسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت لبنان.
- 36.رونندو، فليب (1983): الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام، ترجمة كمال الخولي، المنشورات العربية، بيروت.
- 37.زاد، موشيه (1988): النزاع العربي الإسرائيلي بين فكيه كماشه الدول العظمى، ترجمة دار الجليل، عمان.
- 38.زايد، فهد (2011): الحروب والتسويات من الماضي والحاضر، دراسة تحليلية، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان.
- 39.زهرة، عطا (د.ت): صنع القرار الاستراتيجي في إسرائيل، بنگازي، ليبيا.
- 40.زيادة، رضوان (2005): السلام الداني في المفاوضات السورية الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 41.زيادة، رضوان (2013): التحول الديمقراطي في الوطن العربي " سوريا نموذجاً " رياض الرئيس لكتب والنشر.
- 42.زيادة، رضوان (2013): السلطة والاستخبارات في سوريا، رياض الرئيس لكتب النشر.

43. سافير، اوري (1998): المسيرة " حكاية أوسلو من الألف إلى الياء"، ترجمة بدر العقيلي، دار الجليل، عمان.
44. سعد، أحمد (1993): العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في المعادلة الدولية الجديدة، دار المطبعة، الناصرة.
45. السعدي، غازي (1989): الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث.
46. سعيد، عدلي حسن (1997): الأمن القوى العربي واستراتيجية وتحقيق، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب العامة 1977
47. سلمان، رضى وآخرون (1986): إسرائيل وتجربة لبنان، تقويمات خبراء إسرائيليين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
48. سويد، محمود (1998): الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
49. سويلم، حسام (2001): الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجية تنفيذها، المرصد للدراسات الاستراتيجية، مركز الجزيرة، الدوحة.
50. سيل، باتريك (2007): الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت.
51. شارون، أرئيل (1985): مذكرات أرئيل شارون، ترجمة أنطوني عبيد، مكتبة نيسان، ط 2، بيروت.
52. شاش، طاهر (2008): الصراع في الشرق الأوسط، من هرتزل إلى شارون، القاهرة.
53. شاكر، صفاء (2010): الصراع المائي بين دول حوض النيل، دراسة في التدخلات الخارجية (1991 - 2010).
54. شاليف، ارييه (2001): العلاقات الأمنية بين سوريا وإسرائيل قبل حرب حزيران 1967 في الجولان بين الحرب والسلام، ترجمة أحمد أبو هدبا، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
55. الشعبي، عيسى (1980): الكيانية الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
56. شليم، آفي (د.ت.): الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، تقديم محمد عبد المنعم، مؤسسة روز اليوسف ، القاهرة.
57. شموئيل، إيفن (2009): المخابرات الإسرائيلية البيئية لتحديات الفجوات القائمة (ترجمة) عن العبرية مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية إصدار مركز الأبحاث تل أبيب.
58. شوفاني، إلياس (2009): الحروب الإسرائيلية العربية للقرن العشرين، دار الحصاد، دمشق، سوريا.
59. شيف، زئيف (1995): السلام مع الأمن متطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا، ترجمة صبحي الجابي، دمشق، مركز الدراسات العسكرية.
60. صبرا، حسن. (2013). سورية: سقوط العائلة .. عودة الوطن، الدار العربية للعلوم ،بيروت
61. طلاس، مصطفى (1983): الغزو الإسرائيلي للبنان، دراسة عسكرية مفصلة، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، دمشق.
62. عبد الجواد، جمال وآخرون الإنتخابات الإسرائيلية (الأمن أولاً)، (2003)، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة.
63. عبد الدائم، عبد الله (1998): نكبة فلسطين عام 1948، دارالطبعة د،ن.
64. عبد الغني الجمسي، محمد (1998): حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998
65. عبدالكريم، إبراهيم وآخرون. (2012). تقدير موقف الثورات العربية.. مركز دراسات الشرق الأوسط..عمان.
66. العبدالله، اياد. 2014. سورية: من الحرية إلى أرض للرباط. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية. (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر .

- 67.عثمان، عثمان (2003): مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، بيروت..
- 68.عصام خليفة(1996): البيان ، المياه والحدود، د، ن، بيروت.
- 69.عكيلة، سلامة (2013): الثورة السورية وأمنها وصيرورتها وآفاقها ،، بيوت لبنان، الفرات للنشر والتوزيع
- 70.العقاد، صلاح (1998): المشرق العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. .
- 71.عقيل محفوظ: سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009
72. عقيلي، بدر (2009): الموساد، أمان وأسلحة الدمار الشامل دار الجليل والدراسات والأبحاث الفلسطينية عمان.
- 73.العلمي، أحمد (1989): حرب 1948 ط2، دار الأسوار، القاهرة.
- 74.العلوي، محمد (2010): الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.
- 75.غازي، السعدى (2009): النظام الانتخابي الإسرائيلي، انتخابات الكنيست 2009، الأحزاب – تشكيل الحكومة برامجها الانتخابي عمان إصدار دار الجليل.
- 76.غنيم، أحمد. (2011). المفهوم المكون للثورات العربية: الواقع والتحديات ،القدس.
- 77.غوانمة، نرمين (2002): حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.
- 78.فاندام،نيقولا(1995):الصراع السلطة في سوريا الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 79.كدر، جورج. (2012). سوريا وديمقراطية ما بعد الثورة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- 80.كلوش، يوسف (1993): الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية (1947-1986)، دار الفلاح للنشر، ط2، عمان، الأردن.
- 81.كوبان، هيلينا (1999): الفرصة الكبرى الضائعة المفاوضات السورية الإسرائيلية، دبي مؤسسة البيان، للطباعة والنشر.
- 82.كولن شندار(1997): إسرائيل الليكود والحكم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.
- 83.كونت، وليام (2002): عملية السلام " الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي"، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 84.الكيلاني، هيثم (2000): دراسة من القوة العسكرية الإسرائيلية في ندوة مائة عام على 65 الصهيونية المعهد العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، مايو 2000،
- 85.لثيل، روبرت (2000): شمعون بيريز مستقبل إسرائيل، ترجمة محمد نجاة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
- 86.ماير، لورنس(1997): إسرائيل الآن صورة بلد مضطرب ، ترجمة مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، ط2، 1997، القاهرة
- 87.محارب، محمود (2011): عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل، وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات.
- 88.محمد، محمد (1999): استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- 89.مركز الدراسات الإستراتيجية (1984):التوازن العسكري في الشرق الأوسط،جامعة تل أبيب، ترجمة رقية الجزائري، دار الجليل، عمان.
- 90.مصلح، محمد (2000): الجولان الطريق إلى الإحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- 91.مقلد، إسماعيل صبري (1982): نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، الكويت.

92. منصور، جوني ونحاس، فادي (2009): المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ - مواقع - إستراتيجيات - مقولات)، مدار المركز الإستراتيجي للدراسات الفلسطينية.
93. منصور، خولي (2009): إسرائيل الآخرة، رؤية من الداخل، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة، الدوحة، قطر.
94. موشية، ماعوز (1998): سوريا وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، دار الجليل للنشر، عمان.
95. ابو ناصر، عدنان (2007): الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إنجازات وانتصارات متواصلة عن طريق التقدم والتنمية، دار قمحة للنشر، دمشق
96. أبو نحل، أسامة (2013) الحراك العربي المعاصر، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
97. نصر، ربيع وآخرون (2013): الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، دمشق
98. النعامي، صالح (2011): العقل الاستراتيجي الاسرائيلي، قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، الدار العربية للعلوم، بيروت.
99. هرتزوك، حاييم (1993): الحروب العربية الإسرائيلية (1948-1982)، ترجمة بدر الرفاعي، دار سيناء للنشر، القاهرة.
100. هيكل، محمد حسنين (1975): الطريق إلى رمضان، دار النهار، لبنان.
101. هينبوش، ريمون (1994): السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية في السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قرني وعلي دين هلال، ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
102. بيتبت، شبتاي (1987): بن غوريون والعرب ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان.
103. يوسف، أيمن ومصطفى، مهند (2011): سياسة اسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا - الهند، الصين، روسيا، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار رام الله.

2- الكتب الإنجليزية

- 1-Badi Joseph: Fundamental Laws of Israel, twine publishers, New York 1961, pus
- 2-Blanchard, Ch., Humud, C. and Nikitin, M. (2014): Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response. European parliament.
- 3-Dan Horowitz: the Israeli concept of National security in Avner yanr (ed), National securrtiy and Democracy in Israel, London, Eynne Rienner publishers 1993,p20.
- 4-Demirr, Certif (2013): The impact of the Syria crisis on the Global and regional political Dynamics.
- 5-Derek, Torington: Eeffective manegment people organization, New York prentice Hall books 1989.
- 6-Dougherty James. & L. Pfaltzgraff, Contending Theories Of International elations (RLippincott, Philadelphia, 1971), 312-313.
- 7- Easton David: A framework for political Analysis (Englewood cliffs, N.J. prentice Hall, 1969), p.5

- 8-Efraim Inbar, the (2011): Arab uprising and Israel's international security, Mideast security and policy studies No,95 the Begin – sudat center for strategic studies.
- 9-Eiland, Giora: The Decision Making Process in Israel,(Edited by), shlomo Brom, Meir Elran. Judith Rosen: (English editor): The Second Lebanon War: Strategic perspectives, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, Israel,2007.
- 10-Fred. J. Khouri: friction and conflict on the Israel – Syrian front – Middle East journal vol.17, n. 7 winter 1963.
- 11-He stay after all wash Alpher, Yossi (2011): Israel's Troubled Relation ship with turkey and the periphery Dimension, Norwegian peace building center Noref report.
- 12-Indyh, Martin: at mildest Institute forum, string a balance The flounce of U.S Syria Deletions, Washington, 19 may 2003
- 13-Itamar Rabinovich: The war for Lebanon 1970,83 It haco Cornell university press, 1984.
- 14-Jermy m. Sharp and Christopher m. Sian chard: "Armed conflict in Syrian U.S.and International Response :CCrS report, congressional Research service 22 April 2013.
- 15-Joel, Greenber and Dehg hanpishch: Israel strike in Syrian might be fist n. series washing ton port Feb,9,2013.
- 16-John calabrese (2012): The regional Implications of the Syria crisis – middle East. Asia project (MAP). American university/ middle East Institutes, Dec, 21, 2012.
- 17-Karim Egendy: The process Of Israel Decision maling mechanism, forces and influences: Alazytouna center for studies consultation, 2011.
- 18-Ma'os Moshe: from conflict to peace, Israel's Relations with Syria and the Palestinian Middle East Journal vo.23, no 3, summer 1999 .
- 19-Michhael Bcechiri: Deccision in Israel forign policy, London, Oxford University pree 1974, p 318
- 20-O'Bagy, Elizabeth. (2012): Syria's political opposition. Institute for the study of war
- 21-Smith, Ben. (2012): Syria: no end in sight. House of Commons library.
- 22-The Brik of peace: The Israel Syrian, Negotiations,
- 23-Yaacov N. Bar : The Israel Syrian Armistice problems of Implementation_1949-1966 (Jerusalem magnes press for Hebrew university 1967) .
- 24-Zacharia, Janine (2011): Israel, long eritical, Assad, may preter er.

2-الكتب العبرية

- 1- ايلند، غيورا (2007): لماذا ليس لإسرائيل مصلحة لتجديد المفاوضات مع سوريا، المعهد الاستراتيجي المجلد 3 العدد 4 مارس.

- 2- بروم، شلوم (2007): هل حقاً فتح شباك الإمكانات، مجلد معهد الدراسات القومي، مجلد 11، 4 يوليو.
- 3- بروم، شلومو (2012): التداعيات الإقليمية للربيع العربي، مركز دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، إسرائيل
- 4- تيرا، روم (2011): اهتزاز الفضاء الإستراتيجي، إسرائيل مجلة عدكون إستراتيجي مجلد 14 عدد 3 أكتوبر.
- 5- درور، يحزقي (1991): استراتيجية عظمى لإسرائيل، معهد ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا.
- 6- رابين، اسحاق (1984): حرب الأيام الستة كمفترق طرق في تطور العلاقات الإسرائيلية السورية، جامعة تل أبيب.
- 7- ران، رنفون أبيي (1986): التدخل السوري في لبنان 1975-1985، معرخوت الجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب.
- 8- روتشيلد، داني وشتاينر، توني (2012): تقدير هرتسليا 2012 إسرائيل في (عين العاصفة) يناير 2012، مؤتمر هرتسليا الثاني عشر ميزان الحصانة والأمن القومي مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات.
- 9- زيسر، ايال (2006): الموقف في سوريا، اصدارات ثورة 2006، لندن
- 10- زيسر، ايال (2009): طريق السلام الطويل مع سوريا، مركز الأمن القومي، inss.
- 11- سيبوني، جابي (2012): الهزة في العالم العربي ومغزاها للجيش، مركز دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب.
- 12- سيفوني، غبريئيل (2007): المعركة العسكرية في لبنان، مائير ألران وشلوم بروم (محرران)، جامعة تل أبيب.
- 13- شلومو فيتش، أريه (2007): ميدان المعركة، جمعية التاريخ العسكري، وزارة الدفاع، جامعة تل أبيب.
- 14- طال، يسرائيل (1986): "الأمن القومي أقلية مقابل أكثرية"، جامعة تل أبيب.
- 15- عيران، عوديد (2012): الأردن مظاهرات واصلاحات على نار هادئة مركز دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب
- 16- غبريئيل، سيفوني: المعركة العسكرية في لبنان (مائير الرن وشلومو تروم حرب لبنان الثانية تطورات استراتيجية)، تل أبيب.
- 17- فلدمان، نوح (2000): الردع الإسرائيلي في لبنان أعقاب الانسحاب من لبنان، تقرير استراتيجي، مركز جافي لدراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب.
- 18- فيزرز، فيتال (1983): تاريخ شعب إسرائيل المعاصر، الشركة الإسرائيلية للخرائط والنشر، الجامعة العبرية، القدس.
- 19- كام، افرايم (2012): إيران والاضطراب في العالم العربي، مركز دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب
- 20- كورش، عنات (2012): الربيع العربي والحب الإسرائيلية الفلسطينية مركز الدراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب.
- 21- كفينس، يغال (1950): الجبل الذي كان كالغول، جامعة تل أبيب.
- 22- لير، فان (1988): تقرير معهد فان لير للدراسات الاستراتيجية.
- 23- مجن، تسفي (2012): روسيا أمام نتائج الربيع العربي، معهد دراسات الأمن القومي، inss.
- 24- معوز، تسفي (1985): الاستيطان والأمن في هضبة الجولان، جامعة تل أبيب.
- 25- معوز، موشيه (1974): سوريا الجديدة تغيرات سياسية واجتماعية خلال قيام النظام القومي، سفيرم.
- 26- ملكسون، بيني وملتسر، آفي (1996): حرب الأيام الستة (مختصر جلسة وجهات نظر أمنية)، الجمعية الإسرائيلية لتاريخ العسكري، جامعة تل أبيب.
- 27- هارتن، ألوف (1998): الصراع العربي الصهيوني، معهد شيلواح لدراسات الشرق الأوسط، جامعة تل أبيب.
- 28- هاركابي، يهوشفاط (1986): القرارات المصرية، دار هاربر للنشر، تل أبيب، إسرائيل.
- 29- هاركابي، يهوشفاط (1986): حروب واستراتيجية، وزارة الدفاع، جامعة تل أبيب.

- 30- هريون، ألوف (1989): الحروب والسلام في إسرائيل وجيرانها العرب، تغيرات ومشاكل وثائق دفير، القدس.
- 31- هرزوح، حاييم (1998): الحروب العربية الاسرائيلية 1982 - 1988، ترجمة بدر الرفاعي
- 32- هيلر، مارك (2012): الانتفاضات في العالم العربي وتداعياتها على إسرائيل مجلة عدكان استراتيجي سنة 15 العدد 2 تموز.
- 33- يادلين، عاموس (2014): عام على الربيع العربية تداعيات إقليمية ودولية، مركز دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب.
- 34- يوري، بنديتا (2012): الإهتزاز العربي لبنان، مركز دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب.
- 35- شفايتسر، يورام (2012): القاعدة وحلفائها اداء التآرجح في العالم العربي، مركز دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب.
- 36- بارطى، بنداتا (2012): الثورة في سوريا وابعادها على لبنان، مركز دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب.

خامساً: التقارير

- 1- البني، أكرم (2014): الحسابات الإسرائيلية في المشهد السوري، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية 2014/1/12
- 2- حمادة، فؤاد (2012): واقع الأمن الاسرائيلي ومستقبله في ضوء التقلبات في المنطقة، مركز اطلس للدراسات الاسرائيلية. غزة
- 3- حطيط، أمين محمد (2012): إنهيار الردع الإسرائيلي، سلسلة أوراق عربية "20" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2012
- 4- المركز الفلسطيني للإعلام (1999): استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية اختراق مهم على صعيد التسوية السياسية، 18/12/1999
- 5- عبد الجواد، جمال، ولطفي، محمد (1996): سوريا تعارض إسرائيل سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 45، مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- 6- أبو سيف، عاطف (2014): علاقات إسرائيل الدولية السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، نيسان، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله.
- 7- الجبوري، عبد الوهاب (2011): دور الموساد وأجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي (تصفية القيادات الفلسطينية نموذجاً المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 12-4-2011.
- 8- جرابسي، برهوم (2014): جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2 فبراير.
- 9- عطا، محمد وآخرون (2001): الإعلام الإسرائيلي وسبل مواجهة، المركز العربي للأبحاث، ع510.
- 10- بييري، يورام (2005): الصحافة الإسرائيلية والعودة على النموذج القديم المجند والمنضبط، تحرير شلحت، أنطوان: إعلام في مهب الريح ترجمة عياش سعيد، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 31، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله - فلسطين، كانون الأول.
- 11- نغبي، موشيه (2005): في اسفل المنزلق تأملات في طريق التدهور السريع لأوضاع سيادة القانون في إسرائيل، تحرير شلحت، أنطوان ترجمة أبو صعلوك، سليمان، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 28، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" رام الله فلسطين حزيران.

- 12-مركز يافا للدراسات والأبحاث (2013): دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الإسرائيلي، القاهرة 27 يونيو .
- 13-وحدة المشهد الإسرائيلي (2013): تصاعد التوتر بين إسرائيل وسوريا، هل ينبئ بمواجهة عسكرية قريبة، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية 26.5.2013
- 14-د.غازي، التوبه (2012): الثورة السورية الأسباب والتطورات، مركز الشرق الأوسط للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة لندن، 2012-6-24.
- 15-كيلو، ميشيل(2011): سوريا إلى أين؟، (معد) عبد الاله بلقيز، رياح التغيير في الوطن العربي ، حلقات نقاشية عن مصر، شرق المغرب، شرق سوريا، مركز الدراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني- نوفمبر.
- 16- بشارة، عزمي (2011): في الثورة والقابلية للثورة المركز العربي، مدرسة السياسات، معهد الدوحة، دراسة بحثية.
- 17- اسعيفان، سمير(2012): ديناميكية القوى الاجتماعية في الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات 11 مارس آذار.
- 18-كدر، جورج (2012): تقارير سوريا وديمقراطية ما بعد الثورة، أغسطس آب .
- 19-نور الدين، محمد (2012): العرب وتركيا تداعيات الحاضر ورهانات وراء هذا التحرك بعد توقيع اتفاقية المستقبل، التعاون الاستراتيجي بين البلدين في عام 2010، معهد الدوحة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 20-باروت، محمد (2011): العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الصمود والاصلاح، أبحاث من 1 إلى 5، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة.
- 21-السيد، محمد (2014): الرواية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- 22-زيسر، ايال (2012):هل الصراع في سوريا حقاً الى مرحلة الحسم ، ترجمة حسن، محمد ثروت ، مركز ديان لدراسات الشرق الاوسط، 18،يونيو 2012
- 23-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012) : الموقف الاسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته 6 يونيو .
- 24-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2013): العدوان الإسرائيلي المتكرر على سوريا.
- 25-مركز الدراسات للترجمة والإعلام (2015): تقارير أممية تكشف عمق التعاون بين إسرائيل والمعارضة السورية.
- 26-مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012) : الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا.
- 27-بالبيسي، بيزم (2012): مركز كارينغي للرق الأوسط ، المعضلة السورية ورد تركيا على الأزمة، 10 شباط فبراير.
- 28- مركز الزيتونة(2009): عرض دمشق والقدس وواشنطن ،ملف العلاقات السورية الاسرائيلية فى الخارجية الامريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة(53).
- 29- باكير علي حسن(2011): محددات الموقف التركي من الأزمة، المركز العرب للأبحاث ودراسة، معهد الدوحة.
- 30-مركز الدراسات العربي الأردني (1997): تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد.
- 31-عبد الحي، وليد (2011): تقرير إسرائيل أمام الثورات العربية- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
- 32-داريوس، مهدي (2007): السير نحو الحرب هل ستتوقف في الشرق الأوسط، الهدوء قبل العاصفة ، مركز الدراسات العولمة CRG.
- 33-دخان، حيان(2013): المسألة السورية ومضاعفاتها على الأمن الاسرائيل ، فوائد استمرار النزاع، 5 سبتمبر أيلول 2013، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

- 34-البنبي، أكرم (2014): الحسابات الإسرائيلية في المشهد السوري، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية 2014/1/12.
- 35-أبو الفضل، محمد (2004): الشرط الأخير للحوار توقف سوريا عن دعم الإرهاب، 2004/1/1م، تقرير مدار الاستراتيجي.
- 36-أبو هلال، فراس (2011): الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية -المركز العربي للدراسات.
- 37-تقارير شلحت ،أنطوان (2008): إسرائيل - سوريا، محادثات غير مباشرة والاختراق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74-75، ربيع صيف 2008.
- 38-مركز الاستشارات والبحوث(2001) :المفاوضات السورية الاسرائيلي،رؤى صهيونية وغربية، بيروت.
- 39-خيزران، يسري (2014): رؤية استراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية
- سادساً: الرسائل العلمية**
- 1.أبو الحصين، سمير (2011): الموقف السوري من الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان (1975-1987)، رسالة ماجستير غير منشورة لجامعة الأزهر.
 - 2.أبو عامر، مأمون (2009): السياسة الإسرائيلية اتجاه لبنان (2000-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة
 - 3.أبو عجوة، ختام (2009): السياسة الإسرائيلية تجاه العراق 1991-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، القدس - فلسطين
 - 4.الأحمد، نجود (2011): الموقف الدولي اتجاه أزمة الحرب العربية الإسرائيلية منذ عام 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة.
 - 5.الأسمر، وضاح (2013): أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس..
 - 6.الاعا، احمد(2014): أزمة الهوية في اسرائيل بين العلمانيين والمتدينين ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الازهر ، غزة
 - 7.خلف، نصر الدين (2012): دور المؤسسات العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي، السلطة الفلسطينية ولبنان نموذجاً 2000-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الأزهر، غزة.
 - 8.ز.عرب، أحمد (2012): التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر ، غزة.
 - 9.ز.عرب، حازم (2011): مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وأبعاد الإقليمية والدولية، الأوسط، جامعة الأزهر.
 - 10.ز.ملط، مصطفى (2009): موقف الدول العربية من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين
 - 11.زهرة، محمد عطا (1981): نظرية الأمن القومي في التقاليد الإسرائيلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد.
 - 12.سلامة، لبنى(2013): الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح.
 - 13.شعلان، عاشور (2009): النظام التانوي للقوات الدولية في الجولان والآثار المترتبة ن رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق بكلية الحقوق، 2009.
 - 14.شقليه، نائل(2013): السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي 1991-2011، رسالة ماجستير غير منشورة.
 - 15.صامري، خولة (2013): الصراع العربي الإسرائيلي (حرب 1948 نموذجاً) ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر " سكرة".
 - 16.عامر، عامر (2009): السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه أفريقيا السودان نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس

17. عبد القادر، رامي (2014): توازن القوى الدولية وأثرها على الأزمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.
18. عزارة، رامي (2011): السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل (1993-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
19. غريب، إمام محمود (1998): سوريا الصراع العربي الإسرائيلي (1947-1958) رسالة ماجستير غير منشورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية، قسم التاريخ، القاهرة.
20. الفاعوري، أحمد (2011) : التحولات العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط
21. فروانة، عاهد (2014): أحزاب الوسط في إسرائيل، أسباب الصعود وعوامل الهبوط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر .
22. لافي، عبد الحكيم (2011): الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1948-1982)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
23. ماضي، سهيل (2014): السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية خلال فترة (2000-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
24. مرعي، فدوى (2011): إدارة "إسرائيل" لأزمة لبنان، 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر.
25. النجار، وئام (2012): التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر
26. كساب، أكرم (2014): الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية - السورية (2000 - 2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر.
27. كلاب، سهيل (2013) بعنوان: العلاقات السورية- الإيرانية وأثرها على حزب الله، 2000 - 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر.

سابعاً: الدوريات

- 1- أبو دوح، خالد كاظم (2011): ثورة 25 يناير في مصر محاولة للفهم السيولوجي، المستقبل العربي العدد 287، 2011/11/5.
- 2- أبو صالح، ثائر (2012): إسرائيل وتسوية مع سوريا، مجلة فلسطين، عدد 24، الثلاثاء 16 نيسان.
- 3- أبو هلال، فراس (2011): الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- 4- أحمد، صافيناز (2012): المعارضة السورية السياسية الدولية القاهرة، العدد 181، يوليو 2012.
- 5- ارئيل شارون (2000): مسيرة الحماسة التي يجريها الضباط مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 41، شتاء 2000
- 6- الأزعر، محمد خالد (1993): البيئة الإقليمية للمفاوضات، السياسة الدولية، أكتوبر، ع 104.
- 7- افيعيزر، يعاري: مراقبة المؤسسة الأمنية، الجيش يحتكر تفسير الواقع، ترجمة سعيد عياش، أوراق إسرائيلية رقم 24
- 8- جبريل، أمجد أحمد (2013): السياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية (سوريا نموذجاً) مجلة شؤون عربية عدد 154.
- 9- باكير، حلمي حسن (2009): تركيا الجيدة لصعود إقليمي وصراع الأحداث، مجلة حوارات استراتيجية، السنة الأولى، ط1، ع1، نوفمبر وديسمبر،
- 10- بدرخان، عبدالوهاب. (2013): رهانات متداخله: السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة. مجلة السياسة الدولية.

العدد 193.

- 11- بشارة، عزمي (2005): من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، مواطن المدينة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- 12-البكري، عدنان (1983): الوجه الإكراهي للدبلوماسية تجربة إسرائيل في مواجهة العرب، المستقبل العربي، العدد 53، يوليو 1983
- 13-البياتي، عارف (2013): السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة قمة، مجلد 5، عدد 17 حزيران يونيو،
- 14-البيادر السياسي (2007) :ا لمسار السوري استئناف التفاوض أم المواجهة الساخنة ع 928 16 حزيران 2007
- 15-توماس، ماثير (1992): إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، يناير، ع.107.
- 16-جاد، عماد(2012): التقييم الاسرائيلي للأوضاع في المنطقة، شؤون عربية ،العدد152
- 17-جريس، حسام (2009): المشهد الاقتصادي الإسرائيلي، تحرير هنيده غانم، تقرير مدار الإستراتيجي عن المشهد الإسرائيلي 2008 ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- 18-الحمد، تركي (1997): هل مانت عملية السلام، عالم الفكر، السنة25، العدد 4 نيسان إبريل- حزيران يونيو
- 19-حيدر.عزيز(2008): اسرائيل بعد 60 عاما ، أزمة اتخذت القرار فى مواجهة ضغوط الامن والديموغرافيا ،مجلة قضايا اسرائيلية ،العدد30، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ، مدار
- 20-خليل، محمد عبد القادر (2013): مستقبل الدور الإقليمي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، 29 أغسطس.
- 21-الدور القيادي للقطاع الخاص في قيادة الانتصار في سوريا الجديدة محور الاستثمار العدد326، دائرة التنمية الاقتصادية 2012.
- 22-دياب ،احمد(2012): محاور الاستقطاب وملامح التحالفات في شرق المتوسط شؤون عربية العدد 152، شتاء.
- 23-سالم، علاء (2012): أدوار متقاطعة، تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، عدد 188، إبريل.
- 24-سوريا في التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي 2014: سوريا حرب أهلية، ترجمة عليان الهندي، الحلقة السادسة، الحوار المتمدن 2014/5/12.
- 25-عبد الكريم، ابراهيم (1995): منطقة الحولة بين التجفيف وإعادة الغمر،مجلة الأرض، العدد 3، آذار مارس.
- 26-عبد المجيد، وحيد(1993): مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي، السياسة الدولية، ع108.
- 27-عبد الوهاب، أيمن (1995): المسار السوري الإسرائيلي وإشكاليات التحول إلى الجوهر، السياسة الدولية، عدد 119 يناير.
- 28-عزمي، محمود (1983): التسليح السوري خطوة على طريق التوازن الاستراتيجي خاصة الفكر الاستراتيجي العربي،2 العددان 6 و 7 كانون الثاني (يناير)آيار (مايو).
- 29-عزمي، محمود (1983): الدفاع الجوي العربي (1973-1983) الفكر الاستراتيجي العربي، 2 العددان 6 و 7 كانون الثاني (يناير) آيار (مايو).
- 30-عزيز، خالد (1994): النظام الدولي الجديد وتحديات العالم العربي السياسة والدولية ع 118.
- 31-عكاشة، سعيد (2001) : المراقب: إسرائيل في مواجهة الوقع الجيد في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 185.
- 32-علام، رابحة. (2011): الفوضى الشاملة في سوريا. مجلة السياسة الدولية. العدد185، ص13-16.
- 33-عوض، محمد (2011): المستقبل العربي، آذار 2001 العدد 1، حقوق الإنسان العربي.
- 34-عيسى بن إبراهيم الرشيد (2006): دور الحرب النفسية في كسب المعركة ، مجلة خالد العسكرية، العدد 87، 2006/12/1.

- 35-غالي، ابراهيم. (2013): الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الأسد. مجلة السياسة الدولية. العدد 191، ص104-107.
- 36-غيورا، ايلاند الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن "إسرائيل"، المستجندات الإسرائيلية مجلد 14 عدد في (يوليو/ تموز/ 2011
- 37-القزاز، إياد (1974): التوجيه العسكري للمجتمع الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطين عدد 39، (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، نوفمبر).
- 38-كمرلنغ، باروخ (2011): الثابت والمتحول في المجتمع والثقافة الإسرائيلية، مجلة قضايا إسرائيلية عدد 1، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية..
- 39-مايكل هرتسوغ (2013): ضرب سوريا دروس مستفادة من التجربة الاسرائيلية، المرصد السياسي، 30 أغسطس 2013.
- 40-مجلة الوعي العربي (2013): الشيطان الذي نعرفه ، استراتيجيات إسرائيل تجاه الأزمة السورية ، 1434/8/7.
- 41-مرتضى، إحسان: الأمن العربي إشكالية التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، مجلة الدفاع الوطني، ع 326.
- 42-مرتضى، احسان (2012): دور الموساد ومراكز الأبحاث الإسرائيلية، قضايا إقليمية، مجلة الجيش، العدد 321.
- 43-ملحم، ملحم (1989): الاعتبارات السياسية والاجتماعية للموقف الإسرائيلي من التسوية السياسية، مجلة شؤون عربية العدد 58، حزيران/يونيو.
- 44-يونس، محمد (2013): استباق تهديدات العقيدة العسكرية الإسرائيلية العقيدة العسكرية الاسرائيلية عقب الثورات العربية، السياسة الدولية 1 يوليو .

ثامناً: مؤتمرات وندوات

- 1.كنعان، سعيد وآخرون (2000): ندوة المفاوضات السورية الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
2. نظام بركات (2007): ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015، عمان الأردن 27 آب، أغسطس.
- 3.حريا، مالك (2011): الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية) الأسباب والتطورات والتداعيات والآفاق المستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلم الثاني للخريجين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- 4.الكيلاني، ههيم (2000): دراسة عن القوة العسكرية الاسرائيلية، ندوة مئة عام على الصهيونية، المعهد العربي للبحوث والدراسات، القاهرة.

تاسعاً: الصحف

- 1-هارتس، 2006/5/16.
- 2-حيدر،خليل(2009): مراكز البحوث الإسرائيلية، جريدة الإتحاد، العدد 12366، الجمعة 20 جمادي الأولى 1430 - 15 مايو.
- 3-معسوس، رياض (2012): المعارضة السورية في الخارج وشرعية المجلس الوطني جريدة القدس العربي بتاريخ 2013/3/4.
- 4-إيران: الفيتو الروسي الصيني مؤشر على فشل الغرب بفرض أرائه على العالم، الثورة 2012/2/8،
- 5-أوغلو: اللاجئين السوريين بتركيا ناهزوا 182 ألفاً، القبس ، الكويت 2013/2/15
- 6-الإتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على شركات نفط سورية، رويترز "عربي"، 2011/12/2.

- 7-بوشينسكى ،جائ :كلما تحدثت إسرائيل اقل كلما كان الوضع أفضل ،جبروساليم بوست 29/11/2011
- 8-إسرائيل تبدأ حملة دولية لإسقاط الشرعية عن الأسد،الشرق الأوسط 18/6/2011
- 9-بيرز :على الأسد أن يرحل والسلام مع الشعوب العربية سيكون سهلا ،الجريدة الكويت 27/7/2011
- 10-بارك :نظام الأسد لن يستمر أكثر من تسعة أشهر ،الحياة 7/6/2011.
- 11-يعلون ،موشيه :تغيير نظام الحكم في دمشق محور الشر ،السفير بيروت 14/12/2011.
- 12-بارك: سقوط الأسد بركة على الشرق الأوسط ،معاريف 11/12/2011.
- 13-موفاز : يحذر من اندلاع مواجهة عسكرية مع سوريا على خلفية تدهور نظام الأسد ،وكالة سما الإخبارية 5/12/2011
- 14-خوري، جاك و رفيد، براك: ننتيا هو ايران وحزب الله يساعدان الاسد في المجازر ضد المدنيين، هآرتس 2012/1/10.
- 15-باراك: ايران وحزب الله جزء لا يتجزأ من أفعال الاسد وباراك ادان المجزرة في سوريا، هآرتس 2012/5/28.
- 16-خوري، جاك و رفيد، براك: هآرتس 2012/7/10.
- 17-صفحة الاقتصاد(ي) (الكابنيت) 2013/8/17
- 18-صحيفة هآرتس 2013/9/12
- 19-صحيفة هآرتس 2013/6/3.
- 20-إسرائيل تفضل بقاء الأسد في السلطة على البديل المجهول، الشرق الأوسط 2011/3/31.
- 21-هآرتس تصريح ننتيا هو حول تسليح المعارضة 2013/4/18.
- 22-هآرتس 2013/9/17.
- 23-الريماوي، فهد(2001): لعبة تناقض المسارات، صحيفة المجد الأردنية، 2001/3/20.
- 24-تشرين دمشق 2001/4/17 سليم نصار: شارون يغير قواعد المواجهة السورية في لبنان الحياة
- 25-بروم، شلومو (2012): التداعيات الإقليمية للربيع العربي، مركز دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، إسرائيل
- 26-حسين حمو: جبهة النصر استراتيجية خشنه للاستيلاء الناعم على الثورة عبر 3 مداخل.
- 27-صحيفة إسرائيل اليوم، 2011/3/17
- 28-يديعوت أحرنوت، 2012/2/23
- 29-القناة العبرية الأولى في التلفزيون الاسرائيلي، 2011/3/1
- 30-الجزيرة، الكويت، 2011/6/28
- 31-السياسة، الكويت، 2012/1/13
- 32-الحياة، لندن 2013/1/8، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/4701801>
- 33-موقع فلسطين أون لاين ، 2011/8/14.
- 34-الحسيني، هدى (2013): أمريكا سلمت مفاتيح الأزمة السورية إلى الروس، الشرق الأوسط، 2013/2/21.
- 35-الحياة، لندن، 1999/7/7، مجلة تشرين ، 1999/7/8، 80% تم الاتفاق عليه في عهد باراك
- 36-الجراد، خلف: روية ضبابية ومنطق صحيفة تشرين 1 / 7 / 2002م
- 37-تشرين دمشق 2001/4/17 سليم نصار: شارون يغير قواعد لعبة المواجهة السورية في لبنان الحياة 2001/4/21م
- 38-نذيررضا،اسرائيل توسع بنك اهدافها في سوريا العاجزة عن الرد، جريدة الشرق الأوسط 12،فبراير 2012

39-عبدالوهاب بدرخان:تقسم سوريا هدف يجمع ايران وسوريا،الحياة 2013/1/31

عاشراً: المواقع الإلكترونية:

1-البيان (2014): المفاوضات السورية الإسرائيلية- قضاياها ومساراتها (8 أبريل).

www.albayan.ae/paths/1241103578863-

2-حمو، مصطفى (2008): تاريخ المفاوضات السورية الإسرائيلية،بي بي سي، لندن،مايو.

news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid

3-موقع جيش الدفاع الإسرائيلي في 2012/10/4 <http://www.idf.il/1141-ar/dover.aspx>

4-النعامي، صالح: تقدير أمان حول المخاطر الإستراتيجية، شوهد بتاريخ 2007/12/24

<http://www.naamy.net.view.php?;d=603edir>

5-موقع الموساد دور جهاز المخابرات الخارجية " الموساد " (2012/10/1)

<http://www.mossad.gov.il.kng/aboutus.asp>

6-Alut 13cnn, Amos Harel and Gideon Alon.- MI and mossad disagree over assades intentionsHaaretz26/12/2006, <http://www.haraaetz.com/hasen/spages/805497.html>(Accessed: 30/3/2008

7- www.altawasul.com 15/11/2011

8- 2001/11/2 -135<http://sia.sy.net>

9-صراع يهودي- يهودي محتدم بين الإصوليين والعلمانيين في إسرائيل 1-1-2012 مركز الزيتونة

www.alzaytouna.net

10-مركز الفكر : كيف تصنع السياسة الإسرائيلية؟

[http://www.sirionline.org/alabwab/derasat\(01\)561,htm](http://www.sirionline.org/alabwab/derasat(01)561,htm)

11-مقابلة مع عزمي بشارة، 2011/1/28

<http://www.youtube.com/wabda./v.iba>

12-الأحمد، جابر (2009): رفع أسعار الحروقات وتحرير أسعار السماد، قرار باعدام الزراعة السورية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2009/9/17،

<http://www.mokarabat.com/569s6953.ht>

13-مليون سوري يواجهون خطر سوء التغذية بسبب الجفاف BBC عربي 2008/10/2،على المواقع الإلكترونية،

<http://news.co.uk/hi/arabi/news/2009d-7647000/764793.htm>

14-عبد الجواد، جمال: والمأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان وكراسات استراتيجية

<http://acpss.ahram.org/ahram/2001/1/1/sbok47.htm>

15-شاهد تشكيل فيلق القدس >7/9/2012 m.youtube.com/watch

16-"إسرائيل للولايات المتحدة: أوقفوا بيع إس 300 لسورية"، هآرتس، 2013 /5/9، على الرابط:

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2015839>

17-براك رفيد، "تنتياهو سيبحث مع بوتين بيع صواريخ أرض - جو للأسد"، هآرتس، 2013/5/12، على الرابط:

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2017243>

18-رون بن يشاي، "الورقة الروسية: إس 300 لمنع التدخل في سورية"، واي نت، 2013/5/9، على الرابط:

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4378389,00.html>

19-مهام وزارة الخارجية الاسرائيلية: موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية 2011/11/ 15

<http://www.altawasul.com/MFAAR.government../>

20-وكالة وفا الانباء والمعلومات الفلسطينية(2011):تشكيلة الحكومات في اسرائيل

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?2/11/2011>

21-كونا. (2012). أهم الأحداث العربية لعام 2012. موقع وكالة الانباء الكويتية (كونا). استرجعت بتاريخ 12-03-2014، على الرابط:

<http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2283904&language=ar>

22-نهار نت. (2011). تأجيل زيارة الأمين العام للجامعة العربية الذي كان يحمل مبادرة لتسوية الأزمة إلى سوريا. موقع نهار نت. استرجعت بتاريخ 26-02-2014، على الرابط:

<http://www.naharnet.com/stories/ar/14440>

23-الزيات، محمد مجاهد. (2014). خريطة الجماعات المسلحة في سوريا. موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية - القاهرة. استرجعت بتاريخ 21-03-2014، على الرابط:

<http://www.rcssmideast.org/Article/1654/>

24-الدويري، فايز. (2014). الثورة السورية وإمكانية الحسم العسكري. موقع الجزيرة نت. استرجعت بتاريخ 01-05-2014، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2_/8426c114-1f2f-49d1-b6dc-15ec3da7c49d

25-زيلن، هارون. (2013). "الجبهة الإسلامية السورية": قوة متطرفة جديدة. موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. استرجعت بتاريخ 18-01-2014 على الرابط:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-syrian-islamic-front-a-new-extremist-force>

26-نعناع، عبدالقادر. (2013). العلاقات الإيرانية-السورية: (1) الفترة 1979-2010. موقع مركز المزمأة للدراسات والبحوث. استرجعت بتاريخ 26-02-2014، على الرابط:

<http://www.almezmaah.com/ar/news-print-3736.html>

عربي BBC وواشنطن تدعو الحكومة السورية إلى الإمتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، -27
<http://www.bbc.co.uk/arabic> 2011/3/16

28-العقوبات الأمريكية على نفط وغاز سوريا، الجزيرة نت، 18/11/2011،

<http://www.aljazeera.net/news/pages>

29-العقوبات الدولية على سوريا، 24/7/2012،

<http://www.aawsat.com>

30-بورشفسكايا، انا. (2013). مصالح روسيا الكثيرة في سوريا. موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. استرجعت بتاريخ 18-07-2013، على الرابط:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria>

31-استمرار المعارك في سوريا وقائد الحرس الثوري الإيراني يقر بوجود قواته هناك، BBC عربي 16/9/2012، الموقع الإلكتروني،

<http://www.bbc.co.uk.arabic.middleeast.2012/4/16>

32-أون لاين، الكاشف: العاهل السعودي يطرح مبادرة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية،

www.altailonline.com

33-وزارة الخارجية الإيرانية تنشر تفاصيل مبادرة ل الأزمة السورية، مهر موقع إلكتروني غيراني، 16/12/2012،

http://www.mehranews.com/ar/News_Detail.aspx

34-الأسد يتلقى اتصالاً هاتفياً من ملك السعودية والأخير يبدي دعم المملكة السعودية في وجه ما يستهدفها، سيريا نيوز، 28/3/2011،

<http://www.syrianews.com/readnews.php>

35-الرئيس الأسد يستقبل ولي عهد قطر، دي برس 28/3/2011،

<http://www.dp.news.com/pages>

36-بيان حركة حماس: البيان الأول لحركة حماس حول الأزمة السورية 2-4-2010 موقع الصفا صاف 12/9/2010،

www.alsafsaf.com

37-ياسين، أمال. (2012). المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية. موقع الرأي. استرجعت بتاريخ 26-01-2014 على الرابط:

<http://www.alrai.com/article/515433.html>

38-صلاح، بسام: محدّدات الموقع الإسرائيلي من الصراع السوري إلى البوابة سوريا

<http://www.albawabhnews.com/164880>

39-جلعاد عاموس: سقوط نظام السد يمهد لقيام ابراطورية إسلامية، إذاعة الجيش الاسرائيلي 17/11/2011.

<http://gi2.co.il.newsartide.aspxnewsid=qs236>

40-أوبل، باربارة : روم مقابلة مع يئير قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي ويفينس فيوز. 19/1/2013

http://www.defensenews.com/article.2011/12/19DEFFAT06/112190307/maj-Gen-Yair_Golan/

41-إيشيل، دافيد: إعادة صياغة الوضع القائم بالنسبة لإسرائيل "افيشين ويك"، 2012/1/17
<http://www.aviationweek.com/aw/generi>

42-مغنيوني، ميشيل: حين يجن الأسد، سوريا قد تهاجم إسرائيل موقع وايت 2011/1/23
<http://ynet.co.il/articles101740m>

43-مقابلة على فضائية العربية، موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلي 2011/7/21.
www.pmo.gov.il/pmoEng/cemmuricotion

44- اعتراف إسرائيل بأنها وراء كل ما يحدث في لبنان وسورية، جامعة تل أبيب حوار بين برنارد وتسيبي ليفني ما هي نظرتك في أي عمل ضد سوريا
m.youtube.com/watch16/8/2011 .

45- جلعاد، عاموس: سقوط نظام الاسد يمهّد لقيام امبراطورية اسلامية، اذاعة الجيش الإسرائيلي 2011/11/17،
<http://gl2.co.il/news/artideaspnewsid=qs236>

46-مورانا زولاوي، غانتس — لأسباب لاجئين علويين في الجولان، موقع دانيت 2012/1/1.
<http://www.panet.co.il/>

47-رفيد، بارك: خلاف في القمة السياسية، نتنياهو يعارض — ليبرمان أن تتادي إسرائيل علنا بأقالمةالاسد، هآرتس 2012/2/16.
http://www.haaretz.ci.il/news/plitics/1-16_42813

48-برنامج خيوط العنكبوت، نتنياهو يتفقد الجرحى السوريين من المعارضة
m.youtube.com/watch16/8/2014 . .

49-روبين مدزني: ليبرمان يقابل بوتن 2011/12/7 موقع دانيت.
<http://www.panet.co.il/>

50-جاي شلومون، الولايات المتحدة وإسرائيل تراقبان أسلحة الدمار الشامل السورية. 2011/8/27
<http://online.usj.com>

51-بيني غانتس يرى في الثورات العربية تهديدا لإسرائيل موقع عرب 48 2011/5/31.
<http://www.arab48.com/>

52-عصام الشيخ غانم: الرعب الإسرائيلي من الثورة السورية، الجزيرة 2013/1/28.
www.aljazeera.net

53-التصريح على موقع ynet: بتاريخ 2012/12/17.
<http://www.ynetnews.com/home/0,7340,L-3083,00.html>

54-الخشباني، إبراهيم (2013): الثورات العربية من المنظور الاسرائيلي، 2013/3/31، مركز نماء للبحوث والدراسات.
<http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=187>

55-كفاح نصر: جبهة نيوز، 2013/1/31، سلبات الغارة الاسرائيلية على سوريا.

<http://www.jpnews-sy.com/ar/cats.php?subcat=85>

56-عطوان، عبد الباري (2013): عدوان على سوريا يتوجب الرد، القدس العربي، 2013/5/5

<http://www.alquds.co.uk/?p=41073>

57-عبد الرحمن الراشد: الشرق الأوسط سوريا و"إسرائيل" السلام المنسي 10 حزيران 2007،

www.vottaira.org

58- سفيرة إسرائيل لدى روسيا " إسرائيل تسعى إلى علاقات سلام مع سورية موقع كنوز سوريا نيوز

http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=66333

59-رمضان، حسن نبيل (2009): الأمن القومي الفلسطيني تقيض الأمن الإسرائيلي، موقع القضية الفلسطينية، 2009/11/24

pulpit.alwatanvoice.com/content/print/180878.html

60-المصري، محمد (2009): نظرية الأمن الإسرائيلي، دنيا الوطن، 2009/7/17

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/14/139596.html>

61-سامح عباس، (2011): موقع نصر للإسلام، 10 أغسطس 2011، العلاقات التركية الاسرائيلية

<http://islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/2011/08/10/131721.html>

62- Ariel "Eli" Levite (2014): مركز كارنغي للشرق الأوسط، وجهة نظر اسرائيلية بشأن الصراع في سوريا، 9 حزيران يونيو 2014.

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=55858>

63-العلاقات الكردية السورية من السر إلى العلن، 2014/7/1، وديع عواودة، حيفا، الجزيرة نت.

www.aljazeera.net

63- نواف الزور: إسرائيل وحزب الله وحرب استخبارات، الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/9d33bdazusba29868861944ba>

64- موقع ديبكا الأمني على الرابط التالي

<http://www.debka.co.il/article/20738>

65- موقع الأخوان المسلمون، سوريا (2013): إسرائيل والثورة السورية، 12 خوف على نظام أو تجسمن مستقبل، 20 أغسطس 2013،

<http://www.ikwan.sys=ria.com/2018/2013>

66- المفاوضات السورية الإسرائيلية حيثياتها وأبعادها وميزاتها الجزيرة. نت ماجد كيالي 2008/6/9

www.aljazeera.net

- 67- صلاح، بسام (2011): محددات الموقف الاسرائيلي من الصراع في سوريا، البوابة نيوز، 2011/9/30
<http://www.albawabnews.com/164880>
- 68- أبو القاسم، محمود حمدي (2011): الاستراتيجية السورية في مواجهة الضغوط الأمريكية ، ملف الأهرام الاستراتيجي.
<http://digital.ahram.org.eg/error40.aspx?aspxerrorpath=/articles.aspx>
- 69- يؤاف شاحاك :ايهود اولمرت: الانطلاقة والأفول، 14 مايو 2014
www.almasder.net
- 70- هل من خيار سوري مستقبل العلاقات السورية الإسرائيلية مجلة آفاق جديدة، مصر تشرين الثاني نوفمبر 2006.
www.ofakim.org.inl
- 71- الجاسم، صباح (2000): سوريا واسرائيل زواج بالإكراه، شبكة الأنباء. (الحقيقة)
<http://truth1.arabblogs.com/archive/2008/5/578392.html>
- 72- موقع أسرار برس: خارطة سلام سرية اسرائيلية للإسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة، 2 سبتمبر أيلول 2010
www.asrarpress.net/news_details.php?lang=arabic&sid=513
- 73- : أردوغان يؤكد الوساطة التركية بين سوريا واسرائيل.
www.bbcarabic.com
- 74- المشهراوي، محمد: العلاقات السورية الاسرائيلية، الموقف الاسرائيلي من الثورة السورية، شبكة الدفاع عن اهل السنة.
www.dd.sunnah.net
- 75- "إسرائيل للولايات المتحدة: أوقفوا بيع إس 300 لسورية"، هآرتس، 2013 /5/9، على الرابط:
<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2015839>
- 76- براك رفيد، "نتنياهو سيبحث مع بوتين بيع صواريخ أرض - جوّ للأسد"، هآرتس، 2013/5/12، على الرابط:
<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2017243>
- 77- رون بن يشاي، "الورقة الروسية: إس 300 لمنع التدخل في سورية"، واي نت، 2013/5/9، على الرابط:
<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4378389,00.html>
- 78- الاسلحة الكيماوية وحزب الله كبشى فداء محتملين :موقع كلنا سوريا 2013/9/9
www.all4syria.info/page/846?cat=ulyaumzukckk&wmp
- 79- تابلر، أندرو جيه (2011): تقرير مجمع الاستخبارات الاسرائيلي حول الاحداث السورية موقع الجمل بما حمل،
www.aljaml.com./2011/5/11
- 78- مقبلة اجراها محمدكريشان مع الون لثيل المدير السابق لوزارة الخارجية الاسرائيلية :برنامج ماوراء الخبر حول المناورات
 الاسرائيلية فى الجولان السورى الجزيرة نت 2012/5/4. www.aljazeera.net/programs
- 79-اسرائيل والانتفاضة السورية (الرهان على اقل الخيارات سواء) صالح النعامى 2012/4/1
New_visions-middeleast.blogspot.com

الملاحق

- تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 4 كانون الأول/ديسمبر 2013 إلى 10 آذار/مارس 2014
- بيان: حركة أبناء البلد لم ولن تغادر يوماً موقعها الثوري.
- صور تشير إلى دعم إسرائيل للمعارضة السورية (جبهة النصرة، الجيش الحر)

Distr.: General

مجلس الأمن

18 March 2014

Arabic

Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 4 كانون
الأول/ديسمبر 2013 إلى 10 آذار/مارس 2014

أولاً - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 350 (1974) التي جرى تمديدها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار 2131 (2013).

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية سارياً بوجه عام، وإن كان ذلك في بيئة متقلبة باستمرار بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. ويرد أدناه بيان انتهاكات وقف إطلاق النار. وواصلت القوات المسلحة السورية نشر أفراد ومعدات داخل المنطقة الفاصلة، ونفذت أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد عناصر المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة، وكان ذلك يحدث أحياناً ردّاً على هجمات شنتها عناصر المعارضة المسلحة. ويشكّل وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية السورية داخل المنطقة الفاصلة انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية المبرم في عام 1974.

3 - ومن شأن الأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في المنطقة الفاصلة أن تزيد من التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتضر بوقف إطلاق النار بين البلدين، وتعرّض السكان المدنيين المحليين وموظفي الأمم المتحدة للخطر. وحسبما شدد عليه مجلس الأمن في قراره 2131 (2013)، ينبغي تجنب القيام بأي نشاط عسكري أيا كان نوعه في المنطقة الفاصلة.

4 - وفي سياق الاشتباكات التي جرت بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبعة حوادث إطلاق نار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة أن طلقة مدفعية سقطت في بستان يقع بالقرب من تل الفرس. وأكد تحقيق أجرته القوة بأن طلقة مدفعية كانت قد أطلقت من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. ولم تسجل أي إصابات بين الأشخاص أو أضرار في الممتلكات. وقامت القوة على الفور بإبلاغ السلطات السورية بالحدث، وحثتها على أن تطلب من القوات المسلحة السورية وقف إطلاق النار من جانبها. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة في 17 شباط/فبراير بأن قذيفة هاون أطلقت من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. وحققت القوة في الحادث، لكن لم تتمكن من الوصول إلى الموقع المشار إليه للتحقق من موقع الارتطام بسبب الوضع الأمني السائد في المنطقة. وفي الفترة من 18 إلى 20 شباط/فبراير، لاحظ موظفو الأمم المتحدة سقوط ما مجموعه سبع قذائف هاون ومدفعية على الجانب ألفا. ولم يردّ جيش الدفاع الإسرائيلي على هذه الحوادث. وفي 1 آذار/مارس، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة عن وقوع ثلاثة انفجارات بالقرب من أحد مواقعه في منطقة جبل الشيخ، على مسافة 3 كيلومترات إلى الشمال من بلدة مجدل شمس. وقد حققت القوة في الحادث، إلا أنه لم يتسن تحديد سوى موقع واحد. وتبيّن من موقع الارتطام أن القذيفة أطلقت من الجهة الشمالية الشرقية. وفي 11 شباط/فبراير، لاحظت القوة قيام 10 جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي بعبور خط ألفا شمال مركز المراقبة 53 التابع للأمم المتحدة لفترة وجيزة. وإن جميع حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور خط وقف إطلاق النار، تشكّل انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك.

5 - ووقع إطلاق نار من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار في 5 آذار/مارس عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي 17 طلقة بالدبابات باتجاه قرية الحميدية الجديدة في المنطقة الفاصلة. وبعد إطلاق النار مباشرة، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لاحظوا ثلاثة أشخاص يضعون "شيئا" غير معروف على السياج التقني، غرب خط وقف إطلاق النار، فأطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار على الأشخاص وعلى موقع تابع للقوات المسلحة السورية الذي قال جيش الدفاع الإسرائيلي بأن الأشخاص جاؤوا منه. كذلك أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه لاحظ أن الأشخاص الثلاثة كانوا ينشطون في تلك المنطقة لمدة ثلاثة أيام. ولم ير أفراد القوة هؤلاء الأشخاص، لكنهم لاحظوا أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وهم يهيئون مواقع إطلاق النار معززين بأربع دبابات وناقلتي جنود مصفحتين، ثم أطلقوا بعدئذ قذائف الدبابات. وعلى الفور احتجت القوة على قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار، وذكرت جيش الدفاع الإسرائيلي بأهمية الاتصال مع القوة للحيلولة دون تصعيد الوضع. واتصلت القوة أيضا بالمندوب السوري الرفيع المستوى الذي احتج على قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار، وأبلغ القوة بأن 14 سورياً، بمن فيهم أفراد من قوات الأمن، قد أصيبوا من جراء النيران التي أطلقتها دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي. وأظهرت النتائج الأولية للتحقيقات

التي أجرتها القوة أن ذلك "الشيء" هو جهاز متفجر مرتجل ممّوه في شكل صخرة وضع على مسافة تقارب 20 متراً غرب خط وقف إطلاق النار، وعلى مسافة خمسة أمتار شرقي السياج التقني. وكشفت التحقيقات الأولية أن للجهاز سلك اشتعال يتصل بالسياج التقني بصاعقين مربوطين بأسلاك وضعت في جزئه الخلفي كآلية اشتعال ثانية. ولم يتمكن التحقيق الذي أجرته القوة من تحديد الأشخاص الذين وضعوا الجهاز. وأكد تحقيق القوة أن الطلقات التي أطلقتها دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي قد أصابت مسجداً ومدرسة في الحميدية الجديدة وألحقت ضرراً بالمنطقة المحيطة. واتصل قائد القوة مع كلا الجانبين اللذين أكدا له استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك وجهودهما الرامية إلى الحيلولة دون تصعيد الأوضاع.

بيان: حركة ابناء البلد لم ولن تغادر يوما موقعها الثوري المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية !

يا جماهير شعبنا وامتنا :

* بعد ان سقطت كل الاقنعة والمقنعين ، وانكشف امر المؤامرة الإمبريالية على سوريا ، عربيا وامريكا واسرائيليا متحالفين مع معسكر العملاء دعاة التدخل الاستعماري من السوريين ، ليس من اجل تحقيق الديمقراطية والاصلاح وبناء سوريا الجديدة كما ادعوا في البداية ، وانما من اجل تفكيك الدولة السورية بكل ما تمثله حتى اليوم من اصطفاف اقليمي ممانع امام الاستعمار ومقاوم للاحتلال الصهيوني ، وداعم للمقاومة الفلسطينية واللبنانية وكل حركات التحرر العربي والعالمي . بناء عليه فاننا نصرخ في وجه الاستعمار وعملائه : ارفعوا ايديكم عن سوريا وشعبها ، فالشعب السوري بقيادته ومعارضته الوطنية التي ترفض التدخل الاجنبي ، من قوميين ويساريين واسلاميين مقاومين ، هؤلاء جميعا يقررون مصير سوريا الوطنية الديمقراطية بصفتها قلعة صمود وتصد ومقاومة للاستعمار والصهيونية واعوانهم العملاء امثال عربان قطر والسعودية من كتائب سياسية وعسكرية واعلامية بقيادة الشيخة موزة ! لماذا تقمعون انتفاضة البحرين والسعودية ! لماذا لا تقيمون ديمقراطية في مشيخاتكم التي حولتموها الى قواعد عسكرية امريكية ؟! هل تصدقون حقا ان شعوبنا تدعم خيانتكم ؟!

* مع ذلك فاننا نؤكد ان ليس كل من يتظاهر عميلا ، بل على العكس ان الانقياء والصادقين من المتظاهرين يدفعون ثمنا باهظا بسبب تدخل العملاء المأجورين ، حيث اعلن آخرهم الظواهري ، الانضمام الى معسكر حمد ، عبد الله ، غليون ، اوباما ، اردوغان ، تنتياهو ، ساركوزي ...

* اننا اذ نؤكد على شرعية مقاومة العملاء في سوريا وضرورة حسم المعركة معهم ، نؤكد ايضا رفضنا وادانتنا لقتل أي مواطن على ايدي أي جهة كانت ، بل اننا نعتقد ان قتل المدنيين المتعمد من قبل عصابات القاعدة وغليون تحديدا ، يأتي لأحراج النظام وابرار عدم تمكنه من حماية المواطنين العزل !

* اننا نرفض وندين قرارات ما يسمى بجامعة الدول العربية التي تحولت بالمضمون الى جامعة عبرية وامريكية الاهداف والتطلعات . فبنس هكذا مستعربين ! ونشيد بالمقابل بالموقفين الروسي والصيني اللتين اعادتا للحرب الباردة حرارتها وافشلتا حتى الآن التدخل الامبريالي البغيض ، كما حصل في ليبيا الجريحة التي اصبح القتل فيها مباحا وغير معلن ، بعد ان استكملت عملية تقاسم النفط والمدخرات بين المستعمرين الجدد وبمصادقة العبد الذليل واعوانه في ليبيا !

* نعبر عن احترامنا لموقف المعارضة الوطنية السورية التي ترفض التدخل الاجنبي والعربي والاسلامي المتأمرک والمتصهين ، ونشد ازهرهم لاستكمال عملية الحوار مع حزب البعث لانجاز عملية الاصلاح والدمقرطة والتعددية وتناوب السلطة من خلال صناديق الاقتراع ، وعلى اسس مناهضة الامبريالية والصهيونية والرجعيتين العربية والاسلامية .

بعد اقرار هذا التوجه العام لحركة ابناء البلد وحراكها المستقبلي بهذا الخصوص، من قبل الهيئة الموسعة الموحدة ، اقرت ايضا احترام الاجتهاد الفردي لأي رفيق من رفاق حركة ابناء البلد ، وذلك نظرا لاختلاط المفاهيم والأوراق لدى الشارع ولدى كوادر الحركة والاحزاب برمتها ، الامر الذي يستدعي ممارسة التعددية الداخلية وليس التغني بها فقط .

* الحرية والديمقراطية لشعوبنا العربية من الاستعمار وادواته المحلية العربية والاسلامية !

2012/2/23

معا على الدرب

حركة ابناء البلد

الهيئة الموسعة الموحدة



